

مَشْرِقُ الْبَيْتِ الْكَبِيرِ

فِي

بَيْتِ الْبَيْتِ الْكَبِيرِ

فِي

بَيْتِ الْبَيْتِ الْكَبِيرِ

بَيْتِ الْبَيْتِ الْكَبِيرِ

بَيْتِ الْبَيْتِ الْكَبِيرِ

مَشْرِقُ الْبَيْتِ الْكَبِيرِ

بَيْتِ الْبَيْتِ الْكَبِيرِ

بَيْتِ الْبَيْتِ الْكَبِيرِ

بَيْتِ الْبَيْتِ الْكَبِيرِ



مَهَلْ لَا جَبْرًا وَلَا إِكْرَاهًا  
فِي بَيْنِ الْأَحْزَالِ وَالْجَلَامِ



مَهْدِيَّ الْبَحْثِ الْكَامِلِ

فِي

بَيَانِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ

تَأَلَّفَ

فَقِيرَ عَصْرِهِ أَيْتَهُ اللهُ الْعُظْمَى

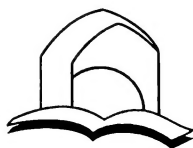
السَّيِّدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّيِّدِ السَّيِّدِ  
فَلَيْسَ سَيِّدُ



سرشناسه  
عنوان و نام پدیدآور  
مشخصات نشر  
مشخصات ظاهری  
شابک

سبزواری، عبدالاعلی، ۱۲۸۸؟ - ۱۳۷۲.  
مذهب الاحکام فی بیان حلال و الحرام / تألیف عبدالاعلی الموسوی السبزواری.  
قم: دارالتفسیر، ۱۳۸۷ -  
ج ۳۰  
دوره: ۵- ۱۵۵- ۵۳۵- ۹۶۴- ۹۷۸  
ج ۱۳: ۵- ۱۷۱- ۵۳۵- ۹۶۴- ۹۷۸  
فیپا  
وضعیت فهرست نویسی  
یادداشت  
یادداشت  
عنوان قراردادی  
موضوع  
موضوع  
موضوع  
شناسه افزوده  
رده بندی کنگره:  
رده بندی دیویی  
شماره کتابشناسی ملی

عربی.  
کتاب حاضر شرحی بر «عروة الوثقی» محمد کاظم یزدی است.  
عروة الوثقی، شرح.  
یزدی، محمدکاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق. عروة الوثقی - نقد و تفسیر.  
فقه جعفری - - قرن ۱۴ ق.  
حلال و حرام.  
یزدی، محمدکاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق. عروة الوثقی - شرح.  
۱۳۸۷ ۴۰۲۱۵۲ ع ۴ / ۵ / ۱۸۳ BP  
۲۹۷/۳۴۲:  
۱۵۶۸۰۲۸



انتشارات دارالتفسیر

اسم الكتاب: مذهب الاحکام فی بیان الحلال والحرام

الجزء: الثالث عشر

تألیف: سماحة آية الله العظمى السيد عبدالاعلى السبزواری

الطبعة: الاولى

تاریخ الطبع: ۱۴۳۰ هـ. ق - ۱۳۸۸ هـ. ش - ۲۰۰۹ م

الناشر: دارالتفسیر

المطبعة: نگین

الكمية: ۲۰۰۰ نسخة

رقم الايداع الدولي للدوره: ۵- ۱۵۵- ۵۳۵- ۹۶۴- ۹۷۸ / ۵- ۱۵۵- ۵۳۵- ۹۶۴- ۹۷۸

رقم الايداع للجزء الثالث عشر: ۵- ۱۷۱- ۵۳۵- ۹۶۴- ۹۷۸ / ۵- ۱۷۱- ۵۳۵- ۹۶۴- ۹۷۸

يوزع هذا الكتاب:

العراق: النجف الأشرف، سوق الحويش، مكتبة المهذب، الجوال ۰۷۸۰۱۵۴۱۵۲۳

ایران: قم، شارع معلم، میدان روح الله، انتشارات دارالتفسیر، تلفون ۷۷۴۴۲۱۲

# بسم الله الرحمن الرحيم

## فصل في المواقيت

وهي: المواضع المعينة للإحرام أُطلقت عليها مجازاً أو حقيقة  
مشرعية<sup>(١)</sup>.

والمذكور منها في جملة من الأخبار خمسة، وفي بعضها ستة،  
ولكن المستفاد من مجموع الأخبار: أنَّ المواضع التي يجوز الإحرام منها  
عشرة<sup>(٢)</sup>.

---

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على أشرف خلقه محمد و  
آله الطيّبين الطاهرين

## فصل في المواقيت

(١) لأنّها من الوقت وهو موضوع لمقدار معين من الزمان فإطلاقه على مُكنة  
المخصوصة لا بد وأن يكون بالعناية بخلاف مواقيت الصلاة فإنّ الإطلاق فيها  
حقيقي.

(٢) فليس عدّ خمسة أو ستة، أو سبعة في بعض الأخبار لأجل الحصر بل  
لأجل صحة الإحرام منها. وذكرهما إنّما هو بحسب غالب الأقطار المحيطة  
بالحرم لا الحصر الحقيقي وإلا فيكون مخالفا لما هو المعلوم من استقرار  
المذهب على جواز الإحرام من المواضع العشرة وهي: الشجرة، والعقيق،

أحدها: ذو الحليفة، وهي: ميقات أهل المدينة و من يمر على طريقهم، هل هو مكان فيه مسجد الشجرة، أو نفس المسجد؟ قولان، و في جملة من الأخبار أنه: هو الشجرة<sup>(٣)</sup>.

والجحفة، ويلملم، و قرن المنازل، و ديرة الأهل، و فسخ، و مكة، و محاذاة الميقات، و أدنى الحل.

ثم إنه يدل على الخمسة قول أبي عبد الله عليه السلام في صحيح الحلبي: الإحرام من مواقيت خمسة وقتها رسول الله صلى الله عليه وآله لا ينبغي لحاج و لا لمعتمر أن يحرم قبلها و لا بعدها: وقت لأهل المدينة ذا الحليفة - و هو مسجد الشجرة - تصلى فيه و يفرض حج - و وقت لأهل الشام لجحفة، و وقت لأهل نجد العقيق، و وقت لأهل الطائف قرن المنازل، و وقت لأهل اليمن يلملم. و لا ينبغي لأحد أن يرغب عن مواقيت رسول الله صلى الله عليه وآله<sup>(١)</sup> و نحوه غيره.

و مما يدل على الستة قوله عليه السلام أيضاً في صحيح ابن عمار: «من تمام الحج و العمرة: أن تحرم من المواقيت التي وقتها رسول الله صلى الله عليه وآله لا تجاوزها إلا و أنت محرم، فإنه وقت لأهل العراق - و لم يكن يومئذ عراق - بطن العقيق من قبل أهل العراق، و وقت لأهل اليمن: يلملم، و وقت لأهل الطائف قرن المنازل، و وقت لأهل المغرب الجحفة - و هي مهبة - و وقت لأهل المدينة ذا الحليفة و من كان منزله خلف هذه المواقيت مما يلي مكة فوقته منزله»<sup>(٢)</sup>. و تأتي أدلة البقية عند التعرض لها إن شاء الله تعالى.

(٣) التعبيرات الواردة في النصوص أربعة. «ذا الحليفة» كما تقدم في صحيح ابن عمار، و «ذا الحليفة و هو مسجد الشجرة» كما مر في صحيح الحلبي

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب المواقيت حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب المواقيت حديث: ٢.

وغيره، و«ذا الحليفة وهي الشجرة» كما في خبر عليّ بن رثاب<sup>(١)</sup>. «من الشجرة» كما في صحيح ابن جعفر وغيره<sup>(٢)</sup> ولأجل ذلك اختلفت كلمات الفقهاء أيضاً.

والبحث.. تارة: بحسب الأصل العملي.

وأخرى: بحسب المستفاد من الأخبار.

وثالثة: بحسب ما تقتضيه المرتكزات.

أما الأولى: فالمسألة من موارد الاشتغال فلا بد وأن يقتصر على المتيقن وهو المسجد، لاتفاق الكل على صحة الإحرام منه وإجزائه قطعاً.

وأما الثانية: فالظاهر أنّ هذه الأسماء كانت قديمة قبل الإسلام لمسميات كذلك أيضاً فهي أسماء أودية خاصة كانت في تلك الأماكن المخصوصة ويمكن أن يكون بعضها اسم لقرية كانت حدودها معلومة ومعينة كحدود سائر الأماكن المعهودة لديهم وإنّما حدثت المساجد فيها بعد البعثة لا أن تكون تلك فيها قبلها ومقتضى الإطلاق صحة الإحرام من المحلّ المسمى بهذا الاسم في عرف أهل تلك الأماكن، لإطلاق الأدلة ويكون الإحرام من المسجد أفضل لا محالة لا أن يتعيّن ذلك. وعن الكركي: «إنّ جواز الإحرام من الموضع المسمّى بذي الحليفة وإن كان خارجاً عن المسجد لا يكاد يدفع» وظاهره التمسك بالإطلاق.

ومنه يظهر البحث عن الجهة الثالثة: لأنّ مقتضى المرتكزات: كون الميقات الوادي المسمّى بهذا الاسم - كعرفات، ومنى، ومشعر الحرام ونحو ذلك، - والفرق بين عرفات - والمشعر، ومنى - أنّ ما شك في كونه منها لا يجري عليه حكمها بخلاف الميقات فيصح الإحرام من المشكوك كونه منها، لكونه إما ميقاتاً حقيقياً أو محاذياً له ويأتي جواز الإحرام من المحاذي اختياراً.

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب المواقيت حديث: ٧.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب المواقيت حديث: ٩.

وفي بعضها: أنه مسجد الشجرة و على أي حال فالأحوط الاقتصار على المسجد، إذ مع كونه هو المسجد فواضح و مع كونه مكانا فيه المسجد فاللازم حمل المطلق على المقيّد<sup>(٤)</sup> لكن مع ذلك الأقوى جواز الإحرام من خارج المسجد - و لو اختيارا - و إن قلنا إنّ ذا الحليفة هو المسجد<sup>(٥)</sup> و ذلك لأنّ مع الإحرام من جوانب المسجد يصدق الإحرام منه<sup>(٦)</sup> عرفا إذا فرق بين الأمر بالإحرام من المسجد أو بالإحرام فيه هذا مع إمكان دعوى: أنّ المسجد حدّ للإحرام فيشمل جانبيه مع محاذاته.

وإن شئت فقل: المحاذاة كافية و لو مع القرب من الميقات<sup>(٧)</sup>.

(٤) و لو كان نسبة المسجد إلى ذي الحليفة كنسبة الجزء إلى الكل يصح أن يراد من الجزء الكلّ أيضاً كما يقال: رقة و يراد بها تمام الإنسان و هذا استعمال شائع كإطلاق مسجد الحرام و إرادة مكة المكرمة في آية الإسراء.

و يصح حمل ذكر المسجد على مجرّد الفضل و الفضيلة دون التحديد الحقيقي.

(٥) و لا دليل عليه إلا ما تقدم في صحيح الحلبي<sup>(١)</sup> و مع إمكان حمله على الفضل بسقط ظهوره في التعين.

(٦) لأنّ المراد بكلمة: «من» مجرد المنشئية فقط كما يقال: مشيت من المدينة إلى مكة - مثلاً - مع إمكان أن لا يكون قد دخل المدينة أبداً و يصح هذا الصدق بأيّ نحو صدقت المنشئية بحسب الاستعمال العرفي المحاوري سواء كان قريبا جدّاً أم لا.

(٧) يأتي ذلك في الميقات التاسع - إن شاء الله تعالى - و قال في الجواهر ونعم ما قال: «و من هنا اتجه للأصحاب إطلاقهم عدم إيجابهم المرور وإن كان متمكنا من ذلك إذ لو كان هو شرطاً للإحرام وجب المرور به تحصيلاً للإحرام

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب المواقيت، و تقدم في صفحة ٦.



(مسألة ١): الأقوى عدم جواز التأخير إلى الجحفة و هي ميقات أهل الشام - اختياراً (٨).

الصحيح» و يأتي بعض ما ينفع المقام في الميقات التاسع هذا مع سقوط هذا البحث فيما قارب هذه العصور رأساً، لأنه قد اتسع المسجد اتساعاً كثيراً و لا يعلم قدر المسجد قبل عشرين سنة فضلاً عما كان في زمان صدور الروايات. و ما كان بناؤه على التغير و التبديل بحسب الأزمنة و القرون يكون التحديد الحقيقي بالنسبة إليه لغوا - كالمسجد، و البلد و نحوهما مما يكون في معرض التغير و التبديل - فيكون ما ورد من التحديد تحديداً وقتياً لا أبدياً و لعل هذا أحد أسرار إطلاقهم ﷺ عدم وجوب المرور على نفس الميقات و لو مع التمكن منه و كفاية الإحرام من المحاذي.

(٨) لعمومات توقيت ذي الحليفة وإطلاقاتها الظاهرة في التعيين خصوصاً خبر ابن عبد الحميد عن أبي الحسن موسى ﷺ: «سألته عن قوم قدموا المدينة، فخافوا كثرة البرد و كثرة الأيام - يعني الإحرام من الشجرة - فأرادوا أن يأخذوا منها إلى ذات عرق فيحرموا منها قال ﷺ: لا - و هو مغضب - من دخل المدينة فليس له أن يحرم إلا من المدينة» (١).

و خبر أبي بصير: «قلت لأبي عبد الله ﷺ خصال عابها عليك أهل مكة قال ﷺ: و ما هي؟ قلت: قالوا: أحرم من الجحفة و رسول الله ﷺ أحرم من الشجرة فقال ﷺ: الجحفة أحد الوقتين فأخذت بأدناهما و كنت عليلاً» (٢). و سيأتي بقية الخصال التي ذكرها أبو بصير في الطواف و غيره.

وعنه ﷺ في خبر أبي بكر الحضرمي قال: «قال ﷺ: إني خرجت بأهلي ماشياً فلم أهل حتى أتيت الجحفة - وقد كنت شاكياً - فجعل أهل المدينة

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب المواقيت حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٦ من أبواب المواقيت حديث: ٤.

نعم، يجوز مع الضرورة، لمرض أو ضعف، أو غيرهما من الموانع<sup>(٩)</sup>. لكن خصها بعضهم بخصوص المرض<sup>(١٠)</sup> والضعف لوجودهما في الأخبار فلا يلحق بهما غيرهما من الضرورات. والظاهر

يسألون عني فيقولون: لقيناه و عليه ثيابه و هم لا يعلمون و قد رخص رسول الله ﷺ لمن كان مريضا أو ضعيفا أن يحرم من الجحفة»<sup>(١١)</sup>.

و هذا هو المشهور بين الفقهاء و لا يختص ذلك بخصوص المقام بل هو جار في جميع المواقيت على ما يأتي في [مسألة ٢] من (فصل أحكام المواقيت).  
و أما صحيح ابن جعفر عن أخيه عليه السلام الوارد في المواقيت: «و أهل المدينة من ذي الحليفة و الجحفة»<sup>(٢)</sup>.

و صحيح ابن عمار: «أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن رجل من أهل المدينة أحرم من الجحفة؟ فقال عليه السلام: لا بأس»<sup>(٣)</sup>، و صحيح الحلبي: «سألت أبا عبد الله عليه السلام من أين يحرم الرجل إذا جاوز الشجرة؟ فقال عليه السلام: من الجحفة و لا يجاوز الجحفة إلا محرما»<sup>(٤)</sup> فلا بد و أن يحمل على موارد الضرورة و الاضطراب دون التعمد و الاختيار و لا وجه لما نسب إلى الجعفي و ابن حمزة من جوازه اختيارا و كون الإحرام من الشجرة أفضل.

(٩) للإجماع، و النصوص التي تقدم بعضها.

(١٠) يظهر ذلك من صاحب الجواهر، و يمكن أن يكون ذكره للمرض من

باب المثال فلا يكون مخالفا.

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب المواقيت حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب المواقيت حديث: ٥.

(٣) الوسائل باب: ٦ من أبواب المواقيت حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٦ من أبواب المواقيت حديث: ٣.

إرادة المثال فالأقوى جوازه مع مطلق الضرورة<sup>(١١)</sup>.

(مسألة ٢): يجوز لأهل المدينة و من أتاها العدول إلى ميقات آخر<sup>(١٢)</sup> كالجحفة أو العقيق، فعدم جواز التأخير إلى الجحفة إنما هو إذا

(١١) كما هو ظاهر الأصحاب، وإطلاق قول أبي الحسن الرضا عليه السلام: «فلا تجاوز الميقات إلا من علة»<sup>(١)</sup>، وإطلاق خبر المحاملي عن أحدهما عليه السلام: «إذا خاف الرجل على نفسه آخر إحرامه إلى الحرم»<sup>(٢)</sup> و تقتضيه سهولة الشريعة المقدسة خصوصا في الإحرام المشتمل على الكلفة الشديدة سيما في الأزمنة القديمة من تحمّل الحرّ و البرد و سائر المتاعب الكثيرة.  
فروع:

الأول: مقتضى الإطلاق كفاية مطلق الضعف في جواز التأخير و لو لم يصل إلى حدّ الحرج.

الثاني: لو لم يكن مرض و لا ضعف فعليّ و لكن خاف على نفسه من حدوث أحدهما لو أحرم من الشجرة - مثلا - يجوز التأخير، لإطلاق خبر المحاملي.

الثالث: لو أخر الإحرام عمدا و اختيارا إلى ميقات آخر فأحرم منه و بعد أن أحرم علم بأنّه كان معذورا في التأخير في الواقع يصح إحرامه و إن تجزأ ظاهرا.

الرابع: لو أخر يزعم العذر فبان الخلاف، فالظاهر عدم الإجزاء.

الخامس: لا فرق فيما ذكر بين الحج الواجب و المندوب، و المنذور، للإطلاق

الشامل لجميع ذلك.

(١٢) العدول إلى ميقات آخر يتصوّر على أقسام:

الأول: أن يأتي إلى ذي الحليفة - مثلا - و لم يرد النسك و لا قاصدا لها

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب المواقيت حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٦ من أبواب المواقيت حديث: ٣.

مشى من طريق ذي الحليفة. بل الظاهر أنه لو أتى إلى ذي الحليفة ثم أراد الرجوع منه و المشي من طريق آخر جاز بل يجوز أن يعدل عنه من غير رجوع، فإن الذي لا يجوز هو التجاوز عن الميقات محلاً، وإذا عدل إلى طريق آخر لا يكون مجاوزاً وإن كان ذلك وهو في ذي الحليفة.

و ما في خبر إبراهيم بن عبد الحميد عن المنع عن العدول إذا أتى المدينة - مع ضعفه - منزل على الكراهة (١٣).

(مسألة ٣): الحائض تحرم خارج المسجد على المختار، و يدل عليه

فعدل عنها و سار إلى طريق آخر ثم حصل له قصد دخول مكة و أراد النسك فأحرم من ميقات آخر.

الثاني: إذا أراد النسك و دخول مكة و ذهب إلى ذي الحليفة للإحرام فبدا له أن يحرم منه قبل دخول الوادي.

الثالث: هذه الصورة مع الدخول فيها ثم بدا له الإحرام من ميقات آخر.

الرابع: إتيان ذي الحليفة للإحرام منها ثم الرجوع إلى المدينة و الذهاب منها إلى ميقات آخر.

و مقتضى الأصل الجواز في الجميع و لا يصح التمسك بما دل على عدم تجاوز الميقات إلا محرماً - كما سيأتي - للشك في شموله لمثل هذه الموارد فيكون التمسك به من التمسك بالعام في الشبهة المصدقية، لأن المنساق منه ما إذا أراد النسك من الميقات و مع ذلك لم يحرم منها و تجاوزها عمداً و اختياراً و جميع ما ذكرناه من الأقسام ليس من ذلك.

(١٣) وجه الضعف أن في سنده جعفر بن محمد بن حكيم وهو مجهول، مع أن مورده صورة الخوف و الاضطراب و يجوز فيها العدول بلا إشكال فلا بد و أن يحمل على بعض المحامل.

– مضافاً إلى ما مر – رسالة يونس<sup>(١٤)</sup> في كيفية إحرامها: «و لا تدخل المسجد، و تهل بالحج بغير صلاة» و أما على القول بالاختصاص بالمسجد، فمع عدم إمكان صبرها<sup>(١٥)</sup> إلى أن تطهر تدخل المسجد، و تحرم في حال الاجتياز إن أمكن، و إن لم يمكن – لزحام أو غيره – أحرمت خارج المسجد و جدّت في الجحفة<sup>(١٦)</sup> أو محاذاتها.

(مسألة ٤): إذا كان جنباً و لم يكن عنده ماء جاز له أن يحرم خارج المسجد<sup>(١٧)</sup> و الأحوط أن يتيمم للدخول<sup>(١٨)</sup> و الإحرام منه

(١٤) هي مستندة في الكافي عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضال، عن يونس بن يعقوب قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحائض تريد الإحرام قال عليه السلام: تغتسل و تستنفر. و تحتشي بالكرسف و تلبس ثوباً دون ثياب إحرامها، و تستقبل القبلة، و لا تدخل المسجد و تهلّ بالحج بغير صلاة»<sup>(١)</sup>.

و احتمال أنّها تختص بالحج فلا عموم فيها حتى يشمل إحرام العمرة (مدفوع) بأنّ الظاهر من قوله عليه السلام: «تهلّ بالحج» من المثل لمطلق الإحرام لا التقييد به، مع أنّ الإحرام من الشجرة للعمرة لا محالة.

(١٥) بل و مع الإمكان أيضاً لجواز اجتيازها من غير المسجدين عمداً و اختياراً، كما مرّ.

(١٦) لا دليل على وجوب التجديد حتى بناء على هذا القول. نعم، هو الأحوط.

(١٧) إن توقف الإحرام على اللبس فيه و إلا فيحرم مجتازاً و يجزي على القول بتعين المسجد أيضاً.

(١٨) الظاهر تعينه مطلقاً، لعموم بدلية التيمم سواء كان الإحرام من



ويتعين ذلك على القول بتعيين المسجد، وكذا الحائض إذا لم يكن لها ماء بعد نقائها.

الثاني: العقيق وهو: ميقات أهل نجد، والعراق<sup>(١٩)</sup> ومن يمر عليه من غيرهم<sup>(٢٠)</sup> وأوله: المسلخ، وأوسطه غمرة، وآخره ذات عرق<sup>(٢١)</sup>

المسجد متعينا أم لا، لحرمة توقف الجنب في المسجد مطلقا فلا بد إما من الاغتسال أو التيمم إن توقف الإحرام على التوقف فيه. نعم، لو أحرم مجتازا يصح إحرامه بلا غسل وتيمم، لجواز اجتياز المحدث بالمحدث الأكبر في غير المسجدين والكلام في الحائض هو الكلام في الجنب من غير فرق فلا وجه للتكرار.

(١٩) للنصوص، والإجماع فعن الصادق عليه السلام في صحيح الحلبي: «ووقت لأهل نجد العقيق» وفي غيره «ووقت لأهل نجد العقيق وما أنجدت»<sup>(١)</sup> و عنه عليه السلام في صحيح ابن عمار: «وقت لأهل العراق - ولم يكن يومئذ عراق - بطن العقيق من قبل أهل العراق»<sup>(٢)</sup>، و عنه عليه السلام أيضا في صحيح ابن يزيد: «وقت رسول الله ﷺ لأهل المشرق العقيق نحو ما يريدن ما بين بريد البعث إلى غمرة»<sup>(٣)</sup>.

(٢٠) نصا، وإجماعا يأتي التعرض له في [مسألة ١٥].

(٢١) على المشهور بين الأصحاب بل المجمع عليه بينهم بالنسبة إلى أوله، ويدل عليه قول أبي عبد الله عليه السلام في خبر أبي بصير: «حدّ العقيق أوله المسلخ وآخره ذات عرق»<sup>(٤)</sup>، و عنه عليه السلام أيضا في مرسل الصدوق: «وقت

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب المواقيت حديث: ١ و ٣.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب المواقيت حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ١ من أبواب المواقيت حديث: ٦.

(٤) الوسائل باب: ٢ من أبواب المواقيت حديث: ٧.

والمشهور جواز الإحرام من جميع مواضعه اختياراً (٢٢)، وأنَّ الأفضل الإحرام من المسلخ ثمَّ من غمرة (٢٣) والأحوط عدم التأخير إلى ذات عرق إلا لمرض أو تقية، فإنَّه ميقات العامة (٢٤)، لكنَّ الأقوى ما هو

رسول ﷺ لأهل العراق العقيق وأوله المسلخ، ووسطه غمرة، وآخره ذات عرق، وأوله أفضل» (١).

وما يظهر منه الخلاف كخبر أبي بصير عن أحدهما عليه السلام قال: «حدَّ العقيق: ما بين المسلخ إلى عقبة غمرة» (٢).

و خبر ابن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «أول العقيق: بريد البعث وهو دون المسلخ بستة أميال مما يلي العراق وبينه وبين غمرة أربعة وعشرون ميلاً، بريدان» (٣) لا بد من أن يؤوَّل أو يطرح، لإعراض المشهور عنه مع إجماله كما لا يخفى، فلا وجه لما نسب إلى الصدوقين والنهاية من عدم جواز الإحرام من ذات عرق إلا للتقية.

(٢٢) كما هو ظاهر النص، والفتوى بل عن الناصرية، والخلاف، والغنية للإجماع عليه كذا في الجواهر.

(٢٣) أما أنَّ أوله الأفضل، فلما تقدم في مرسل الصدوق، وفي موثق يونس: «عن الإحرام من أيِّ العقيق أفضل أن أحرم؟ فقال عليه السلام: من أوله أفضل» (٤)، ويمكن أن يستفاد منه أفضلية وسطه ثمَّ آخره بالنسبة أيضاً، مع أنَّ فتوى الأصحاب تكفي في ذلك من باب التسامح.

(٢٤) لا وجه لهذا التعليل بعد جواز الإحرام منه عند المشهور من

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب المواقيت حديث: ٩.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب المواقيت حديث: ٥.

(٣) الوسائل باب: ٢ من أبواب المواقيت حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ٣ من أبواب المواقيت حديث: ١.

المشهور ويجوز - في حال التقية - الإحرام من أوله - قبل ذات عرق - سرّاً من غير نزع ما عليه من الثياب إلى ذات عرق، ثمّ إظهاره و لبس ثوبي الإحرام هناك بل هو الأحوط و إن أمكن تجرده و لبس الثوبين سرّاً، ثمّ نزعهما و لبس ثيابه إلى ذات عرق، ثمّ التجرد و لبس الثوبين فهو أولى (٢٥).

الثالث: الجحفة (٢٦) و هي: لأهل الشام، و مصر، و المغرب و من يمر

الإمامية. نعم، يكفي في حسن الاحتياط الخروج عن خلاف ما نسب إلى الصدوقين، و الشيخ من عدم جواز الإحرام منها اختياراً.

(٢٥) مع الفداء للبس المخيط على الأحوط و لكن في انطباق التقية على الإحرام من أوله إشكال، بل منع لاتفاق العامة على جواز الإحرام قبل الميقات. (٢٦) إجماعاً، و نصوصاً قال أبو عبد الله عليه السلام في صحيح ابن عمار: «و وُقّت لأهل المغرب الجحفة»<sup>(١)</sup>، و عنده عليه السلام أيضاً: «و وُقّت لأهل الشام الجحفة»<sup>(٢)</sup>، و في صحيح ابن جعفر عليه السلام: «و أهل الشام و مصر من الجحفة»<sup>(٣)</sup>.

أقول: الجحفة قريبة من رابغ و هو محل مشهور فراجع الخريطة.

ثمّ إنهم تعرّضوا في المقام لبيان المساحة بين ذي الحليفة و المدينة. و بين الجحفة و البحر و بين حرم مكة. و بينوا أسماء وادي العقيق. و ذلك كله ساقط في هذه العصور، لتبدل الطرق و الأوضاع بل الأسماء أيضاً فكل ما كتب في هذا السياق لا بد و أن يبقى في مطاوي تلك الكتب، لعدم أثر علمي و لا عملي بالنسبة إليها أصلاً و لذا أغمضنا عن ذلك كله و يكفي في إحراز تلك المواقيت العلامات

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب المواقيت حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب المواقيت حديث: ١٠.

(٣) الوسائل باب: ١ من أبواب المواقيت حديث: ٥.

عليها من غيرهم<sup>(٢٧)</sup> إذا لم يحرم من الميعات السابق عليها.

الرابع: يللمم و هو: لأهل اليمن<sup>(٢٨)</sup>.

الخامس: قرن المنازل و هو لأهل الطائف<sup>(٢٩)</sup>.

السادس: مكة، و هي لحج التمتع<sup>(٣٠)</sup>.

الموضوعة هناك و المساجد المبنية في تلك الأماكن لعقد الإحرام. و اشتها ر  
المواقيت خلفا عن سلف يغني عن الرجوع إلى قول اللغوي و غيره.

(٢٧) للنص، و الإجماع قال أبو الحسن عليه السلام في صحيح صفوان: «إن رسول  
الله ﷺ وَّتَ المواقيت لأهلها و من أتى عليها من غير أهلها»<sup>(١)</sup>، و يأتي في  
مسألة ١٥ ما ينفع المقام.

(٢٨) للإجماع، و النصوص منها قوله عليه السلام: «و وَّتَ لأهل اليمن يللمم»<sup>(٢)</sup>.

أقول: و هو جبل في جنوب مكة و يسمى الآن بالسعدية.

(٢٩) للنصوص، و الإجماع:

منها: قوله عليه السلام: «و وَّتَ لأهل الطائف قرن المنازل»<sup>(٣)</sup> و ما في بعض الأخبار  
إنَّه لأهل نجد كما في صحيح عمر بن يزيد: «و لأهل نجد قرن المنازل»<sup>(٤)</sup> و ما  
في بعضها أنَّه لأهل يمن<sup>(٥)</sup> إما محمول على ما إذا مروا من قرن المنازل أو  
مطروح.

(٣٠) إجماعا من الإمامية بل المسلمين. بل الحكم من القطعيات الفقهية

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب المواقيت حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب المواقيت حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ١ من أبواب المواقيت حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ١ من أبواب المواقيت حديث: ٦.

(٥) الوسائل باب: ١ من أبواب المواقيت حديث: ٧.

السابع: دويرة الأهل<sup>(٣١)</sup> أي: المنزل و هي لمن كان منزله دون الميقات إلى مكة بل لأهل مكة أيضاً على المشهور الأقوى<sup>(٣٢)</sup>، وإن

قال أبو عبد الله ﷺ في صحيح ابن عمار: «إذا كان يوم التروية إن شاء الله تعالى - فاغتسل ثم لبس ثوبيك و ادخل المسجد حافيا و عليك السكينة و الوقار ثم صلّ ركعتين عند مقام إبراهيم ﷺ أو في الحجر ثم اقعده حتى تزول الشمس فصلّ المكتوبة ثم قل في دبر صلاتك كما قلت حين أحرمت من الشجرة فأحرم للحج»<sup>(١)</sup> و لا وجه للإشكال عليه لعدم إمكان استفادة الوجوب منه لاشتماله على كثير من المندوبات، لإمكان التفكيك في جملات خبر واحد بواسطة القرائن الخارجية كما هو كثير شائع في الفقه.

و في صحيح الحلبي: «سألت أبا عبد الله ﷺ لأهل مكة أن يتمتعوا؟ قال ﷺ: لا، قلت: فالقاطنين بها؟ قال ﷺ: إذا أقاموا سنة أو سنتين صنعوا كما يصنع أهل مكة فإذا أقاموا شهرا فإنّ لهم أن يتمتعوا. قلت: من أين يهلون بالحج؟ فقال ﷺ: من مكة نحواً فمن يقول الناس»<sup>(٢)</sup>.

(٣١) إجماعاً، و نصوصاً.

منها: قول أبي عبد الله ﷺ في صحيح ابن عمار: «من كان منزله دون الوقت إلى مكة فليحرم من منزله»<sup>(٣)</sup>.

(٣٢) و يظهر منهم عدم الخلاف فيه، لأنّ المنساق من قوله ﷺ: «من كان منزله دون الوقت إلى مكة فليحرم من منزله» إنّ أهل جميع المنازل الكائنة فيما دون الوقت يحرمون من منازلهم و من المنازل التي فيما دون الوقت منازل مكة

(١) الوسائل باب: ٥٢ من أبواب الإحرام حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٩ من أبواب أقسام الحج حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ١٧ من أبواب المواقيت حديث: ١.



استشكل فيه بعضهم<sup>(٣٣)</sup> فإنهم يحرمون لحج القران و الأفراد من مكة<sup>(٣٤)</sup>، بل وكذا المجاور الذي انتقل فرضه إلى فرض أهل مكة، وإن

أيضاً. ويمكن استفادة ذلك بالأولية ممن كان منزله في خارج الحرم لمكان فضل الحرم و مكة، و يمكن تأييده بما ورد في إحرام حج التمتع أيضاً حيث إنه من مكة - كما تقدم - و بالنبوي: «فمن كان دونهنّ فمهلّه من أهلّه»<sup>(١)</sup>، و المرسل: «عن رجل منزله خلف الجحفة من أين يحرم؟ قال ﷺ: من منزله»<sup>(٢)</sup> فلا إطلاق، و الاعتبار شاهد على الصحة.

(٣٣) يظهر من صاحب الجواهر فقال ﷺ: «يبقى الكلام في أهل مكة من حيث عدم اندراجهم في اللفظ المزبور المقتضي للمغايرة» و مراده باللفظ المزبور قوله ﷺ: «من كان منزله دون الوقت إلى مكة» و لكنه اختار أخيراً مقالة المشهور. و أما صحيح الحناط: «كنت مجاوراً بمكة فسألت أبا عبد الله ﷺ من أين أحرم بالحج؟ فقال ﷺ: من حيث أحرم رسول الله من الجعرانة»<sup>(٣)</sup>، و صحيح ابن الحجاج عنه ﷺ أيضاً: «إني أريد الجوار فكيف أصنع؟ فقال ﷺ: إذا رأيت الهلال - هلال ذي الحجة - فأخرج إلى الجعرانة فأحرم منها بالحج»<sup>(٤)</sup>، فيما أن يختص بخصوص المجاور كما عن الحدائق أو محمول على الأفضلية، لأن أفضل الأعمال أحزمها كما هو معروف.

(٣٤) كما يكون لحج التمتع منها أيضاً لكنه يكون منها مطلقاً و في القران و الأفراد يكون لأهلها.

(١) السنن الكبرى للبيهقي جزء ٥ صفحة ٢٩ باب: من كان أهله دون الميقات.

(٢) الوسائل باب: ١٧ من أبواب المواقيت حديث: ٦.

(٣) الوسائل باب: ٩ من أبواب أقسام الحج حديث: ٦.

(٤) الوسائل باب: ٩ من أبواب أقسام الحج حديث: ٥.

كان الأحوط إحرامه - من الجعرانة و هي أحد مواضع أدنى الحل - للصحيحين الواردين فيه المقتضى إطلاقهما عدم الفرق بين من انتقل فرضه أو لم ينتقل و إن كان القدر المتيقن<sup>(٣٥)</sup> الثاني، فلا يشمل ما نحن فيه لكن الأحوط ما ذكرنا، عملاً بإطلاقهما و الظاهر أن الإحرام من المنزل للمذكورين من باب الرخصة<sup>(٣٦)</sup>، و إلا فيجوز لهم الإحرام من أحد المواقيت بل لعله أفضل، لبعد المسافة، و طول زمان الإحرام.

الثامن: فسخ و هو ميقات الصبيان، في غير حج التمتع<sup>(٣٧)</sup> عند

(٣٥) لعل مراده المنصرف إليه بقرينة غيره و الا فلا وجه للقدر المتيقن مع الإطلاق.

(٣٦) لأنّ ظاهر الأمر و إن كان هو التعين و لكن مقتضى ما تقدم في مسألة ٢ جواز العدول من الأبعد إلى الأقرب فيجوز هنا بالأولى، لكونه أشق و المقام من صغريات تلك المسألة فإنّ ما هو غير جائز إنّما هو الذهاب من مكة إلى عرفات لمن يريد النسك للإحرام و أما غيره من الصور فمقتضى الأصل جوازها بعد الشك في كون الأدلة في مقام البيان من هذه الجهة و إنّما هي في مقام أصل تشريع الإحرام من مكة للحج فقط تسهيلاً و امتناناً. و أما عدم جواز غيره فلا يستفاد منها.

(٣٧) فسخ: محلّ معروف على فرسخ من مكة. ثمّ إنّ أصل تجرد الصبيان من فسخ لا إشكال فيه نصّاً و فتوى كما يأتي. و أما كونه في غير حج التمتع فلا أنّ محلّ إحرام حج التمتع إنّما هو مكة مطلقاً بالنسبة إلى المكلف و الصبيّ بلا فرق بينهما من هذه الجهة بل و كذا في حجي القران و الأفراد إن كان المنزل في مكة.

وإنّما الخلاف في أنّ الإحرام من الميقات و التجرد من فسخ لضعفهم و عدم تحملهم للحجّ و البرد. أو إنّ أصل إحرامهم إنّما هو من فسخ نسب الأخير إلى الأكثر. و عن الرياض عدم الخلاف فيه بناء على أنّ التجريد من الثياب إنّما هو

جماعة، بمعنى: جواز تأخير إحرامهم إلى هذا المكان، لا أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ ذَلِكَ و لكن الأحوط ما عن آخرين من وجوب كون إحرامهم من المِيقَاتِ، لكن لا يَجْرَدُونَ إِلَّا فِي فِخْ، ثُمَّ إِنَّ جَوَازَ التَّأْخِيرِ - عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ - إِنَّمَا هُوَ إِذَا مَرَوْا عَلَى طَرِيقِ الْمَدِينَةِ وَ أَمَا إِذَا سَلَكَوا طَرِيقًا لَا يَصِلُ إِلَى فِخْ فَالْإِجْمَاعُ إِحْرَامُهُمْ مِنْ مِيقَاتِ الْبَالِغِينَ (٣٨).

الإِحْرَامُ وَ قَدْ وَقَعَ ذَلِكَ فِي صَحِيحِ أَيُّوبَ بْنِ الْحَرِّ: «سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَيْنَ تَجْرَدُ الصَّبِيَّانِ؟ قَالَ ﷺ: كَانَ أَبِي يَجْرِدُهُمْ مِنْ فِخْ» (١)، وَ مِثْلُهُ صَحِيحُ ابْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ ﷺ. وَ ذَهَبَ جَمْعُ مِنْهُمْ ابْنُ إِدْرِيسَ إِلَى الْأَوَّلِ، لِلْأَدْلَةِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ الْإِحْرَامَ مِنَ الْمِيقَاتِ وَ التَّجْرَدُ مِنْ فِخْ أَعَمُّ مِنْهُ.

وَ أَمَا قَوْلُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ فِي الصَّحِيحِ: «انْظُرُوا مِنْ كَانَ مَعَكُمْ مِنَ الصَّبِيَّانِ إِلَى الْجَحْفَةِ وَ إِلَى بَطْنِ مَرْ وَ يَصْنَعُ بِهِمْ مَا يَصْنَعُ بِالْمَحْرَمِ» (٢) فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ خُطَابٌ لِمَنْ أَحْرَمَ مِنْ مَسْجِدِ الشَّجَرَةِ فَيُمْكِنُ أَنْ يَسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى جَوَازِ تَأْخِيرِ الْإِحْرَامِ بِالصَّبِيَّانِ مِنْ مِيقَاتٍ إِلَى مِيقَاتٍ آخَرَ وَ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ ذَكَرَهُ ﷺ: «لِبَطْنِ مَرْ» مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ مُحَازٌ لِلْجَحْفَةِ فَيُصَحِّحُ التَّأْخِيرَ إِلَى الْمُحَازِيِّ أَيْضًا إِنْ كَانَتْ هُنَاكَ مَصْلَحَةٌ لِلصَّبِيَّانِ فِي التَّأْخِيرِ إِلَيْهَا، وَ كَذَا خَبَرُ يُونُسَ: «قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ مَعِيَ صَبِيَّةً صَغِيرًا وَ أَنَا أَخَافُ عَلَيْهِمُ الْبَرْدَ فَمِنْ أَيْنَ يَحْرَمُونَ؟ قَالَ ﷺ: ائْتِ بِهِمُ الْعَرَجَ فَلْيَحْرِمُوا مِنْهَا فَإِنَّكَ إِذَا أَتَيْتَ الْعَرَجَ وَقَعْتَ فِي تَهَامَةٍ - ثُمَّ قَالَ ﷺ - فَإِنْ خَفْتَ عَلَيْهِمْ فَائْتِ بِهِمُ الْجَحْفَةَ» (٣).

فَإِنَّ الْمُنْسَاقَ مِنْ هَذِهِ الْأَخْبَارِ مِرَاعَاةَ الْمَصْلَحَةِ فِي إِحْرَامِ الصَّبِيَّانِ بِحَسَبِ الْحَالَاتِ وَ الْأَزْمَنَةِ وَ لَا وَجْهَ لِتَوْهَمِ الْمَعَارِضَةِ بَيْنَهَا.

(٣٨) لِإِطْلَاقِ الْأَدْلَةِ وَ عُمُومِهَا مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ وَ تَخْصِيسٍ.

(١) الْوَسَائِلُ بَاب: ١٨ مِنْ أَبْوَابِ الْمَوَاقِيتِ حَدِيث: ١.

(٢) الْوَسَائِلُ بَاب: ١٧ مِنْ أَبْوَابِ أَقْسَامِ الْحَجِّ حَدِيث: ٣.

(٣) الْوَسَائِلُ بَاب: ١٧ مِنْ أَبْوَابِ أَقْسَامِ الْحَجِّ حَدِيث: ٧.

التاسع: محاذاة أحد المواقيت الخمسة<sup>(٣٩)</sup>، وهي ميقات من لم يمر على أحدها والدليل عليه صحيح ابن سنان و لا يضّر اختصاصهما بمحاذاة مسجد الشجرة، بعد فهم المثالية منهما، وعدم القول بالفصل ومقتضاهما محاذاة أبعد الميقاتين إلى مكة إذا كان في طريق يحاذي اثنين، فلا وجه للقول بكفاية أقربهما إلى مكة<sup>(٤٠)</sup> و تتحقق المحاذاة بأن يصل

(٣٩) للنص، و ظهور الإجماع، و عن أبي عبد الله عليه السلام في صحيح ابن سنان: «من أقام بالمدينة شهرا و هو يريد الحج ثم بدا له أن يخرج في غير طريق أهل المدينة الذي يأخذونه فليكن إحرامه من مسيرة ستة أميال فيكون حذاء الشجرة من البيداء»<sup>(١)</sup>.

و رواية الصدوق عنه عليه السلام أيضاً: «من أقام بالمدينة و هو يريد الحج شهراً أو نحوه ثم بدا له أن يخرج في غير طريق بالمدينة فإذا كان حذاء الشجرة و البيداء مسيرة ستة أميال فليحرم منها»<sup>(٢)</sup> و الظاهر كونهما واحداً و التعدد إنما هو لاختلاف المتن فيما لا يضّر بالمقصود.

و أما مرسل الكافي: «و في رواية يحرم من الشجرة ثم يأخذ في أي طريق شاء»<sup>(٣)</sup>، و ما تقدم من خبر ابن عبد الحميد<sup>(٤)</sup> فأسقطهما عن الاعتبار قصور السند و الإعراض كما أن إقامة شهر بالمدينة المذكورة في الصحيح لم أجد عاملاً به فلا بد من حمله على كونه من باب المثال لكل من دخل المدينة لإرادة الحج أقام فيها شهراً أو لا.

(٤٠) اختار محاذاة أقرب المواقيت العلامة، و الشيخ في المبسوط

(١) الوسائل باب: ٧ من أبواب المواقيت حديث: ١

(٢) الوسائل باب: ٧ من أبواب المواقيت حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٧ من أبواب المواقيت حديث: ٢.

(٤) تقدم في صفحة ٩.

- في طريقه إلى مكة - إلى موضع يكون بينه وبين مكة باب (٤١) و هي بين ذلك الميقات و مكة بالخط المستقيم. و بوجه آخر: أن يكون الخط من

واستجوده في المدارك. و عن ابن إدريس التخيير بين ما يحاذي أحد المواقيت مطلقا. و أختار في المتن محاذاة أبعد المواقيت إذا كان في طريقه ما يحاذي اثنين منها.

و البحث في هذه المسألة تارة: بحسب الأصل العملي.

و أخرى: بحسب الدليل.

و ثالثة: بحسب الكلمات:

أما الأول: فالمسألة من صغريات الأقل و الأكثر فيجب الإحرام من محاذي أقرب المواقيت مع عدم المرور عليها و لو حاذى ميقاتا آخر في البين.

و أما الثاني: فليس في البين إلا صحيح ابن سنان و يمكن الخدشة فيه بأنه في مقام توهم الخطر فلا يستفاد منه أزيد من أصل الجواز في الجملة. مع أنه يمكن أن يقال: لا يستفاد منه إلا مطلق الأفضلية و الرجحان مع الإغماض عما ذكرناه، لأنّ تنزيل المحاذي للميقات منزلة الميقات من كل جهة يحتاج إلى عناية أكثر من ذلك.

و أما الثالث: فلا إجماع في البين يصح الاعتماد عليه و قد ذكرت أقوال من الفقهاء وصلت إليها أنظارهم واجتهاداتهم و حينئذ فإن سلم صحيح ابن سنان عما نقلناه من الخدشة فالمعتمد عليه و إلا فالمرجع إنّما هو الأصل بعد ثبوت أصل الجواز في الجملة.

(٤١) الظاهر أنّ هذه العبارة سهو من قلمه ﷺ - أو اشتباه من الكتاب - و المرجع في المحاذاة إنّما هو حكم العرف لا الدقة العقلية، لأنّ الأدلة منزلة على العرفيات دون الدقيات العقلية و المناط أن يكون الشخص متوجها إلى مكة عرفا و يكون الميقات على يمينه أو يساره بحسب الأنظار العرفية.



موقفه إلى الميقات أقصر الخطوط في ذلك الطريق.

ثم إنَّ المدار على صدق المحاذاة عرفاً، فلا يكفي إذا كان بعيداً (٤٢) عنه فيعتبر فيه المسامحة، كما لا يخفى. و اللازم حصول العلم بالمحاذاة إن أمكن، والا فالظن الحاصل من قول أهل الخبرة (٤٣) ومع عدمه أيضاً فاللازم الذهاب إلى الميقات، أو الإحرام من أول موضع احتماله و استمرار النية والتلبية إلى آخر مواضعه. و لا يضرّ احتمال كون الإحرام قبل الميقات حينئذ - مع أنّه لا يجوز - لأنّه لا بأس به إذا كان بعنوان الاحتياط ولا يجوز إجراء أصالة عدم الوصول إلى المحاذاة، أو أصالة عدم وجوب الإحرام، لأنّهما لا يثبتان كون ما بعد ذلك محاذياً. و المفروض لزوم كون إنشاء الإحرام من المحاذاة. و يجوز لمثل هذا الشخص أن ينذر الإحرام قبل الميقات، فيحرم في أول موضع الاحتمال أو قبله، على ما سيأتي من جواز ذلك مع النذر و الأحوط في صورة الظن أيضاً عدم الاكتفاء به و إعمال أحد هذه الأمور، وإن كان الأقوى الاكتفاء، بل الأحوط عدم الاكتفاء بالمحاذاة مع إمكان الذهاب إلى الميقات (٤٤) لكن الأقوى ما ذكرنا من جوازه مطلقاً.

(٤٢) لعدم صدق المحاذاة العرفية حينئذ وإن صدقت الدقية منها و تقدم أنّه لا اعتبار بها.

(٤٣) أما اعتبار العلم، فلقاعدّة الاشتغال. و أما كفاية الظن مع عدم إمكان تحصيل العلم، فلالإجماع، و الحرج بل يظهر منهم كفايته و لو مع إمكان تحصيله لإطلاق قول أبي عبد الله عليه السلام في صحيح ابن عمار: «يجزيك إذا لم تعرف العقيق أن تسأل الناس و الأعراب عن ذلك» (١).

(٤٤) لصحة دعوى الانصراف حينئذ. و لكنّه مخدوش، لإطلاق

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب المواقيت حديث: ١.

ثمَّ إنَّ أحرم في موضع الظن بالمحاذاة و لم يتبين الخلاف فلا إشكال (٤٥).  
وإن تبين بعد ذلك كونه قبل المحاذاة و لم يتجاوزهُ أعاد الإحرام (٤٦) و إن  
تبيّن كونه قبله و قد تجاوز، أو تبيّن كونه بعده فإن أمكن العود  
والتجديد تعيّن (٤٧)، وإلا فيكفي في الصورة الثانية، و يجدد في الأولى  
في مكانه والأولى التجديد مطلقاً (٤٨) و لا فرق - في جواز الإحرام  
في المحاذاة - بين البر و البحر (٤٩). ثمَّ إنَّ الظاهر أنَّه لا يتصوّر طريق لا

الأصحاب عدم وجوب المرور بالميقات و لو مع الإمكان و قال في الجواهر: «و  
من هنا اتجه للأصحاب إطلاقهم عدم إيجابهم المرور به و إن كان متمكناً من ذلك  
لأنّه لو كان شرطاً في صحة الإحرام وجب المرور به تحصيلاً للإحرام».  
(٤٥) لقاعدة الإجزاء.

(٤٦) لتبين عدم كون ما أتى به إحراماً صحيحاً و المفروض أنَّه متمكن من  
الإحرام الصحيح، فيجب عليه الإتيان به.

(٤٧) لقاعدة الاشتغال بعد عدم دليل على إجزاء ما أتى به.

(٤٨) أما صحة أصل الإحرام في الصورة الثانية، فلقاعدة الميسور، لأنَّ هذه  
المسافة لا بد و أن تقطع مع الإحرام فإذا لم يتمكن من أولها يكتفي بما تحقق منه  
من أيّ جزء منها فيكفي حينئذ.

و أما التجديد في الأولى في مكانه، فلتبيّن عدم انعقاد الإحرام صحيحاً فيجدد  
النية من حيث ما أمكن ذلك، لقاعدة الميسور.

و أما أنَّ الأولى التجديد مطلقاً حتى في الصورة الثانية، فلاحتمال عدم جريان  
القاعدة في المقام بعد إمكان تجديد النية. و يأتي في الفصل التالي ما ينفع المقام.

(٤٩) لظهور عدم الخلاف، و إطلاق صحيح ابن سنان<sup>(١)</sup> بعد حمل

يمرّ على ميقات، و لا يكون محاذيا لواحد منها<sup>(٥٠)</sup>، إذ المواقيت محيطة بالحرم من الجوانب<sup>(٥١)</sup>، فلا بد من محاذاة واحد منها. و لو فرض إمكان ذلك فاللازم الإحرام من أدنى الحل<sup>(٥٢)</sup> و عن بعضهم إنّه يحرم من موضع يكون بينه و بين مكة بقدر ما بينها و بين أقرب المواقيت إليها و هو مرحلتان لأنّه لا يجوز لأحد قطعه إلا محرما.

وفيه: أنّه لا دليل عليه لكن الأحوط الإحرام منه و تجديده في أدنى الحل.

محاذاة المسجد على مجرّد المثال. و عن ابن إدريس: «إنّ ميقات أهل مصر و من صعد البحر جدّة» و الظاهر أنّها لأجل محاذاتها للجحفة أو قرن المنازل. لكن على بعد فراجع الخريطة فإن اكتفينا بالمحاذي البعيد يجزي ذلك و إلا فلا بد من إحراز محاذ آخر أقرب منها و لو بقول أهل خبرة تلك الأماكن.

(٥٠) يظهر من العلامة في القواعد، و ولده في شرحه، و صاحب المدارك تصوير هذا أي: تصوير طريق لا يكون محاذيا لواحد منها حيث بينوا حكمه و بيان الحكم متفرّع على تصوير الموضوع فقالوا: إنّه يحرم حينئذ من أدنى الحل.

(٥١) صرّح بذلك في المستند، و الجواهر و المراد بالإحاطة، الإحاطة العرفية و لو مع البعد لا الحقيقة كما يظهر من مراجعة الخريطة و لكنه مبنيّ على اعتبار المحاذي حتى مع البعد و لا دليل عليه فيصح حينئذ فرض طريق لا يمرّ على الميقات و لا يكون محاذيا لواحد منها كما عن العلامة و ولده و صاحب المدارك.

(٥٢) لإطلاق ما دل على عدم جواز دخول الحرم لمن يريد النسك بلا إحرام، وأصالة البراءة عن وجوب الإحرام مما قبله إلا مع الدليل على الخلاف و لا دليل عليه في المقام. و تقدم عن صاحب الجواهر إطلاق الأصحاب عدم

العَاشِرُ: أَدْنَى الحَلِّ، وَهُوَ مِيقَاتُ العِمْرَةِ المَفْرَدَةِ بَعْدَ حَجِّ القِرَانِ أَوْ الإِفْرَادِ، بَلْ لِكُلِّ عِمْرَةٍ مَفْرَدَةٍ (٥٣) وَالأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الحَدِيدِيَّةِ (٥٤)

وَجُوبُ المَرُورِ عَلَى المِيقَاتِ، وَمَقْتَضَى الأَصْلِ عَدَمُ اعتباره فِي صِحَّةِ الإِحْرَامِ إِلَّا فِيمَا دَلَّ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ بِالْخُصُوصِ وَهُوَ فِيمَا إِذَا سَلَكَ المِيقَاتِ أَوْ مَا يَحَاطِيزُهُ. (٥٣) لَظْهَرِ عَدَمُ الخِلَافِ، وَإِطْلَاقُ جُمْلَةٍ مِنَ النُّصُوصِ:

مِنْهَا: قَوْلُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي خَبَرِ ابْنِ يَزِيدَ: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ مَكَّةَ لِيَعْتَمِرَ أَحْرَمَ مِنَ الجَعْرَانَةِ أَوْ الحَدِيدِيَّةِ أَوْ مَا أَشْبَهَهَا وَإِنْ رَسُلَ اللَّهُ صلى الله عليه وآله وسلم اعْتَمَرَ ثَلَاثَ عُمَرٍ مَتَفَرِّقَاتٍ كُلِّهَا فِي ذِي القَعْدَةِ، عِمْرَةٌ أَهْلُ فِيهَا مِنْ عَسْفَانَ وَهِيَ عِمْرَةُ الحَدِيدِيَّةِ، وَعِمْرَةُ القَضَاءِ أَحْرَمُ فِيهَا مِنَ الجَحْفَةِ، وَعِمْرَةُ أَهْلٍ فِيهَا مِنَ الجَعْرَانَةِ هِيَ مِنَ الطَّائِفِ مِنْ غَزَاةِ حَنْيْنٍ» (١).

وَفِي صَحِيحِ ابْنِ دِرَاجٍ قَالَ: «سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: عَنْ المَرَأَةِ الحَائِضِ إِذَا قَدِمَتْ مَكَّةَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ قَالَ عليه السلام: تَمْضِي كَمَا هِيَ إِلَى عِرْفَاتٍ فَتَجْعَلُهَا حِجَّةً ثُمَّ تَقِيمُ حَتَّى تَطْهَرَ فَتَخْرُجَ إِلَى التَّنْعِيمِ فَتَحْرِمَ فَتَجْعَلُهَا عِمْرَةً قَالَ ابْنُ أَبِي عَمِيرٍ: كَمَا صَنَعْتَ عَائِشَةُ» (٢).

وَالْمَتَفَاهِمُ مِنْهُ أَنَّ ذِكْرَ الحَائِضِ وَحَجِّ الإِفْرَادِ مِنْ بَابِ بَيَانِ إِحْدَى المَصَادِيقِ لَا التَّخْصِيسِ كَمَا أَنَّ المَتَفَاهِمَ مِنَ الخَبَرِينِ وَجُوبُ الخُرُوجِ إِلَى هَذِهِ الأَمَاكِنِ لَعَدَمِ التَّفَاوُتِ بَيْنَ التَّعْبِيرِ فِيهِمَا وَمِثْلُ هَذَا التَّعْبِيرِ فِي سَائِرِ الأَخْبَارِ الَّتِي يَسْتَدِلُّ بِهَا عَلَى الوُجُوبِ.

(٥٤) لَا رَيْبَ فِي كَوْنِ الحَدِيدِيَّةِ مِيقَاتًا لِلْعِمْرَةِ فِي الجُمْلَةِ إِجْمَاعًا وَنُصُوصًا كَمَا تَقْدُمُ إِنَّمَا الكَلَامُ فِي جِهَتَيْنِ الأُولَى: هَلْ أَنَّهَا مُخْتَصَةٌ بِالعِمْرَةِ المَفْرَدَةِ أَوْ تُشْمَلُ التَّمَتُّعُ أَيْضًا؟ الثَّانِيَةُ أَنَّهَا عَلَى فَرَضِ الشُّمُولِ هَلْ تَخْتَصُّ

(١) الوَسَائِلُ بَاب: ٢٢ مِنْ أَبْوَابِ المَوَاقِيتِ حَدِيث: ١ وَ ٢.

(٢) الوَسَائِلُ بَاب: ٢١ مِنْ أَبْوَابِ أَقْسَامِ الحَجِّ حَدِيث: ٢.

أو الجعранаة، أو التنعيم فإنّها منصوصة (٥٥). و هي: من حدود الحرم، على

بصور العذر و النسيان و الجهل و نحوهما أو تشمل حالة الاختيار.

أما الأولى: فالظاهر أنّ اختصاصها بالعمرة المفردة من باب الغالب و المثل لأنّ من يأتي إلى مكة المكرمة لا يأتي الا و قبل الحديبية ميقات له، فلا يدخلون مكة الا و هم محرمون من الميقات الذي يعبرون عليه لحرمة تجاوز الميقات بلا إحرام و من دون عذر، و أما إذا كانوا بحيث لا يعبرون على ميقات كمن يأتي بالطائرة إلى جدّة فلا بد من عبورهم إلى الحديبية و يتعيّن لهم الإحرام منها لفرض كونها ميقاتاً للعمرة، و الأفراد كان من خصوصيات الحال و الوقت لا من قيود المأمور به خصوصاً في الأزمنة القديمة التي قلّت لديهم عمرة التمتع.

و لا نحتاج إلى نذر الإحرام من جدّة، و كذا لا حاجة إلى ملاحظة مساواته للميقات و لا للرجوع إلى مسجد الشجرة و لا جحفة و لا غير ذلك من التكاليف و ذلك كله بعيد عن الشريعة المبنية على التسهيل مهما وجد إليه السبيل.

إن قيل: مقتضى الأصل عدم تحقق الإحرام مع أنّه لم يعلم من المشهور ذهابهم إلى ذلك.

يقال: الأصل محكوم بإطلاق الدليل بعد حمل الأفراد على الغالب و التسهيل، و أما أنّه لم يعلم من المشهور ذهابهم إلى ذلك فهو أول الدعوى و لم يتوفر الموضوع لديهم كما توفر في هذه العصور و على فرض أنّه كذلك فيمكن المناقشة في مثل هذه الشهرة لأنّها سكوتية لا أن تكون من التصريح بالخلاف.

و يظهر مما ذكرناه الوجه في الجهة الثانية.

(٥٥) قد تقدم التصريح بها في الخبرين فيكفي ذلك في الأفضلية بناء على التسامح فيها، و كذا الترتيب، لأنّه أيضاً مبنيّ على التسامح و إلا فالخبران قاصران عن إفادته و يجوز من إحدى المواقيت الخمسة المعروفة بل لعلّه الأفضل لبعد المسافة و تحمّل المشقة.

اختلاف بينها في القرب و البعد فإنَّ الحديبية - بالتخفيف أو التشديد - (٥٦) بئر بقرب مكة على طريق جدة، دون مرحلة، ثمَّ أطلق على الموضع و يقال نصفه في الحل و نصفه في الحرم و الجعرانة - بكسر الجيم و العين و تشديد الراء، أو بكسر الجيم و سكون العين و تخفيف الراء - موضع بين مكة و الطائف، على سبعة أميال (٥٧) و التنعيم: موضع قريب من مكة، و هو أقرب أطراف الحل إلى مكة و يقال: بينه و بين مكة أربعة أميال، و يعرف بمسجد عائشة (٥٨) كذا في مجمع البحرين.

(٥٦) المعروف بين اللغويين هو التخفيف بل قيل: إنَّ التشديد لم يسمع من فصيح. نعم، الفقهاء و المحدثون يشددونها و الحرم المكيّ بريد نصّاً، و فتوى و هناك علامات موضوعة مشهودة لكل أحد ورثها الخلف عن السلف كما في سائر المشاعر التي تكون في تلك البقاع المقدسة فلا وجه لنقل ما ورد في تحديدها من حيث الجهات كما أنّه ليس المراد بقول أبي جعفر (عليه السلام): «حرّم الله تعالى حرمه بريداً في بريد: أن يختلي خلاله، أو يعضد شجره إلاّ الإذخر، أو يصاد طيره - الحديث -»<sup>(١)</sup> المساحة المربعة على ما هو المنساق من جملة: «بريد في بريد» لكونه خلاف المحسوس بل ما كان مكسّر مساحته يبلغ هذا المقدار بأيّ نحو تحقق ذلك فراجع الخريطة الثانية تعرف ذلك.

(٥٧) نقل ذلك عن الفيومي و نسبته في كاشف اللثام إلى السهو و قال: إنَّ الحرم من جهته تسعة أميال أو بريد و كل بريد أربع فراسخ و كل فرسخ ثلاثة أميال فكيف يصح قول الفيومي و عن بعض إنَّ بين مكة و بين جعرانة ثمانية عشر ميلاً فيكون ستة فراسخ تقريباً.

(٥٨) في كشف اللثام: «موضع على ثلاثة أميال من مكة أو أربعة و قيل:

(١) الوسائل باب: ٨٧ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٤.

وأما المواقيت الخمسة فعن العلامة في المنتهى أنَّ أبعدھا من مكة ذو الحليفة، فإنَّھا على عشرة مراحل<sup>(٥٩)</sup> من مكة، و يليه في البعد الجحفة و المواقيت الثلاثة الباقية على مسافة واحدة، بينها و بين مكة ليلتان قاصدتان و قيل إنَّ الجحفة على ثلاثة مراحل من مكة.

(مسألة ٥): كل من حج أو اعتمر على طريق فيمقاته ميقات أهل ذلك الطريق و إن كان مهل أرضه غيره - كما أشرنا إليه سابقا -<sup>(٦٠)</sup> فلا يتعيَّن أن يحرم من مهل أرضه بالإجماع و النصوص:

منها: صحيحة صفوان: «إنَّ رسول الله ﷺ وقت المواقيت لأهلها و من أتى عليها من غير أهلها».

(مسألة ٦): قد علم مما مرَّ أنَّ ميقات حج التمتع مكة واجبا كان أو مستحبا، من الآفاقي أو من أهل مكة<sup>(٦١)</sup> و ميقات عمرته: أحد المواقيت

على فرسخين على طريق المدينة به مسجد أمير المؤمنين عليه السلام، و مسجد زين العابدين عليه السلام، و مسجد عائشة - و سميَّ به لأنَّ عن يمينه جبلا اسمه نعيم و عن شماله جبلا اسمه ناعم، و اسم الوادي نعمان و يقال: هو أقرب أطراف الحلِّ إلى مكة».

أقول: لعلَّ وجه تسميته بمسجد عائشة أنَّ رسول الله ﷺ أمر عبد الرحمن أخاها بأعمارها من ذلك الموضع.

(٥٩) و كل مرحلة ثمانية فراسخ فيصير المجموع ثمانين فرسخا.

(٦٠) عند قوله عليه السلام: «و من يمر عليه من غيرهم في الميقات الثاني، و كذا في

الميقات الثالث» و يدل عليه مضافا إلى النص ظهور الإجماع و عدم الخلاف.

(٦١) راجع فصل صورة حج التمتع عند قوله عليه السلام: «الرابع أن يكون إحرام حجه

من بطن مكة».

الخمس<sup>(٦٢)</sup>، أو محاذاتها كذلك أيضاً<sup>(٦٣)</sup> و ميقات الحج القران والافراد: أحد تلك المواقيت مطلقاً أيضاً<sup>(٦٤)</sup>، إلا إذا كان منزله دون الميقات أو مكة فميقاته منزله. و يجوز من أحد تلك المواقيت أيضاً بل هو الأفضل<sup>(٦٥)</sup> و ميقات عمرتهما: أدنى الحل إذا كان في مكة و يجوز من أحد المواقيت أيضاً<sup>(٦٦)</sup> و إذا لم يكن في مكة فيتعيّن أحدها<sup>(٦٧)</sup> و كذا

(٦٢) إجماعاً، و نصّاً الدال على وجوب الإحرام منها عند العبور منها، لكن من كان منزله أقرب إلى مكة من الميقات فمنزله ميقاته كما تقدم في الميقات السابع.

(٦٣) بشرط العبور منها و تحقق المحاذاة العرفية بأن لا يكون بعيداً عن الميقات عرفاً و من كان منزله أقرب إلى مكة فميقاته منزله.

(٦٤) لعموم ما دل على وجوب الإحرام من تلك المواقيت - كما تقدم - و نصوص خاصة كما ورد في الحائض و نحوها، مضافاً إلى الإجماع و هذا أحد الفروق بين حج التمتع و حجي القران و الافراد و لكن من يحج حج القران أو الافراد إن كان من أهل مكة يحرم منها كما في حج التمتع و إن كان منزله دون الميقات إلى مكة فميقاته منزله و إن كان بعدها فيحرم من الميقات أو مما يحاذيه. ثم إن المراد بقوله: «مطلقاً» أي: واجبا كان الحج أو مندوباً.

(٦٥) راجع الميقات السابع عند قوله: «بل هو الأفضل لبعد المسافة».

(٦٦) أما كون عمرتها أدنى الحلّ فلما تقدم في الميقات العاشر. و أما الجواز من أحد المواقيت، فلعموم ما دلّ على أنّه يحرم منها كل من مرّ عليها و أراد النسك و مقتضى العموم عدم الفرق بين أنحاء النسك.

(٦٧) إن كان بعد الميقات و عبر عليها و إن عبر على المحاذي العرفي لأحد المواقيت يحرم من المحاذي و إن كان منزله أقرب إلى مكة من الميقات فيحرم من منزله، و الدليل على الكلّ العمومات، و الإطلاقات الدالة على الإحرام



الحكم في العمرة المفردة، مستحبة كانت أو واجبة (٦٨).

من تلك الأماكن ميقاتا كانت أو محاذيا لها أو منزله إن كان دون الميقات مع تحقق شرط الإحرام.

(٦٨) فيحرم لها من أدنى الحل و يجوز من إحدى المواقيت و إذا لم يكن في مكة يتعين أحدها أو من المحاذي و من كان منزله أقرب إلى مكة من الميقات فيحرم من منزله، كل ذلك لإطلاق الأدلة الدالة على الإحرام من ذلك كله مع تحقق سائر الشرائط. هذا، ولكن يظهر منهم التسالم على أن إحرام العمرة لا يصح من مكة حتى جعل ذلك قاعدة فقالوا: إن النسك مطلقا لا بد و أن يجمع فيها بين الحلّ و الحرم، و الحج يجمع فيه بين مكة و عرفات، و العمرة لا بد و أن يجمع فيها بين ذلك أيضاً فلا بد فيها من أن يكون إحرامها من خارج الحرم و أرسل هذه القاعدة إرسال المسلمات الفقهيّة فعلى هذا يسقط الحرم مطلقا عن كونه محل إحرام العمرة مطلقا.

#### قاعدة..

و هي: «إنّ النسك لا بد و أن يجمع فيها بين الحلّ و الحرم» و هذه القاعدة بالنسبة إلى الحج من الضروريات بين المسلمين بل الوجدانيات لكل حاج، لتقوم أعمال الحج بما هو خارج عن الحرم و هو الوقوف بعرفات و ما هو في داخل الحرم كالطواف، و السعي و نحوهما. و أما بالنسبة إلى العمرة، فتدل عليها السيرة المستمرة، فإنّ كل من يريد العمرة أما يأتي من خارج الحرم للإتيان بها في مكة. و إن كان في الحرم يخرج إلى خارجها و قد هيئ لذلك مواضع مخصوصة في أدنى الحلّ من زمان البعثة و استقر على ذلك عمل الصحابة، و التابعين، و الأئمة عليهم السلام و مثل هذه السيرة و ظهور التسالم تصلح لتقييد إطلاق ما دل على أن من كان منزله دون الميقات يحرم من منزله، ويشهد لذلك بعض

وإن نذر الإحرام من ميقات معيّن تعيّن<sup>(٦٩)</sup> و المجاور بمكة بعد السنتين حاله حال أهلها<sup>(٧٠)</sup>، وقيل ذلك حاله حال النائي<sup>(٧١)</sup>. فإذا أراد حج الأفراد أو القران يكون ميقاته أحد الخمسة أو محاذاتها، وإذا أراد العمرة المفردة جاز إحرامها من أدنى الحل.

الأخبار التي تقدم ذكرها في [مسألة ٤] من (فصل أقسام الحج) من قول أبي عبد الله عليه السلام: «فليس له أن يحرم من مكة»<sup>(١)</sup> فراجع.

(٦٩) لما دل على وجوب الوفاء بالنذر كما يأتي في محله.

(٧٠) تقدم ذلك في [مسألة ٣] من (فصل أقسام الحج) فراجع و الظاهر أنّ الحكم تخييري بالنسبة إليه فيجوز له أن يحرم للعمرة المفردة من أدنى الحل أو يمرّ على إحدى المواقيت فيحرم منها، لعموم ما دل على أنّ من يمرّ عليها يحرم منها.

(٧١) لأصالة بقائه على ما كان عليه من الحكم، وعدم شمول ما دل على أنّ من كان منزله دون الميقات يحرم من منزله لمثله، لظهوره في المتوطن العرفي أو الشرعي أي: من دخل في السنة الثالثة من إقامته في مكة كما تقدم في [مسألة ٣] من (فصل أقسام الحج).

## فصل في أحكام المواقيت

(مسألة ١): لا يجوز الإحرام قبل المواقيت، ولا ينعقد<sup>(١)</sup> ولا يكفي المرور عليها محرماً، بل لا بد من إنشائه جديداً<sup>(٢)</sup> ففي خبر ميسرة: «دخلت على أبي عبد الله عليه السلام وأنا متغير اللون فقال عليه السلام: من أين أحرمت بالحج؟ فقلت: من موضع كذا وكذا فقال عليه السلام: ربّ طالب خير يزل قدمه ثم قال: أيسرّك إن صلّيت الظهر في السفر أربعا؟ قلت: لا، قال: فهو والله ذاك».

نعم، يستثنى من ذلك مواضع:

---

### فصل في أحكام المواقيت

(١) للنص، والإجماع قال أبو عبد الله عليه السلام، في صحيح ابن أذينة: «و من أحرم دون الوقت فلا إحرام له»<sup>(١)</sup> وعنه عليه السلام أيضاً في صحيح الحلبي: «الإحرام من مواقيت خمسة وقتها رسول الله صلى الله عليه وآله لا ينبغي لحاج ولا معتمر أن يحرم قبلها ولا بعدها»<sup>(٢)</sup>.

والمراد بعدم الجواز في قول الفقهاء التشريعي منه لأنّه المعلوم لا الحرمة الذاتية للشك فيها، ومقتضى الأصل عدمها فيكون الإحرام قبل الميقات كالصلاة قبل الوقت محرماً تشريعياً لا ذاتياً.

(٢) لإطلاق أدلة وجوب الإحرام من الميقات، وقاعدة الاشتغال بعد

---

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب المواقيت حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ١١ من أبواب المواقيت حديث: ١.

أحدها: إذا نذر الإحرام قبل الميقات، فإنّه يجوز و يصح للنصوص.

منها: خبر أبي بصير<sup>(٣)</sup> عن أبي عبد الله عليه السلام: «لو أنّ عبداً أنعم الله تعالى عليه نعمة، أو ابتلاه ببليّة فعافاه من تلك البليّة، فجعل على نفسه أن يحرم من خراسان كان عليه أن يتم» ولا يضر عدم رجحان ذلك - بل مرجوحيته - قبل النذر مع أنّ اللازم كون متعلق النذر راجحاً وذلك لاستكشاف رجحانه بشرط النذر<sup>(٤)</sup> من الأخبار، و اللازم رجحانه حين

بطلان ما وقع منه أولاً.

فرع: عدم انعقاد الإحرام قبل الميقات إنّما هو فيما إذا لم يكن محلّ عقد الإحرام ميقاتاً و إلا فلا إشكال فيه فإذا خرج المكيّ من أدنى الحلّ إلى ميقات آخر و أحرم منه للعمرة المفردة يصح إحرامه، وكذا إذا خرج من كان من أهل الجحفة مثلاً إلى مسجد الشجرة، و ذلك كله لإطلاق أدلة توقّيت هذه المواقيت لأهلها و لمن مرّ عليها و تقدّم تفصيل ذلك كلّ في المسائل السابقة.

(٣) و منها صحيح الحلبي قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل جعل لله عليه شكراً أن يحرم من الكوفة قال عليه السلام: فليحرم من الكوفة و ليف لله بما قال»<sup>(١)</sup>.  
و عن عليّ بن أبي حمزة قال: «كتبت إلى أبي عبد الله عليه السلام أسأله عن رجل جعل لله عليه أن يحرم من الكوفة قال عليه السلام: يحرم من الكوفة»<sup>(٢)</sup> و اعتمد على هذه الأخبار مشهور الفقهاء فلا وجه للمناقشة فيها مع كونها معتبرة سنداً.

(٤) يعني: إنّهُ يكفي في صحة النذر مطلق الرجحان لا من كل جهة و يجزي كونه حين العمل و إن لم يكن حين إنشاء النذر و من الأخبار الواردة في

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب المواقيت حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٣ من أبواب المواقيت حديث: ٢.

العمل و لو كان ذلك للنذر و نظيره مسألة الصوم في السفر المرجوح أو المحرم من حيث هو، مع صحته و رجحانه بالنذر. و لا بد من دليل يدل على كونه راجحا بشرط النذر فلا يرد أن لازم ذلك صحة نذر كل مكروه أو محرم وفي المقامين المذكورين الكاشف هو الأخبار: فالقول بعدم الانعقاد - كما عن جماعة<sup>(٥)</sup> - لما ذكر لا وجه له، لوجود النصوص وإمكان تطبيقها على القاعدة<sup>(٦)</sup> وفي إلحاق العهد و اليمين بالنذر

المقام نستكشف الرجحان حين العمل فلا يرد: أنه غير معقول لتوقف النذر على رجحان المتعلق فلو حصل من نفس النذر لدار. و ذلك لأن الرجحان حين العمل كان ثابتا في علم الله و من النذر يستكشف ذلك، كما لا يرد أنه يصح حينئذ نذر كل مكروه أو محرم، لأنه لا دليل على الكشف فيهما بخلاف المقام، و قد تقدم في مسألة ١٧ من (فصل أوقات الرواتب)، و (فصل شرائط صحة الصوم) بعض الكلام.

(٥) نسب ذلك إلى الحلبي، و المختلف، و المعتبر تضعيفا لسند الأخبار، مع أن الأول منهم لا يعمل بأخبار الآحاد مطلقا. وفيه: أن صحيح الحلبي لا قصور فيه من حيث السند و الباقي معتبر قد عمل به الأصحاب فلا وجه للإشكال من هذه الجهة.

(٦) و هي: أن مقتضى إطلاق ما دل على رجحان متعلق النذر كفاية الرجحان في الجملة لا اعتباره من كل جهة و الإحرام للنسك راجح ذاتا و إن كان مرجوحا قبل الميقات و يكفي رجحانه الذاتي في الجملة لصحة تعلق النذر مع الدليل عليه كما هو المفروض، مع أن لنا أن نقول: إن ما يدل على صحة نذر الإحرام قبل الميقات، و الصوم في السفر مقيد لإطلاق ما دل على اعتبار الرجحان في متعلق النذر، فهذا النزاع ساقط من أصله، لصحة الإحرام قبل الميقات بالنذر، و كذا الصوم في السفر بالنذر لأجل الدليل الخاص سواء كان

وعدمه وجوه (٧).

ذلك موافقا للقاعدة أو مخالفا لها فلا وجه لإتعايب النفس وجعل الحكم موافقا للقاعدة.

### فروع

الأول: مقتضى إطلاق الكلمات عدم الفرق بين نذر الشكر، والزجر، والمطلق ويقتضيه إطلاق خبر ابن أبي حمزة و الظاهر أن ذكر الشكر في صحيح الحلبي - المتقدم - من باب المثال لا الخصوصية، إذ الغالب في مثل هذا القسم من النذر إما أن يكون شكرا أو زجرا، وكذا خبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «لو أن عبدا أنعم الله عليه نعمة أو ابتلاه ببليّة فعافاه من تلك البليّة فجعل على نفسه أن يحرم بخراسان كان عليه أن يتم»<sup>(١)</sup> فإنّ ظاهره أيضاً نذر الشكر. وعلى فرض كونه نذرا مطلقا يصح التمسك بإطلاقه لكل من الشكر، والزجر، والإطلاق ولا وجه لما يتوهم من أن الحكم مخالف للأصل فيجب الاقتصار على المتيقن. لأنّ الاقتصار إنّما هو فيما إذا لم يكن إطلاق في البين.

الثاني: لا فرق في ذلك بين تقارن إنشاء النذر للإحرام عرفا أو تقدمه عليه بزمان قريب أو بعيد، كل ذلك للإطلاق بعد حمل ما ذكر في الأخبار على الغالب والمثال.

الثالث: لا فرق في ذلك بين أقسام الإحرام سواء كان للحج أو للعمرة المفردة أو التمتع كما صرح بذلك في المستند ونسب الإطلاق إلى جمع من المتقدمين كما لا فرق في ذلك بين المحلّ القريب والبعيد ولا بين البر والبحر والجو.

(٧) لا ريب في اشتراك الثلاثة في كونها نحو التزام بين العبد ومعبوده

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب المواقيت حديث: ٣.

ثانيها: إلحاق العهد دون اليمين<sup>(٨)</sup> ولا يبعد الأول لإمكان

وتأكد هذا الالتزام تارة يكون بالنذر..

وأخرى: بالعهد.

و ثالثة: باليمين و الكل مشترك في جامع الالتزام و حقيقته و متى أطلق أحدها يصح الاستفادة الآخرين أيضاً من هذه الجهة الجامعة الاشتراكية. ولذا أطلق اليمين على النذر في بعض أخبار ما تقدم في (فصل الحج الواجب بالنذر و العهد و اليمين)<sup>(١)</sup>.

و توهم: أن النذر تمليك الله تعالى لظاهر جملة: لله عليّ. بخلاف العهد و اليمين إذ لا تمليك فيها (مردود) بأن كلمة اللام ظاهرة في الاختصاص المطلق، و الملكية، و الحقيقة لا بد و أن تستفاد من قرائن أخرى و هي مفقودة في المقام. نعم، لا ريب في تحقق جهة الاختصاص إلى الله تعالى و إضافة الالتزام إليه تعالى و هي حاصلة في العهد و اليمين أيضاً. ففي الثلاثة يجعل الملتزم هو الله تأكيداً للالتزام و تثبيتاً له لئلا يخالف ما التزم به مهما أمكن فاشتراك الثلاثة في الأحكام إلا ما خرج بالدليل هو الأقرب إلى معنى الالتزام الثابت في الجميع و أذهان المتشرعة.

و ما يتوهم: من لزوم الاقتصار على خصوص النذر لاقتصار الأصحاب إليه (مردود) أولاً بإمكان حمله على الغالب و المثال. و ثانياً بأنه ليس ذلك من الإجماع المعتبر حتى يلزم اتباعه، مع أن خبر أبي بصير - المتقدم - عام شامل للجميع.

و توهم أنه شامل لمطلق الالتزام و لو كان شرط و عقد (مردود) بأن المنساق من الجعل في نظائر المقام النذر و شبهه لا الشرط و العقد.

(٨) ظهر مما تقدّم أنه لا وجه لهذا التفصيل.

الاستفادة من الأخبار<sup>(٩)</sup> و الأحوط الثاني<sup>(١٠)</sup>، لكون الحكم على خلاف القاعدة<sup>(١١)</sup>. هذا ولا يلزم التجديد في الميقات، ولا المرور عليها<sup>(١٢)</sup> وإن كان الأحوط التجديد خروجاً عن شبهة الخلاف والظاهر اعتبار تعيين المكان، فلا يصح نذر الإحرام قبل الميقات مطلقاً، فيكون مخيراً بين الأمكنة لأنه القدر المتيقن، بعد عدم الإطلاق في الأخبار<sup>(١٣)</sup>.

نعم، لا يبعد الترديد بين المكانين بأن يقول: «لله عليّ أن أحرم إما من الكوفة أو من البصرة» وإن كان الأحوط خلافه ولا فرق بين كون الإحرام للحج الواجب، أو المندوب أو للعمرة المفردة<sup>(١٤)</sup>.

نعم، لو كان للحج أو عمرة التمتع يشترط أن يكون في أشهر الحج، لا اعتبار كون الإحرام لهما فيها، والنصوص إنّما جوزت قبل الوقت المكاني

(٩) بنحو ما قلناه من الجامع القريب بينها وهو الإلزام والالتزام على النفس.  
(١٠) بل الأحوط العمل بهما ثمّ التجديد في الميقات لأنّ هذا ينطبق على كل من الصحة والبطان.

(١١) أي: قاعدة عدم جواز الإحرام قبل الميقات الاستفادة من الإطلاق والاتفاق.

(١٢) لإطلاق ما تقدم من الأخبار الظاهر، في عدم وجوب ذلك كله.

(١٣) عدم ثبوت الإطلاق في الأخبار من مجرد الدعوى وأي فرق بين هذه المطلقات و سائر المطلقات التي بنوا على ثبوت الإطلاق فيها، مع أنّه لا فرق بين الترديد في أصل المكان و الترديد بين المكانين حيث لم يستبعد فيه الجواز فيما يأتي.

(١٤) لإطلاق الروايات والكلمات الشاملة لكل منهما.



فقط. ثم لو نذر و خالف نذره فلم يحرم من ذلك المكان - نسيانا أو عمدا - لم يبطل إحرامه إذا أحرم من الميقات. نعم، عليه الكفارة إذا خالفه متعمدا (١٥).

ثالثها: إذا أراد إدراك عمرة رجب و خشي تقضيئه إن أخر الإحرام إلى الميقات، فإنه يجوز له الإحرام قبل الميقات (١٦) و تحسب له عمرة رجب، وإن أتى ببقية الأعمال في شعبان، لصحيحة إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «عن رجل يجيء معتمرا ينوي عمرة رجب، فيدخل عليه الهلال قبل أن يبلغ العقيق، أي يحرم قبل الوقت و يجعلها لرجب أو يؤخر الإحرام إلى العقيق و يجعلها لشعبان؟ قال عليه السلام: يحرم قبل الوقت لرجب

(١٥) أما وجوب الكفارة مع التعمد في الترك، فلعموم ما دل على وجوبها في المخالفة العمدية. و أما صحة الإحرام مطلقا فلعموم ما دل على صحة الإحرام من الميقات الشامل للمورد وغيره. و توهم: أنه مع العمد يكون تفويتا لحق الله تعالى فيحرم الإحرام من هذه الجهة و النهي في العبادة يوجب الفساد (مردود) بأنه مسلم إذا كان الإحرام من الميقات بقصد التوصل به إلى تفويت حق الله تعالى بحيث ينطبق عليه عنوان كونه مبغوضا له تعالى و أما لو لم يكن بهذا القصد بل كان لأجل مطلوبة ذات الإحرام من الميقات من حيث هو فلا وجه للبطلان و قد مرّ في نذر الحج، و نذر الجماعة بعض الكلام فراجع [مسألة ٣١] من (فصل الحج الواجب بالنذر) و [مسألة ١] من (فصل الجماعة)، و [مسألة ٧] من أول كتاب الصوم.

(١٦) يدل عليه - مضافا إلى ما ذكره من النص<sup>(١)</sup> دعوى الإجماع عليه عن جمع منهم العلامة و الشهيد الثاني عليه السلام.

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب المواقيت حديث: ٢.

فإنَّ لرجب فضلاً».

وصحيحة معاوية بن عمار سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «ليس ينبغي أن يحرم دون الوقت الذي وقت رسول الله صلى الله عليه وآله إلا أن يخاف فوت الشهر في العمرة» و مقتضى إطلاق الثانية جواز ذلك لإدراك عمرة غير رجب أيضاً، حيث إنَّ لكل شهر عمرة. لكن الأصحاب خصصوا ذلك بـ رجب (١٧) فهو الأحوط، حيث إنَّ الحكم على خلاف القاعدة والأولى والأحوط - مع ذلك - التجديد في الميقات (١٨) كما أنَّ الأحوط التأخير إلى آخر الوقت (١٩) وإن كان الظاهر جواز الإحرام قبل الضيق (٢٠) إذا علم عدم الإدراك إذا أخر إلى الميقات بل هو الأولى، حيث أنه يقع باقي أعمالها أيضاً في رجب (٢١) والظاهر عدم الفرق بين العمرة المندوبة

(١٧) لظهور التعليل في صحيح إسحاق (١) في التخصيص به، و في الجواهر: «لم أجد عاملاً به في غير رجب» أقول: و يقتضيه أصالة عدم المشروعية أيضاً. (١٨) خروجاً عن شبهة الخلاف، إذا لم يتعرض له كثير من الأصحاب كما في الجواهر.

(١٩) اقتصاراً في تخصيص العمومات الدالة على عدم جواز الإحرام قبل الميقات على الضرورة.

(٢٠) لإطلاق ما تقدم من صحيح ابن عمار، و إطلاق ما روي أنَّ العمرة الرجبية تلي الحج في الفضل (٢).

(٢١) مراده عليه السلام: أنَّ أولوية الإحرام قبل الضيق من جهة خاصّة و هي وقوع

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب المواقيت حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٤٨ من أبواب العمرة حديث: ١.

والواجبة بالأصل أو بالنذر ونحوه (٢٢).

(مسألة ٢): كما لا يجوز تقديم الإحرام على الميقات كذلك لا يجوز التأخير عنها (٢٣)، فلا يجوز لمن أراد الحج أو العمرة (٢٤) أو دخول مكة (٢٥) أن يجاوز الميقات اختياراً إلا محرماً بل الأحوط عدم المجاوزة

بأقي أعمال العمرة في رجب و هي لا تنافي الاحتياط في التأخير من جهة أخرى.

(٢٢) لظهور إطلاق النص و الفتوى.

(٢٣) للنصوص، و الإجماع قال أبو عبد الله عليه السلام في صحيح ابن عمار: «من تمام الحج و العمرة أن تحرم من المواقيت التي وقَّتها رسول الله صلى الله عليه وآله لا تجاوزها إلا و أنت محرم»<sup>(١)</sup> و هل الحرمة ذاتية أو غيرية؟ مقتضى ما يأتي من أن الإحرام جزء من النسك هو الثانية، و يقتضيه الأصل أيضاً، لأنَّ وجوب الإحرام للنسك معلوم و إنما الشك في مطلوبيته الذاتية و هي مرتفعة بالأصل.

(٢٤) لما يأتي في ١ مسألة ٣ من (فصل كيفية الإحرام) أنه جزء للحج أو العمرة.

(٢٥) يظهر من إطلاق بعض الكلمات أنه يجب لدخول مكة من حيث هو مع قطع النظر عن شرطيته للنسك بحيث لو سقط النسك لعذر لوجب الإحرام لدخولها و لكنه مشكل بل ممنوع، لأنَّ وجوبه للنسك معلوم و لغيره مشكوك و مقتضى الأصل عدمه، و المنساق من الأدلة أيضاً ذلك كما يأتي نقلها.

قال في الجواهر: «ما دل على عدم حصول الإحلال له إلا بإتمام النسك كاف في عدم وجوب استقلاله إذ دعوى أنه يحل بالوصول إلى مكة أو بالتقصير أو بغير ذلك لا دليل بل ظاهر الأدلة خلافها بل يمكن بعد التأمل في النصوص

(١) الوسائل باب: ١٦ من أبواب المواقيت حديث: ١.

عن محاذاة الميقات أيضاً إلا محرماً (٢٦) وإن كان أمامه ميقات آخر فلو لم يحرم منها وجب العود إليها مع الإمكان. إلا إذا كان أمامه ميقات آخر، فإنه يجيزه الإحرام منها، وإن أثم بترك الإحرام من الميقات الأول (٢٧)

استفادة القطع بتوقف الإحلال من الإحرام في غير المصدود ونحوه مما دل عليه الدليل على إتمام النسك وليس هو إلا الأفعال عمرة أو حجة.

أقول: ومن ذلك يظهر حكم فرع ربما يكون عام البلوى وهو: أنه لو أحرم و دخل مكة و لم يتمكن من الإتيان بالنسك أصلاً لعذر فيمكن حينئذ أن يقال: بعدم الأثر أصلاً لإحرامه لفرض أن وجوبه كان غيرياً كوجوب تكبيرة الإحرام للصلاة فإذا لم يتمكن المكلف من الصلاة تصير تكبيرة الإحرام لغوا و ربما يأتي تفصيل ذلك في محله.

(٢٦) مقتضى الأصل عدم تحريم ذلك إلا إذا ثبت أن ما تقدم من صحيح ابن سنان في مقام بيان تنزيل المحاذي منزلة الميقات الحقيقي من كل جهة و هو ممنوع، إذ غاية ما يستفاد منه إنما هو أنه في مقام التسهيل و الإرفاق في الجملة و هو يحصل بصحة الإحرام من المحاذي امتناناً على الناس، و أما حرمة العبور منه إلا محرماً حتى لو كان بعده ميقات آخر أو محاذ كذلك فلا دلالة له عليه بوجه بل هو حكم امتناني في مورد خاص و الشك في عمومه يكفي في عدم جواز التمسك به لذلك. نعم، احتمال إطلاق التنزيل من كل جهة يكفي لحسن الاحتياط. (٢٧) أما الإثم فلتركه التكليف المنجز الفعلي عمداً. و أما صحة الإحرام من الميقات الآخر.

فالبحت فيها تارة: بحسب الأصل العملي.

وأخرى: بحسب الأخبار.

وثالثة: بحسب الكلمات.

أما الأولى: فشرطية الإحرام من أصل الميقات للنسك لا ريب فيها، لظهور الأدلة الواردة في الإحرام من الميقات في الشرطية إنَّما الكلام في أنَّ هذه الشرطية مختصة بخصوص أول ميقات مرَّ الشخص عليه بحيث إذا لم يحرم منه وجب العود إليه مطلقاً وإلا فلا إحرام له و يبطل نسكه حتى لو كان أمامه ميقات آخر. أو أنَّ أصل الشرطية من باب تعدد المطلوب بالنسبة إلى المواقيت كالفورية في بعض ما وجب فوراً حيث إنَّه مع عصيان الفورية أولاً لا يسقط أصل المأمور به بعد ذلك بل يجب أيضاً فوراً ففوراً. ومقتضى الأصل هو الثاني، لأنَّ التخصيص بخصوص الميقات الأول في ذات المطلوبة و أصل الطلب قيد زائد و مدفوع بالأصل، وهذا لا ينافي أصل الوجوب التكليفيّ و الوضعي بالنسبة إليه أيضاً مع ترتب العصيان على المخالفة كما في مسألة الفورية الزمانية فتكون المواقيت الطويلة كآنات الزمان بالنسبة إلى الفورية. و الفورية المكانية كالفورية الزمانية بعد ثبوت أصل الوجوب في الجملة.

أما الثانية و هي الأخبار: فإنَّها على أقسام ثلاثة:

الأول: ما تقدم سابقاً من أنَّ كل من مرَّ على ميقات يحرم منه و إطلاقها يشمل المقام بلا كلام فيأثم بترك الإحرام من الميقات الأول و يجب عليه الإحرام من الثاني.

الثاني: موثق ابن بكير عن زرارة: «عن أناس من أصحابنا حجوا بامرأة معهم، فقدموا إلى الميقات و هي لا تصلي، فجهلوا أنَّ مثلها ينبغي أن تحرم، فمضوا بها - كما هي - حتى قدموا مكة و هي طامث حلال، فسألوا الناس فقالوا: تخرج إلى بعض المواقيت فتحرم منه فكانت إذا فعلت لم تدرك الحج، فسألوا أبا جعفر عليه السلام فقال: تحرم من مكانها، قد علم الله تعالى بنيتها»<sup>(١)</sup> و ظاهره عرض القضية على أبي جعفر عليه السلام لأنَّها وقعت من شيعته كما في صدر الحديث و لم ينكر عليه السلام ما ذكر الناس لها و الظاهر أنَّ الناس المسؤول عنهم شيعته أيضاً

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب المواقيت حديث: ٦.

لاستبعاد سؤال الشيعة عن غيرهم خصوصا في زمان حياة الإمام عليه السلام.

الثالث: صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألته عن رجل نسي أن يحرم حتى دخل الحرم قال عليه السلام: قال أبي عليه السلام: يخرج إلى ميقات أهل أرضه، فإن خشي أن يفوته الحج أحرم من مكانه، فإن استطاع أن يخرج من الحرم فليخرج ثم ليحرم»<sup>(١)</sup> ونحوه صحيحة الآخر: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل ترك الإحرام حتى دخل الحرم فقال عليه السلام: يرجع إلى ميقات أهل بلاده الذي يحرمون منه فيحرم. فإن خشي أن يفوته الحج فليحرم من مكانه فإن استطاع أن يخرج من الحرم فليخرج ثم ليحرم»<sup>(٢)</sup>.

وصحيح ابن عمار قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة كانت مع قوم فطمشت فأرسلت إليهم فسألتهم فقالوا: ما ندري أ عليك إحرام أم لا وأنت حائض؟ فتركوها حتى دخلت الحرم فقال عليه السلام: إن كان عليها مهلة فلترجع إلى الوقت فلتحرم منه، فإن لم يكن عليها وقت فلترجع إلى ما قدرت عليه بعد ما تخرج من الحرم بقدر ما لا يفوتها»<sup>(٣)</sup>.

وفي خبر ابن جعفر عن أخيه عليه السلام قال: «سألته عن رجل ترك الإحرام حتى انتهى إلى الحرم كيف يصنع؟ قال عليه السلام: يرجع إلى ميقات أهل بلاده الذي يحرمون به فيحرم»<sup>(٤)</sup>.

وفيه أنه يتعين حملها على مطلق الرجحان مع الإمكان جمعا بينها وبين غيرها أو على ما إذا لم يمكن الإحرام من ميقات آخر. هذا  
أما الثالثة: وهي الكلمات فصريح جمع منهم صاحب المدارك والمسالك والجواهر صحة الإحرام من الميقات التي يكون في الإمام وإن أثم

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب المواقيت حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٤ من أبواب المواقيت حديث: ٧.

(٣) الوسائل باب: ١٤ من أبواب المواقيت حديث: ٤.

(٤) الوسائل باب: ١٤ من أبواب المواقيت حديث: ٩.

والأحوط العود إليها مع الإمكان مطلقاً<sup>(٢٨)</sup>، وإن كان أمامه ميقات آخر. وأما إذا لم يرد النسك ولا دخول مكة - بأن كان له عمل خارج مكة ولو كان في الحرم - فلا يجب الإحرام<sup>(٢٩)</sup>.

نعم، في بعض الأخبار وجوب الإحرام من الميقات إذا أراد دخول الحرم<sup>(٣٠)</sup> وإن لم يرد دخول مكة لكن قد يدعى الإجماع على عدم

بترك الإحرام من الأول وأرسل ذلك في الأخير إرسال المسلمات بلا نقل خلاف فيه وهو المناسب لتسهيل الشارع في الحج خصوصاً بالنسبة إلى الأزمنة القديمة التي صعبت وسائل النقل وكثرت المشاكل والمشقات فيها.

(٢٨) جموداً على ظاهر ما تقدم من النصوص، وإطلاق بعض الكلمات الظاهر في وجوب العود ولو كان أمامه ميقات آخر فإن ذلك كله يصلح للاحتياط وإن لم يصلح للفتوى بعد رد بعضها إلى بعض.

(٢٩) على المشهور، للأصل بعد عدم دليل على كون الإحرام من الميقات واجباً نفسياً بل وجوبه مقدمي وشرطي للنسك فقط.

(٣٠) ففي صحيح ابن مسلم: «سألت أبا جعفر عليه السلام هل يدخل الرجل الحرم بغير إحرام؟ قال عليه السلام: لا إلا أن يكون مريضاً أو به بطن»<sup>(١)</sup>، ومثله صحيح عاصم بن حميد قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام يدخل الحرم أحد إلا محرماً؟ قال: لا إلا مريض، أو مبطون»<sup>(٢)</sup>.

ولابد من حمله على دخول الحرم لأجل الإتيان بالنسك في مكة بقرينة دعوى الإجماع - عن صاحب المدارك فقال عليه السلام: «أجمع العلماء على أن من مرّ على الميقات وهو لا يريد دخول مكة بل يريد حاجة فيما سواها لا يلزمه

(١) الوسائل باب: ٥٠ من أبواب الإحرام حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٥٠ من أبواب الإحرام حديث: ١.

وجوبه. وإن كان يمكن استظهاره من بعض الكلمات (٣١).

الإحرام» - على عدم وجوب الإحرام لدخول الحرم من حيث هو مع أن إعراض المشهور يوجب الوهن فيه فلا وجه لاعتباره.

(٣١) يظهر ذلك عن الجامع والتذكرة، ونسب الفتوى به في المستند إلى جمع وجعله الأحوط بل الأظهر، وعنون في الوسائل: «باب أنه لا يجوز دخول مكة ولا الحرم بغير إحرام»<sup>(١)</sup> فراجع.

ولكن إن كان المراد بدخول الحرم أو مكة الإتيان بالنسك فلا نزاع لأحد في البين وإن كان المراد أن لنفس دخول الحرم موضوعية خاصة للإحرام حتى مع عدم التكليف بالنسك فلا يستفاد ذلك من الأخبار بعد رد بعضها إلى بعض قال في المدارك: «و يجب على الداخل فيها (أي: مكة) أن ينوي بإحرامه الحج والعمرة لأن الإحرام عبادة ولا يستقل بنفسه بل إما بحج أو عمرة ويجب إكمال النسك الذي تلبس به ليتحلل من الإحرام».

وقال في الجواهر: «وفيه أنه إن كان إجماعاً فذاك وإلا أمكن الاستناد في مشروعيته إلى إطلاق الأدلة في المقام وغيرها، وكونه جزءاً منهما لا ينافي مشروعيته في نفسه - إلى أن قال - لكن قد يقال: إن ما دل على عدم حصول الإحلال له إلا بإتمام النسك كاف في عدم ثبوت استقلاله، إذ دعوى أنه يحل بالوصول إلى مكة أو بالتقصير أو بغير ذلك لا دليل عليها بل ظاهر الأدلة خلافها». أقول: استفادة المشروعية في نفس الإحرام من حيث هو من الإطلاقات ممنوعة، لتزلزلها على ما هو المتعارف من الإحرام وهو ما كان جزءاً لحج أو عمرة والشك في مشروعيته بنفسه يكفي في عدم بعد توقيفية العبادة.

فروع.. الأول: لو أراد دخول مكة ولكن لا يقدر على النسك لعذر لا يجب عليه

(١) الوسائل باب: ٥٠ من أبواب الإحرام.



(مسألة ٣): لو أخر الإحرام من الميقات عالما عامدا و لم يتمكن من العود إليها لضيق الوقت أو لعذر آخر - و لم يكن أمامه ميقات آخر بطل إحرامه وحجه على المشهور الأقوى (٣٢)، و وجب عليه قضاؤه (٣٣) إذا كان مستطيعا (٣٤) و أما إذا لم يكن مستطيعا فلا يجب (٣٥)، و إن أثم بترك

الإحرام، لما مرّ من أنّ وجوبه غيري لا نفسيّ و إن كان أحوط.

الثاني: لو كان بانيا على عدم الإتيان بالنسك عصيانا، فالظاهر عدم وجوب الإحرام عليه، لما تقدم و لكنّه عاص بالنسبة إلى ترك الإحرام عصيانا انبساطيا من ذي المقدمة إلى المقدمة.

الثالث: لو نهى الزوج زوجته عن الإتيان بالحج أو العمرة المندوبة و مع ذلك حجت أو اعتمرت فهل يجب عليها الإحرام بدعوى أنّه جزء لكل نسك و لو كان فاسدا أو لا يجب: لكونه جزء لما هو صحيح فقط؟ وجهان الظاهر هو الأخير.

الرابع: لو أراد إتيان النسك و يعلم أنّه يقع باطلا من جهة الرياء أو نحوه فهل يجب الإحرام أو لا؟ الظاهر هو الأخير، لما مر.

الخامس: لو أحرم لإتيان النسك جامعا للشرائط فمنع عن الإتيان به يأتي حكمه إن شاء الله.

السادس: لو أحرم لإتيان النسك ثمّ أبطل نسكه أو منع من الإتيان فهل تجب عليه الكفارة إن أتى بما فيه الكفارة من تروك الإحرام وجهان.

(٣٢) لقاعدة انتفاء المشروط بانتفاء شرطه مضافا إلى ظهور عدم الخلاف فيه.

(٣٣) أي: الإتيان به في السنة الأخرى.

(٣٤) لعمومات الأدلة، و إطلاقاتها الشاملة له حينئذ.

(٣٥) لانتفاء الواجب المشروط بانتفاء شرطه.

الإحرام<sup>(٣٦)</sup> بالمرور على الميقات خصوصاً إذا لم يدخل مكة<sup>(٣٧)</sup> والقول بوجوبه عليه ولو لم يكن مستطيعاً بدعوى: وجوب ذلك عليه إذا قصد مكة، فمع تركه يجب قضاءه لا دليل عليه<sup>(٣٨)</sup> خصوصاً إذا لم يدخل مكة<sup>(٣٩)</sup> وذلك لأن الواجب عليه إنما كان الإحرام لشرف البقعة<sup>(٤٠)</sup> - كصلاة التحية في دخول المسجد - فلا قضاء مع تركه مع أن وجوب الإحرام لذلك لا يوجب وجوب الحج عليه وأيضاً إذا بدا له ولم يدخل مكة كشف عن عدم الوجوب من الأول<sup>(٤١)</sup>.

(٣٦) أي: بترك الحج المترتب على ترك الإحرام إن كان الحج واجباً عليه و الا فقد تقدم أن نفس الإحرام من حيث هو ليس له طلب نفسي حتى يتحقق الإثم بتركه.

(٣٧) أي: لا يجب القضاء خصوصاً في هذه الصورة.

(٣٨) هذا القول للشهيد في المسالك ولا دليل عليه من عقل أو نقل سواء أراد قضاء نفس الإحرام أو قضاء النسك الذي لا يكون واجباً ذاتاً كحجة الإسلام أو بالعرض من نذر أو نحوه، ومقتضى أصالة البراءة عدم وجوب القضاء مطلقاً إلا مع دليل يدل عليه وهو مفقود وعلى فرض كون الإحرام لدخول الحرم واجباً بنفسه مع قطع النظر عن النسك فليس كل واجب له قضاء إلا مع الدليل عليه ومثل هذا القول النادر الذي لا دليل عليه لا ينبغي أن يذكر في مثل هذه الكتب.

(٣٩) لأنه لا قائل بوجوب القضاء حينئذ فيمكن أن يكون القول بوجوبه في هذه الصورة مخالفاً للإجماع.

(٤٠) إن قيل: بوجوب الإحرام لدخول مكة أو دخول الحرم، وكذا إن قلنا بأنه للنسك لفرض عدم وجوبها عليه فلا وجه لوجوب القضاء على كل تقدير.

(٤١) فلا أداء حينئذ حتى يترتب عليه القضاء ولكن يمكن أن يقال: بأنه

وذهب بعضهم إلى أنه لو تعذر عليه العود إلى الميقات أحرَم من مكانه (٤٢)، كما في الناسي والجاهل نظير ما إذا ترك التوضي إلى أن ضاق الوقت، فإنه يتيَم و تصح صلاته، وإن أثم بترك الوضوء متعمداً.

تابع للملاك لا لفعلية الخطاب، فيصح تصوير القضاء حينئذ.

(٤٢) نسب هذا القول إلى جمع من المتأخرين ونسب إلى إطلاق المبسوط، و المصباح و مختصره، و اختاره في كشف اللثام، و في المستند، لإطلاق صحيح الحلبي قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل ترك الإحرام حتى دخل الحرم فقال عليه السلام: يرجع إلى ميقات بلاده الذي يحرمون منه فيحرم فإن خشي أن يفوته الحج فليحرم من مكانه فإن استطاع أن يخرج من الحرم فليخرج ثم ليحرم»<sup>(١)</sup> فإن إطلاق ترك الإحرام يشمل العامد أيضاً.

و أشكل عليه تارة: بأنه لا بد من حمله على صورة العذر بقريئة صحيحة الآخر المذكور فيه النسيان<sup>(٢)</sup>.

و أخرى: بأنه بنفسه منصرف إلى صورة العذر من جهة لزوم حمل فعل المسلم على الصحة.

وثالثة: بأنه خلاف المشهور و الأخبار الدالة على توقيت المواقيت.

و يرد الأول: بأن مفاد هذا الصحيح حكم إرفاقيّ و تسهيليّ امتنانيّ و ما كان كذلك لا وجه لتقييده بعد أن وسّع الشارع على المكلف. و الثاني: بأنه بدوي. و الأخير: بأنه لم يثبت الشهرة على الخلاف و نسبة هذا الصحيح إلى أخبار توقيت المواقيت نسبة العام إلى الخاص و لا وجه للأخذ بالعام مع وجود الخاص.

وفيه: أنَّ البدلية في المقام لم تثبت بخلاف مسألة التيمم، و المفروض أنَّه ترك ما وجب عليه متعمداً (٤٣).

(مسألة ٤): لو كان قاصداً من الميقات للعمرة المفردة و ترك الإحرام لها متعمداً، يجوز له أن يحرم من أدنى الحل (٤٤) و إن كان متمكناً من العود إلى الميقات فأدنى الحل له مثل كون الميقات أمامه، و إن كان الأحوط - مع ذلك - العود إلى الميقات و لو لم يتمكن من العود، و لا الإحرام من أدنى الحل بطلت عمرته (٤٥).

(مسألة ٥): لو كان مريضاً و لم يتمكن من النزع و لبس الثوبين يجزيه النية والتلبية (٤٦).

(٤٣) التعمد إنما يوجب الإثم و أما عدم صحة التكليف الاضطراري بعد ذلك فهو يحتاج إلى دليل آخر و هو مفقود، كما في جميع موارد التكليف الاضطراري التي يوجد موضوعها بالعمد و الاختيار، فإنَّ ظاهراً التسالم على انقلاب التكليف الاختياري فيها إلى الاضطراري و المسألة سيالة في جميع الموارد.

(٤٤) لما تقدم في الميقات العاشر من أنَّ أدنى الحل ميقات للعمرة المفردة و تقدم أيضاً في (مسألة ٢) ان كان أمامه ميقات آخر يجزيه الإحرام و إن أثم بترك الإحرام من الميقات الأول و يجري في المقام جميع ما مرَّ هناك و تقدم فيها وجه الاحتياط أيضاً.

(٤٥) لانتفاء المشروط بانتفاء شرطه، مضافاً إلى الإجماع.

(٤٦) البحث في هذه المسألة تارة بحسب الأدلة العامة.

وأخرى: بحسب الأدلة الخاصة.

وثالثة: بحسب الأصل العملي.

ورابعة: بحسب كلمات الفقهاء.

أما الأول: فمقتضى العمومات وجوب الإحرام من الميقات. بجميع ما يعتبر في الإحرام من النية، والتلبية، ولبس الثوبين وحيث إن لبس الثوبين ليس شرطاً لصحة الإحرام ويمكن تحققه بدونه فنفس تلك العمومات دالة على وجوب النية والتلبية من الميقات.

أما الثاني فمنها: صحيح صفوان: «فلا تجاوز الميقات إلا من علة»<sup>(١)</sup>، و تقتضيه العمومات الدالة على أن: «كل ما غلب الله على عباده فهو أولى بالذر»<sup>(٢)</sup> ولا بد من الاقتصار على مورد العذر ومورده نزع الثياب ولبس الثوبين فقط ولا عذر في مجرد النية والتلبية فمقتضى العمومات عدم سقوطها. ودعوى: أن مقتضى إطلاق قوله ﷺ: «إلا من علة» هو عدم الإحرام مطلقاً مع العلة حتى التلبية والنية (مدفوع) بأن مقتضى مناسبة الحكم والموضوع، وظهور قوله ﷺ: «إلا من علة» كون السقوط دائراً مدار العلة ولا علة بالنسبة إلى النية والتلبية إلا أن تكون العلة حكمة للسقوط مطلقاً وهو خلاف الظاهر. وأما مرسل المحاملي عن أحدهما ﷺ: «إذا خاف الرجل على نفسه أخّر إحرامه إلى الحرم»<sup>(٣)</sup> فمع قصور سنده يمكن حمله على ما قلناه أيضاً، إذ لا يتصور الخوف على النفس بالنسبة إلى مجرد النية والتلبية.

وأما الثالث: فمقتضى قاعدة الاشتغال هو الإتيان بهما بعد عدم شرطية لبس الثوبين للإحرام، وتشهد لما قلناه قاعدة الميسور أيضاً.

وأما الأخير: فعن ابن إدريس، والعلامة في جملة من كتبه، والشهيد الثاني في مسالكة، وصاحبي الجواهر والرياض وجوب النية والتلبية وتأخير لبس ثوبي الإحرام إلى حين التمكن، وحمل ابن إدريس كلام الشيخ في النهاية

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب المواقيت حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب قضاء الصلاة حديث: ١٦.

(٣) الوسائل باب: ١٦ من أبواب المواقيت حديث: ٨.

فإذا زال عذره نزع ولبسهما<sup>(٤٧)</sup>، و لا يجب حينئذ عليه العود إلى الميقات<sup>(٤٨)</sup>.

نعم، لو كان له عذر عن أصل إنشاء الإحرام - لمرض أو إغماء - ثم زال وجب عليه العود إلى الميقات إذا تمكن<sup>(٤٩)</sup>، وإلا كان حكمه حكم الناسي في الإحرام من مكانه إذا لم يتمكن إلا منه<sup>(٥٠)</sup>، وإن تمكن العود في الجملة وجب<sup>(٥١)</sup>.

على ذلك أيضاً ويمكن أن يحمل كلام كل من أطلق عليه أيضاً وعلى فرض عدم إمكان الحمل فلا يضّر بشيء، إذ المسألة اجتهادية و لا إجماع في البين على أحد من الطرفين.

(٤٧) لإطلاق دليل لبسهما الشامل له حينئذ.

(٤٨) للأصل بعد عدم دليل عليه من نص، أو إجماع مع تحقق أصل الإحرام منه من الميقات، ويشهد للأجزاء ظاهر صحيح صفوان - المتقدم - فيلبس ثوبي الإحرام من حيث تمكن.

(٤٩) لوجود المقتضي وفقد المانع حينئذ، فتشمله الإطلاقات و العمومات الدالة على وجوب الإحرام من الميقات بعد عدم تحقق إنشاء أصل الإحرام منه من الميقات. هذا إذا لم يكن أمامه ميقات آخر وإلا فيحرم منه على ما تقدم.

(٥٠) يأتي التعرض له في المسألة التالية فراجع.

(٥١) لأن هذه المسافة وجب قطعها محرماً، فمقتضى قاعدة الميسور وجوب ما أمكن و سقوط ما تعذر، مضافاً إلى ما يأتي من صحيح ابن عمار وغيره.

ودعوى: أنه خلاف بعض الأخبار الدالة على أنه يحرم من مكانه<sup>(١)</sup>

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب المواقيت حديث: ١٠. وهي رواية علي بن جعفر.

وذهب بعضهم<sup>(٥٢)</sup> إلى أنه إذا كان مغمى عليه ينوب عنه غيره، لمرسل جميل عن أحدهما عليه السلام: «في مريض أغمى عليه فلم يفق حتى أتى الموقف قال عليه السلام: يحرم عنه رجل» والظاهر أن المراد أنه يحرمه رجل، ويجنبه عن محرمات الإحرام، لا أنه ينوب عنه في الإحرام<sup>(٥٣)</sup>. ومقتضى هذا القول عدم وجوب العود إلى الميقات بعد إفاقته وإن كان ممكناً ولكن العمل به مشكل، لإرسال الخبر، وعدم الجابر<sup>(٥٤)</sup> فالأقوى العود مع

مردود: بأنه لا بد من تقييده بالصحيح وغيره فلا وجه للتمسك بالأصل في مقابل الصحيح.

(٥٢) نسب هذا القول إلى جمع. كالعلامة في القواعد، والشهيد في الدروس و الشيخ في جملة من كتبه و المحقق في المعتمد.

(٥٣) فيكون المراد الإحرام به كغير المميز وقد تقدم في [مسألة ٢] من أول كتاب الحج ويمكن حمل كلمات الجماعة عليه أيضاً لا أن يكون المراد الإحرام عنه نيابة كما ينسب من المرسل، لأصالة عدم الإجزاء حينئذ، وقصور المرسل عن إثباته. ثم إن المرسل نقل في الوسائل: «أغمى عليه فلم يعقل حتى أتى الوقت»<sup>(١)</sup>، والمفاد واحد وإن اختلف التعبير.

(٥٤) لأن مجرد اعتماد جمع عليه لا يجبر سنده، وكذا قول المجلسي عليه السلام إنه مرسل كالحسن مع مخالفة الحكم للأصل. نعم، لو أفاق قبل الوقوفين كما هو المفروض يمكن القول بصحة حجة، تمسكا بما دل على الإجزاء فيما إذا أعتق المملوك قبلهما، وتقدم في [مسألة ٧ و ٨] من أول كتاب الحج ما ينفع المقام فراجع وقال في الجواهر: «ومنه يعلم عدم انحصار الدليل في المرسل المزبور».

الإمكان، و عدم الاكتفاء به مع عدمه<sup>(٥٥)</sup>.

(مسألة ٦): إذا ترك الإحرام من الميقات - ناسيا أو جاهلا بالحكم أو الموضوع وجب العود إليه مع الإمكان<sup>(٥٦)</sup> ومع عدمه فيألى ما أمكن<sup>(٥٧)</sup>.

(٥٥) للأصل، و عدم ما يصلح للاعتماد عليه في مقابله.

(٥٦) نصوصا، وإجماعا ففي صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «رجل نسي أن يحرم حتى دخل الحرم قال عليه السلام: قال أبي عليه السلام: يخرج إلى ميقات أهل أرضه، فإن خشي أن يفوته الحج أحرم من مكانه، فإن استطاع أن يخرج من الحرم فليخرج ثم ليحرم»<sup>(١)</sup> و الظاهر أن ذكر النسيان من باب مورد الاحتياج للسؤال لا الخصوصية بقرينة صحيحة الآخر عنه عليه السلام أيضا: «رجل ترك الإحرام حتى دخل الحرم فقال عليه السلام: يرجع إلى ميقات أهل بلاده الذي يحرمون منه فيحرم فإن خشي أن يفوته الحج فليحرم من مكانه فإن استطاع أن يخرج من الحرم فليخرج»<sup>(٢)</sup>.

و في صحيح ابن عمار قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة كانت مع قوم فطمشت فأرسلت إليهم فسألتهن فقالوا: ما ندري أعليك إحرام أم لا وأنت حائض فتركوها حتى دخلت الحرم فقال عليه السلام: إن كان عليها مهلة فترجع إلى الوقت فلتحرم منه فإن لم يكن عليها وقت فترجع إلى ما قدرت عليه بعد ما تخرج من الحرم. بقدر ما لا يفوتها»<sup>(٣)</sup> إلى غير ذلك من الأخبار.

(٥٧) لما تقدم من صحيح ابن عمار، وقاعدة الميسور.

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب المواقيت حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٤ من أبواب المواقيت حديث: ٧.

(٣) الوسائل باب: ١٤ من أبواب المواقيت حديث: ٤.



إلا إذا كان أمامه ميقات آخر (٥٨) وكذا إذا جاوزها محلاً - لعدم كونه قاصداً للنسك، ولا لدخول مكة (٥٩) ثم بدا له ذلك - فإنه يرجع إلى الميقات مع التمكن وإلى ما أمكن مع عدمه.

(مسألة ٧): من كان مقيماً في مكة وأراد حج التمتع وجب عليه الإحرام لعمرته من الميقات إذا تمكن، وإلا فحاله حال الناسي (٦٠).

(مسألة ٨): لو نسي المتمتع الإحرام للحج بمكة ثم ذكر وجب عليه العود مع الإمكان، وإلا ففي مكانه، ولو كان في عرفات - بل المشعر - وصح حجه (٦١).

(٥٨) فيحرم منه حينئذ لما تقدم في [مسألة ٢] من هذا الفصل فراجع، وظاهرهم الإجماع على عدم الفرق فيما تقدم من الأحكام بين مطلق الأعدار وإنّ عنوان خصوص النسيان والجهل من باب العذر الغالب لا التخصيص.

(٥٩) إجماعاً، ونصاً، وتقدم صحيح الحلبي: «رجل ترك الإحرام حتى دخل الحرم..» وهو بإطلاقه شامل لمن تركه وهو يريد النسك ومن تركه وهو لا يريده وعلى فرض الانصراف إلى الأول يكفي الإجماع، وقطع الأصحاب كما في المدارك.

(٦٠) تقدم تفصيل ذلك في [مسألة ٤] من (فصل أقسام الحج) فراجع.

(٦١) أما وجوب العود مع الإمكان، فلا إطلاق الأدلة الدالة على وجوب الإحرام لحج التمتع من مكة الشامل للفرض أيضاً.

وأما وجوبه في مكانه ولو في المشعر مع عدم الإمكان في غيره، فلفحوى ما يأتي في المسألة التالية والظاهر عدم الاختصاص بالمشعر بل لو تذكر بعد الإفاضة منه أيضاً وجب عليه ذلك.

وأما صحة الحج فلما يأتي من مرسل جميل المنجبر بالعمل، وصحيح

وكذا لو كان جاهلاً بالحكم<sup>(٦٢)</sup> ولو أحرم له من غير مكة مع العلم والعهد لم يصح<sup>(٦٣)</sup> وإن دخل مكة بإحرامه، بل وجب عليه الاستيناف مع الإمكان، والا بطل حجه<sup>(٦٤)</sup>.

ابن جعفر عن أخيه عليه السلام: «سألت عن رجل نسي الإحرام بالحج فذكر وهو بعرفات ما حاله؟ قال عليه السلام يقول: «اللهم على كتابك وسنة نبيك» فقد تمَّ إحرامه فإن جهل أن يحرم يوم التروية بالحج حتى رجع إلى بلده إن كان قضى مناسكه كلها فقد تمَّ حجه<sup>(١)</sup> ولا بد من حملته على صورة عدم إمكان الرجوع إلى مكة كما هو الغالب في الأزمنة القديمة جمعاً بينه وبين سائر الأخبار. وعن أبي الصباح الكناني قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل جهل أن يحرم حتى دخل الحرم، كيف يصنع؟ قال عليه السلام: يخرج من الحرم ثم يهلَّ بالحج»<sup>(٢)</sup>.

وفي خبر ابن كليب قال: «قلت لأبي جعفر عليه السلام خرجت معنا امرأة من أهلنا فجهلت الإحرام، فلم تحرم حتى دخلنا مكة ونسينا أن نأمرها بذلك قال عليه السلام: فمروها فلتحرم من مكانها من مكة، أو من المسجد»<sup>(٣)</sup> وكل ما ذكرناه هو المشهور بين الأصحاب (قدست أسرارهم).

(٦٢) لما يأتي من مرسل جميل، وما تقدم من صحيح ابن جعفر، وهذا هو المشهور بين الأصحاب عليه السلام.

(٦٣) للأصل، والنص، والإجماع. وتقدم التفصيل في (فصل صورة حج التمتع) عند قوله عليه السلام: «الرابع أن يكون إحرام حجه من بطن مكة» فراجع.

(٦٤) كل ذلك لأصالة عدم الإجزاء، وقاعدة انتفاء المشروط بانتفاء شرطه وتقدم ذلك كله في الفصل المزبور أيضاً.

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب المواقيت حديث: ٨.

(٢) الوسائل باب: ١٤ من أبواب المواقيت حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ١٤ من أبواب المواقيت حديث: ٥.

نعم، لو أحرم من غيرها نسياناً، و لم يتمكن من العود إليها صح إحرامه من مكانه (٦٥).

(مسألة ٩): لو نسي الإحرام و لم يذكر حتى أتى بجميع الأعمال من الحج أو العمرة - فالأقوى صحة عمله (٦٦).

(٦٥) لما تقدم في صدر هذه المسألة، وهذا هو المشهور بين الإمامية.

(٦٦) على المشهور بل نسب إلى الأصحاب - عدا الحلبي - لمرسل جميل المنجبر عن بعض أصحابنا، عن أحدهما عليه السلام: «في رجل نسي أن يحرم أو جهل و قد شهد المناسك كلها، و طاف، و سعى قال عليه السلام: يجوز له نية إذا كان قد نوى ذلك فقد تمَّ حجه و إن لم يهل»<sup>(١)</sup> و المراد بقوله عليه السلام: «إذا كان قد نوى ذلك» أي: نوى الحج بأجزائه و شرائطه على ما هو المرتكز بين المسلمين لا نية خصوص الإحرام، لأنها ملازمة عادة لإتيان الإحرام فلا وجه لما عن الحلبي من بطلان حجه، لقصور الخبر سنداً، و عدم تحقق النية مع أن الأعمال بالنيات.

لانجبار السند بالعمل، مع موافقته للتسهيل، و الإرفاق، و الامتنان المبني عليها الشريعة خصوصاً في الحج. و أما استدلاله بأن الأعمال بالنيات<sup>(٢)</sup> فغن المعتبر: «لست أدري كيف تخيل هذا الاستدلال؟! و كيف توجيئه؟» فراجع المطولات تجد بطلان دليله.

ثمَّ إنَّ الظاهر أنَّ نسيان إحرام عمرة حج التمتع أيضاً كذلك، لكونها مع حج التمتع عملاً واحداً فيشمله خبر جميل.

و أما نسيان إحرام العمرة المفردة فمقتضى الأصل عدم الإجزاء بعد عدم شمول الحديث له إلا أن يقال: إنَّ ما ذكر في خبر جميل من باب المثال لا الخصوصية، مع أنَّ الحكم إرفاقي فلا بد و أنَّ يشمل العمرة المفردة أيضاً.

(١) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب المواقيت حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٥٠ من أبواب مقدمات العبادات حديث: ٥.

وكذا لو تركه جهلا حتى أتى بالجميع (٦٧).

(٦٧) إجماعا، ونصا تقدم في صحيح ابن جعفر فراجع. و ترك إحرام العمرة التمتع جهلا حتى فرغ من الحج كترك إحرام حج التمتع جهلا في الصحة، لما مرّ من أنهما عمل واحد بخلاف ترك إحرام العمرة المفردة جهلا وإن احتملنا أن يكون ذكر الحج من باب المثال ولا بعد في ذلك.

## فصل في مقدمات الإحرام

(مسألة ١): يستحب قبل الشروع في الإحرام أمور:

أحدها: توفير شعر الرأس بل و اللحية - (١) لإحرام الحج مطلقا - (٢) لا خصوص التمتع، كما يظهر من بعضهم (٣) لإطلاق الأخبار - من أول ذي القعدة بمعنى: عدم إزالة شعرهما، لجملة من الأخبار (٤).

---

### فصل في مقدمات الإحرام

وهي: كلها مستحبة.

(١) لما يأتي من التصريح بها في خبر الأعرج، مضافا إلى إطلاق صحيح ابن مسكان: «لا تأخذ من شعرك - وأنت تريد الحج - في ذي القعدة، ولا في الشهر الذي تريد فيه الخروج إلى العمرة» (١).

(٢) لإطلاق الأخبار الآتية الشاملة لجميع أقسام الحج.

(٣) كما عن الشيخ، وابن حمزة، والمحقق في الشرائع، والعلامة في كثير من كتبه. ولعل اقتصارهم على التمتع لكون التوفير بالنسبة إليه أهمّ لطول مدة إحرامه، لأنّ عمرته وحجه كمثل واحد وإلا فليس في الأخبار التي بين أيدينا من ذكر التمتع عين ولا أثر.

(٤) منها: قول أبي عبد الله عليه السلام في صحيح ابن مسكان على ما تقدم، وفي موثق ابن مسلم عنه عليه السلام أيضاً: «قال عليه السلام: خذ من شعرك - إذا أزمعت على الحج -

---

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب الإحرام حديث: ١.

وهي وإن كانت ظاهرة في الوجوب<sup>(٥)</sup>، إلا أنّها محمولة على الاستحباب، لجملة أخرى من الأخبار ظاهرة فيه<sup>(٦)</sup> فالقول بالوجوب - كما هو ظاهر جماعة<sup>(٧)</sup> - ضعيف، وإن كان لا ينبغي ترك

شوال كله إلى غرة ذي القعدة<sup>(١)</sup>.

وعنه عليه السلام أيضاً: «لا يأخذ الرجل - إذا رأى هلال ذي القعدة وأراد الخروج - من رأسه ولا من لحيته»<sup>(٢)</sup>

وفي صحيح ابن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «الحج أشهر معلومات: شوال، و ذو القعدة، و ذو الحجة فمن أراد الحجّ وفرّ شعره إذا نظر إلى هلال ذي القعدة. و من أراد العمرة وفرّ شعره شهراً»<sup>(٣)</sup> وقريب منه خبر ابن سنان<sup>(٤)</sup> وغيره.

(٥) بل ظاهر في الإرشاد إلى عدم التأذي من حرّ الشمس، و كون المحرم شعثاً و غبراً كما في الحديث<sup>(٥)</sup> فليست ظاهره في الوجوب الاصطلاحي.

(٦) كخبر ابن جعفر عن أخيه عليه السلام: «سألت عن الرجل إذا همّ بالحج يأخذ من شعر رأسه و لحيته و شاربه ما لم يحرم؟ قال عليه السلام: لا بأس»<sup>(٦)</sup>، و إطلاق موثق سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألت عن الحجامة و حلق القفا في أشهر الحج فقال عليه السلام: لا بأس به، و السواك و النورة»<sup>(٧)</sup>.

(٧) نسب إلى الشيخين في النهاية، و المقنعة، و لكن قال في الجواهر: «لا

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب الإحرام حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب الإحرام حديث: ٦.

(٣) الوسائل باب: ٢ من أبواب الإحرام حديث: ٤.

(٤) الوسائل باب: ٢ من أبواب الإحرام حديث: ٧.

(٥) الوسائل باب: ١ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حديث: ١١.

(٦) الوسائل باب: ٣ من أبواب الإحرام حديث: ٦.

(٧) الوسائل باب: ٣ من أبواب الإحرام حديث: ٣.

الاحتياط<sup>(٨)</sup> كما لا ينبغي ترك الاحتياط بإهراق دم لو أزال شعر رأسه بالحق، حيث يظهر من بعضهم وجوبه أيضاً<sup>(٩)</sup>، لخبر محمول على الاستحباب. أو على ما إذا كان في حال الإحرام<sup>(١٠)</sup>. ويستحب التوفير للعمرة شهراً<sup>(١١)</sup>.

الثاني: قصّ الأظفار، والأخذ من الشارب، وإزالة شعر الإبط والعانة، بالظلي، أو الحلق، أو النتف<sup>(١٢)</sup> والأفضل الأول، ثم

صراحة في الوجوب بعد معلومية التسامح من مثله بإطلاق لفظه وإرادة الندب.

(٨) خروجاً عن شبهة الخلاف.

(٩) نسب ذلك إلى المقنعة.

(١٠) وهو خبر جميل قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن متمتع حلق رأسه بمكة قال عليه السلام: إن كان جاهلاً فليس عليه شيء وإن تعمد ذلك في أول الشهور للحج بثلاثين يوماً فليس عليه شيء، وإن تعمد بعد الثلاثين التي يوفر فيها للحج فإن عليه دما يهريقه»<sup>(١)</sup> ونقله الفقيه بسند صحيح، والكليني بسند فيه ضعف من جهة علي بن حديد ولكن إجمال متنه، وإعراض الأصحاب عنه أسقطه عن الاعتبار على أيّ تقدير فلا بد من حمله على ما في المتن.

(١١) لما تقدم من قول أبي عبد الله عليه السلام في صحيح ابن مسكان في أول

الفصل.

(١٢) للنصوص، والإجماع قال أبو عبد الله عليه السلام في صحيح ابن عمار: «إذا انتهيت إلى بعض المواقيت التي وقّتها رسول الله ﷺ فانتف إبطيك، واحلق عانتك، وقلّم أظفرك، وقص شاربك، ولا يضرك بأيّ ذلك بدأت»<sup>(٢)</sup>.

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب الإحرام حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٦ من أبواب الإحرام حديث: ٣.

الثاني (١٣) و لو كان مطليا قبله يستحب له الإعادة و إن لم يمض خمسة عشر يوما (١٤) و يستحب أيضاً إزالة الأوساخ من الجسد، لفحوى ما دل

وعنه عليه السلام أيضاً في صحيحه الآخر: «إذا انتهيت إلى العقيق من قبل العراق أو إلى الوقت من هذه المواقيت و أنت تريد الإحرام إن شاء الله فانتف إبطيك، و قلّم أظفارك، و أطل عانتك، و خذ من شاربك و لا يضرك بأيّ ذلك بدأت، ثم استك و اغتسل و البس ثوبيك» (١).

وعنه عليه السلام أيضاً في صحيح حريز: «السنة في الإحرام تقليم الأظفار، و أخذ الشارب، و حلق العانة» (٢).

و يشهد لذلك كله رجحان التنظيف مطلقاً، مع أنّ في إزالة مثل هذه الأمور مطلوب في كل حال خصوصاً فيما إذا كان معرضاً لثلاث ينظف في جملة من الأيام، و سيّما في موارد الاجتماع و الازدحام.

ثم إنّ الظاهر أنّ ذكر الحلق أو الطلي للعانة إنّما هو من باب المثال و الغالب و المقصود كله إزالة شعر المحل، فيشمل النتف للعانة أيضاً، كما أنّ ذكر النتف في الإبط أيضاً كذلك فيشمل الحلق، و الطلي أيضاً.

(١٣) يشهد له الاعتبار، إذ الطلي أسهل و أشمل ثمّ الحلق و أما النتف مطلقاً ففيه المشقة بل العسر في بعض الأوقات و إن كان الظاهر اختلافه بحسب الحالات، و الأوقات، و الأشخاص، و اختلاف منابت الشعر، و عن الصادق عليه السلام: «حلقه أفضل من نتفه، و طليه أفضل من حلقه» (٣). هذا مضافاً إلى ما ورد في فضل الطلي و منافعه فراجع أبواب التنوير (٤).

(١٤) للأخبار المرغبة إليه و إن قرب العهد به.

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب الإحرام حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٦ من أبواب الإحرام حديث: ٥.

(٣) الوسائل باب: ٨٥ من أبواب آداب الحمام حديث: ٤.

(٤) راجع المجلد الرابع من هذا الكتاب صفحة: ٤٨١ - ٤٨٤.



على المذكورات. وكذا يستحب الاستياك<sup>(١٥)</sup>.

الثالث: الغسل للإحرام<sup>(١٦)</sup>

منها: قول أبي عبد الله عليه السلام لابن أبي يعفور و أبي بصير: «اطلبا، فقلنا فعلنا منذ ثلاث فقال عليه السلام: أعيدا، فإنَّ الاطلاء طهور»<sup>(١)</sup>.

وعنه عليه السلام أيضاً: «السنة في النورة في كل خمسة عشر يوماً فمن أتت عليه أحد وعشرون يوماً ولم يتنوّر فأَداب على الله عزّ وجلّ وليتنور»<sup>(٢)</sup>.

وعن عليّ بن أبي حمزة: «سأل أبو بصير أبا عبد الله عليه السلام - وأنا حاضر - فقال: إذا أطلبت للإحرام الأول كيف أصنع في الطلية الأخيرة، وكم بينهما؟ قال عليه السلام: إذا كان بينهما جمعتان - خمسة عشر يوماً - فأطل»<sup>(٣)</sup>.

المعلوم أنّه ليس في مقام بيان التحديد الحقيقي بل إنّما هو في مقام بيان بعض مراتب الفضل بقرينة غيره من سائر الأخبار كقول الصادق عليه السلام لأبي بصير: «تنوّر فقال: إنّما تنوّرت أول أمس و اليوم الثالث فقال عليه السلام: أما علمت أنّها طهور، فتنور»<sup>(٤)</sup>.

(١٥) أما الأول فلرجحانه في نفسه خصوصاً عند الورود في المجامع و الجوامع ويمكن أن يستفاد من استحباب الغسل للإحرام أيضاً.

و أما الأخير: فلما تقدم في صحيح ابن عمار<sup>(٥)</sup>، مضافاً إلى العمومات، و الإطلاقات المرغبة الكثيرة إليه، و تقدم بعضها في آداب الوضوء<sup>(٦)</sup>.

(١٦) إجماعاً، ونصوصاً.

(١) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب آداب الحمام حديث: ٤ و ٥.

(٢) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب آداب الحمام حديث: ٤ و ٥.

(٣) الوسائل باب: ٧ من أبواب الإحرام حديث: ٤.

(٤) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب آداب الحمام حديث: ٤.

(٥) تقدم في صفحة ق ١٤٦ صحيحه الثاني.

(٦) راجع المجلد الثاني من هذا الكتاب صفحة: ٤٥٨ - ٤٦١.

في الميقات (١٧)، و مع العذر عنه التيمم (١٨) و يجوز تقديمه على

منها: ما تقدم من قول أبي عبد الله عليه السلام في صحيح ابن عمار «و اغتسل و البس ثوبيك»، و في بعض الأخبار إنه واجب<sup>(١)</sup> و لا بد من حمله على تأكد الندب كما ورد في غسل الجمعة<sup>(٢)</sup>، و ذلك لإجماع الأصحاب على الاستحباب فيهما.

(١٧) لما تقدم في الصحيح من قوله عليه السلام: «إذا انتهيت إلى بعض المواقيت» أو: «إلى الوقت»، و يدل عليه أيضاً ما دل على أن التقديم إنما هو لأجل العذر كما يأتي و لكن يمكن أن يكون ذكر المواقيت في الحديث إنما هو لأجل تهيو وسائل الغسل غالباً لا لأجل الموضوعية للميقات بل الظاهر ذلك في الأزمنة القديمة، وفي صحيح الحلبي: «و لا يكادون يقدرون على الماء و إنما أحدثت هذه المياه حديثاً»<sup>(٣)</sup>.

(١٨) لأنه أحد الطهورين و أنه يكفي عشر سنين كما في الحديث<sup>(٤)</sup> و هذا يكفي في عموم البدلية فلا وجه للتوقف فيه.

و دعوى: أن مثل هذه الأغسال إنما هو للتنظيف و النشاط و لا يحصلون بالتيمم فلا موضوع للبدلية (مردود):

أولاً: بمنع كون حكمة التشريع ذلك.

وثانياً: بمنع انحصارها فيه، إذ يمكن أن تكون الحكمة حصول بعض مراتب الطهارة النفسانية أيضاً فيقوم مقامها التيمم حينئذ و تقوم في الأغسال

(١) تقدم في المجلد الرابع صفحة ٣٠٢.

(٢) راجع الوسائل باب: ١ من أبواب الأغسال المنسوبة حديث: ٣ و ج: ٤ من هذا الكتاب صفحة: ٣٠٢.

(٣) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الإحرام حديث: ٥.

(٤) الوسائل باب: ١٤ من أبواب التيمم حديث: ١٢ و في ج ٤ من هذا الكتاب صفحة: ٤٢٤.

الميقات مع خوف إغواز الماء<sup>(١٩)</sup>، بل الأقوى جوازه مع عدم الخوف أيضاً<sup>(٢٠)</sup>، والأحوط الإعادة في الميقات<sup>(٢١)</sup>. و يكفي الغسل من أول

المندوبة و التيمم بعض الكلام فراجع و لا فرق بين جميع الأعذار المسوغة للتيمم، لإطلاق البدلية الشامل للجميع.

(١٩) للنص، و الإجماع ففي صحيح ابن سالم: «أرسلنا إلى أبي عبد الله عليه السلام، و نحن جماعة و نحن بالمدينة: إنّا نريد أن نودعك، فأرسل إلينا أن اغتسلوا بالمدينة، فإنّي أخاف عليكم أن يعزّ الماء عليكم بذي الحليفة. فاغتسلوا بالمدينة، و البسوا ثيابكم التي تحرمون فيها ثمّ تعالوا فرادى أو مثاني - إلى أن قال - لا عليكم أن تغتسلوا إن أوجدتم ماء إذا بلغت ذاك الحليفة»<sup>(١)</sup> و في صحيح الحلبي عنه عليه السلام أيضاً: «الرجل يغتسل بالمدينة للإحرام أيجزیه عن غسل ذي الحليفة؟ قال عليه السلام: نعم»<sup>(٢)</sup> و قريب منه خبر أبي بصير<sup>(٣)</sup>.

(٢٠) لإطلاق أدلة غسل الإحرام و التقييد بالميقات إنّما هو من باب تعدد المطلوب و الإرشاد إلى الفرد الأفضل كما هو الغالب في المندوبات ففي صحيح ابن وهب: «سألت أبا عبد الله عليه السلام - و نحن بالمدينة - عن التهيؤ للإحرام فقال عليه السلام: أطل بالمدينة فإنّه طهور، و تجهز بكل ما تريد، و اغتسل و إن شئت استمعت بمقيصك حتى تأتي مسجد الشجرة فتفيض عليك من الماء و تلبس ثوبيك إن شاء الله»<sup>(٤)</sup> و مقتضى كونه من الأغسال الفعلية أيضاً يعني: جواز الإتيان به قبل فعل الإحرام مطلقاً.

(٢١) يظهر مما تقدم في صحيح ابن سالم استحبابه بناء على التسامح فيه

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب الإحرام حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٨ من أبواب الإحرام حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٨ من أبواب الإحرام حديث: ٥ و ٣.

(٤) الوسائل باب: ٧ من أبواب الإحرام حديث: ٣.

النهار<sup>(٢٢)</sup> إلى الليل، و من أول الليل إلى النهار. بل الأقوى كفاية غسل اليوم إلى آخر الليل و بالعكس<sup>(٢٣)</sup>. و إذا أحدث بعدها قبل الإحرام يستحب إعادته خصوصاً في النوم<sup>(٢٤)</sup> كما أنَّ الأولى إعادته إذا أكل أو

كما هو عاداتهم في المندوبات.

(٢٢) للنصّ، و الإجماع قال أبو عبد الله ﷺ في صحيح ابن يزيد: «من اغتسل بعد طلوع الفجر كفاه غسله إلى الليل في كل موضع يجب فيه الغسل، و من اغتسل ليلاً كفاه غسله إلى طلوع الفجر»<sup>(١)</sup>.

(٢٣) لقول أبي عبد الله ﷺ في صحيح جميل: «غسل يومك يجزيك لليلتك، و غسل ليلتك يجزيك ليومك»<sup>(٢)</sup>.

(٢٤) أما في النوم، فلصحيح نضر بن سويد عن أبي الحسن ﷺ قال: «سألته عن الرجل يغتسل للإحرام ثمَّ ينام قبل أن يحرم قال ﷺ عليه إعادة الغسل»<sup>(٣)</sup> و نحوه غيره<sup>(٤)</sup> و أما صحيح العيص قال: «سألت أبا عبد الله ﷺ عن الرجل يغتسل للإحرام بالمدينة و يلبس ثوبين ثمَّ ينام قبل أن يحرم قال ﷺ: ليس عليه غسل»<sup>(٥)</sup> فمحمول على نفي التأكيد جمعاً.

و أما في غير النوم من سائر الأحداث فلا نصّ فيه بالخصوص.

واستدل على النقض فيه تارة: بأنَّ ذكر النوم إنّما هو من باب كونه مورد

احتياج السائل لا الخصوصية.

وأخرى: بأنّه يدل على النقض في سائر الأحداث بالأولى.

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب الإحرام حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٩ من أبواب الإحرام حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ١٠ من أبواب الإحرام حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ١٠ من أبواب الإحرام حديث: ٢.

(٥) الوسائل باب: ١٠ من أبواب الإحرام حديث: ٣.

لبس ما لا يجوز أكله أو لبسه للمحرم بل وكذا لو تطيب (٢٥) بل الأولى ذلك في جميع تروك الإحرام، فلو أتى بواحد منها بعدها قبل الإحرام الأولى إعادته (٢٦). و لو أحرم بغير غسل أتى به وأعاد صورة الإحرام (٢٧)، سواء تركه عالما عامدا أو جاهلا

وثالثة: بدعوى الاتفاق عن المسالك على النقض.

ورابعة: بمرتكرات المتشترعة من عدم الفرق بين التوم و سائر الأحداث. والظاهر كفاية هذه كلها لحصول الاطمئنان العرفي للحكم بالاستحباب خصوصا مع بناءه على المسامحة وإن أمكنت المناقشة فيها لو بنى على التشكيك والمناقشة.

(٢٥) لقول الصادق عليه السلام في صحيح ابن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا لبست ثوبا لا ينبغي لك لبسه، أو أكلت طعاما لا ينبغي لك أكله، فأعد الغسل» (١)، وعنه عليه السلام في صحيح ابن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا اغتسلت للإحرام فلا تقنع، ولا تطيب، ولا تأكل طعاما فيه طيب، فتعيد الغسل» (٢) إلى غير ذلك من الأخبار المحمولة على استحباب الإعادة إجماعا.

(٢٦) لاحتمال أن يكون ما ذكر في الأخبار السابقة من باب المثال لجميع تروك الإحرام. والأولى فيها الإعادة رجاء.

(٢٧) لصحيح حسين بن سعيد عن أخيه الحسن قال: «كُتِبَ إلى العبد الصالح أبي الحسن عليه السلام: رجل أحرم بغير صلاة أو بغير غسل، جاهلا أو عامدا، ما عليه في ذلك؟ وكيف ينبغي له أن يصنع؟ فكتب يعيده» (٣) المحمول على الندب إجماعا، وبقرينة قوله: «كيف ينبغي» الظاهر في أن السؤال عن آداب

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الإحرام حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الإحرام حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب الإحرام حديث: ١.

الإحرام لا عن الواجبات.

ثم إنَّ محتملات إعادة الإحرام خمسة:

الأول: لأجل بطلان الإحرام الأول من حين حدوثه بارتكاب ما ارتكب. وفيه: أنَّه مخالف لأصالة الصحة، وإطلاق الأدلة، وما تسالموا عليه من أنَّ الإحرام لا يزول إلا بالتقصير، وما دل على أنَّ تروك الإحرام نفسية لا غيرية. الثاني: أنَّ الإحرام الأول يبطل من حين ارتكاب ما ارتكب لا من حين حدوثه.

وفيه: ما مرَّ في سابقة من مخالفته لأصالة الصحة، وإطلاق الأدلة، وما دل على حصر زوال الإحرام بخصوص التقصير.

الثالث: أنَّها تعبد خاص ويكون من الإحرام على الإحرام وفيه: أنَّه من اللغو الباطل مع عدم أثر للإحرام الثاني إلا ما كان للأول.

الرابع: أنَّها لدرك فضيلة مفقودة في الإحرام الأول فتتدارك تلك الفضيلة بإيجاد الإحرام ثانياً.

وفيه: أنَّ الإحرام على الإحرام باطل ولو لدرك الفضيلة وخصوصية زائدة على الأول.

الخامس: أنَّها استيناف صوريّ مع بقاء حقيقة الإحرام من أول حدوثه على ما هي عليه من الصحة وهذا الاستيناف يوجب اتصاف تلك الحقيقة بالفضيلة المفقودة فيها حين الحدوث وهذا نحو تفضل من الله تعالى وإنَّ الله لا يضيع أعمال عباده من حيث الفضيلة أيضاً والعرف، والعقل، والاعتبار يشهد بتعين هذا الوجه ويكون هذا مطابقة لقاعدة حسن الاحتياط لدرك الفضيلة أيضاً ولا يحتاج إلى دليل بالخصوص، وله نظائر كما في إعادة الصلاة لتدارك الأذان والإقامة، وإعادة أدائها لدرك الجماعة<sup>(١)</sup>.

وتوهم: أنَّ ذلك خرج بالدليل ساقط: بعد ما قلناه من أنَّ الإعادة لتدرك الفضيلة موافقة لقاعدة حسن الاحتياط لدرك الفضل مطلقاً، فالتص فيما ورد.

(١) راجع الوسائل باب: ٤٨ من أبواب الجماعة حديث: ١.

أو ناسيا<sup>(٢٨)</sup> و لكن إحرامه الأول صحيح باق على حاله<sup>(٢٩)</sup>، فلو أتى بما يوجب الكفارة بعده وقبل الإعادة وجبت عليه<sup>(٣٠)</sup>.

ويستحب أن يقول<sup>(٣١)</sup> عند الغسل أو بعده: «بسم الله و بالله. اللهم اجعله لي نورا، و طهورا، و حرزا و أمنا من كل خوف، و شفاء من كل داء و سقم. اللهم طهرني و طهر قلبي، و اشرح لي صدري، و أجر على لساني محبتك و مدحتك و الثناء عليك فإنه لا قوة لي إلاّ بك، و قد علمت أن قوام ديني التسليم لك، و الاتّباع لسنة نبيك صلواتك عليه و آله».

الرابع: أن يكون الإحرام عقيب صلاة فريضة أو نافلة<sup>(٣٢)</sup> و قيل

ورد مطابقا للقاعدة لا مخالفا لها.

(٢٨) قد ذكر العلم و الجهل فيما مرّ من صحيح حسين بن سعيد، و يلحق الناسي بالعالم بالفحوى أو بالجاهل من جهة العذر.

(٢٩) لقاعدة الإجزاء بعد فرض أنه إنشاء مستجمعا لشرائط الصحة و مقتضى استحباب الصحة ذلك أيضاً. و إنشاء صورة الإحرام ثانيا لا يوجب الإحلال من الإحرام الأول و لا يكون مبطلا له، للأصل بعد عدم دليل على الإبطال به.

(٣٠) لأنّ ذلك من لوازم بقاء الإحرام الأول و صحته. نعم، بناء على كون الإحرام الثاني إحراما حقيقيا و كشفه عن بطلان الإحرام الأول لا وجه للكفارة حينئذ لكنه فرض بلا دليل.

(٣١) كما عن الفقيه مع ضبط التسليم لك ب «التسليم لأمرك»<sup>(١)</sup>.

(٣٢) لما يأتي من الأخبار المصرّحة بالتعميم.

(٣٣) أما استحباب ذلك فهو المشهور، بل الظاهر الإجماع عليه. و أما

بوجوب ذلك<sup>(٣٣)</sup>، لجملة من الأخبار الظاهرة فيه، المحمولة على الندب، للاختلاف الواقع بينها<sup>(٣٤)</sup>، واشتمالها على خصوصيات غير واجبة

القائل بالوجوب فهو الإسكافي، لظواهر ما يأتي من الأخبار التي لا بد من حملها على الندب، بقرينة الإجماع، وعدم اشتهاار الوجوب في هذا الأمر العام البلوى، إذ لو كان لبان، لشدة الحاجة إليه لا أن تستقر الفتوى على عدم الوجوب قديما و حديثا.

(٣٤) كقول أبي عبد الله عليه السلام في صحيح ابن عمار: «صل المكتوبة، ثم أحرم بالحج أو بالمعة»<sup>(١)</sup>، وقوله عليه السلام في صحيحه الآخر: «إذا أردت الإحرام في غير وقت صلاة فريضة فصل ركعتين ثم أحرم في دبرها»<sup>(٢)</sup>، وقوله عليه السلام في صحيحه الثالث: «لا يكون الإحرام إلا في دبر صلاة مكتوبة أو نافلة، فإن كانت مكتوبة أحرمت في دبرها بعد التسليم وإن كانت نافلة صليت ركعتين وأحرمت في دبرها فإذا انفتلت في صلاتك فاحمد الله وأثن عليه، و صل على النبي صلى الله عليه وسلم - الحديث»<sup>(٣)</sup>.

وعنه عليه السلام في خبر أبي بصير: «تصلي للإحرام ست ركعات، تحرم في دبرها»<sup>(٤)</sup> وفي خبر إدريس قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتي بعض المواقيت بعد العصر كيف يصنع؟ قال عليه السلام: يقيم إلى المغرب قلت: فإن أبي جماله أن يقيم عليه قال عليه السلام: ليس له أن يخالف السنة قلت: إله أن يتطوع بعد العصر؟ قال عليه السلام: لا بأس به ولكني أكرهه للشهرة وتأخير ذلك أحب إلي قلت: كم أصلي إذا تطوعت؟ قال عليه السلام: أربع ركعات»<sup>(٥)</sup>.

(١) الوسائل باب: ١٨ من أبواب الإحرام حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٨ من أبواب الإحرام حديث: ٥.

(٣) الوسائل باب: ١٦ من أبواب الإحرام حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ١٨ من أبواب الإحرام حديث: ٤.

(٥) الوسائل باب: ١٩ من أبواب الإحرام حديث: ٣.



والأولى أن يكون بعد صلاة الظهر<sup>(٣٥)</sup> في غير إحرام حج التمتع، فإنَّ

فلا بد من حمل الجميع على الندب و حمل صحيح ابن عمار الثالث على نفي الكمال و يستفاد الندب أيضاً من صحيح ابن يزيد عنه عليه السلام: «و اعلم أنَّه واسع لك أن تحرم في دبر فريضة، أو نافلة، أو ليل، أو نهار»<sup>(١)</sup> فإنَّ السبعة تناسب الندب.

وأما قول أبي عبد الله عليه السلام في صحيح ابن عمار: «خمس صلوات لا تترك على حال: إذا طفت بالبيت، وإذا أردت أن تحرم - الحديث -»<sup>(٢)</sup> فهو في مقام بيان عدم كراهتها في الأوقات المكروهة لا عدم جواز تركها رأساً حتى تكون واجبا بقرينة بعض الأخبار الأخر.

(٣٥) لقول أبي عبد الله عليه السلام في صحيح ابن عمار: «لا يضرك بليل أحرمت أو نهار إلا أنَّ أفضل ذلك عند زوال الشمس»<sup>(٣)</sup>، وقوله عليه السلام في صحيح ابن عمار: «و ليكن فراغك من ذلك عند زوال الشمس و إن لم يكن عند زوال الشمس فلا يضرك ذلك، غير أنَّي أحبُّ أن يكون ذلك عند زوال الشمس»<sup>(٤)</sup>.

و في مرسل الفقيه: «و أفضلهُ عند زوال الشمس»<sup>(٥)</sup>. هذا مضافاً إلى ظهور إجماعهم على الرجحان.

ثمَّ إنَّ إطلاقتها يشمل قبل الصلاة أيضاً إلا أن يقال: إنَّ المنساق من هذا التعبير بمناسبة الحكم و الموضوع و كثرة اهتمام الشارع بالصلاة في أول الوقت إنما هو الإتيان به بعدها، و يمكن أن يستشهد بصحيح ابن عباس عن أبي

(١) الوسائل باب: ١٨ من أبواب الإحرام حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ١٩ من أبواب الإحرام حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الإحرام حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الإحرام حديث: ٦.

(٥) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الإحرام حديث: ٧.

الأفضل فيه أن يصلي الظهر بمنى<sup>(٣٦)</sup>. وإن لم يكن في وقت الظهر فبعد صلاة فريضة أخرى حاضرة وإن لم يكن فمقضية، و إلا فعقيب صلاة النافلة<sup>(٣٧)</sup>.

عبد الله ﷺ: «إذا كان يوم التروية إن شاء الله فاغتسل ثم البس ثوبيك، و ادخل المسجد حافيا، و عليك السكينة و الوقار، ثم صل ركعتين عند مقام إبراهيم ﷺ أو في الحجر ثم اقعده حتى تزول الشمس فصل المكتوبة ثم قل في دبر صلاتك كما قلت حين أحرمت من الشجرة - الحديث -»<sup>(١)</sup>.

(٣٦) لجملته من الأخبار.

منها: قول أبي عبد الله ﷺ في صحيح ابن يزيد: «إذا كان يوم التروية فأهلاً بالحج - إلى أن قال - وصل الظهر ان قدرت بمنى»<sup>(٢)</sup>، وقوله ﷺ أيضاً في صحيح ابن عمار: «إذا انتهيت إلى منى فقل: اللهم هذه منى - إلى أن قال - ثم تصلي بها الظهر و العصر، و المغرب، و العشاء الآخرة و الفجر و الإمام يصلي بها الظهر لا يسعه إلا ذلك و موسع عليك أن تصلي بغيرها إن لم تقدر ثم تدرهم بعرفات»<sup>(٣)</sup> فيحمل ما ظاهره المنافاة على صورة عدم القدرة مثل ما تقدم من صحيح ابن عمار آنفاً، و يأتي في أحكام منى بعض ما يتعلق بالمقام.

(٣٧) أما الأولى: فلقول أبي عبد الله ﷺ في صحيح ابن عمار: «صل المكتوبة، ثم أحرم بالحج أو المتعة»<sup>(٤)</sup>.

وأما الآخران: فلا إطلاق قوله ﷺ في صحيح ابن يزيد: «و اعلم أنه واسع لك أن تحرم في دبر فريضة أو نافلة»<sup>(٥)</sup> و الظاهر شمول الفريضة للمقضية أيضاً

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب إحرام الحج و الوقوف بعرفة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب إحرام الحج و الوقوف بعرفة حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٤ من أبواب إحرام الحج و الوقوف بعرفة حديث: ٥.

(٤) الوسائل باب: ١٨ من أبواب الإحرام حديث: ١.

(٥) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الإحرام حديث: ٢.

الخامس: صلاة ست ركعات، أو أربع ركعات أو ركعتين للإحرام (٣٨).  
والأولى الإتيان بهما مقدّماً على الفريضة و يجوز إتيانها في أيّ وقت كان بلا كراهة، حتى في الأوقات المكروهة، و في وقت الفريضة (٣٩) حتى على القول بعدم جواز النافلة لمن عليه فريضة

وقد أفتى بأفضلية الإحرام بعد المقضية في الدروس و هذا المقدار يكفي في الندب بناء على التسامح فيه كما هو عادة الفقهاء.

إن قيل: مقتضى صحيح ابن يزيد هو التخيير (يقال): إنّ أفضلية الفريضة حتى المقضية منها من النافلة معلوم من مذاق الأئمة عليهم السلام.

(٣٨) على المشهور، و تقدم ذكر الستة في خبر أبي بصير، و ذكر الأربعة في خبر إدريس، و ذكر الركعتين في صحيح ابن عمار<sup>(١)</sup> فراجع و المنساق من الجميع التوسعة و التخيير كما لا يخفى على الخبير.

(٣٩) ثمّ يحرم بعد الفريضة على المشهور، لما في الفقه الرضوي: «فإن كان وقت صلاة الفريضة فصلّ هذه الركعات قبل الفريضة ثمّ صلّ الفريضة.

و روي: أنّ أفضل ما يحرم الإنسان في دير صلاة الفريضة، ثمّ أحرم في ديرها فيكون أفضل»<sup>(٢)</sup>.

و قد جرت عادتهم على التمسك للمندوبات، و المكروهات، و الآداب بمثل فقه الرضوي، و دعائم الإسلام و غيرها مما لم يثبت اعتباره لأجل بنائهم على التسامح فيها. و استند صاحب الجواهر بإطلاق الأخبار غير الآبية على الحمل على ما ذهب إليه المشهور و من شاء التفصيل فليراجع الجواهر والمستفاد من جميع ما ورد في المقام أنّ لفضل وقوع الإحرام بعد الصلاة مراتب متفاوتة أفضلها ما هو المشهور و دونه مراتب أخرى و لعلّ بذلك يمكن

(١) راجع جميع تلك الروايات في صفحة ١٥٥.

(٢) مستدرک الوسائل باب: ١٣ من أبواب الإحرام حديث: ٣.

لخصوص الأخبار الواردة في المقام (٤٠)، والأولى أن يقرأ في الركعة الأولى بعد الحمد التوحيد، وفي الثانية الجحد (٤١)، لا العكس كما قيل (٤٢).

أن يجمع بين الكلمات أيضاً فراجع.

(٤٠) لأنها من ذوات الأسباب ولا كراهة فيها في الأوقات المكروهة كما تقدم في [مسألة ١٨] من (فصل أوقات الرواتب)، مضافاً إلى قول أبي عبد الله عليه السلام: «خمس صلوات تصليها في كل وقت. منها: صلاة الإحرام» (١)، ومثله قوله عليه السلام أيضاً في صحيح ابن عمار (٢).

(٤١) لقول أبي عبد الله عليه السلام في خبر معاذ بن مسلم: «لا تدع أن تقرأ بقل هو الله أحد، وقل يا أيها الكافرون، في سبع مواطن: في الركعتين قبل الفجر، وركعتي الزوال، وركعتين بعد المغرب، وركعتين من أول صلاة الليل، وركعتي الإحرام والفجر إذا أصبحت، وركعتي الطواف» (٣) قال في التهذيب بعد نقل هذا: «وفي رواية أخرى أنه يقرأ في هذا كله بقل هو الله أحد، وفي الركعة الثانية بقل يا أيها الكافرون إلا في الركعتين قبل الفجر، فإنه يبدأ بقل يا أيها الكافرون، ثم يقرأ في الركعة الثانية بقل هو الله أحد» (٤) والأمر سهل بعد كون الحكم نديباً مبنيّاً على المسامحة.

(٤٢) نسب إلى المبسوط، والدروس ولم يعلم دليله. نعم، قال في الشرائع: «يقرأ في الأولى الحمد، وقل يا أيها الكافرون، وفي الثانية الحمد وقل هو الله أحد» وفي رواية أخرى بالعكس، ولعله ظفر على ما لم نظفر عليه. ثم إنَّ

(١) الوسائل باب: ١٩ من أبواب الإحرام حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٩ من أبواب الإحرام حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ١٥ من أبواب القراءة في الصلاة حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ١٥ من أبواب القراءة في الصلاة حديث: ٢.

(مسألة ٢): يكره للمرأة - إذا أرادت الإحرام - أن تستعمل الحناء (٤٣) إذا كان يبقى أثره إلى ما بعده، مع قصد الزينة، بل ولا معه أيضاً إذا كان يحصل به الزينة وإن لم تقصدها (٤٤) بل قيل بحرمة (٤٥) فالأحوط تركه، وإن كان الأقوى عدمها (٤٦)، والرواية مختصة بالمرأة لكنهم ألحقوا بها الرجل أيضاً، لقاعدة الاشتراك، ولا بأس به وأما استعماله

مقتضى خبر معاذ - المتقدم - هو قراءة قل هو الله أحد في الركعة الأولى، و الجحد في الثانية لظاهر الترتيب الذكري، ويشهد له خبر التهذيب وإن لم يعتنى بمثل هذا القسم من الظهور فالحكم هو التخيير.

(٤٣) لخبر الكناني عن الصادق عليه السلام: «سألت عن امرأة خافت الشقاق فأرادت أن تحرم، هل تخضب يدها بالحناء قبل ذلك؟ قال عليه السلام: ما يعجبني أن تفعل» (١) ولا بد من حملها على غير مورد الضرورة وإلا فقد يجب لأجلها.

(٤٤) لما يأتي من تعليل المنع عن الاكتحال بالسواد، والنظر في المرأة بأنه زينة، فيستفاد من إطلاقها عدم تقوّم الزينة بالقصد، بل تكون أمراً انطباقياً قهرياً فمع الصدق العرفي تصدق الزينة قصدتها الشخص أولاً.

(٤٥) جزم في الروضة بتحريم الحناء قبل الإحرام إذا بقي أثره إليه وقال في المسالك: «و ذهب جماعة إلى التحريم لأنه زينة».

(٤٦) أما الاحتياط فللخروج عن شبهة من حرّمه. وأما أنّ الأقوى عدمها، فللأصل بعد عدم دليل على حرمة كل زينة، مضافاً إلى صحيح ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألت عن الحناء فقال عليه السلام: إنّ المحرم ليمسه، ويداوي به بغيره وما هو بطيب وما به بأس» (٢) فيدل على عدم الحرمة قبل الإحرام بالأولى.

(١) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.

مع عدم إرادة الإحرام فلا بأس به (٤٧) وإن بقي أثره، ولا بأس بعدم إزالته وإن كانت ممكنة (٤٨).

(٤٧) للأصل بعد خروجه عن مورد الرواية.

(٤٨) لأصالة عدم وجوب ذلك. إلا أن يقال: إنَّ المتفاهم عرفاً من استعمال مثل الحناء إنما هو أثره لا نفس الاستعمال من حيث هو فالأولى حينئذ إزالة الأثر ولعله لذا قال في المسالك: «و لا فرق بين الواقع بعد نية الإحرام و بين السابق عليه إذا كان يبقى بعده».

فرع: حكم الألوان التي يستعملها النساء في شعورهنّ وأيديهنّ حكم الحناء فيما مرّ، لأنّ ذكر الحناء من باب ما كان غالباً في تلك العصور.

## فصل في كيفية الإحرام

وواجباته ثلاثة:

الأول: النية، بمعنى القصد إليه<sup>(١)</sup>، فلو أحرم من غير قصد أصلاً بطل<sup>(٢)</sup>، سواء كان عن عمد أو سهواً، أو جهل. و يبطل نسكه أيضاً إذا كان

---

## فصل في كيفية الإحرام

(١) كلمات الفقهاء في المقام غير منقحة كما لا يخفى على من راجعها.

و اللازم في معنى الإحرام الرجوع إلى مرتكزات المتشريعة لأنها المعمول عليها في مثل المقام و لا ريب في أنه من الأمور الاعتبارية المتقومة بالقصد و الاختيار عندهم و بعد المراجعة إليهم يرى أنه قصد كون المكلف معرضاً للتكاليف المخصوصة لعمل مخصوص من حج أو عمرة. و يمكن إرجاع كلمات الفقهاء إلى ما ذكر أيضاً و إن اختلفت عباراتهم و إن بعد ذلك عن بعضها، و الوجه في التعويل على العرف أن نية شيء و قصده ليس من الأمور التعبدية و لا الموضوعات المستنبطة. بل من الأمور الشائعة العرفية في جميع الأمور و الحوائج المتعارفة و لعله لذلك لم يرد في هذا الأمر العالم البلوى تفصيل من الشرع، و ما ورد في الإحرام - كما سيأتي - إنما هو في تعيين المنوي من أنه الحج، أو العمرة، أو هما معا لا أصل النية من حيث هي و اعتبار الزائد على ما قلناه مشكوك يرجع فيه إلى الأصل اللفظي و العملي كما في كل شك تعلق باعتبار شيء في المكلف به جزء أو شرطاً.

(٢) في هذا التعبير مسامحة واضحة، إذ لا إشكال في أن الإحرام من

الترك عمداً<sup>(٣)</sup>، وأما مع السهو والجهل فلا يبطل. ويجب عليه تجديده من الميقات إذا أمكن والا فمن حيث أمكن على التفصيل الذي مرّ سابقاً في ترك أصل الإحرام.

(مسألة ١): يعتبر فيها القرية والخلوص، كما في سائر العبادات، فمع فقدهما أو أحدهما يبطل إحرامه<sup>(٤)</sup>.

العناوين القصدية ولا يمكن تحقيقه بدون القصد إليه، فمرجع ترك أصل النية حينئذ إلى ترك أصل الإحرام والقصد إلى شيء سهل المؤنة سيما بناء على أنه من مجرد الداعي فقط وليس شيئاً زائداً عليه ولا يعتبر الاستحضار الفعلي. وكل من يخرج من محله من شرق الأرض وغربها يريد المناسك المعهودة في الشريعة كونه قاصداً للوظيفة المجعولة عليه من طرف الشرع فكيف يتصور ترك النية عمداً، أو سهواً، أو جهلاً. نعم، يصح ذلك كله بالنسبة إلى ترك أصل الإحرام.

ثم إنَّ الإحرام ليس عين التروك الخاصة، لكونها خارجة عن حقيقته بل هي واجبات مستقلة في زمان مخصوص بخلاف الصوم فإنَّ تقومه يكون بالتروك الخاصة ولا يعتبر في كل منهما قصد التروك بل يكفي قصد الوظيفة الفعلية فقط، لإطلاق الأدلة، وأصالة البراءة عن اعتبار أزيد من ذلك.

(٣) تقدم أنَّ في التعبير مسامحة واضحة.

(٤) لأنَّ اعتبار القرية والخلوص في العبادات من الضروريات كما أنَّ بطلان العبادة بفقدتهما أو بفقد أحدهما أيضاً كذلك. ولا يخفى أنَّ إطلاق الركن تارة يكون باعتبار الأفعال الجارحية فتكون أركان الحج خمسة.

وأخرى: يكون باعتبار الأعم من الجارحية والجانحية فتصير الأركان ستة.

وقد اصطالحوا على أنَّ الركن في الحج ما يبطل بتركه عمداً لا سهواً



(مسألة ٢): يجب أن تكون مقارنة للشروع فيه<sup>(٥)</sup>، فلا يكفي حصولها في الأثناء، فلو تركها وجب تجديده ولا وجه لما قيل: من أن الإحرام تروك<sup>(٦)</sup> وهي لا تفتقر إلى النية، والقدر المسلّم من الإجماع على

وهو خمسة..

الأول: الإحرام.

الثاني: الوقوف بعرفة.

الثالث: الوقوف بالمشرع.

الرابع: طواف الحج.

الخامس: سعي الحج.

نعم، الوقوفان يبطل الحج بتركهما سهواً أيضاً على تفصيل يأتي. والمراد بترك الإحرام عمداً الموجب للبطلان إنما هو تركه رأساً لا تركه من الميقات فقط، فإنه لو تركه منها عمداً يرجع ويحرم منه إن لم يكن أمامه ميقات آخر ولا فيصح إحرامه منه وإن أثم بترك الإحرام من الميقات الأول وتقدم التفصيل في مسألة ٢ و ٣ من (فصل أحكام المواقيت) فلا وجه للتكرار.

(٥) لوجوب انبعاث المأمور به - فعلا كان أو تركا - عن النية من بدية إلى ختامه، وكذا جميع جهاته العبادية المتعلقة به واعتبار المقارنة إنما هو بناء على أن النية عبارة عن الإرادة التفصيلية. وأما بناء على أنها مجرد الداعي الإجمالي الارتكازي فهو حاصل قبل العمل وحين الشروع فيه وبعده، فيكون أصل هذا البحث ساقطاً بناء عليه. وتقدم في نية الصوم بعض الكلام فراجع.

(٦) نسب ذلك إلى كشف اللثام، وفيه. أولاً: إن الإحرام ليس هو نفس التروك كيف ولو أحرم وارتكب جميع التروك لا يبطل إحرامه بل يتحقق ذلك منه وتجب عليه الكفارة وليس كالصوم متقوماً بتروك خاصة، فالإحرام اعتبار خاص له مبدأ ومنتهى كسائر الاعتبارات التي لها آثار خاصة - شرعية

اعتبارها إنّما هو في الجملة و لو قبل التحلل<sup>(٧)</sup>: إذ نمنع أولاً كونه تروكا، فإنّ التلبية و لبس الثوبين من الأفعال، و ثانيا اعتبارها فيه على حدّ اعتبارها في سائر العبادات، في كون اللازم تحققها حين الشروع فيها.

(مسألة ٣): يعتبر في النية تعيين كون الإحرام لحج أو عمرة، و أنّ الحج تسمع أو قران أو إفراد، و أنّه لنفسه أو نيابة عن غيره، و أنّه حجة الإسلام أو الحج النذري أو الندي<sup>(٨)</sup>، فلو نوى الإحرام من غير تعيين

كانت أو لا - كما إذا نذر - مثلاً - أن لا يرتكب أموراً معينة في مدة خاصة، فكما أنّ النذر ليس عين التروك، فكذا الإحرام و الفرق بينهما أنّ في النذر يكون الإنشاء فيه لفظياً بخلاف الإحرام فإنّه قلبيّ، و لو لوحظ انعقاده بالتلبية يكون لفظياً أيضاً.

و ثانيا: لو كان الإحرام عبارة عن التروك لاحتاج إلى النية أيضاً لتقوم العبادة بها وجودية كانت أو عدمية. إلا أن يقال: إنّ الإحرام اعتبار خاص و الاعتباريات خفيفة المؤنة تدور مدار صحة الإضافة العرفية فكما يصح إضافة هذا الأمر الاعتباريّ إليه تعالى من أوله يصح من وسطه و آخره، لأنّه يلحظ كالأمر البسيط بحسب الواقع و إن انطبق على الزمان. و الأولوية، و الآخريّة، و الوسطيّة إنّما تكون بحسب الزمان ذات الإحرام. و قد تقدم في الصوم بعض الكلام.

(٧) له وجه صحيح إن قلنا أنّ الإحرام شيء بسيط حاصل في زمان خاص. و البسيط بما هو بسيط ليس له أول و آخر و وسط. و إنّما يلحظ ذلك فيه بحسب زمانه لا ذاته فمهما تعلقت به النية تتعلق بتمامه، لفرض بساطته ذاتاً.

(٨) كل ذلك لما تقدم في نية الوضوء، و الصلاة، و الصوم من عدم تعلق القصد والإرادة بالمهمل و لا بالمردد، بل لا تتعلّق إلا بما هو له نحو من التشخص وحينئذ فإن كان متعيناً خارجاً يتوجه القصد إليه و يغني تعينه

وأوكله إلى ما بعد ذلك بطل<sup>(٩)</sup>، فما عن بعضهم من صحته وأن له صرفه إلى أيهما شاء من حج أو عمرة لا وجه له<sup>(١٠)</sup>، إذ الظاهر أنه جزء من

الخارجي عن تعيينه القصدي وإن لم يكن كذلك فلا بد من تعيينه في القصد والإرادة، لأن اختلاف الآثار يكشف عن الاختلاف في ذات ماله الأثر. نعم، لو لم يكن اختلاف في البين وكان ذات الشيء من حيث هو مورد المطلوب يجزي قصد الذات ولا وجه لوجوب التعيين حينئذ أصلاً.

(٩) لما تقدم من لزوم وقوع العبادة من أولها إلى آخرها عن نية داعية إليها بلا فرق فيها بين كونها نفسية أو غيرية جزء كانت أو شرطاً.

(١٠) نسب هذا القول إلى جمع منهم الشيخ، والعلامة. والوجوه المحتملة في الإحرام أربعة:

الأول: كونه مطلوباً نفسياً في ذاته مع قطع النظر عن مطلق النسك.

الثاني: كونه مطلوباً نفسياً دخلياً في النسك جزء أو شرطاً كالطهارة الحديثة للصلاة.

الثالث: كونه غيرياً محضاً شرطاً للنسك.

الرابع: كونه غيرياً محضاً مع كونه جزءاً لها. والمنساق من الأدلة أحد الأخيرين، ويقتضيه الأصل أيضاً بعد الشك في أصل الوجوب النفسي والعلم بالغيرية في الجملة، ولا ثمرة علمية بين كونه شرطاً أو جزءاً فلا وجه لصرف الوقت بأكثر من ذلك.

وأما ما استدل في التذكرة على كفاية النية في الإحرام في الجملة ولو لم يكن من أوله: بأنه مخالف لسائر العبادات لعدم الخروج عنه بارتكاب تروكه، ولما روي من أن النبي ﷺ: «لما خرج من المدينة لا سمى حجا ولا عمرة ينتظر القضاء، فنزل عليه القضاء وهو بين الصفا والمروة»<sup>(١)</sup> فيكون الإحرام من هذه

(١) سنن البيهقي ج ٥ باب أنه ﷺ لم يعين الحج وينتظر القضاء صفحة ٦.

النسك<sup>(١١)</sup> فتجب نيته كما في أجزاء سائر العبادات و ليس مثل الوضوء و الغسل بالنسبة إلى الصلاة.

نعم، الأقوى كفاية التعيين الإجمالي<sup>(١٢)</sup> حتى بأن ينوي الإحرام لما سيعينه من حج أو عمرة فإنه نوع تعيين<sup>(١٣)</sup> و فرق بينه و بين ما لو نوى

الجهة كالصوم المندوب الذي يجزي فيه النية قبل الغروب.

فمردود: بأن الحديث لم يثبت من طرقتنا، مع أنه قبل التشريع فلا يشمل بعده. و تقدم أن التروك ليست دخيلة في حقيقته بل خارجة عنها فارتكابها لا يوجب فساد أصل الإحرام بلا كلام. نعم، بناء على ما قلناه من أن الإحرام واحد اعتباري و بسيط. و البسيط ليس له مبدأ، و وسط، و منتهى بحسب ذاته. و إن صح ذلك بحسب الزمان المتصور فيه يصح قولهم: (قدست أسرارهم) و يكون مطابقاً للقاعدة و لعلّ نظرهم ﷺ إلى ذلك و إن قصرت عباراتهم عن بيانه.

(١١) دخالته فيها معلومة و أما أنها بنحو الجزئية فهو من مجرد الدعوى و المنساق من الأدلة أنها بالشرط أشبه. و تقدم أنه لا ثمرة عملية بل و لا علمية في ذلك.

(١٢) للإطلاقات، و أصالة البراءة عما زاد عليه كما في نيّة جميع العبادات من الصّوم و الصّلاة و غيرها.

(١٣) لأنه معيّن في علم الله تعالى و قصد المعين في الواقع قصد للتعين إجمالاً فيكون مثل ما إذا قصد التكليف الفعليّ الثابت عليه في الواقع مع عدم علمه به و بذلك يخرج عن الترديد، و الإهمال، و الإجمال المانع عن الصحة.

ودعوى: أنه كما إذا أحرم لصلاة يعينها بعد ذلك أو بسمّل لسورة كذلك و هو باطل و لا وجه للصحة فيهما (مردودة): لصدق التعين الإجماليّ فيهما أيضاً فلا بد من الصحة مع إمكان الفرق بين المقام و بينهما، لأنهما وجوديان ذوا أجزاء و الإحرام بسيط اعتباري أقرب إلى العدميّ من الوجوديّ، فإذا حصلت النية

مرددا مع إيكال التعيين إلى ما بعد (١٤).

(مسألة ٤): لا يعتبر فيها نية الوجه من وجوب أو ندب إلا إذا توقف التعيين عليها وكذا لا يعتبر فيها التلفظ بل ولا الإخطار بالبال، فيكفي الدّاعي (١٥).

(مسألة ٥): لا يعتبر في الإحرام استمرار العزم على ترك محرّماته، بل المعتبر العزم على تركها مستمراً (١٦)، فلو لم يعزم من الأول على استمرار الترك بطل وأما لو عزم على ذلك ولم يستمر عزمه بأن نوى بعد تحقق الإحرام عدمه، أو إتيان شيء منها لم يبطل، فلا يعتبر فيه استدامة النية كما في الصوم.

والفرق: أنّ التروك في الصّوم معتبرة في صحته، بخلاف الإحرام

الإجمالية في أوله مع التعيين بعد ذلك فقد حصل التعيين الإجمالي في أول إنشائه.

(١٤) الفرق بين الصورتين وجدائي، لعدم تحقق التردد في النية فيما إذا نوى الإحرام حين إنشائه وجزم به وأوكل التعيين إلى ما بعد بخلاف ما إذا كان حين الإنشاء مترددا في أصل النية فإنّه تردّد وجدانا فيها.

(١٥) كل ذلك لإطلاق الأدلة، وأصالة البراءة بعد عدم الدليل على الخلاف في شيء منها، وقد مرّ مرارا ما يتعلق بهذا الفرع في نية الوضوء والصلاة والصوم وغيرها فراجع.

(١٦) لعدم تحقق نية الإحرام إلا بذلك، فمع عدمه يبطل. وأما استمرار العزم فلا دليل على اعتباره، بل مقتضى الأصل عدم اعتباره بعد عدم كون التروك دخيلة في حقيقة الإحرام بل هي واجبات مستقلة لها أحكام خاصة كما يأتي في المتن.

فإنها فيه واجبات تكليفية.

(مسألة ٦): لو نسي ما عينه من حج أو عمرة وجب عليه التجديد (١٧).

(١٧) البحث في هذه المسألة تارة: في صحة أصل انعقاد الإحرام حدوثاً.

و أخرى: في حكم إتمامه.

أما الأول: فلا إشكال في أنه انعقد صحيحاً مستجعماً للشرائط مع الالتفات إليها حين الانعقاد وإثماً النسيان طراً على ما وقع صحيحاً و لم أر عاجلاً من قال بطلانه من حين حدوثه في الزمان السابق و لا وجه له على فرض وجود القول به.

و أما الثاني: فمقتضى استصحاب الصحة بقاؤها إلى حصول الإحلال و يجب عليه الاحتياط بالجمع بين النسكين، للعلم الإجمالي بوجوب أحدهما عليه فإن تردد بين حج الأفراد و العمرة المفردة يأتي بأعمال الحج، فيأتي إلى مكة و يأتي بأعمالها بقصد التكليف الواقعي و إن تردد بين العمرة و عمرة التمتع يتم أعمال العمرة و تجري البراءة عن وجوب الحج عليه فلا وجه لبطلان العمل بعد إمكان إتمامه صحيحاً.

و ما يقال: من أنه مع التردد لا وجه للصحة (ممنوع) لأن التردد ليس في أصل حدوث النية و إنما هو في الإتمام و لا يضر ذلك بعد فرض إمكان الاحتياط و العمل به. هذا إذا لم يتعين عليه أحدهما بالخصوص. و أما مع التعيين فإن قلنا بجريان أصالة الصحة في هذه الصورة أيضاً، فالحكم كما مرّ، و إن قلنا بعدمه لمنافاته للتعين المعتبر فيه حدوثاً و بقاء و أصالة الصحة لا تثبت التعيين يجب عليه التجديد حينئذ مقدمة للتعين الواجب في العمل.

إن قيل: لا وجه للتجديد لبطلان الإحرام على الإحرام.

يقال فيه..

سواء تعين عليه أحدهما أو لا (١٨).

وقيل: إنّه للمتعيّن منهما (١٩) ومع عدم التعيين يكون لما يصح منهما (٢٠) ومع صحتهما - كما في أشهر الحج - الأولى جعله للعمرة

أولاً: إنّ عمدة الدليل على بطلان الإحرام على الإحرام هو الإجماع والمتيقن منه غير المقام.

و ثانياً: إذا لم يمكن إتمام الإحرام الأول فلا وجه لبقائه فيبطل قهراً، لقاعدة بطلان كل عمل لا طريق لإتمامه ولو بالاحتياط ولا يبقى حينئذ مورد للإحرام على الإحرام حتى لا يصح ذلك.

هذا ولكن الشأن كله في عدم جريان أصالة الصحة، لأنّ التعيين حين حدوث النية قد تحقق وفي الإتمام وإن لم يكن تعين تفصيلاً ولكنّه لا يضرّ بعد إمكان الاحتياط كما مرّ.

(١٨) لأنّ المانع إنّما هو عدم إمكان التعيين في الإتمام ولا فرق فيه بين صورتين. هذا إذا لم يكن التعيين الخارجي قرينة على أنّ المنويّ كما هو المعين وإلا فلا إشكال في الصحة والظاهر من حال كل من يريد الإحرام هو ذلك فيكون أصل هذه المسألة فرضية لا واقعية.

(١٩) نسب ذلك إلى جمع منهم المحقق، والعلامة، لأنّ الظاهر من حال المكلف ذلك ولا بأس به خصوصاً إن حصل الاطمئنان العاديّ منه وحق العبارة الموافقة للكلمات أن تكون هكذا: «فإن صح أحدهما دون الآخر يختار ما صح منهما وإن صحا معا ولزمه أحدهما المتعين يختار خصوص المعين وإن تساوبا في اللزوم عليه يتخيّر في اختيار أيّهما شاء والأولى العدول إلى العمرة المتمتع بها».

(٢٠) لقاعدة الصحة. وأشكل عليها: بأنّ القاعدة إنّما تجري بعد إحراز العنوان الذي يكون مورداً للصحة والفساد وفي المقام لم يحرز ذلك فلا مجرى

المتمتع بها (٢١)، وهو مشكل، إذ لا وجه له (٢٢).

(مسألة ٧): لا تكفى نية واحدة للحج والعمرة، بل لا بد لكل منهما من نيته مستقلا. إذ كل منهما يحتاج إلى إحرام مستقل (٢٣)، فلو نوى كذلك

لها. وفيه: أن الصحة حدوثا مقطوع بها وفي البقاء تكون قهريا انطباقيا بناء على الانحصار.

(٢١) يعني: يجوز له جعله للعمرة المتمتع بها، لأنه إن كان متمتعا في الواقع فهذا الجعل تأكيد وإن لم يكن متمتعا يصح العدول من غير المتمتع إليه.

وفيه أن العدول الجائز إنما هو فيما إذا كان في الابتداء دون الأثناء والمقام من الثاني دون الأول، فمقتضى الأصل عدم جوازه حينئذ إلا أن يتمسك بإطلاق أخبار العدول من غير التمتع إليه وكثرة الترغيب إليه.

(٢٢) بل له وجه حسن بناء على ما قلناه من أن الإحرام أمر اعتباري بسيط يصح إضافته إلى النسك بأي وجه أمكن.

(٢٣) فيصير جمعها في نية واحدة حينئذ نية لأمر غير مشروع فلا يصح التقرب به ويقع باطلا لا محالة. نعم، يجزي نية واحدة لها إن كانت بنحو الطولية بأن يكون المقصود الإتيان بالعمرة وبعد الفراغ منها يشرع في الحج أو بالعكس كما في حج الأفراد، ويدل عليه صحيح ابن شبيب: «سألت أبا عبد الله عليه السلام فقلت: كيف ترى لي أن أهل؟ فقال عليه السلام: إن شئت سميت وإن شئت لم تسم شيئا. فقلت له: كيف تصنع أنت؟ قال عليه السلام: أجمعهما فأقول: لبيك بحجة و عمرة معا لبيك» (١) وكما إذا جمع بين الظهر والعصر، أو المغرب والعشاء هكذا أي: طولا.

ثم إنه لا فرق في صورة عدم الجواز إن كانت النية عرضية بين كون كل منهما واجبا عليه وصحيحا منه وبين عدم وجوبها عليه وعدم الصحة إلا



وجب عليه تجديدها. و القول بصرفه إلى المتعین منهما (٢٤) إذا تعین عليه أحدهما و التخيير بينهما إذا لم يتعین، و صح منه كل منهما، كما في أشهر الحج لا وجه له (٢٥).

كالقول: بأنه لو كان في أشهر الحج بطل و لزم التجديد، و إن كان في غيرها صح عمرة مفردة (٢٦).

لأحدهما إلا إذا كانت عدم صحة أحدهما عنه أو عدم وجوب أحدهما عليه قرينة عرفية على لغوية قصدهما معا و أن المقصود في الواقع إنما هو المتعین عليه فيصح حينئذ.

(٢٤) نسب هذا القول إلى جمع منهم الشيخ رحمه الله و استدلل عليه بأن الإحرام حقيقة واحدة كالطهارة الحديثة فإذا تحققت يترتب عليه الأثر بأي نحو أمكن. وفيه: أنه مبني على تحققه جامعا للشرائط و بعد عدم جواز الجمع بينهما في نية واحدة لم تتحقق حقيقة الإحرام حتى يترتب عليه الأثر بأي نحو أمكن. إلا أن يقال: إنه في ذاته لا اقتضاء و الجمع بينهما بنية واحدة إنما يوجب للبطلان لو لم يتعقبه التعین و إلا فلا وجه للبطلان المطلق فيما يصلح للتصحيح و التعین فالحق مع الجماعة.

(٢٥) قد ظهر مما مر أن له وجه.

(٢٦) يظهر هذا القول من الشرائع. أما البطلان و لزوم التجديد فيما إذا كان في أشهر الحج، فلعدم جواز الجمع بين النسكين في نية واحدة فلم تقع في نية صحيحة حتى يصح فيجب التجديد لا محالة. هذا، و أما بناء على ما قلناه فيمكن تصحيحه بلا محذور فيه.

و أما الصحة للعمرة المفردة في غيرها، فلعدم صحة الحج حينئذ فتستعين النية للعمرة لا محالة فيكفي التعین الواقعي عما قصد فيصير التعین القصدي لغوا مطلقا سواء جمع بينهما أم لا، فقصد ذات الإحرام متحقق و الانطباق على

(مسألة ٨): لو نوى كإحرام فلان، فإن علم أنه لما ذا أحرم صح (٢٧) وإن لم يعلم. فقيل: بالبطلان لعدم التعيين، وقيل بالصحة، لما عن عليٍّ عليه السلام. والأقوى الصحة، لأنه نوع (٢٨) تعيين.

العمرة قهرى فقول المحقق مطابق للتحقيق.  
(٢٧) لوجود المقتضى للصحة وفقد المانع، مضافا إلى ظهور الإجماع عليها.

(٢٨) البحث في هذه المسألة تارة بحسب القاعدة. وأخرى: بحسب الأخبار الخاصة:  
أما الأولى: فلا ريب في تحقق التعيين في الجملة ومقتضى الأصل والإطلاق عدم اعتبار أزيد من ذلك.

وأما الأخيرة: ففي صحيح ابن عمار عن الصادق عليه السلام - الوارد في كيفية حج النبي صلى الله عليه وآله - «إن عليا عليه السلام قدم من اليمن على رسول الله صلى الله عليه وآله وهو بمكة - إلى أن قال - وأنت يا علي بما أهللت؟ قال عليه السلام: قلت: يا رسول الله إهلالا كإهلال النبي صلى الله عليه وآله فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله: كن على إحرامك مثلي وأنت شريكي في هديي» (١) ومثله صحيح الحلبي (٢) وغيره.

وفيه: أن الظاهر كون المراد بقوله عليه السلام: «إهلالا كإهلال النبي صلى الله عليه وآله» أي: إهلالاً مشروعاً في مقابل إهلال الجاهلية فهو عليه السلام كان قاصداً للحج المشروع قرأنا كان أو أفراداً وذكره في مقام البيان بهذا اللفظ، فكأنه عليه السلام قال: إهلالاً مشروعاً وليس المراد حج التمتع لعدم إتيان النبي صلى الله عليه وآله به وإنما شرع التمتع في حجة الوداع بعد ورود النبي صلى الله عليه وآله إلى مكة. كما أنه ليس المراد قصده عليه السلام

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب أقسام الحج حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب أقسام الحج حديث: ١٤.

نعم، لو لم يحرم فلان، أو بقي على الاشتباه فالظاهر البطلان (٢٩).  
وقد يقال: إنه في صورة الاشتباه يتمتع ولا وجه له إلا إذا كان في مقام يصح  
له العدول إلى التمتع.  
(مسألة ٩): لو وجب عليه نوع من الحج أو العمرة فنوى غيره  
بطل (٣٠).

لخصوص حج قصده النبي ﷺ فيصير دليلاً للمقام، لما في صحيحة معاوية و  
غيره: «إن النبي ﷺ ساق الهدى ستاً وستين أو أربعاً وستين بدنة. وإن علياً عليه السلام  
جاء بأربع وثلاثين، أو ست وثلاثين» (١) وهو ظاهر في أنه عليه السلام قصد حج القران  
على التفصيل. وأما ما في ذيل صحيح ابن عمار من تشريك النبي ﷺ إياه في  
الهدى لا ينافي سياقه عليه السلام للهدى أيضاً بل هو نحو تفضل وحكم خاص به عليه السلام لا  
يجزي في غيره إذ لا يجوز تشريك أحد غيره في هديه ويمكن أن يكون  
النبي ﷺ جعل هذا المقدار من الهدى لعل عليه السلام من أول السياق لا أن يكون ذلك  
لنفسه عليه السلام ثم يجعله لعل عليه السلام حتى يكون مخالفاً للقاعدة فهو نحو تبرع وإحسان  
منه عليه السلام عليه السلام يكشف عن اتحادهما حتى في هذه الجهات.

(٢٩) لعدم الموضوع للإحرام في صورة عدم إحرام فلان إلا إذا علم أنه لو  
أحرم لأحرم للعمرة المفردة - مثلاً - وأما في صورة البقاء على الاشتباه،  
فمقتضى أصالة الصحة الصحة ويحتاط بالجمع بين النسكين كما تقدم في  
[مسألة ٦].

(٣٠) لأن المأمور به لم تتعلق النية به وما تعلق به غير المأمور به فلا وجه  
للإجزاء هذا إن كان على وجه التقييد وأما إن كان بنحو الخطأ في التطبيق أو  
الجهل بالمسألة بأن تحقق منه قصد المأمور به الواقعي فيصح.

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب أقسام الحج حديث: ٤.

(مسألة ١٠): لو نوى نوعاً و نطق بغيره كان المدار على ما نوى دون ما نطق (٣١).

(مسألة ١١): لو كان في أثناء نوع و شك في أنه نواه أو نوى غيره بنى على أنه نواه (٣٢).

(مسألة ١٢): يستفاد من جملة من الأخبار استحباب التلفظ بالنية (٣٣)، والظاهر تحققه بأي لفظ كان و الأولي أن يكون بما في صحيحة

(٣١) لأنّ المدار في الأعمال المتقوِّمة بالقصد على النية دون اللفظ سواء صدر اللفظ غلطاً أم لا ما لم يضرب بأصل العقد، ويشهد لذلك صحيح ابن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام: «سألته عن رجل دخل قبل التروية بيوم فأراد الإحرام بالحج يوم التروية فأخطأ قبل العمرة ما حاله؟ قال عليه السلام: ليس عليه شيء فليعتد الإحرام بالحج»<sup>(١)</sup> هذا بناء على نسخة «فليعتد الإحرام بالحج» و أما بناء على نسخة: «فليعتد الإحرام بالحج»<sup>(٢)</sup> فيدل على الخلاف.

(٣٢) لأصالة الصحة و تقدم في (مسألة ٩١) من (فصل نية الصلاة) بعض ما ينفع المقام فراجع.

(٣٣) المراد بالنية إنّما هو المنوي و قد صرّح باستحباب ذلك جمع من الأصحاب، و استندوا إلى الأخبار كقول الصادق عليه السلام في صحيح ابن سنان: «إذا أردت الإحرام بالتمتع، فقل: اللهم إني أريد ما أمرت به من التمتع بالعمرة إلى الحج، فيسرّ ذلك لي، و تقبله مني، و أعني عليه، و حلّني حيث حبستني بقدرك الذي قدّرت عليّ. أحرم لك شعري، و بشري من النساء، و الطيب، و الثياب»<sup>(٣)</sup>.

(١) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب الإحرام حديث: ٨.

(٢) راجع الهامش على حديث: ٨ من باب: ٢٢ من أبواب الإحرام الوسائل.

(٣) الوسائل باب: ١٦ من أبواب الإحرام حديث: ٢.

ابن عمار (٣٤)، وهو أن يقول: «اللهم إني أريد ما أمرت به من التمتع بالعمرة إلى الحج على كتابك و سنة نبيك ﷺ، فيسر ذلك لي، و تقبله مني، وأعني عليه، فإن عرض شيء يحبسني فحلني حيث حبستني لقدرك الذي قدرت، عليّ اللهم إن لم تكن حجة فعمرة، أحرّم لك شعري، و بشري، و لحمي، و دمي، و عظامي، و مخي، و عصبي من النساء و الطيب، أبتغي بذلك وجهك و الدار الآخرة».

وفي صحيح حماد ابن عثمان عن أبي عبد الله ﷺ قال: «قلت له: إني أريد أن أتمتع بالعمرة إلى الحج فكيف أقول؟ قال ﷺ: تقول: اللهم إني أريد أن أتمتع بالعمرة إلى الحج على كتابك و سنة نبيك و إن شئت أضمرت الذي تريد»<sup>(١)</sup> و مثله خبر أبي الصلاح<sup>(٢)</sup>.

(٣٤) و لعل وجه الأولوية كونها اجمع بالنسبة إلى غيرها و المراد الأولوية الإضافية في الجملة فلا ينافي أولوية غيرها بالنسبة.

فروع:

الأول: حيث إنّ الحج ليس كالصلاة و الصوم بأن يكون موردا للابتلاء في كل يوم أو سنة يمكن أن يكون وجه استحباب التلفظ بنيته، أنّه أقرب إلى رفع الحيرة و الوسوسة عن النية. و لو لم يترتب عليه هذا الأثر فهل يبقى الاستحباب أو لا؟ وجهان، مقتضى الجمود على الإطلاقات هو الأول.

الثاني: الأفضل أن يذكر عند عقد إحرام عمرة التمتع الحج أيضاً، كما ورد عن عليّ عليه السلام أنّه كان يقول رافعا صوته: «لبيك بحجة و عمرة معا لبيك»<sup>(٣)</sup>.

(١) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الإحرام حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الإحرام حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٢١ من أبواب الإحرام حديث: ٧.

(مسألة ١٣): يستحب أن يشترط - عند إحرامه - (٣٥) على الله أن يحلّه إذا عرض مانع من إتمام نسكه من حج أو عمرة، وأن يتم إحرامه عمرة إذا كان للحج ولم يمكنه الإتيان كما يظهر من جملة من الأخبار و اختلفوا في فائدة هذا الاشتراط.

الثالث: لو كانت في البين تقية يسقط استحباب التلفظ بل قد يحرم قال أبو عبد الله عليه السلام في خبر أبان بن تغلب: «لا تسم حجا ولا عمرة وأضر في نفسك المتعة»<sup>(١)</sup>، وعن ابن حازم: «أمرنا أبو عبد الله عليه السلام أن نلبي ولا نسّمّي شيئا و قال عليه السلام: أصحاب الإضمار أحبّ إلي»<sup>(٢)</sup>.

(٣٥) إجماعا، ونصوصا منها خبر الكناني قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يشترط في الحج كيف يشترط؟ قال عليه السلام: يقول حين يريد أن يحرم: ان حلني حيث حبستني فإن حبستني فهي عمرة»<sup>(٣)</sup>، وعنه عليه السلام أيضاً في خبر ابن يسار<sup>(٤)</sup>: «المعتمر عمرة مفردة يشترط على ربه أن يحلّه حيث حبسه، ومفرد الحج يشترط على ربه إن لم تكن حجة فعمرة»<sup>(٥)</sup>.

وعنه عليه السلام أيضاً في خبر ابن سدير قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إذا أتيت مسجد الشجرة فأفرض، قلت: و أي شيء الفرض؟ قال عليه السلام: تصلي ركعتين، ثم تقول: «اللهم إني أريد أن أمتع بالعمرة إلى الحج، فإن أصابني قدرك فحلني حيث حبستني بقدرك فإذا أتت الميل فلبه»<sup>(٦)</sup>.

(١) الوسائل باب: ٢١ من أبواب الإحرام حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الإحرام حديث: ٥.

(٣) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب الإحرام حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب الإحرام حديث: ٢.

(٥) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب الإحرام حديث: ٣.

(٦) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب الإحرام حديث: ٤.

ف قيل: إنَّها سقوط الهدى (٣٦).  
وقيل: إنَّها تعجيل التحلل (٣٧)، و عدم انتظار بلوغ الهدى محلّه.

(٣٦) نسب ذلك إلى جمع منهم العلامة، و ابن إدريس. و استدل عليه بالإجماع، و الأخبار.

منها: صحيح المحاربي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن رجل تمتع بالعمرة إلى الحج، و أحصر بعد ما أحرم كيف يصنع؟ فقال عليه السلام: أو ما اشترط على ربه - قبل أن يحرم - أن يحله من إحرامه عند عارض عرض له من أمر الله تعالى؟ فقلت بلى قد اشترط ذلك قال عليه السلام فليرجع إلى أهله حلا، لا إحرام عليه إن الله أحق من و في بما اشترط عليه. قلت: أفعليه الحج من قابل؟ قال عليه السلام: لا» (١) و مثله غيره و هو ظاهر في حصول التحلل بالشرط كظهوره في سقوط الهدى بل العلة المذكورة فيه نصّ في التحلل بالشرط.

(٣٧) نسب ذلك الى جمع منهم الشيخ، و المحقق، و العلامة لقول ابي عبد الله عليه السلام في صحيح ابن عمار - في حديث - «إنّ الحسين بن علي عليه السلام خرج معتمرا فمرض في الطريق، فبلغ عليّا ذلك و هو بالمدينة فخرج في طلبه فأدركه بالسقيا و هو مريض فقال عليه السلام: يا بني ما تشتكي؟ فقال: رأسي فدعا علي عليه السلام بيدته فنحرها و حلق رأسه و ردّه إلى المدينة فلما برئ من وجعه اعتمر» (٢) بناء على أنّه عليه السلام اشترط لأنّه مندوب و الإمام عليه السلام يواظب عليه.

وفيه: أنّ مجرد كون شيء مندوبا لا يدل على إتيان الإمام عليه السلام به إذ يمكن تركه له لمصلحة مقتضية لذلك، مع أنّه معارض بصحيح رفاة عن الصادق عليه السلام قال: «خرج الحسين عليه السلام معتمرا و قد ساق بدنة حتى انتهى إلى السقيا فبرسم، فحلق شعر رأسه، و نحرها مكانه ثمّ أقبل حتى جاء فضرب الباب فقال علي عليه السلام ابني و ربّ الكعبة افتحوا له الباب و كانوا قد حموه الماء فأكبّ عليه فشرب، ثمّ

(١) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب الإحرام حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب الإحرام حديث: ١.

وقيل: سقوط الحج من قابل<sup>(٣٨)</sup>، وقيل: إن فائدته إدراك الثواب

اعتمر بعد<sup>(١)</sup>.

و يمكن رفع التنافي بتعدد الواقعة، فمورد صحيح ابن عمار قضية، و مورد صحيح رفاة قضية أخرى. هذا مع أنه يعتبر في محلّ ذبح هدي المحصور أن يكون بمكة إن كان في إحرام العمرة، و بمنى إن كان في إحرام الحج و ظاهر الخبرين هو الذبح في مكان الحصر. و احتمال أن يكون المراد البعث للنحر في محله ثمّ الحلق بعد المواعدة (بعيد) بل مقطوع بفساده، مع ظهور الإجماع على عدم سقوط بعث الهدي عن القارن إذا أحصر.

و أما خبر عبد الله بن عامر المنقول عن جامع ابن سعيد عن الصادق عليه السلام: «في رجل خرج معتمرا، فاعتل في بعض الطريق و هو محرم قال عليه السلام: ينحر بدنة، و يحلق رأسه، و يرجع إلى رحله، و لا يقرب النساء فإن لم يقدر صام ثمانية عشر يوما، فإذا برئ من وجعه اعتمر إن كان لم يشترط على ربه في إحرامه. و إن كان قد اشترط فليس عليه أن يعتمر»<sup>(٢)</sup> فلم يوجد عامل به حتى عن ناقله، فإنه نسب إليه القول الأول فراجع المطبوعات.

(٣٨) نسب ذلك إلى الشيخ عليه السلام لصحيح ضريس قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل خرج متمتعا بالعمرة إلى الحج، فلم يبلغ مكة إلا يوم النحر فقال عليه السلام: يقيم على إحرامه، و يقطع التلبية حتى يدخل مكة، فيطوف و يسعى بين الصفا و المروة، و يحلق رأسه، و ينصرف إلى أهله إن شاء. و قال: هذا لمن اشترط على ربه عند إحرامه فإن لم يكن اشترط فإنّ عليه الحج من قابل»<sup>(٣)</sup>

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب الإحصار و الصد حديث: ٢.

(٢) لم نثر على هذه الرواية في كتب الأحاديث. نعم، أوردها صاحب الجواهر في ج ٢٠ صفحة ١٢٤ طبع النجف الأشرف.

(٣) الوسائل باب: ٢٧ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ٢.



فهو مستحب تعبدى<sup>(٣٩)</sup>، وهذا هو الأظهر<sup>(٤٠)</sup> و يدل عليه قوله ﷺ في بعض الأخبار<sup>(٤١)</sup>: «هو حلّ حيث حبسه، اشترط، أو لم يشترط» و الظاهر عدم كفاية النية في حصول الاشتراط، بل لا بد من التلفظ لكن يكفي كلما

وفيه: أنّ موردّه من لم يدرك الوقوفين على أنّه مع وجوب الحج عليه لا يسقط بالاشتراط و مع عدم وجوبه عليه لا يجب بترك الاشتراط، فالصحيح غير معمول به على كل تقدير.

(٣٩) نسب ذلك إلى المبسوط، و الشهيد الثاني قال في المسالك: «و استحباب الاشتراط ثابت لجميع أفراد الحاج. و من الجائز كونه تعبداً، أو دعاء مأموراً به يترتب على فعله الثواب».

(٤٠) دعوى الأظهرية ممنوعة. نعم، هذا القول موافق للاحتياط كما لا يخفى. (٤١) قال الصادق ﷺ في صحيح زارة: «هو حلّ إذا حبسه، اشترط أو لم يشترط أو لم يشترط»<sup>(١)</sup>، و في خبر ابن حرمان قال: «سألت أبا عبد الله ﷺ عن الذي يقول: حلّني حيث حبستني قال ﷺ: هو حلّ حيث حبسه، قال أو لم يقل»<sup>(٢)</sup>.

وفيه: إنّ الحلّ على كل تقدير اشترط أو لم يشترط لا ينافي ثبوت الأثر للشرط إن تحقق مع الدليل و ترتب الفائدة عليه، ففي المصدود يتحلّل فعلاً و يجب عليه الهدى إن لم يشترط و يسقط مع الشرط، لأنّه يوجب انفساخ الإحرام و صيرورته كالعدم فلا موجب للهدى حينئذ. و أما في المحصور فلا يصح التحلّل إلا بعد أن يبلغ الهدى محلّه مع عدم الشرط. و مع يمكن سقوط الهدى، لانفساخ الإحرام حينئذ كما يمكن تعجيله.

(١) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الإحرام حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الإحرام حديث: ٢.

أفاد هذا المعنى فلا يعتبر فيه لفظ مخصوص (٤٢) وإن كان الأولى التعيين مما في الأخبار (٤٣).

الثاني: من واجبات الإحرام: التلبيات الأربع (٤٤) والقول بوجوب الخمس، أو الست ضعيف (٤٥)، بل ادعى جماعة الإجماع على عدم وجوب الأزيد من الأربع واختلفوا في صورتها على أقوال: أحدها: أن يقول (٤٦): «لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك».

وبالجملة: إذا فرض إمكان تصوير أثر للشرط فلا وجه لسقوطه مع وجود الأثر والدليل.

(٤٢) أما عدم كفاية لنية، فلأصل. وأما اعتبار التلفظ، فلا أنه المنساق من الأدلة. وأما عدم اعتبار لفظ مخصوص، فلا إطلاق الأدلة، وأصالة البراءة عن خصوصية خاصة.

(٤٣) لأن الجمود على النص خير من التعدي عنه وإن كان ذلك جائزاً. (٤٤) إجماعاً بقسميه، و الظاهر كونه من القطعيات بين المسلمين إن لم يكن من ضرورياتهم ويأتي البحث عن حكمها التكليفي والوضعي في المسائل التالية.

(٤٥) نسب الخمس إلى ظاهر الاقتصاد، وعن التذكرة، والمنتهى الإجماع على عدم وجوبه، وفي المذهب البارح حكى القول بالست عن بعض. وقال في الجواهر: «لم نحققه» و الظاهر شمول إجماع التذكرة والمنتهى له أيضاً.

(٤٦) اختاره جمع منهم المحقق والعلامة، لصحيح ابن عمار عن الصادق عليه السلام - كما سيأتي نقل بعضه في المتن - (١) فإنه بعد ما ذكر في المتن إلى قوله عليه السلام: «يا كريم لبيك» ورد فيه: «تقول ذلك في دبر كل صلاة مكتوبة و نافلة

(١) أي: في الصورة الرابعة من صور التلبية.

الثاني: أن يقول بعد العبارة المذكورة: «إِنَّ الحمد و النعمة لك و الملك لا شريك لك» (٤٧).

الثالث: أن يقول: «لبيك اللهم لبيك، لبيك إِنَّ الحمد و النعمة لك و الملك لا شريك لك، لبيك» (٤٨).

الرابع: كالثالث (٤٩) إلا أَنَّهُ يقول: «إِنَّ الحمد و النعمة و الملك لك لا شريك لك، لبيك» بتقديم لفظ: (و الملك) على لفظ (لك) والأقوى هو

- إلى أن قال - و اعلم أَنَّهُ لا بد من التلبيات الأربع التي كنَّ في أول الكلام، و هي الفريضة، و هي التوحيد، و بها لبي المرسلون - الحديث - «<sup>(١)</sup> و هذه الصحيحة من محكمات الأخبار لا بد من ردِّ غيرها إليها أو حملها على ما لا ينافيها.

(٤٧) نسب ذلك إلى الفقيه، و المقنع، و المراسم و غيرها، لصحيح عاصم بن حميد قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إِنَّ رسول الله ﷺ لما انتهى إلى البيداء - حيث الميل - قربت له ناقه فركبها فلما انبعثت به لبَّى بالأربع، فقال: لبيك اللهم لبيك، اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك، إِنَّ الحمد و النعمة و الملك لك لا شريك لك لبيك. ثمَّ قال: هاهنا يخسف بالأخابث. ثمَّ قال: إِنَّ الناس زادوا بعد، و هو أحسن»<sup>(٢)</sup>، و في حديث شرائع الدِّين عن الصادق عليه السلام: «و فرائض الحج: الإحرام، و التلبيات الأربع، و هي: لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك، إِنَّ الحمد و النعمة لك و الملك لا شريك لك»<sup>(٣)</sup>.

(٤٨) اعترف جمع بأنَّه لا مدرك له من الأخبار مع أَنَّهُ أجمع العبارات.

(٤٩) نسب ذلك إلى القواعد، و جامع ابن سعيد.

(١) الوسائل باب: ٤٠ من أبواب الإحرام حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٣٦ من أبواب الإحرام حديث: ٦.

(٣) الوسائل باب: ٢ من أبواب أقسام الحج حديث: ٢٩.

القول الأول<sup>(٥٠)</sup> كما هو صريح صحيحة معاوية بن عمار و الزوائد مستحبة - و الأولى التكرار، بالإتيان بكل من الصور المذكورة بل يستحب أن يقول كما في صحيحة معاوية بن عمار: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ لا شريك لك لَبَّيْكَ، إِنَّ الحمد والنَّعمة لك و الملك لك لا شريك لك، لَبَّيْكَ ذا المعارج لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ داعيا الى دار السَّلام، لَبَّيْكَ غَفَّار الذَّنوب لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ أهل التَّلبية لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ ذا الجلال و الإكرام، لَبَّيْكَ مرهوبا و مرغوبا إليك لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ تبدئ و المعاد إليك، لَبَّيْكَ كَشَّاف الكرب العظام لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ عبدك و ابن عبدك، لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ يا كريم لَبَّيْكَ».

(مسألة ١٤): اللازم الإتيان بها على الوجه الصحيح بمراعاة أداء الكلمات على قواعد العربية<sup>(٥١)</sup> فلا يجزي الملاحون مع التمكن من الصحيح، بالتلقين أو التصحيح<sup>(٥٢)</sup>، و مع عدم تمكنه فالأحوط الجمع بينه وبين الاستنابة<sup>(٥٣)</sup>، و كذا لا تجزي الترجمة مع التمكن، و مع عدمه

(٥٠) لما مرَّ من أنَّ دليله من محكمات أخبار الباب، و يشهد له ما تقدم من صحيح عاصم بن حميد أيضاً، و لو لا مخافة التفرد بالقول لصح القول بوقوعها بكل ما اشتملت عليه الأخبار<sup>(١)</sup>، لأنَّ ذلك نحو تسهيل و تيسير في الشريعة المبنية عليهما خصوصا في هذا العمل غير المأنوس.

(٥١) لأنه المنساق من الأدلة، مضافا إلى ظهور الإجماع عليه.

(٥٢) للإجماع، وقاعدة الاشتغال.

(٥٣) مقتضى قاعدة الميسور المعتضدة بما ورد في الأخرس هو الاجتزاء بالملحون. و لكن في خبر زرارة: «إنَّ رجلا قدم حاجا لا يحسن أن

(١) راجع الوسائل باب: ٤٠ و ٣٧ من أبواب الإحرام حديث: ٥ و ٣ و باب ٢ من أبواب أقسام الحج حديث: ١٥ و غيره.

فالأحوط الجمع بينهما وبين الاستنابة<sup>(٥٤)</sup>، والأخرس يشير إليهما بإصبعه مع تحريك لسانه<sup>(٥٥)</sup>، والأولى أن يجمع بينهما وبين الاستنابة<sup>(٥٦)</sup> ويلبّي عن الصبي غير المميّز، وعن المغمى عليه<sup>(٥٧)</sup> وفي قوله: «إن الحمد..» يصح أن يقرأ بكسر الهمزة، وفتحها، والأولى الأول، و«لييك» مصدر منصوب بفعل مقدّر أي: ألَبَ لك إلباباً بعد الباب أو لباً بعد لب أي: إقامة بعد إقامة، من لبّ بالمكان - أو ألَبَّ - أي: أقام والأولى كونه من (لبّ) وعلى هذا فأصله لبين لك، فحذف اللام، وأضيف إلى الكاف، فحذف النون وحاصل معناه: إجابتين لك وربما يحتمل أن يكون (من لبّ) بمعنى واجه يقال: «داري تلَبّ دارك» أي: تواجهها فمعناه مواجهتي وقصدي لك

يلبّي، فاستفتي له أبو عبد الله عليه السلام فأمر له أن يلبّي عنه<sup>(١)</sup>. فالأحوط هو الجمع بينهما وإن كان الخبر قاصراً سندا ولا يصلح للاعتماد عليه.

(٥٤) لما تقدم من قاعدة الميسور، وخبر زرارة.

(٥٥) لخبر السكوني عن الصادق عليه السلام: «إنّ عليّاً عليه السلام قال: تلبية الأخرس، و تشهد، وقراءة القرآن في الصلاة تحريك لسانه وإشارته بإصبعه»<sup>(٢)</sup>.

(٥٦) لحسن الاحتياط على كل حال.

(٥٧) لظهور الإجماع فيهما، ويشملهما ما تقدم من خبر زرارة، ويمكن جبر قصور سنده هنا بالشهرة، وفي صحيح زرارة عن أحدهما عليه السلام: «إذا حج الرجل بابنه وهو صغير، فإنّه يأمره أن يلبّي ويفرض الحج فإن لم يحسن أن يلبّي لبّوا عنه»<sup>(٣)</sup> ويمكن استفادة حكم المغمى عليه أيضاً بعد القطع بعدم

(١) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الإحرام حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الإحرام حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ١٧ من أبواب أقسام الحج حديث: ٥.

وأما احتمال كونه من لب الشيء أي: خالصة، فيكون بمعنى: إخلاصي لك فبعيد، كما أنَّ القول بأنَّه كلمة مفردة نظير: (على) و (لدى) فأضيفت إلى الكاف، فقلبت ألفه ياء لا وجه له، لأنَّ (على) و (لدى) إذا أُضيفا إلى الظاهر يقال فيهما بالألف كعلي زيد، و لدى زيد، و ليس لبي كذلك، فإنَّه يقال فيه: لبي زيد بالياء.

(مسألة ١٥): لا ينعقد إحرام حج التمتع و إحرام عمرته و لا إحرام حج الأفراد، و لا إحرام حج العمرة المفردة إلا بالتلبية<sup>(٥٨)</sup> و أما في حج القرآن

خصوصية للصبيِّ خصوصاً في الحج المنيّ على التسهيل من هذه الجهات.  
(٥٨) للنصوص، و الإجماع.

منها: قول أبي عبد الله عليه السلام في صحيح ابن عمار: «لا بأس أن يصلي الرجل في مسجد الشجرة، و يقول الذي يريد أن يقوله و لا يلبي، ثمَّ يخرج فيصيب من الصيد و غيره فليس عليه فيه شيء»<sup>(١)</sup>.

و عنه عليه السلام أيضاً في صحيح حرiz: «في الرجل إذا تهيأ للإحرام فله أن يأتي النساء ما لم يعقد التلبية أو يلب»<sup>(٢)</sup>، و في صحيح ابن الحجاج عن الصادق عليه السلام: «في الرجل يقع على أهله بعد ما يعقد الإحرام و لم يلب قال عليه السلام: ليس عليه شيء»<sup>(٣)</sup> و مقتضى إطلاقها عدم الفرق بين إحرام حجي التمتع و الأفراد، و لا فرق بين إحرام العمرة المفردة و العمرة التمتعية.

و أما خبر أحمد بن محمد قال: «سمعت أبي يقول: في رجل يلبس ثيابه و يتهيأ للإحرام ثمَّ يواقع أهله قبل أن يهل بالإحرام قال: عليه دم»<sup>(٤)</sup> فهو

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الإحرام حديث: ١. و راجع باب ١١ من أبواب تروك الإحرام.

(٢) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الإحرام حديث: ٨. و راجع باب ١١ من أبواب تروك الإحرام.

(٣) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الإحرام حديث: ٢. و راجع باب ١١ من أبواب تروك الإحرام.

(٤) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الإحرام حديث: ١٤. و راجع باب ١١ من أبواب تروك الإحرام.

فيتخيّر بين التلبية وبين الإشعار أو التقليد<sup>(٥٩)</sup>، والإشعار مختص بالبدن و التقليد مشترك بينها وبين غيرها من أنواع الهدى<sup>(٦٠)</sup>، والأولى في البدن الجمع بين الإشعار و التقليد<sup>(٦١)</sup>، فيعتقد إحرام حج القران بأحد هذه الثلاثة، و لكن الأحوط - مع اختيار الإشعار و التقليد - ضمّ التلبية أيضاً<sup>(٦٢)</sup>.

معارض بغيره، و مخالف للإجماع، و غير معلوم الاستناد إلى معصوم فليطرح، أو يحمل على النذب.

(٥٩) للنصوص الدالة على ذلك.

منها: قول أبي عبد الله عليه السلام في صحيح ابن عمار: «يوجب الإحرام ثلاثة أشياء: التلبية، و الإشعار، و التقليد، فإذا فعل شيئاً من هذه الثلاثة فقد أحرم»<sup>(١)</sup>، و قوله عليه السلام أيضاً في صحيحه الآخر: «يقلدها نعلا خلقا قد صليت فيه. و الإشعار و التقليد بمنزلة التلبية»<sup>(٢)</sup>.

و هذا هو المشهور. فما عن السيد، و ابن إدريس من عدم انعقاد الإحرام مطلقاً إلا بالتلبية، و ما عن الشيخ و ابني حمزة و البراج من اشتراط الانعقاد بغير التلبية بالعجز عنها كالاجتهاد في مقابل النص.

(٦٠) أرسل ذلك إرسال المسلّمات و قال في الحقائق: «الظاهر أنّه متفق عليه بينهم لا أعلم فيه مخالفاً».

(٦١) قال أبو عبد الله عليه السلام في خبر ابن عمار: «البدن تشعر في الجانب الأيمن، و يقوم الرجل في الجانب الأيسر، ثمّ يقلدها بنعل خلق قد صلى فيه»<sup>(٣)</sup> و مثله غيره المحمول على مجرّد الأولوية.

(٦٢) خروجاً عن مخالفة السيد، و ابن إدريس.

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب أقسام الحج حديث: ٢٠.

(٢) الوسائل باب: ١٢ من أبواب أقسام الحج حديث: ١١.

(٣) الوسائل باب: ١٢ من أبواب أقسام الحج حديث: ٤.

نعم، الظاهر وجوب التلبية على القارن، وإن لم يستوقف انعقاد إحرامه عليها، فهي واجبة عليه في نفسها<sup>(٦٣)</sup>، ويستحب الجمع بين التلبية وأحد

(٦٣) استدل عليه تارة: بالإطلاقات والعمومات الدالة على التلبية.

وأخرى: بالتأسي.

و ثالثة: بموثق يونس: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنني قد اشتريت بدنة فكيف أصنع بها؟ فقال عليه السلام: انطلق حتى تأتي مسجد الشجرة، فأفرض عليك من الماء، وألبس ثوبك، ثم أنخها مستقبل القبلة ثم ادخل المسجد فصل ثم افرض بعد صلاتك ثم اخرج إليها فأشعرها من الجانب الأيمن من سنامها، ثم قل: بسم الله اللهم منك و لك، اللهم تقبل مني. ثم انطلق حتى تأتي البيداء فلبه»<sup>(١)</sup>.

ورابعة: بجملة من الكلمات المشتملة على أنه بأيهما بدأ كان الآخر مستحبا و الكل مخدوش:

أما الأول: فبأن استفادة وجوب التلبية منها نفسا بعد عقد الإحرام بالإشعار أو التقليد مشكل بل ممنوع، إذ المنساق منها إنما هو فيما إذا انحصر عقد الإحرام بها. و أما الثاني: فبأن التأسي أعم من الوجوب كما هو معلوم.

و أما الثالثة: فبأن كثرة اشتماله على الآداب و السنن يمنع عن استفادة الوجوب منه.

وأما الرابع: فإن بلوغها حد الإجماع المعتبر أول الدعوى. هذا ولكنه وإن أمكنت المناقشة في كل واحد مما ذكر لكن المجموع ربما يوجب الاطمئنان بالحكم، مضافا إلى ما ورد من «أن التلبية شعار المحرم»<sup>(٢)</sup>، و ما روي عن العسكري عليه السلام عن آبائه عليهم السلام عن أمير المؤمنين عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب أقسام الحج حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٣٧ من أبواب الإحرام حديث: ٣.



الأميرين وبأيّهما بدأ كان واجبا وكان الآخر مستحباً<sup>(٦٤)</sup>. ثمَّ إنّ الإشعار عبارة عن شق السنام الأيمن، بأن يقوم الرجل من الجانب الأيسر من الهدى، ويشق سنامه من الجانب الأيمن<sup>(٦٥)</sup>، و يلطخ صفحته بدمه<sup>(٦٦)</sup>، والتقليد أن يعلّق في رقبة الهدى نعلًا خلقا قد صلّى فيه.

- في حديث - فنأدى ربّنا عزّ وجلّ يا أمة محمد ﷺ فأجابوا كلهم وهم في أصلاب آبائهم وفي أرحام أمهاتهم: «لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك إنّ الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك» قال فجعل الله عزّ وجلّ تلك الإجابة شعار الحج<sup>(١)</sup> إلى غير ذلك مما يمكن أن يستفاد منه مطلوبة التلبية في نفسها عند الإحرام.

(٦٤) أرسل ذلك في الشرائع، والقواعد إرسال المسلمات، وعن كشف اللثام الاتفاق على عدم وجوب الإشعار والتقليد بعد التلبية، ويقتضيه الأصل وصحيح ابن عمار عن الصادق عليه السلام: «في رجل ساق هديا ولم يقلده ولم يشعره قال ﷺ: قد أجزأ عنه، ما أكثر ما لا يقلد ولا يحلل»<sup>(٢)</sup> هذا ولكنه إذا لبّى أولا وتركها بعدها لم يكن حج قران.

(٦٥) إجماعا، ونصّا قال أبو عبد الله ﷺ في صحيح ابن عمار: «البدن تشعر في الجانب الأيمن، ويقوم الرجل في الجانب الأيسر، ثمّ يقلدها بنعل خلق قد صلّى فيها»<sup>(٣)</sup> إلى غير ذلك من الأخبار.

(٦٦) على المشهور بين الأصحاب واعترف في الحدائق بعدم العثور على نصّ يدل عليه، ولعلّ وجهه أنّه إعلان وإظهار للشعار، ومبالغة للإشعار حتى لا يخفى ذلك على أحد.

(١) الوسائل باب: ٤٠ من أبواب الإحرام حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ١٢ من أبواب أقسام الحج حديث: ١٠.

(٣) الوسائل باب: ١٢ من أبواب أقسام الحج حديث: ٤.

(مسألة ١٦): لا تجب مقارنة التلبية لنية الإحرام (٦٧)، وإن كان أحوط (٦٨) فيجوز أن يؤخرها عن النية و لبس الثوبين على الأقوى (٦٩).  
 (مسألة ١٧): لا تحرم عليه محرمات الإحرام قبل التلبية وإن دخل فيه بالنية و لبس الثوبين، فلو فعل شيئاً من المحرمات لا يكون إثماً، و ليس عليه كفارة (٧٠)،

(٦٧) للأصل، و الإطلاقات، و الأخبار التي تقدمت في (مسألة ١٥) و هذا هو المشهور بين الفقهاء.

(٦٨) خروجاً عن خلاف من أوجبها و لا دليل عليها إلا قاعدة الاحتياط و قد ثبت في محله أن نظائر المقام من موارد الرجوع إلى البراءة و الإطلاق، لكون الشك في أصل التكليف دون أن يكون الشك في المكلف به مع العلم بجميع حدود التكليف و قيوده حتى يكون من موارد الاحتياط و الأمر سهل خصوصاً بناء على كون النية عبارة عن مجرد الداعي فقط كما هو الحق فإنه يسقط هذا البحث حينئذ عن أصله.

ثم الظاهر أن للمقارنة مراتب متفاوتة. الدقية العقلية، و الدقية العرفية، و المسامحة العرفية و لا وجه لاعتبار الأولى لعدم ابتناء الفقه عليها، و مقتضى الأصل و الإطلاق عدم اعتبار الثانية أيضاً فالمتيقن هي الأخيرة، و يشهد لها الأخبار المشتملة على جواز ارتكاب جملة من محذورات الإحرام بين عقد الإحرام و التلبية<sup>(١)</sup>.

(٦٩) للنصوص التي تقدم بعضها في (مسألة ١٥) و ظاهرهم الإجماع عليه أيضاً.

(٧٠) لأن ما تقدم من النصوص الدالة على أن الإشعار و التقليد بمنزلة

وكذا في القارن<sup>(٧١)</sup> إذا لم يأت بها ولا بالإشعار أو التقليد بل يجوز له أن يبطل الإحرام<sup>(٧٢)</sup> ما لم يأت بها في غير القارن، أو لم يأت بها ولا بأحد الأمرين فيه. والحاصل: إنَّ الشروع في الإحرام وإن كان يتحقق بالنية<sup>(٧٣)</sup> ولبس الثوبين، إلا أنه لا تحرم عليه المحرمات، ولا يلزم البقاء عليه إلا بها أو بأحد الأمرين فالتلبية وأخوها بمنزلة تكبيرة الإحرام في الصلاة.

(مسألة ١٨): إذا نسي التلبية وجب عليه العود إلى الميقات لتداركها وإن لم يتمكن أتى بها في مكان التذكر<sup>(٧٤)</sup>. والظاهر عدم وجوب الكفارة عليه إذا كان آتيا بما يوجبها، لما عرفت من عدم انعقاد الإحرام إلا بها.

التلبية<sup>(١)</sup> ينزلها منزلها في هذه الجهة أيضاً فقبل تحقق أحدها لا أثر للإحرام بخلاف ما إذا تحقق واحد منها فيثبت أثر الإحرام حينئذ من الإثم والكفارة. (٧١) التعبير بإبطال الإحرام مسامحة، لأنَّ إبطال شيء متوقف على تحققه و مع عدم التحقق كيف يصدق الإبطال، فالمراد به في المقام رفع اليد عن النية المقتضية لانعقاد الإحرام بعد ذلك بما يتلوها التلبية أو الإشعار أو التقليد. (٧٢) أي: الشروع الصوري الظاهري المسامحي دون الواقعي الحقيقي الذي يترتب عليه الأثر مثل من وقف مقابلاً للقبلة متهيئاً للصلاة بأفعالها يصدق عرفاً أنه شرع في الصلاة مع أنه لا يدخل فيها إلا بالتكبيرة وبها تحرم المنافيات فكذا التلبية ونحوها من الإشعار والتقليد.

(٧٣) في أنه يدخل بالنية عرفاً ولكن لا تحرم المنافيات إلا بعد التكبيرة. (٧٤) لما مرَّ من تقوُّم انعقاد الإحرام بها فيجب عليه العود لتحصيل الإحرام الصحيح. وما نسب إلى الشيخ<sup>عليه السلام</sup> من التفرقة بين نسيان أصل الإحرام

(١) راجع الوسائل باب: ١٢ من أبواب أقسام الحج حديث: ٢٠ و ١٩ وغيره من الأحاديث.

(مسألة ١٩): الواجب من التلبية مرّة واحدة (٧٥).

نعم، يستحب الإكثار بها (٧٦) وتكرّرها ما استطاع خصوصا في دبر كل صلاة فريضة أو نافلة، وعند صعود شرف أو هبوط واد وعند المنام (٧٧) وعند اليقظة، وعند الركوب، وعند النزول، وعند ملاقة راكب، وفي الأسفار، وفي بعض الأخبار (٧٨): (من لبّي في إحرامه سبعين مرّة

من الميقات فيعود و بين نسيان التلبية فيجدّد و لا شيء عليه لا دليل عليه إلا دعوى خروج التلبية عن قوام عقد الإحرام و هو مخدوش مخالف لظواهر الأدلة.

(٧٥) للأصل، والإطلاق، والاتفاق.

(٧٦) للنصوص، والإجماع.

منها: قول أبي عبد الله عليه السلام في صحيح ابن عمار: «تقول ذلك في دبر كل صلاة مكتوبة و نافلة، و حين ينهض بك بعيرك، و إذا علوت شرفا، أو هبطت واديا، أو لقيت راكبا، أو استيقظت من منامك، و بالأسفار، و أكثر ما استطعت، و اجهر بها - إلى أن قال - و أكثر من ذي المغارج فإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان يكثر منها، و أول من لبّي إبراهيم عليه السلام قال: إنّ الله عزّ و جلّ يدعوكم إلى أن تحجّوا بيته فأجابوه بالتلبية» (١).

(٧٧) على المشهور، و لكن اعترف في الجواهر بعدم العثور فيه على نص.

(٧٨) هو خبر ابن فضال عن أبي جعفر عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «من لبّي في إحرامه - إلى آخره كما في المتن -» (٢).

(١) الوسائل باب: ٤٠ من أبواب الإحرام حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٤١ من أبواب الإحرام حديث: ١.

إيماناً واحتساباً، أشهد الله له ألف ألف ملك براءة من النار وبراءة من النفاق» ويستحب الجهر بها<sup>(٧٩)</sup> - خصوصاً في المواضع المذكورة - للرجال دون النساء<sup>(٨٠)</sup> ففي المرسل: «إنّ التلبية شعار المحرم فارفع صوتك بالتلبية» وفي المرفوعة: «لما أحرم رسول الله ﷺ أتاه جبرئيل عليه السلام فقال: مر أصحابك بالعج و الشج، فالعج: رفع الصوت بالتلبية والشج نحر البدن».

(مسألة ٢٠): ذكر جماعة<sup>(٨١)</sup> أنّ الأفضل لمن حج على طريق المدينة تأخير التلبية إلى البداء مطلقاً كما قاله بعضهم - أو في خصوص الراكب، كما قيل<sup>(٨٢)</sup>، و لمن حج على طريق آخر تأخيرها إلى أن يمشي

(٧٩) لما تقدم من قوله ﷺ في صحيح ابن عمار: «و اجهر بها» وهو وإن كان ظاهراً في الوجوب ولذا قال به جمع ولكنّه لا بد من حمله على الندب لأنّ مساقه مساق السنن والآداب لا الإلزام والإيجاب، وفي خبر حريز عن رسول الله ﷺ «مرّ أصحابك بالعج، و الشج، - و العج: رفع الصوت بالتلبية و الشج نحر البدن - و قال جابر بن عبد الله: ما بلغنا الروحا حتى يَحْتِ أصواتنا»<sup>(١)</sup>.

(٨٠) لقول أبي عبد الله ﷺ في خبر ابن أيوب: «إنّ الله وضع عن النساء أربعاً: الجهر بالتلبية، و السعي بين الصفا و المروة - يعني: الهرولة - و دخول الكعبة، و الاستلام»<sup>(٢)</sup>، و في صحيح أبي بصير: «ليس على النساء جهر بالتلبية»<sup>(٣)</sup>.

(٨١) نسب ذلك إلى الشيخ، و بني حمزة، و البراج، و سعيد.

(٨٢) نسب إلى الشيخ و ابن سعيد.

(١) الوسائل باب: ٣٧ من أبواب الإحرام حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب الإحرام حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب الإحرام حديث: ٤.

قليلاً<sup>(٨٣)</sup>، ولمن حج من مكة تأخيرها إلى الرقطاء - كما قيل<sup>(٨٤)</sup> - أو إلى أن يشرف على الأبطح<sup>(٨٥)</sup>، لكن الظاهر - بعد عدم الإشكال في عدم وجوب مقارنتها للنية ولبس الثوبين - استحباب التعجيل بها مطلقاً، وكون أفضلية التأخير بالنسبة إلى الجهر بها فالأفضل أن يأتي بها حين النية ولبس الثوبين سرّاً، ويؤخر الجهر بها إلى المواضع المذكورة و البیداء: أرض مخصوصة بين مكة و المدينة على ميل من ذي الحليفة نحو مكة، والأبطح مسيل وادي مكة و هو مسيل واسع فيه دقائق الحصى، أو له عند منقطع الشعب بين وادي منى، و آخره متصل بالمقبرة التي تسمى بالمعلّى عند أهل مكة. و الرقطاء: موضع دون الردم، يسمى مدعى و مدعى الأقوام: مجتمع قبائلهم، و الردم: حاجز يمنع السيل عن البيت، و يعبر عنه بالمدعى.

(٨٣) قاله في المبسوط، و التحرير و المنتهى، و المسالك.

(٨٤) نسب إلى هداية الصدوق<sup>(٨٤)</sup>.

(٨٥) نسبه في الجواهر إلى غير واحد من المتقدمين و المتأخرين، لقول الصادق<sup>(عليه السلام)</sup> في خبر ابن عمار: «إذا انتهيت إلى الردم، و أشرفت على الأبطح فارفع صوتك بالتلبية»<sup>(١)</sup>، و يأتي خبر آخر قريب منه.

أقول: البحث في هذه المسألة تارة: بحسب إطلاقات الأدلة.

و أخرى: بحسب الأخبار الخاصة.

و ثالثة: بحسب الأصل العملي.

أما الأولى: فمقتضاها وجوب الإتيان بالتلبية في الميقات لوجوب عقد الإحرام فيها و تقدم في [مسألة ١٨] أنه لو نسي التلبية فيها وجب عليه العود إليها للتلبية، و الظاهر عدم الخلاف من أحد في ذلك و إنما البحث في الجهات

الخارجة عن ذات الواجب.

أما الثانية: فهي طوائف:

منها: ما ورد في مسجد الشجرة كقول أبي عبد الله عليه السلام في صحيح ابن وهب: «و قد ترى أناسا يحرمون، فلا تفعل حتى تنتهي إلى البيداء - حيث الميل - فتحرمون كما أنتم في محاملكم تقول: لبيك اللهم لبيك»<sup>(١)</sup>.

وقوله عليه السلام أيضاً في صحيح ابن حازم: «إذا صليت عند الشجرة فلا تلبّ حتى تأتي البيداء»<sup>(٢)</sup>.

و في صحيح ابن سنان: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله لم يكن يلبي حتى يأتي البيداء»<sup>(٣)</sup>.

وقوله عليه السلام في خبر ابن عمار: «صلّ المكتوبة ثمّ أحرم بالحج أو بالمتعة و أخرج بغير تلبية حتى تصعد إلى أول البيداء إلى أول ميل عن يسارك فإذا استوت بك الأرض - راكبا كنت أو ماشيا - فلبّ»<sup>(٤)</sup>.

و في صحيح الفضلاء عنه عليه السلام أيضاً: «ثمّ قم فامش حتى تبلغ الميل و تستوي بك البيداء، فإذا استوت بك فلبّ»<sup>(٥)</sup> و مثلها غيرها و لا بد إما من حملها على التليبات المندوبة أو حملها على افتراق الشيعة لمصلحة و قتيبة اقتضت ذلك أو رد علمها إلى أهلها فإنّها مع كثرتها و صحة أسانيدها مخالفة للمجمع عليه بين الإمامية.

ومنها: ما ورد في غير مسجد الشجرة كقوله عليه السلام في صحيح هشام بن الحكم: «إن أحرمت من غمرة و من يريد البعث صلّيت، و قلت كما يقول المحرم في دبر صلاتك و إن شئت لبيت من موضعك و الفضل أن تمشي قليلاً ثمّ

(١) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب الإحرام حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب الإحرام حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب الإحرام حديث: ٥.

(٤) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب الإحرام حديث: ٦.

(٥) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب الإحرام حديث: ٣.

(مسألة ٢١): المعتمر عمرة التمتع يقطع التلبية عند مشاهدة بيوت مكة في الزمن القديم<sup>(١)</sup> و حدها - لمن جاء على طريق المدينة - عقبة

تلبّي<sup>(١)</sup> و لا بد من رد علمه إلى أهله أيضاً إن استلزم المشي قليلا الخروج من الميقات و إلا فلا بأس بالقول بالاستحباب لأجله، وقوله ﷺ أيضاً في صحيح الفضلاء: «و إن أهلت من المسجد الحرام للحج، فإن شئت لبّيت خلف المقام. وأفضل من ذلك أن تمضي حتى تأتي الرقطاء و تلبّي، قبل أن تصير إلى الأبطح»<sup>(٢)</sup> و لا بأس بحمله على الندب.

و عنه ﷺ أيضاً في صحيح عمر بن يزيد: «إن كنت ماشيا فاجهر بإهلالك و تلبيتك من المسجد و إن كنت راكبا فإذا علمت بك راحلتك البيداء»<sup>(٣)</sup> و لا ريب في ظهوره في حكم الجهر بها لا الجهات الآخر.

و قوله ﷺ أيضاً في الصحيح: «ثم أهل بالحج فإن كنت ماشيا فلبّ عند المقام، و إن كنت راكبا فإذا نهض بك بعيرك»<sup>(٤)</sup> و يمكن حمل مثل هذه الأخبار على التلبيات المندوبة لا أصل التلبية الواجبة التي يعقد بها الإحرام، أو على الجهر بها بقرينة بعضها الآخر. و يمكن أن يستشهد بها على أن حكم محاذي الميقات عرفا حكم نفس الميقات كما مرّ تفصيل ذلك فراجع.

أما الثالثة: فمقتضى الأصل عدم وجوب مقارنة التلبية بنيته و لكن يعتبر وقوعها في الميقات مع الإمكان، كما تقدم.

(٨٦) إجماعا، و نصّا قال أبو عبد الله ﷺ في صحيح معاوية: «إذا دخلت مكة وأنت متمتع فنظرت إلى بيوت مكة فاقطع التلبية. و حدّ بيوت مكة - التي

(١) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب الإحرام حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٤٦ من أبواب الإحرام حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب الإحرام حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٤٦ من أبواب الإحرام حديث: ٢.



المدنيين، و هو مكان معروف و المعتمر عمرة مفردة عند دخول الحرم إذا جاء من خارج الحرم، و عند مشاهدة الكعبة إن كان قد خرج من مكة لإحرامها<sup>(٨٧)</sup> و الحاج بأي نوع من الحج يقطعها عند الزوال من يوم

كانت قبل اليوم : عقبة المدنيين فإن الناس قد أحدثوا بمكة ما لم يكن، فاقطع التلبية. و عليك بالتكبير، و التحميد، و التهليل، و الثناء على الله عزّ و جلّ ما استطعت<sup>(١)</sup> و عنه عليه السلام أيضاً في صحيح الحلبي: «المتمتع إذا نظر إلى بيوت مكة قطع التلبية»<sup>(٢)</sup>.

و أما موثق زرارة عنه عليه السلام أيضاً: «سألته أين يمسك المتمتع عن التلبية؟ فقال عليه السلام: إذا دخل البيوت بيوت مكة لا بيوت الأبطح»<sup>(٣)</sup>.

و ما في خبر الشحام عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألته عن تلبية المتعة متى تقطع؟ قال عليه السلام: حين يدخل الحرم»<sup>(٤)</sup> فموهون بالإعراض.

و أما صحيح البنظري عن أبي الحسن الرضا عليه السلام: «أنه سئل عن المتمتع متى يقطع التلبية؟ قال عليه السلام: إذا نظر إلى عراش مكة، عقبة ذي طوى. قلت: بيوت مكة؟ قال: نعم»<sup>(٥)</sup> فلا بد و أن يحمل على ما لا ينافي ما تقدم في صحيح معاوية بن عمار باختلاف الطريق، و الجهة و نحوهما.

(٨٧) على المشهور فيهما قال أبو عبد الله عليه السلام في صحيح ابن يزيد: «من دخل مكة مفردا للعمرة فليقطع التلبية حين تضع الإبل أخفافها في الحرم»<sup>(٦)</sup>.

(١) الوسائل باب: ٤٣ من أبواب الإحرام حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٤٣ من أبواب الإحرام حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٤٣ من أبواب الإحرام حديث: ٧.

(٤) الوسائل باب: ٤٣ من أبواب الإحرام حديث: ٩.

(٥) الوسائل باب: ٤٥ من أبواب الإحرام حديث: ٤.

(٦) الوسائل باب: ٤٥ من أبواب الإحرام حديث: ٢.

عرفة<sup>(٨٨)</sup>. و ظاهرهم أنّ القُطْع في الموارد المذكورة على سبيل

وقال عليه السلام أيضاً في الصحيح: «من خرج من مكة يريد العمرة ثمّ دخل معتمراً لم يقطع التلبية حتى ينظر إلى الكعبة»<sup>(١)</sup> وفي صحيح ابن عمار عنه عليه السلام أيضاً: «من اعتمر من التنعيم فلا يقطع التلبية حتى ينظر إلى المسجد»<sup>(٢)</sup> ومثلها غيرها. وأما ما دل على أنّه يقطع التلبية عند النظر إلى بيوت مكة كموثق يونس قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يعتمر عمرة مفردة، من أين يقطع التلبية؟ قال عليه السلام: إذا رأيت بيوت مكة - ذي طوى - فاقطع التلبية»<sup>(٣)</sup>، وفي خبر ابن يسار قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام قلت: دخلت بعمرة فأين أقطع التلبية؟ قال عليه السلام: حيال العقبة، عقبة المدنيين، فقلت أين عقبة المدنيين؟ قال: بحيال القصارين»<sup>(٤)</sup> وغيرها من الأخبار. فأسقطها عن الاعتبار هجر الأصحاب لها فلا وجه لتوهم المعارضة بينها وبين غيرها.

(٨٨) إجماعاً، ونصوصاً قال أبو عبد الله عليه السلام في صحيح ابن عمار: «إذا زالت الشمس يوم عرفة فاقطع التلبية عند زوال الشمس»<sup>(٥)</sup>، وفي صحيح ابن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «الحاج يقطع التلبية يوم عرفة زوال الشمس»<sup>(٦)</sup>، وقال الصادق عليه السلام في صحيح ابن عمار: «قطع رسول الله صلى الله عليه وآله التلبية حين زاغت الشمس يوم عرفة. وكان عليّ بن الحسين عليه السلام يقطع التلبية إذا زاغت الشمس يوم عرفة»<sup>(٧)</sup>.

(١) الوسائل باب: ٤٥ من أبواب الإحرام حديث: ٨.

(٢) الوسائل باب: ٤٥ من أبواب الإحرام حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ٤٥ من أبواب الإحرام حديث: ٣.

(٤) الوسائل باب: ٤٥ من أبواب الإحرام حديث: ١١.

(٥) الوسائل باب: ٤٤ من أبواب الإحرام حديث: ٥.

(٦) الوسائل باب: ٤٤ من أبواب الإحرام حديث: ١.

(٧) الوسائل باب: ٤٤ من أبواب الإحرام حديث: ٢.

الوجوب<sup>(٨٩)</sup>، وهو الأحوط وقد يقال بكونه مستحباً.

(مسألة ٢٢): الظاهر أنّه لا يلزم - في تكرار التلبية - أن يكون بالصورة المعتبرة في انعقاد الإحرام بل ولا بإحدى الصور المذكورة في الأخبار - بل يكفي أن يقول: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ» بل لا يبعد كفاية تكرار اللفظ: «لَبَّيْكَ»<sup>(٩٠)</sup>.  
(مسألة ٢٣): إذا شك بعد الإتيان بالتلبية أنّه أتى بها صحيحة أم لا؟ بنى على الصحة<sup>(٩١)</sup>.

(مسألة ٢٤): إذا أتى بالنية و لبس الثوبين و شك في أنّه أتى بالتلبية أيضاً حتى يجب عليه ترك المحرّمات أو لا، يبني على عدم الإتيان بها فيجوز له فعلها ولا كفارة عليه<sup>(٩٢)</sup>.

(مسألة ٢٥): إذا أتى بما يوجب الكفارة و شك في أنّه كان بعد التلبية حتى تجب عليه أو قبلها، فإن كانا مجهولي التاريخ أو كان تاريخ التلبية

(٨٩) لظهور الأدلة في ذلك، مضافاً إلى إجماع الخلاف عليه. ومنشأ التردد أن ما دلّ على قطعها لا يستفاد منها أزيد من مطلق الرجحان لموردها في مورد نفي أصل استحباب التلبية فغاية ما يستفاد منها عدم رجحان التلبية لا عدم المشروعية لها.

(٩٠) جموداً على الإطلاقات التي لا مقيّد لها إلا دعوى الانصراف إلى المعهود وهو بدويّ لا يعتنى به، والمسألة بحسب الأصل من صغريات الأقلّ والأكثر.

(٩١) لقاعدة الفراغ المعبر عنها بقاعدة الصحة أيضاً.

(٩٢) لأصالة عدم الإتيان بها، وأصالة عدم تحقق موجب الكفارة فلا موضوع للإثم ولا للكفارة.

مجهولاً لم تجب عليه الكفارة<sup>(٩٣)</sup>، وإن كان تاريخ إتيان الموجب مجهولاً، فيحتمل أن يقال بوجوبها، لأصالة التأخر لكن الأقوى عدمه، لأن الأصل لا يثبت كونه بعد التلبية<sup>(٩٤)</sup>.

(٩٣) لأصالة البراءة عن وجوبها في الصورة الأولى بعد عدم جريان الأصول الموضوعية، أو جريانها وسقوطها بالمعارضة، ولأصالة عدم التلبية، وعدم تحقق منشأ الكفارة في الصورة الثانية.

(٩٤) ومع إثبات ذلك بالأصل فيرجع في هذه الصورة أيضاً إلى أصالة البراءة. وقد جرت على لساني في بعض تلك المشاعر العظام جملة من التلبيات المنظومة نشير إلى بعضها:

و ملجأ الناس من المخاوف	لبيك يا مقصد كل عارف
و مبدأ الخير و كل نعمه	لبيك يا كاشف كل كربه
و مالك الملك و نفي الالهة	لبيك يا سر القلوب الوالهة
في الذات و الفعل و في كل صفه	ننفي شريكاً لك من كل جهة
و منزل القرآن ذي المناهج	لبيك يا ذا العزّ و المعارج
و مستجيراً بك في المهالك	جئتكم محتاجاً إلى نوالك
في جنب فضل هو ليس ينتهي	ما قدر ذنب بل ذنوب تنتهي
و أفئدة و إله من بعيد	و فدنا إليك بشوق شديد
بآمال ليس لها ملتجأ	أتيناك يا شاهدا لا يرى
لتعف به ذنب كل البشر	سوى فيض إحسانك المنتظر
و نادى هلموا لبيت الجليل	أليس دعانا إليك الخليل
أ لست المليك الطوف الرءوف	أليس المضيف يسر الضيوف
و تطلب منا معالي الشيم	ألست ترغبنا بالكرم

الثالث: من واجبات الإحرام لبس الثوبين<sup>(٩٥)</sup> بعد التجرد عما يجب

وتطلب أن نغفو عمن ظلم	فأنت الأحقّ و والى التعم
و من كلّ فجّ بعيد عميق	وفدنا إليك و أنت الشّفيق
أتينا لتُرفدنا من نداك	انجبه ردّا الى من سواك
وحقّك لا ينبغي منك ذاك	و لا ارتضي ما ينافي علاك

(٩٥) استدل على وجوبه بالإجماع، و السيرة العملية، و التأسّي، و اشتمال جملة من الأخبار الواردة في آداب الإحرام كقول أبي عبد الله عليه السلام في صحيح ابن عمار: «ثمّ استك، و اغتسل، و البس ثوبيك»<sup>(١)</sup>، و لكن السيرة و التأسّي أعم من الوجوب، و الأخبار وردت لبيان السنن و الآداب فلا يستفاد منها الوجوب فالعمدة هو الإجماع.

فرع: هل يختص لبسهما بخصوص الرجال - كما يظهر من صاحب الحدائق - أو يجب على النساء أيضاً - كما يظهر من إطلاق جملة من الفتاوى - قولان يمكن أن يستظهر الأول مما ورد في جواز لبس المخيط لهنّ في حال الإحرام<sup>(٢)</sup>، وخلو النصوص عن التعرض لذلك مع كثرة الابتلاء به لهنّ، و ما ورد في إحرام أسماء بنت عميس حين أحرمت مع رسول الله صلى الله عليه وآله و لم يعلمها الرسول لبس الثوبين، و الرواية عن أبي عبد الله عليه السلام كما في صحيح ابن عمار: «إنّ أسماء بنت عميس نفست بمحمد ابن أبي بكر بالبيداء لأربع بقين من ذي القعدة في حجة الوداع فأمرها رسول الله صلى الله عليه وآله فاغتسلت، و احتشّت و أحرمت و لبّت مع النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه، فلما قدموا مكة لم تطهر حتى نفروا من منى و قد شهدت المواقف كلها عرفات و جمعا و رمت الجمار و لكن لم تطف بالبيت و لم تسع بين الصفا والمروة فلما نفروا من منى أمرها رسول الله صلى الله عليه وآله فاغتسلت و طافت

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب الإحرام حديث: ٤.

(٢) راجع الوسائل باب: ٣٣ من أبواب الإحرام.

على المحرم اجتنابه<sup>(٩٦)</sup>، يترز بأحدهما، ويرتدي بالآخر<sup>(٩٧)</sup>، والأقوى عدم كون لبسهما شرطاً في تحقق الإحرام. بل كونه واجباً تعدياً<sup>(٩٨)</sup>

بالبيت وبالصفا والمروة<sup>(١)</sup>.

نعم، في موثق يونس قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحائض تريد الإحرام. قال تغتسل، و تستنفر، و تحتشي بالكرسف و تلبس ثوباً دون ثياب إحرامها»<sup>(٢)</sup> و عن الشحام عنه عليه السلام أيضاً: «سئل عن امرأة حاضت و هي تريد الإحرام فتطمث قال عليه السلام: تغتسل، و تحتشي بكرسف، و تلبس ثياب الإحرام، و تحرم»<sup>(٣)</sup>، و في خبر الدعائم: «تتجرد المحرمة في ثوبين نقيين أبيضين»<sup>(٤)</sup>، و قد يستدل بقاعدة الاشتراك أيضاً.

ويمكن الخدشة في الخبرين بأنَّ المراد بثياب الإحرام فيهما ما جرت عاداتهنَّ على تهيئة ثوب نظيف للإحرام و الصلاة. لا أن يكون المراد الإزار و القميص المعهود في الإحرام و لا ريب في أنَّ ثياب الإحرام أعمُّ منهما، و خبر الدعائم لا يصلح إلا للندب. كما أنه يشكل الاستدلال بقاعدة الاشتراك في المقام بعد عدم وجوب التجرد من ثيابهنَّ عليهنَّ، و جواز لبس المخيط لهنَّ، فلا دليل على الوجوب. و طريق الاحتياط واضح.

(٩٦) يأتي ما يتعلق به في حرمة لبس المخيط على المحرم.

(٩٧) لظهور الاتفاق على الاجتزاء بذلك في الجملة، و تقتضيه السيرة خلفاً

عن السلف بين المسلمين.

(٩٨) البحث في هذه المسألة من جهتين:

(١) الوسائل باب: ٤٩ من أبواب الإحرام حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٤٨ من أبواب الإحرام حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٤٨ من أبواب الإحرام حديث: ٣.

(٤) مستدرک الوسائل باب: ٢٩ من أبواب تروك الإحرام حديث: ١.

الأولى: في أن التجرد عن المخيط هل هو شرط لصحة الإحرام أو لا، فيصح الإحرام ولو لم يتجرد عن المخيط؟

الثانية: في أن لبس ثوبي الإحرام هل يكون شرطاً في صحته أو لا؟ فيصح الإحرام مجرداً عن الثياب مطلقاً أو في المخيط كذلك؟

أما الجهة الأولى: فمقتضى الأصل والإطلاق عدم اعتباره، ويدل عليه أيضاً ظهور الإجماع على أنه لو أحرم في ثيابه ينزعها ويصح إحرامه ولا يحتاج إلى تجديد النية والتلبية ولو كان شرطاً وجب تجديدهما، ويدل عليه أيضاً صحيح ابن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «في رجل أحرم و عليه قميصه. فقال: ينزعه ولا يشقه. وإن كان لبسه بعد ما أحرم شقه وأخرجه مما يلي رجله»<sup>(١)</sup> فإن ظهوره في عدم الشرطية مما لا ينكر وكذا خبر ابن بشير عن أبي عبد الله عليه السلام: «فيمن لبس قميصاً فقال عليه السلام: له متى لبست قميصك؟ أبعد ما لبست أم قبل؟ قال: قبل أن ألبس قال عليه السلام: فأخرجه من رأسك، فإنه ليس عليك بدنة، وليس عليك الحج من قابل أي رجل ركب أمراً بجهالة فلا شيء عليه»<sup>(٢)</sup> ومثله خبر الأصم<sup>(٣)</sup>.

وأما صحيح معاوية عن أبي عبد الله عليه السلام: «إن لبست ثوباً في إحرامك لا يصلح لك لبسه فلبّ وأعد غسلك، وإن لبست قميصاً فشقه وأخرجه من تحت قدميك»<sup>(٤)</sup> فمهور بين الأصحاب من حيث التفصيل المذكور فيه بين القميص و سائر الثياب، مع أنه يمكن حمله على ما لا ينافي سائر أخبار الباب.

الجهة الثانية: مقتضى الأصل والإطلاقات فيها عدم الاشتراط أيضاً، مضافاً إلى إطلاق قول أبي عبد الله عليه السلام في صحيح معاوية: «يوجب الإحرام ثلاثة

(١) الوسائل باب: ٤٥ من أبواب تروك الإحرام حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٤٥ من أبواب تروك الإحرام حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٤٥ من أبواب تروك الإحرام حديث: ٤.

(٤) الوسائل باب: ٤٥ من أبواب تروك الإحرام حديث: ٥.

والظاهر عدم اعتبار كيفية مخصوصة في لبسهما، فيجوز الاتزار بأحدهما كيف شاء، و الارتداء بالآخر، أو التوشح به، أو غير ذلك من الهيئات<sup>(٩٩)</sup> لكن الأحوط لبسهما على الطريق المألوف<sup>(١٠٠)</sup>، وكذا الأحوط عدم عقد الإزار في عنقه<sup>(١٠١)</sup>

أشياء: التلبية، و الإشعار، و التقليد. فإذا فعل شيئاً من هذه الثلاثة فقد أحرم<sup>(١)</sup> و الظاهر أنّ الحكم مسلّم بين الفقهاء عليه السلام أيضاً.

(٩٩) كل ذلك للأصل، و الإطلاق و عدم ما يصلح للتقييد. و لفظ الإزار و الرداء و إن وردا في صحيح ابن سنان: «لما نزل الشجرة - يعني: رسول الله صلى الله عليه وآله - أمر الناس بئتنف الإبط، و حلق العانة، و الغسل، و التجرد في إزار و رداء، أو إزار و عمامة يضعها على عاتقه لمن لم يكن له رداء»<sup>(٢)</sup>، و لفظ الثوبين و إن ورد في بعض الأخبار<sup>(٣)</sup> لكن وروده في بيان السنن و الآداب يمنع عن الاعتماد عليه للوجوب، مع أنّها مطلقة من حيث كيفية لبسهما أيضاً فلا يصلحان لتقييد المطلقات من هذه الجهة.

(١٠٠) لاحتمال الانصراف إلى ما هو المتعارف المألوف، و في خبر الاحتجاج: «و الأفضل لكل أحد شدّه على السبل المألوفة المعروفة للناس جميعاً»<sup>(٤)</sup>. و لكن خبر الاحتجاج قاصراً سنداً و الطريق المألوف غالباً لا يصلح لتقييد المطلقات.

(١٠١) لموثق الأعرج: «أنّه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن المحرم بعقد إزاره في

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب أقسام الحج حديث: ٢٠.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب أقسام الحج حديث: ١٥.

(٣) تقدم في صحيح ابن عمار صفحة: ٢٠١.

(٤) الوسائل باب: ٥٣ من أبواب تروك الإحرام حديث: ٣.



بل عدم عقده مطلقاً<sup>(١٠٢)</sup>، ولو بعضه ببعض، و عدم غرضه بإبرة و نحوها و كذا في الرداء الأحوط عدم عقده<sup>(١٠٣)</sup> لكن الأقوى جواز ذلك كله في كل منهما<sup>(١٠٤)</sup>، ما لم يخرج عن كونه رداءً أو إزاراً و يكفي فيهما المسمّى وإن كان الأولى - بل الأحوط أيضاً - كون الإزار مما يستر السرة و الركبة، و الرداء مما يستر المنكبين<sup>(١٠٥)</sup>

عنقه؟ قال عليه السلام: لا<sup>(١)</sup>، و في صحيح ابن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام: «المحرم لا يصلح له أن يعقد إزاره على رقبته و لكن يثنيه على عنقه و لا يعقده»<sup>(٢)</sup> و الثاني لا يستفاد منه الحرمة، و كذا الأول أيضاً، لأنّ السؤال في مورد احتمال وجوب العقد تحفظاً على عدم وقوع الثوب فأجاب عليه السلام بعدم الوجوب و هو لا يدل على الحرمة مع أنّ جميع ما ورد في الإحرام سياقها سياق السنن و الآداب إلا مع القرينة الخارجية على الخلاف.

(١٠٢) لإطلاق خبر الاحتجاج: «جائز أن يتزر الإنسان كيف شاء إذا لم يحدث في المزور حدثاً بمقراض، و لا إبرة تخرجه به عن حدّ الميزر و غرضه غرزا و لم يشدّ بعضه ببعض - الحديث -» و لكنه قاصر سنداً عن إثبات الحرمة. (١٠٣) لما تقدم في موثق الأعرج بناء على أنّ المراد بالإزار فيه هو الرداء، لأنّه الذي يعقد في العنق. و عن جمع منهم العلامة، و الشهيد الفتوى بعدم الجواز لذلك و قد مرت المناقشة في استفادة الحرمة منه.

(١٠٤) للأصل، و الإطلاق، و قصور ما تقدم من الأخبار عن إثبات الحرمة إما لأجل قصور في السند أو في الدلالة كما تقدم، مع أنّها كانت بمرأى من المشهور، و مسمع، و محضر منهم و مع ذلك لم يفتوا بعدم الجواز.

(١٠٥) أما كفاية المسمّى، فللأصل و الإطلاق. و أما الاحتياط بما ذكر في

(١) الوسائل باب: ٥٣ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٥٣ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٥.

والأحوط عدم الاكتفاء بثوب طويل يتزر ببعضه و يرتدي بالباقي، إلا في حال الضرورة (١٠٦)، والأحوط كون اللبس قبل النية و التلبية (١٠٧)، فلو قدّمهما عليه أعادهما بعده و الأحوط ملاحظة النية في اللبس (١٠٨)، وأما التجرد فلا يعتبر فيه النية (١٠٩)، وإن كان الأحوط و الأولى اعتبارها فيه أيضاً.

(مسألة ٢٦): لو أحرم في قميص عالماً عامداً أعاد لا لشرطية لبس الثوبين، لمنعها - كما عرفت - بل لأنّه مناف للنية، حيث إنّّه يعتبر فيها العزم على ترك المحرّمات التي منها لبس المخيط، و على هذا فلو لبسهما فوق القميص أو تحته كان الأمر كذلك أيضاً، لأنّه مثله في المنافاة للنية إلا أن يمنع كون الإحرام هو العزم على ترك المحرّمات بل هو البناء على

المتن، فلأنّ المعروف بينهم ذلك و لكن في كون ذلك موجبا لوجوب الاحتياط إشكال بل منع فلا دليل لهم عليه و المناط الصدق العرفي فيهما.

(١٠٦) منشأ الاحتياط الجمود على الاثنيّية الاستفادة من ظاهر الأدلة و يمكن حملها على الغالب فلا يستفاد منها التقييد، فالمرجع حينئذ الأصل و الإطلاق. و لعله لذلك اختار الشهيد الجواز و استوجهه في الجواهر. و أما في حال الضرورة فظاهرها الاتفاق على الجواز.

(١٠٧) على المشهور مستندا إلى ظاهر النص، و الفتوى و لكن الاستفادة الوجوب من النص مشكل، لما مرّ مرارا من أنّ سياقه سياق الآداب و السنن، ففي كون هذا الاحتياط واجبا إشكال.

(١٠٨) بناء على كونه من العبادات - كما هو كذلك - بحسب المرتكزات.

(١٠٩) للأصل، و الإطلاق، و كونه كسائر تروك الإحرام التي لا تعتبر فيها

النية.

تحريمها على نفسه<sup>(١١٠)</sup>، فلا تجب الإعادة حينئذ هذا و لو أحرم في القميص جاهلاً بل أو ناسياً أيضاً نزعها و صح إحرامه<sup>(١١١)</sup>، أما إذا لبسه بعد الإحرام فاللازم شقه وإخراجه من تحت، و الفرق بين الصورتين من حيث النزع و الشق تعبد<sup>(١١٢)</sup> لا لكون الإحرام باطلا في الصورة الأولى كما قد قيل.

(مسألة ٢٧): لا يجب استدامة لبس الثوبين، بل يجوز تبديلهما و نزعهما لإزالة الوسخ أو للتطهير بل الظاهر جواز التجرد منهما، مع الأمن من الناظر أو كون العورة مستورة بشيء آخر<sup>(١١٣)</sup>.

(١١٠) ليس الإحرام هذا و لا ذاك، كما مرّ بل هو: جعل نفسه معرضاً لأحكام خاصّة في الشريعة في مدّة معينة. و مقتضى إطلاق الفتاوى، و إطلاق قوله ﷺ فيما تقدم من صحيح ابن عمار: «يوجب الإحرام ثلاثة أشياء: التلبية، و الإشعار، و التقليد. فإذا فعل شيئاً من هذه الثلاثة فقد أحرم»<sup>(١)</sup> تحقق الإحرام و لو مع لبس المخيط حين النية، كما أنّ مقتضاه عدم الفرق بين العلم، و الجهل، و النسيان. نعم، في خبر ابن بشير: «أي رجل ركب أمراً بجهالة فلا شيء عليه»<sup>(٢)</sup> وهو وإن اقتضى تقييد المطلقات به و لكنه يحتاج إلى مزيد فحص في أنّ المشهور عملوا بالتقييد أو لا فراجع المطولات و تأمل تجدها غير وافية بالمقصود.

(١١١) لما تقدم في صحيح ابن عمار فراجع.

(١١٢) مرّ ذلك في صحيح معاوية بن عمار أيضاً.

(١١٣) كل ذلك للأصل، و الإطلاق، و ظهور الاتفاق، وفي خبر الشحام:

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب أقسام الحج حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٤٥ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٣.

(مسألة ٢٨): لا بأس بالزيادة على الثوبين في ابتداء الإحرام و في الأثناء - للاتقاء عن البرد و الحرّ بل و لو اختياراً (١١٤).

تمّ كتاب الحج بعون الله تعالى  
و صلى الله على محمد و آله الطاهرين.

«عن امرأة حاضت و هي تريد الإحرام فطمشت، فقال ﷺ: تغتسل، و تحتشي بكرسف، و تلبس ثياب الإحرام و تحرم، فإذا كان الليل خلعتها و لبست ثيابها الآخر حتى تطهر»<sup>(١)</sup>.

(١١٤) للنص، و الإجماع، ففي صحيح الحلبي قال: «سألت أبا عبد الله ﷺ عن المحرم يتردى بالثوبين؟ قال ﷺ: نعم، و الثلاثة إن شاء، يتقى بها البرد و الحر»<sup>(٢)</sup>، و في صحيح ابن عمار عنه ﷺ أيضاً: «المحرم يقارن بين ثيابه و غيرها التي أحرم فيها؟ قال ﷺ: لا بأس بذلك إذا كانت طاهرة»<sup>(٣)</sup> و يقتضي ذلك كله الأصل، و الإطلاق أيضاً.

(١) الوسائل باب: ٤٨ من أبواب الإحرام حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الإحرام حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الإحرام حديث: ٢.

## بسم الله الرحمن الرحيم

(مسألة ٢٩): [١] لو اضطر المحرم إلى لبس القباء في ابتداء إحرامه أو في الأثناء - يلبسه (١١٥)،

(١١٥) للنصوص، والإجماع قال أبو عبد الله عليه السلام في صحيح الحلبي: «إذا اضطر المحرم إلى القباء ولم يجد ثوباً غيره فليلبسه مقلوباً، ولا يدخل يديه في يدي القباء» (١).

وعنه عليه السلام أيضاً في صحيح ابن يزيد: «يلبس المحرم الخفين إذا لم يجد نعلين، وإن لم يكن له رداء طرح قميصه على عنقه أو قباء بعد أن ينكسه» (٢).  
وفي صحيح ابن عمار: «لا تلبس ثوباً له إزار وأنت محرم إلا أن تنكسه، ولا ثوباً تدرعه، ولا سراويل إلا أن لا يكون لك إزار، ولا خفين إلا أن لا يكون لك نعلين» (٣).

وإطلاقها يشمل ابتداء الإحرام وأثناءه أيضاً.

[١] المتن من هنا يكون لسيدنا الوالد عليه السلام - إلى انتهاء كتاب البيع وبعده تستأنف الكتب الفقهية الموجودة في كتاب العروة الوثقى. وما سواها يكون لسماعته عليه السلام - أيضاً وبذلك تتم الدورة الفقهية الكاملة إن شاء الله تعالى.

محمد الموسوي السبزواري T

(١) الوسائل باب: ٤٤ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٤٤ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.

ويجعل أعلاه أسفله (١١٦) والأولى مع ذلك جعل ظاهره باطنه (١١٧).

(مسألة ٣٠): لو لم يكن له رداء وجب عليه لبس القباء منكوساً عوضاً عنه (١١٨) ولو لم يكن له رداء ولا قباء وجب عليه طرح القميص على عنقه عوض الرداء بعد أن ينكسه (١١٩) ولو لم يكن له إلا الرداء اتزر به ولبس القباء منكوساً عوض الرداء (١٢٠).

أقول: معنى قوله ﷺ: «و لا ثوبا تدرعه» أي: يدخل يديه في كميته كما فسّر به في سائر الأخبار.

(١١٦) ذكر القلب، والتكس في الأخبار وقد فسّره جمع بذلك منهم الحلّي، والفاضل، والشهيد. وهو الظاهر من إطلاق كل من قال: «يلبسه مقلوباً» وهو المناسب لبعده عن اللبس المعهود، وفي خبر المثنّى عن أبي عبد الله ﷺ: «من اضطر إلى ثوب وهو محرم وليس معه إلا قباء فلينكسه وليجعل أعلاه أسفله وليلبسه»<sup>(١)</sup>، وفي صحيح ابن مسلم عن أبي جعفر ﷺ: «و يلبس المحرم القباء إذا لم يكن له رداء ويقلب ظهره لباطنه»<sup>(٢)</sup>، وعن المسالك الإجماع على الاجتزاء بالأول.

(١١٧) كما عن بعض، ويشهد له ذيل خبر المثنّى المتقدم، وصيرورة ذلك بعيداً عن اللبس المعهود من كل جهة.

(١١٨) لقاعدة الميسور، ولظاهر ما تقدم من الأخبار، كصحيح الحلبي وغيره مضافاً إلى إطلاق الأمر بلبس الثوبين الذي هذا يدل عن أحدهما.

(١١٩) لقول أبي عبد الله ﷺ في صحيح ابن يزيد - المتقدم - «إن لم يكن معه رداء طرح قميصه على عنقه بعد أن ينكسه»، وتقتضيه قاعدة الميسور، وسائر الأخبار أيضاً بعد حمل ذكر القباء فيها على مجرد المثال.

(١٢٠) لأنّه متمكن حينئذ من لبس ثوبي الإحرام، فيجب عليه لبسهما.

(١) الوسائل باب: ٤٤ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٤٤ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٧.

(مسألة ٣١): لو لم يكن معه إزار يلبس السراويل عوضاً عنه، ولا يجب قلبه، وإن كان أحوط (١٢١).

(مسألة ٣٢): الظاهر انصراف لبس المخيط المحرم عن وضع القميص أو القباء على أحد عاتقيه من دون أن يدخل يده في كفه (١٢٢).

(مسألة ٣٣): لا تجب الفدية في لبس القباء مقلوباً (١٢٣).

(مسألة ٣٤): يجب في ثوبي الإحرام حال الإحرام بهما أن يكونا مما

للإطلاقات، والعمومات الدالة على لبسهما وهذا هو المشهور أيضاً.

(١٢١) لما مرّ من قول أبي عبد الله عليه السلام في صحيح ابن عمار: «و لا سراويل إلا أن لا يكون لك إزار»، ومقتضى الأصل والإطلاق عدم وجوب قلبه وفتقه.

ولكن الاحتياط حسن بالنسبة إلى القلب. وقد ورد القلب في القباء - كما تقدم - والشق من ظهر القدم في الخفين - كما سيأتي. وأما الاحتياط في فتق السراويل، فمعارض بالاحتياط بعدم ضياع المال مع عدم نصّ في البين، وأنّ فتق السراويل مخالف للستر المطلوب من لبسه غالباً.

(١٢٢) لأنّه لا يصدق عليه اللبس عرفاً.

(١٢٣) للأصل، والإطلاق، وظهور الاتفاق. نعم، لو خالف الوظيفة المعتبرة، فإن أدخل يده في كمّ القباء تجب الفدية حينئذ ويأتي في كفارة لبس المخيط ما ينفع المقام.

ثمّ إنّه قد ورد في أخبار المقام لفظ: «القباء» و«القيص» و«الطيبلسان» و«السراويل»<sup>(١)</sup> والظاهر كون ذلك كله من باب المثل فيشمل ما يسمّى في هذه العصور ب«السترة و البانطلون» أو «كت» كما لا فرق في لبس القباء عند الجواز بين أنحاء خياطته وأصناف قماشه، للإطلاق الشامل للجميع.

تصح فيه الصلاة<sup>(١٢٤)</sup>، فيجب طهارتهما عما لا يعفى عنه في الصلاة، وعدم كونهما مما لا يؤكل لحمه، ولا مغصوبا، ولا ذهابا، ولا حريرا وغير ذلك مما لا تصح الصلاة فيه، ولكن لا يبطل الإحرام<sup>(١٢٥)</sup> وإن أثم به<sup>(١٢٦)</sup>.

والأولى اجتناب ذلك في الاستدامة أيضاً<sup>(١٢٧)</sup>. كما أنَّ الأولى

(١٢٤) للنصوص، والإجماع، ففي صحيح حريز عن أبي عبد الله عليه السلام: «كل ثوب تصلي فيه فلا بأس أن تحرم فيه»<sup>(١)</sup>، وفي صحيح معاوية ابن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن المحرم يصيب ثوبه الجنابة قال عليه السلام: لا يلبسه حتى يغسله وإحرامه تام»<sup>(٢)</sup>، وعنه أيضاً عن الصادق عليه السلام: «سألته عن المحرم يقارن بين ثيابه التي أحرم فيها وبين غيرها قال عليه السلام: نعم، إذا كانت طاهرة»<sup>(٣)</sup> وفي خبر أبي بصير قال: «سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الخميصة سداها إبريسم ولحماتها من غزل قال عليه السلام: لا بأس بأن يحرم فيها، إنما يكره الخالص منه»<sup>(٤)</sup> ونحوه خبر النهدي<sup>(٥)</sup> والمراد من الكراهة الحرمة.

(١٢٥) لما تقدم من عدم شرطية أصل لبس ثوبي الإحرام في صحته فضلا عن صفات الملبوس.

(١٢٦) لأنه لا معنى للوجوب إلا أن تركه العمدي يوجب الإثم، وكما أن أصل لبس الثوبين يكون واجبا نفسيا لا أن يكون شرطا لصحة الإحرام تكون صفاته كذلك.

(١٢٧) أما عدم الوجوب، فللأصل والإطلاق وإنما خرج خصوص

(١) الوسائل باب: ٢٧ من أبواب الإحرام حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣٧ من أبواب تروك الإحرام حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٣٧ من أبواب تروك الإحرام حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب الإحرام حديث: ١.

(٥) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب الإحرام حديث: ٣.



إزالة النجاسة عن البدن ابتداءً واستدامة (١٢٨).

(مسألة ٣٥): كلما صدق عليه الثوب عرفاً يصح الإحرام فيه، سواء كان قطناً، أو كتّاناً، أو صوفاً أو غيرها مع خلّوه عن الموانع (١٢٩).

(مسألة ٣٦): يجوز لبس الحرير المحض للنساء حال الإحرام وإن كان مكروهاً، بل الأحوط تركه (١٣٠).

الابتداء بالإجماع دون غيره فيبقى على مقتضى الأصل. ولا إطلاق في النصوص حتى يشمل الاستدامة وعلى فرضه فهو موهون بالهجر. ومن المستبعد جداً وجوب إزالة النجاسة مثلاً استدامة عن الثوب دون البدن وأما الأولى الاجتناب في الاستدامة أيضاً، فلحسنه مطلقاً.

(١٢٨) أما عدم الوجوب، فللأصل، والإطلاق. وأما الأولوية، فلاّنه حسن على كل حال، مع أنّه يمكن استفادتها عن النصوص الواردة في ثوب الإحرام كما مرّ.

(١٢٩) للأصل، والإطلاق، وظهور الاتفاق. ويجوز في النايلون، وجلد المأكول ونحوهما أيضاً.

(١٣٠) أما أصل الجواز، فنسب إلى أكثر المتأخرين، لجملة من الأخبار.

منها: صحيح ابن شعيب قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: المرأة تلبس القميص تزره عليها، وتلبس الحرير والخز والديباج فقال عليه السلام: نعم، لا بأس به» (١)، الظاهر في حال الإحرام، وخبر ابن سويد عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: «سألته عن المحرمة أيّ شيء تلبس من الثياب؟ قال عليه السلام: تلبس الثياب كلها إلا المصبوغة بالزعفران والورس» (٢)، وتقدم قول أبي عبد الله عليه السلام: «كل ثوب

(١) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب الإحرام حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب الإحرام حديث: ٢.

(مسألة ٣٧): لا تعتبر الطهارة من الحدث الأصغر، ولا من الأكبر في صحة الإحرام، فيصح من الجنب، والحائض والنفساء (١٣١).

تصلي فيه فلا بأس أن تحرم فيه.

وأما الكراهة: فلقول أبي عبد الله عليه السلام في خبر عيص بن القاسم: «المرأة المحرمة تلبس ما شاءت من الثياب غير الحرير والقفازين»<sup>(١)</sup> المحمول على الكراهة بقرينة موثق سماعة: «لا ينبغي للمرأة أن تلبس الحرير المحض وهي محرمة»<sup>(٢)</sup>، و خبر أبي بصير أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام: «عن القز تلبسه المرأة في الإحرام؟ قال عليه السلام: لا بأس إنما يكره الحرير المبهم»<sup>(٣)</sup>، وفي خبر سماعة سأل أبا عبد الله عليه السلام: «عن المحرمة تلبس الحرير فقال عليه السلام: لا يصلح أن تلبس حريرا محضا لا خلط فيه»<sup>(٤)</sup> والأحوط الترك خروجاً عن خلاف الشيخ، والصدوق حيث ذهباً إلى الحرمة وإن كان لا دليل لهما بعد رد الأدلة بعضها إلى بعض ثم ملاحظة مجموعها.

(١٣١) للأصل، والنص، والإجماع قال أبو عبد الله عليه السلام في صحيح الحلبي: «لا بأس بأن تلبّي وأنت على غير طهر وعلى كل حال»<sup>(٥)</sup>، وفي صحيح ابن حازم قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام المرأة الحائض تحرم وهي لا تصلي؟ قال عليه السلام نعم، إذا بلغت الوقت فلتحرم»<sup>(٦)</sup> وعنه عليه السلام أيضاً في صحيح ابن عمار: «إن أسماء بنت عميس ولدت محمداً ابناً بالبيداء وكان في ولادتها بركة للنساء لمن ولدت منهن أن طمشت فأمرها رسول الله ﷺ فاستغفرت وتمنطقت بمنطق

(١) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب الإحرام حديث: ٩.

(٢) الوسائل باب: ١٦ من أبواب لباس المصلي حديث: ٦.

(٣) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب الإحرام حديث: ٥.

(٤) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب الإحرام حديث: ٧.

(٥) الوسائل باب: ٤٢ من أبواب الإحرام حديث: ١.

(٦) الوسائل باب: ٤٨ من أبواب الإحرام حديث: ١.

(مسألة ٣٨): يستحب أن يكون ثوبا الإحرام من القطن وأن يكونا أبيضين، ويكره الإحرام في الثوب الأسود<sup>(١)</sup>، ويكره في الثياب الوسخة وإن كانت طاهرة، وإن عرض لها الوسخ في الأثناء أخر غسلها إلى أن يحل<sup>(١٣٣)</sup>.

وأحرمت<sup>(١)</sup>.

و عن العيص بن قاسم قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام أ تحرم المرأة وهي طامث؟ قال عليه السلام: نعم، تغتسل وتلبّي<sup>(٢)</sup>» إلى غير ذلك من النصوص. والمراد بهذا الغسل غسل الإحرام لا غسل الحيض أو النفاس لفرض بقاء الحدث بعد ولا محذور في صحة غسل الإحرام من الحائض و النفساء.

(١٣٢) إجماعا، ونصا في الجميع قال الصادق عليه السلام في صحيح ابن عمار: «كان ثوبا رسول الله صلى الله عليه وآله اللذين أحرم فيهما يمانيين عبري وأظفار، وفيهما كفن<sup>(٣)</sup>». و عن بعض: ظفار بالفتح وهو محل باليمن، و عن أبي جعفر عليه السلام في خبر الدعائم: «يتجرد المحرم في ثوبين نقيين أبيضين<sup>(٤)</sup>» وفي خبر ابن المختار قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام يحرم الرجل بالثوب الأسود؟ قال عليه السلام: لا يحرم في الثوب الأسود ولا يكفن به الميت<sup>(٥)</sup>» المحمول على الكراهة إجماعا.

(١٣٣) لصحيح علاء بن رزين قال: «سئل أحدهما عليه السلام عن الثوب الوسخ أ يحرم فيه المحرم؟ فقال عليه السلام: لا، ولا أقول: إنه حرام، ولكن تطهيره أحب إليه و طهوره غسله<sup>(٦)</sup>».

(١) الوسائل باب: ٤٩ من أبواب الإحرام حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٤٨ من أبواب الإحرام حديث: ٥.

(٣) الوسائل باب: ٢٧ من أبواب الإحرام حديث: ٢.

(٤) مستدرک الوسائل باب: ٢٩ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.

(٥) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الإحرام.

(٦) الوسائل باب: ٢٨ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٣.

(مسألة ٣٩): تقدم أنه يجوز تبديل ثوبي الإحرام، و لكن يستحب له إذا دخل مكة أن يلبس ثوبه الذي أحرم فيه، و يكره بيعهما (١٣٤).

وفي صحيح ابن مسلم عن أحدهما عليه السلام: «و لا يغسل الرجل ثوبه الذي يحرم فيه حتى يحلّ و إن توسخ إلا أن تصيبه جنابة أو شيء فيغسله» <sup>(١)</sup> المحمول على الكراهة إجماعاً.

(١٣٤) لقول أبي عبد الله عليه السلام في صحيح ابن عمار: «لا بأس بأن يغيّر المحرم ثيابه، و لكن إذا دخل مكة لبس ثوبي إحرامه الذين أحرم فيهما، و كره أن يبيعهما» <sup>(٢)</sup>، و في خبر ابن عمار: «كان يكره للمحرم أن يبيع ثوباً أحرم فيه» <sup>(٣)</sup> و لعلّ السرّ في ذلك أنّ هذا الثوب الذي صار من أهمّ مظاهر العبودية في هذه العبادة العظمى أجلّ من أن يعاوض بالأموال الدنيوية و يأتي إن شاء الله في (فصل مكروهات الإحرام) بعض ما يتعلق بالمقام.

(١) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.

(٢) راجع الوسائل باب: ٣١ من أبواب أقسام الحج حديث: ١.

(٣) راجع الوسائل باب: ٣١ من أبواب أقسام الحج حديث: ٣.

## فصل

لا يجوز لمن أحرم بنسك أن ينشئ إحراما آخر لغيره حتى يكمل أفعال إحرامه الأول<sup>(١)</sup>.

(مسألة ١): لو أحرم قبل إتمام أعمال إحرامه الأول كان إحرامه الثاني باطلا عامدا كان أو ناسيا<sup>(٢)</sup>.

## فصل

(١) للإجماع، والنصوص المشتملة على كيفية حج التمتع المصرّحه بأنّ الإهلال بحجة إنّما هو بعد الإحلال من عمرته<sup>(١)</sup>، وما ورد من أنّه لا بد من إتمام الحج و العمرة لله فإن «أحصرتم فما استيسر من الهدي»<sup>(٢)</sup> الظاهر في انحصار الإحلال في الإتمام، ويقتضيه أصالة بقاء إحرامه الأول و عدم الخروج عنه إلا بالإحلال منه بعد كون التقصير جزء من النسك، لظاهر النصوص، و ظهور الإجماع عليه لا أن يكون خارجا عنها كما نسب إلى أحد قولي الشافعي. هذا إذا لم نقل بأنّ البناء على ترك بعض النسك يكشف عن بطلان أصل الإحرام و إلا فيبطل الإحرام الأول، و يصح الثاني كما أنّ البناء على ترك بعض أفعال الصّلاة يكشف عن سقوط تكبيرة الإحرام عن الاعتبار.

(٢) لعدم الأمر به حينئذ، فلا وجه للصحة، فمقتضى الأصل بقاء إحرامه

(١) راجع الوسائل باب: ٢ من أبواب أقسام الحج حديث: ١ و ٢ وغيره.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب الصدّ و الإحصار.

بل ويأثم مع العمد أيضاً<sup>(٣)</sup>.

(مسألة ٢): لو أحرم قبله جاهلاً يبطل إحرامه الثاني قاصراً كان أو مقصراً<sup>(٤)</sup>.

(مسألة ٣): لو أحرم لعمرة التمتع ودخل مكة وطاف وسعى وأحرم بالحج قبل التقصير ناسياً صحت عمرته ويصح حجه أيضاً<sup>(٥)</sup>، ويستحب

الأول وجوب إتمام أعماله عليه.

(٣) للنهي عنه الموجب للإثم مع العلم والعمد، كما هو مقتضى كل نهى إذا خولف.

(٤) لما تقدم من عدم الأمر به، فلا موجب للصحة. وهذا حكم وضعي لا فرق فيه بين صورتَي العلم والجهل بقسميه، مضافاً إلى ظهور الإجماع على عدم الفرق بينها.

(٥) للإجماع، ولنصوص كثيرة كصحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام: «في رجل متمتع نسي أن يقصر حتى أحرم بالحج قال عليه السلام: يستغفر الله عز وجل»<sup>(١)</sup>، وفي صحيح ابن الحجاج قال: «سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن رجل تمتع بالعمرة إلى الحج فدخل مكة فطاف، وسعى ولبس ثيابه، وأحلّ ونسي أن يقصر حتى خرج إلى عرفات قال عليه السلام: لا بأس به، يبني على العمرة وطوافها وطواف الحج على أثره»<sup>(٢)</sup>.

وفي صحيح ابن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألت عن رجل أהלّ بالعمرة ونسي أن يقصر حتى دخل في الحج قال عليه السلام: يستغفر الله ولا شيء عليه وقد تمت عمرته»<sup>(٣)</sup>.

(١) الوسائل باب: ٥٤ من أبواب الإحرام حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٥٤ من أبواب الإحرام حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٥٤ من أبواب الإحرام حديث: ٣.

الفداء بشاة<sup>(٦)</sup>، بل هو الأحوط<sup>(٧)</sup>.

(مسألة ٤): لو أحرَمَ للعمرة التمتع ودخل مكة وطاف وسعى وأحرَمَ للحج قبل التقصير عمدا بطلت متعته ويكون حجه إفراداً<sup>(٨)</sup>.

ولا معارض لها إلا موثق أبي بصير عن الصادق عليه السلام: «المتمتع إذا طاف وسعى ثم لبى بالحج قبل أن يقصر، فليس له أن يقصر، وليس عليه متعة»<sup>(١)</sup>، وفي خبر ابن فضيل قال: «سألته عن رجل متمتع طاف ثم أهل بالحج قبل أن يقصر قال عليه السلام: بطلت متعته هي حجة مبتولة»<sup>(٢)</sup> ولكنهما محمولان على صورة العمد جمعاً بينهما وبين ما تقدم.

(٦) مقتضى الأصل، وما تقدم من قوله عليه السلام في صحيح ابن عمار: «يستغفر الله ولا شيء عليه و تمت عمرته» عدم الفداء عليه ولكن في موثق ابن عمار: «قلت لأبي إبراهيم عليه السلام: الرجل يتمتع فينسى أن يقصر حتى يهل بالحج؟ فقال عليه السلام: عليه دم يهرقه»<sup>(٣)</sup>. وحكي العمل به عن جمع منهم الشيخ، وبنو زهرة، و البراج، و حمزة. ولكن قوله عليه السلام: «ولا شيء عليه و قد تمت عمرته» غير قابل للتخصيص بالموثق عرفاً فلا بد من حمله على الندب، كما هو المشهور بين المتأخرين.

(٧) خروجاً عن خلاف من اختار الوجوب وإن لم يكن دليل معتبر عليه.

(٨) لما تقدم من موثق أبي بصير عن الصادق عليه السلام: «المتمتع إذا طاف وسعى ثم لبى قبل أن يقصر، فليس له أن يقصر، وليس عليه متعة»، وكذا خبر ابن فضيل: «سألته عن رجل متمتع طاف ثم أهل بالحج قبل أن يقصر قال عليه السلام: بطلت متعته هي حجة مبتولة» ونسب ذلك إلى الشهرة. ولكن عن الحلبي،

(١) الوسائل باب: ٥٤ من أبواب الإحرام حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٥٤ من أبواب الإحرام حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ٥٤ من أبواب الإحرام حديث: ٦.

والأحوط عدم الإجزاء عن فرضه الذي هو التمتع<sup>(٩)</sup> كما أن الأحوط أن يقصر، ثم يهلّ لحج التمتع و يتممه، ثم يستأنف في القابل.

والفاضل، والشهيد أنه يبني على إحرامه الأول وكان الثاني باطلا، للأصل، و النهي عن الثاني الموجب لفساده وحملوا الخبرين على متمتع عدل إلى الأفراد ثم لبى بعد ما سعى، كما في خبر إسحاق به عمار قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل يفرد بالحج فيطوف بالبيت، ويسعى بين الصفا والمروة ثم يبدو له أن يجعلها عمرة؟ فقال عليه السلام: إن كان لبى بعد ما سعى قبل أن يقصر فلا متعة له»<sup>(١)</sup>.

وفيه: أن الأصل محكوم بالموثق وغيره ومع وجودهما لا وجه لقاعدة: إن النهي في العبادة يوجب الفساد لخروج المورد عنها لأجل الدليل الدال على الصحة، والحمل المذكور بعيد. كما أن الاستشهاد بالخبر كذلك أيضاً، لأنه فيما إذا قصد الأفراد بالحج ثم عدل إلى غيره والمقام فيما إذا قصد للعمرة التمتع ثم أهلّ بالحج قبل تمامها.

(٩) لأصالة عدم الإجزاء، وإمكان التشكيك في كون الخبرين واردين مورد البيان من هذه الجهة.



## فصل في تروك الإحرام

وهي أربعة وعشرون<sup>(١)</sup>.

الأول: صيد الحيوان البرّي<sup>(٢)</sup> الممتنع بالأصالة ولا

### فصل في تروك الإحرام

(١) وجعلها في الشرائع عشرين، وفي الدروس ثلاثة وعشرين، وفي القواعد ثمانية وعشرين، وفي التبصرة أربعة وعشرين. ولكل وجه وعمدة الاختلاف حصل من الاختصار على ذكر النوع، فتصير الأقسام قليلة. أو ذكر الأصناف فتصير كثيرة لا محالة ويأتي التعرض لاختلافهم في بعض الموارد أيضاً في الحرمة والكراهة كما يأتي أنها إما مشتركة بين الرجل والمرأة أو مختصة بالأول أو مختصة بالأخيرة.

(٢) بالأدلة الثلاثة: كتاباً، وسنة، وإجماعاً من المسلمين في الجملة قال تعالى ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾<sup>(١)</sup>، وقوله تعالى ﴿حُرْمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾<sup>(٢)</sup> قال أبو عبد الله عليه السلام في صحيح الحلبي: «لا تستحلن شيئاً من الصيد وأنت حرام، ولا وأنت حلال في الحرم - الحديث -»<sup>(٣)</sup>.

وعنه عليه السلام أيضاً في صحيح ابن يزيد: «واجتنب في إحرامك صيد البر كله»<sup>(٤)</sup> وفي صحيح ابن عمار عنه عليه السلام: «إذا فرض على نفسه الحج ثم أتم

(١) سورة المائدة: ٩٥.

(٢) سورة المائدة: ٩٦.

(٣) الوسائل باب: ١ من أبواب تروك الإحرام حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ١ من أبواب تروك الإحرام حديث: ٥.

مالك له (٣).

(مسألة ١): تحرم الإعانة عليه إشارة و دلالة و إغلاقا، و سائر أنواع الإعانات (٤)، بشرط أن يكون ذلك لإرادة صيده (٥). و أما لو دل المحرم عليه من لا يريد صيده، أو لا يستطيعه فلا بأس (٦).  
(مسألة ٢): لا فرق في الصيد بين مأكول اللحم و غيره و لا بين ما تأهل بالعارض و عدمه، و لا بين الطير و غيره (٧).

بالتلبية فقد حرم عليه الصيد» (١).

(٣) لأنه المنساق من الصيد لغة، و عرفا و يأتي البحث عن اعتبار حليّة أكل لحمه و عدمها.

(٤) إجماعا، و نصوصا قال الصادق عليه السلام في صحيح ابن حازم: «المحرم لا يدل على الصيد، فإن دل عليه فقتل فعلية الفداء» (٢)، و عنه عليه السلام في صحيح الحلبي: «و لا تدلّ عليه محلا و لا محرما فيصطاده، و لا تشر إليه فيستحلّ من أجلك فإنّ فيه فداء لمن تعمّده» (٣) و إطلاق قوله عليه السلام: «من أجلك» يشمل كل ما كانت فيه المنشئة.

(٥) لأنه المنساق من الأدلة عرفا.

(٦) للأصل بعد ظهور الأدلة في خلافه يعني كون التسبب لأجل الصيد.

(٧) للإطلاق الشامل للجميع بعد صدق الصيد عليه عرفا، و إطلاق قول الصادق عليه السلام في صحيح ابن عمار: «إذا أحرمت فاتق الدواب كلها إلّا الأفعى، والعقرب و الفارة - الحديث -» (٤) و لا ملازمة بين عدم ثبوت الكفارة لصيد

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٧.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ١ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٨١ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٢.

(مسألة ٣): يجوز للمحرم قتل السباع إذا أرادته، بل و سباع الطير مع إيدائهن حمام الحرم (٨).

(مسألة ٤): لا يجوز للمحرم أكل ما صاده المحلّ أو ذبحه (٩).

(مسألة ٥): لو ذبحه المحرم كان ميتة تحرم على المحلّ والمحرم (١٠).

بعض أنواع غير مأكول اللحم وعدم صدق الصيد عليه لا من نقل ولا من عرف. نعم، الغالب استعمال الصيد في مأكول اللحم وهو لا يوجب التقيد كما ثبت في محله ويأتي في أحكام الكفارات بعض ما ينفع المقام.

(٨) لقول الصادق عليه السلام في صحيح حريز: «كل ما يخاف المحرم على نفسه من السباع، والحيّات وغيرها فليقتله، وإن لم يردك فلا ترده» (١)، وفي صحيح ابن عمار أنّه أتى أبو عبد الله عليه السلام فقبل له: «إن سبعا من سباع الطير على الكعبة ليس يمر به شيء من حمام الحرم إلا ضربه» فقال عليه السلام: فانصبوا له واقتلوه فإنّه قد ألحد» (٢) وهذا هو المشهور بين الفقهاء عليه السلام ويأتي في الكفارات ما ينفع المقام.

(٩) إجماعاً، ونصّاً قال الصادق عليه السلام في صحيح ابن عمار: «لا تأكل شيئاً من الصيد وأنت محرم وإن صاده حلال» (٣)، وفي موثقة الآخر عنه عليه السلام أيضاً: «لا تأكل من الصيد وأنت حرام وإن كان أصابه محلّ» (٤) وإطلاق الذيل يشمل الصيد، والذبح، ومطلق تذكّيته.

(١٠) لخبر وهب بن وهب - المنجبر - عن جعفر، عن أبيه، عن عليّ بن

(١) الوسائل باب: ٨١ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٤٢ من أبواب كفارات الصيد وتوابعها حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٢ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ٢ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٣.

الحسين عليه السلام قال: «إذا ذبح المحرم الصيد لم يأكله الحلال و الحرام و هو كالميتة، و إذا ذبح الصيد في الحرم فهو ميتة حلال ذبحه أو حرام»<sup>(١)</sup>، و خبر إسحاق عن جعفر عليه السلام أيضاً: «إنّ علياً عليه السلام كان يقول: إذا ذبح المحرم الصيد في غير الحرم فهو ميتة لا يأكله محلّ و لا محرم، و إذا ذبح المحلّ الصيد في جوف الحرم فهو ميتة لا يأكله محلّ و لا محرم»<sup>(٢)</sup>، و قصور سندهما من جبر بعمل المشهور، بل دعوى الإجماع عليه، و يشهد له مرسل ابن أبي عمير عن الصادق عليه السلام: «قلت له: المحرم يصيب الصيد فيفديه أ يطعمه أو يطرحه؟ قال عليه السلام: إذا يكون عليه فداء آخر. قلت: فما يصنع به؟ قال عليه السلام يدفنه»<sup>(٣)</sup>.

و استشهد له أيضاً تارة: بأنّ التذكية تنقوّم بذكر اسم الله تعالى و لا يتحقق ذلك بالنسبة إلى المحرم.

و أخرى: بما ورد في تعارض الصيد و الميتة بالنسبة إلى المحرم و تقديم الميتة على الصيد<sup>(٤)</sup>.

و ثالثة: بخبر ابن عمار عن الصادق عليه السلام: «إذا أصاب المحرم الصيد في الحرم و هو محرم فإنّه ينبغي له أن يدفنه و لا يأكله أحد، و إذا أصاب في الحلّ فإنّ الحلال يأكله و عليه الفداء»<sup>(٥)</sup>.

و أشكل على الأول: بأنّه لا منافاة بين الذكر و الحرمة - كما في تذكية المغصوب - لأنّ النهي في غير العبادات لا يوجب الفساد إلا أن يقال: إنّ حالة الإحرام حالة لا يناسبها التسمية للتذكية الصيدية ففرق بينها و بين الحيوان المغصوب.

و على الثاني: بما يأتي من ترجيح الصيد على الميتة و في بعض

(١) الوسائل باب: ١٠ من أبواب تروك الإحرام حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ١٠ من أبواب تروك الإحرام حديث: ٥.

(٣) الوسائل باب: ١٠ من أبواب تروك الإحرام حديث: ٣.

(٤) الوسائل باب: ٤٣ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٩ و ١١ و ١٠.

(٥) الوسائل باب: ٣ من أبواب تروك الإحرام حديث: ٢.

النصوص تعليله بأنّه ماله لأنّه يعطيه فداء<sup>(١)</sup> و هو ظاهر في عدم كونه ميتة. و على الأخير: بأنّه لاشتماله على لفظ «ينبغي» مشعر بالجواز، مع أنّه مشتمل على التفصيل المنافي للمطلوب.

فالعمدة الخيران المنجبران بالعمل. و لكن في جملة من الصحاح جواز أكل المحلّ ما صاده المحرم، و حكى ذلك عن الفقيه، و المقنع. و مال إليه بعض متأخري المتأخرين.

منها: صحيح ابن عمار قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن رجل أصاب صيدا وهو محرم أ يأكل منه الحلال؟ فقال عليه السلام: لا بأس، إنّما الفداء على المحرم»<sup>(٢)</sup>.

و صحيح ابن حازم قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل أصاب من صيد أصابه محرم و هو حلال؟ قال عليه السلام: فليأكل منه الحلال، و ليس عليه شيء، إنّما الفداء على المحرم»<sup>(٣)</sup>، و مثله صحيح حرير<sup>(٤)</sup>، و في صحيح الحلبي عنه عليه السلام: «أيضاً: المحرم إذا قتل الصيد فعليه جزاؤه و يتصدّق بالصيد على مسكين»<sup>(٥)</sup>، و في صحيح ابن حازم عنه عليه السلام: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل أصاب صيدا و هو محرم أكل منه و أنا حلالا؟ قال عليه السلام: أنا كنت فاعلا، قلت له: فرجل أصاب مالا حراما فقال عليه السلام: ليس هذا مثل هذا يرحمك الله إنّ ذلك عليه»<sup>(٦)</sup> فيكون المراد بما اشتمل على أنّه ميتة أي: بالنسبة إلى خصوص المحرم فقط و لكن الشهرة العظيمة بل دعوى الإجماع على خلافها أو هن الاعتماد عليها و إن صحّ إسنادها فليحمل على ما إذا كان إصابة الصيد وقتله بتسبيب المحرم لا بمباشرة.

(١) الوسائل باب: ٤٣ من أبواب كفارات الصيد و توابعها حديث: ١ و ٢.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٥.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٣ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٤.

(٥) الوسائل باب: ١٠ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٦.

(٦) الوسائل باب: ٣ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٣.

(مسألة ٦): الأحوط استحباباً جريان جميع أحكام الميتة فلا يجوز الصلاة في جلدها، وكذا سائر الاستعمالات<sup>(١)</sup>.

(مسألة ٧): إذا ذبح المحلّ للصيد في الحرم يحرم على المحلّ و المحرم<sup>(٢)</sup>.

ثمّ إنّه لا بد من تقييد حرمة صيد المحرم، وإنّ ميتة بحال العمد والاختيار، و أما مع الضرورة والاضطرار فيحلّ أكله، لحديث الرفع<sup>(١)</sup> وما ورد من أنّه «ما من شيء حرّمه الله إلا وقد أحله لمن اضطر إليه»<sup>(٢)</sup>.

(١١) لأن مقتضى إطلاق ما تقدم من خبري وهب، وإسحاق وإن كان جريان جميع أحكام الميتة عليه. ولكن قوة احتمال أن يكون المراد التنزيل منزلة الميتة في خصوص الأكل فقط يمنع عن الأخذ بهذا الإطلاق ولا بأس باستحباب الاحتياط، لاحتمال الإطلاق، وخروجاً عن خلاف العلامة عليه السلام حيث استقرب كونه كالميتة مطلقاً.

(١٢) إجماعاً، ونصوصاً.

منها: ما تقدم من خبري وهب وإسحاق.

ومنها: صحيح ابن حازم عن الصادق عليه السلام: «في حمام ذبح في الحلّ قال عليه السلام: لا يأكله محرم، وإذا أدخل مكة أكله المحلّ بمكة، وإذا أدخل الحرم حيّاً ثمّ ذبح في الحرم فلا يأكله لأنّه ذبح بعد ما دخل مأمنه»<sup>(٣)</sup>، وفي موثق ابن عتبة قال: «قلت لأبي جعفر عليه السلام ما تقول في حمام أهليّ ذبح في الحلّ وأدخل في الحرم قال عليه السلام: لا بأس بأكله لمن كان محلاً، فإن كان محرماً فلا وقال: إن أدخل الحرم فذبح فيه فإنّه ذبح بعد ما دخل مأمنه»<sup>(٤)</sup> وقريب منهما غيره وإطلاقيهما

(١) الوسائل باب: ٥٦ من أبواب جهاد النفس حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب القيام حديث: ٦. (كتاب الصلاة).

(٣) الوسائل باب: ٥ من أبواب تروك الإحرام حديث: ٤.

(٤) الوسائل باب: ٥ من أبواب تروك الإحرام حديث: ٣.

(مسألة ٨): لو ذبحه المحلّ في الحلّ جاز أكله في الحرم للمحلّ (١٣)، حتى لو كان صيده بدلالة المحرم وإعانتته (١٤).

(مسألة ٩): لو ذبح المحرم الصيد في الحلّ فهو ميتة (١٥).

(مسألة ١٠): لو اشترى صيدا مذبوفاً من مسلم و شك في أنّه حلال أو لا، فهو حلال (١٦).

يشمل ما إذا ذبحه المحلّ أيضاً.

(١٣) للأصل، والإجماع، والنصوص.

منها: صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «أنّه سئل عن الصيد يصاد في الحلّ ثمّ يجاء به إلى الحرم وهو حيّ، قال عليه السلام: إذا أدخله إلى الحرم فقد حرم عليه أكله وإمساكه فلا يشترين في الحرم إلا مذبوفاً ذبح في الحلّ ثمّ جيء به إلى الحرم مذبوفاً فلا بأس به للحلال» (١).

(١٤) للإطلاق الشامل لذلك أيضاً.

(١٥) إجماعاً، ونصّاً تقدم في خبري وهب، وإسحاق.

(١٦) لقاعدة اعتبار يد المسلم بلا دليل حاكم عليها. وأما صحيح ابن حازم قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام أهدي لنا طير مذبوح بمكة فأكله أهلنا؟ فقال عليه السلام: لا يرى أهل مكة بأساً، قلت: فأيّ شيء تقول أنت؟ قال عليه السلام: عليهم ثمنه» (٢) فيمكن حمله على ما إذا ذبح في الحرم فلا أقسام خمسة:

الأول: ذبح المحرم الصيد في الحلّ.

الثاني: ذبح المحرم الصيد في الحرم، وفي الصورتين يكون بحكم الميتة.

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٦.

(٢) الوسائل باب: ١٤ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٧.

وإن كان الأحوط الاجتناب عنه (١٧).

(مسألة ١١): البيض والفرخ كالأصل في الحرمة على المحرم، أكلا وإتلافا، مباشرة أو تسببا (١٨) ولا يحرم البيض الذي أخذه المحرم أو كسره على المحلّ سواء كان في الحلّ أو الحرم (١٩).

(مسألة ١٢): الجراد كالصيد البري (٢٠)، وكلّما يعيش في البر فهو

الثالث: ذبح المحلّ الصيد في الحرم وفي هذه الصورة يكون بحكم الميتة أيضاً.

الرابع: ذبح المحلّ الصيد في الحلّ يحرم على المحرم ويحلّ للمحلّ ولو في الحرم حتى لو كان بدلالة المحرم وإعانتة بدفع سلاح ونحوه.

الخامس: الشك في أنّه من أيّ الأقسام، ومقتضى قاعدة يد المسلم حليته للمحلّ حتى في الحرم.

(١٧) لحسن الاحتياط على كل حال.

(١٨) إجماعاً، ونصوصاً كثيرة يأتي التعرض لها في الكفارات.

(١٩) للأصل، وعدم اشتراط حمله بالتذكية ولكن الأحوط الاجتناب وقد نسب الخلاف إلى المبسوط.

(٢٠) إجماعاً، ونصوصاً.

منها: قول أبي عبد الله عليه السلام: «ليس للمحرم أن يأكل جرادا ولا يقتله قلت: ما تقول في رجل قتل جرادة وهو محرم؟ قال عليه السلام: تمرّة خير من جرادة وهي من البحر وكل شيء أصله من البحر ويكون في البر والبحر، فلا ينبغي للمحرم أن يقتله، فإن قتله متعمدا فعليه الفداء كما قال الله تعالى» (١)، وفي صحيح ابن عمار عنه عليه السلام أيضاً: «ليس للمحرم أن يأكل جرادا ولا يقتله» (٢) و يأتي في

(١) الوسائل باب: ٣٧ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٧ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٤.



بري، وكلما يعيش في البحر فهو بحري، و في المتردد بينهما يكون الدار على البيض والفرخ (٢١).

(مسألة ١٣): يجوز صيد البحر للمحرم مباشرة و تسبيبا أكلا و تزودا (٢٢)، و المراد بالبحر ما يعم النهر أيضاً (٢٣).

(مسألة ١٤): الأحوط وجوبا اجتناب كل صيد لم يعلم أنه بحري أو بري (٢٤).

الكفارات ما يتعلق بالمقام.

(٢١) على المشهور و المدعى عليه الإجماع، و يشهد له العرف و الاعتبار أيضاً و يأتي في الكفارات بعض ما ينفع المقام.

(٢٢) بالأدلة الثلاثة: قال تعالى ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَ طَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ﴾<sup>(١)</sup> و قال أبو عبد الله عليه السلام في صحيح حرiz: «لا بأس بأن يصيد المحرم السمك و يأكل ماله و طريقه و يتزود»<sup>(٢)</sup>، و يدل عليه إجماع المسلمين أيضاً.

(٢٣) لما ادعى القطع بذلك في الجواهر، و نقل عن التبيان أن العرف يسمي البحر نهراً، و منه قوله تعالى ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَ الْبَحْرِ﴾<sup>(٣)</sup> فالبحر هو الماء الكثير و للكثرة مراتب متفاوتة جداً، و للبحر عرض عريض كذلك.

(٢٤) لا يمكن دعوى: أن كل صيد يحرم على المحرم إلا إذا أحرز أنه بحري. و أما التمسك بعموم حرمة صيد البر فهو من التمسك بالعام في الشبهة المصداقية كما لا يخفى، فما عن صاحب الجواهر من أن فائدة العموم دخول

(١) سورة المائدة: ٩٦.

(٢) الوسائل باب: ٦ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٣.

(٣) سورة الروم: ٤١.

(مسألة ١٥): لا فرق في الصيد المحرّم بين المملوك منه والمباح (٢٥)، وإن وجبت القيمة في الأول لمالكه مع الجزاء (٢٦) كما لا فرق بين قتله وكسر قرنه ويده مثلاً (٢٧).

(مسألة ١٦): لا بأس بصيد الدجاج الحبشي المسمّى بالسندي والعرع (٢٨)، بلا فرق بين الوحشيّ منه والإنسيّ (٢٩).

الفرد المشتبه لا وجه له إن أراد به التمسك بالعام في الشبهة المصداقية. ويمكن أن يستفاد ما قلناه من صحيح ابن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «الجراد من البحر، وقال: كل شيء يكون أصله في البحر ويكون في البر والبحر فلا ينبغي للمحرم أن يقتله، فإن قتله فعليه الفداء كما قال الله تعالى» (١)، إذ يستفاد منه أن الصيد الحلال ما أحرز أنه بحريّ فقط.

(٢٥) لإطلاق الأدلة الشاملة، لكل منهما.

(٢٦) لقاعدة اليد بالنسبة إلى الضمان. وأما الجزاء فللأدلة الخاصة التي تأتي في الكفارات.

(٢٧) لما يستفاد من الأدلة من أصالة الضمان في الصيد مطلقاً إلا ما خرج بالدليل ويأتي التفصيل في الكفارات.

(٢٨) إجماعاً، ونصوصاً، ففي صحيح معاوية: «أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الدجاج الحبشي فقال عليه السلام: ليس من الصيد إنما الطير ما طار بين السماء والأرض وصف» (٢)، وفي صحيح ابن مسلم قال: «سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الدجاج السندي يخرج به من الحرم فقال عليه السلام: نعم، لأنها لا تستقل بالطيران» (٣) إلى غير ذلك من الأخبار.

(٢٩) للإطلاق الشامل لها مع ظهور الاتفاق على عدم الفرق بينهما.

(١) الوسائل باب: ٣٧ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٤٠ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٤٠ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٢.

(مسألة ١٧): لا بأس بالنعم وإن توحشت و امتنعت (٣٠).

(مسألة ١٨): لو تولد بين ما يجوز صيده و ما لا يجوز، فإن تبع أحدها في الاسم يتبعه في الحكم أيضاً (٣١). وإن انتفى عنه الاسمان، فلا حوط الاجتناب عنه (٣٢).

الثاني: الاستمتاع بالنساء وطيا، و لمسا، و تقبيلا، و نظرا بشهوة (٣٣).

(٣٠) للإجماع بل الضرورة من المذهب، مضافا إلى النصوص الخاصة.

منها: ما أفاده الصادق عليه السلام من بيان قاعدة كلية و هي قوله في صحيح حريز: «المحرم يذبح الإبل و البقر و الغنم، و كل ما لم يصف من الطير، و ما أحل للحلال أن يذبحه في الحرم و هو محرم في الحلّ و الحرم». و أما صحيح أبي بصير «لا تذبح في الحرم الإبل و البقر و الدجاج» في رواية الشيخ.

و أما رواية الصدوق «لا تذبح في الحرم إلا الإبل و البقر و الدجاج» فلا منافاة بينها و بين رواية الشيخ عليه السلام بعد كون الحصر إضافيا بقرينة سائر الروايات. و يدل عليه الأصل، و إطلاق أدلة حلّها من غير ما يصلح للتقييد.

(٣١) لأنّ انطباق الحكم عليه حينئذ قهريّ، فإن صدق عليه اسم ما يجوز صيده يشمل إطلاقا دليلا فيجوز و إن صدق عليه اسم ما لا يجوز صيده يشمل إطلاقا دليلا لا محالة فلا يجوز.

(٣٢) لما مرّ في [مسألة ١٤] فراجع.

(٣٣) أما حرمة الوطي، فيدل عليه - مضافا إلى الإجماع - نصوص كثيرة:

منها: قول أبي عبد الله عليه السلام في صحيح ابن عمار: «إذا أحرمت فعليك بتقوى الله - إلى أن قال: - قال الله عزّ و جلّ ﴿فَمَنْ قَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ فالرفث: الجماع، و الفسوق: الكذب -

الحديث - «<sup>(١)</sup>.

وفي موثق ابن جعفر قال: «سألت أخى موسى الكاظم عليه السلام عن الرفث و الفسوق و الجدال ما هو و ما على من فعله؟ فقال: الرفث جماع النساء»<sup>(٢)</sup> و إطلاقه يشمل القبل و الدبر.

و أما حرمة اللمس و التقبيل، و النظر بشهوة فيدل على الحرمة فيها، مضافا إلى الإجماع، جملة من النصوص الظاهرة في حرمة إعمال الشهوة مع النساء مطلقا، و تقتضيه المرتكزات أيضاً بالنسبة إلى حالة الإحرام التي تكون حالة التلبس بالعبادة و مظهر من مظاهر المحشر كما في بعض الأخبار<sup>(٣)</sup>.

منها: صحيح ابن مسلم قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل حمل امرأته و هو محرم فأمنى أو أمدى قال عليه السلام: إن كان حملها أو مسّها بشيء من الشهوة فأمنى أو لم يمن أمدى أو لم يمد فعليه دم يهريقه، فإن حملها أو مسّها لغير شهوة فأمنى أو أمدى فليس عليه شيء»<sup>(٤)</sup>.

و في صحيح الحلبي قال: «سألت عن المحرم يضع يده من غير شهوة على امرأته قال عليه السلام: نعم، يصلح عليها خمارها، و يصلح عليها ثوبها و يحملها قلت: أ فيمسّها و هي محرمة؟ قال عليه السلام: نعم، قلت: المحرم يضع يده بشهوة؟ قال عليه السلام: يهرق دم شاة، قلت: فإن قبّل؟ قال عليه السلام: هذا أشدّ ينحر بدنة»<sup>(٥)</sup>.

و عن ابن حماد قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المحرم يقبّل أمه؟ قال عليه السلام: لا بأس به هذه قبلة رحمة إنّما تكره قبلة الشهوة»<sup>(٦)</sup>.

وهذه الأخبار قرينة عرفية على أنّ المحرّم من اللمس و التقبيل، و النظر ما

(١) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب تروك الإحرام حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب تروك الإحرام حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ١ من أبواب وجوب الحج.

(٤) الوسائل باب: ١٧ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ٦.

(٥) الوسائل باب: ١٧ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ٢ و باب: ١٨ منها حديث: ١.

(٦) الوسائل باب: ١٨ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ٥.

(مسألة ١): الأحوط وجوباً ترك اللمس والتقبيل والنظر مع مطلق الالتذاذ ولو لم يكن مع الشهوة لو فرض ذلك (٣٤) ولا بأس به مع عدم الشهوة والالتذاذ فعلاً وإن تعقبه الالتذاذ بعد ذلك ما لم يكن مقصوداً حين العمل (٣٥). ولا فرق - في جميع ما تقدم - بين الدائمة والمنقطعة، ولا بين إحرام الحج أو العمرة (٣٦) ولا بأس بقبلة الرحمة سواء كانت من الأم أو من غيرها من الأرحام (٣٧) وإن كان الأولى تركه أيضاً.

كان بشهوة دون المطلق منها ولو لم يكن بشهوة فلا بد من إرجاع ما توهم الإطلاق إليها أو حملها على مطلق المرجوحية كما أنه لا بد من حمل موثق ابن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «في محرم نظر إلى امرأته بشهوة فأمنى؟ قال عليه السلام: ليس عليه شيء» (١) على عدم بطلان الإحرام، وكذا خبر علي بن يقطين عن أبي الحسن عليه السلام قال: «سألت عن رجل قال لامرأته أو لجاريتته بعد ما حلق ولم يطف ولم يسع بين الصفا والمروة: اطرحي ثوبك ونظر إلى فرجها قال عليه السلام: لا شيء عليه إذا لم يكن غير النظر» (٢) وتأمل.

(٣٤) لا يمكن أن يقال: إن الاستفادة من الأدلة حرمة مطلق مثل هذه الالتذاذات في حال الإحرام ويشهد له المتعارف بين المتشرعين والمتشرعات فيرون حال الإحرام حال الانقطاع عن العلائق الجسمية مطلقاً فضلاً عن أعمال القوة الجنسية.

(٣٥) كل ذلك للأصل بعد عدم دليل عليه، وتقدم في الأخبار ما يدل على الجواز أيضاً فراجع.

(٣٦) للإطلاق الشامل للجميع، مضافاً إلى ظهور الاتفاق على عدم الفرق.

(٣٧) للأصل، وما تقدم من خبر حماد.

(١) الوسائل باب: ١٧ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ٧.

(٢) الوسائل باب: ١٧ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ٤.

(مسألة ٢): حرمة جميع ما تقدم بالنسبة إلى الأجنبية أشدّ وأقوى (٣٨).

الثالث: الاستمنا، أي: طلب إخراج المنى بأيّ نحو أمكن (٣٩) من ملاعبة أو بيد، أو كل ما يكون سبباً له (٤٠).

(مسألة ٣): الأحوط عدم التلذذ بالتخيل ونحوه مما يدل تحت الاختيار، ولو كان بما هو حلال كزوجته (٤١).

(مسألة ٤): لو سبقه المنى من غير شيء لا إثم ولا كفارة عليه (٤٢).

(٣٨) لما هو المتسالم عليه بين الفقهاء من اشتداد الحرمة في حالات خاصة، و أزمته - و أمكنة - مخصوصة.

(٣٩) إجماعاً، ونصاً، ففي صحيح ابن الحجاج قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يعبث بأهله وهو محرم حتى يمني من غير جماع، أو يفعل ذلك في شهر رمضان ما ذا عليهما؟ قال عليه السلام: عليهما جميعاً الكفارة مثل ما على الذي يجامع»<sup>(١)</sup>، وعن ابن عمار عن أبي الحسن عليه السلام قال: «قلت ما تقول في محرم عبث بذكره فأمنى؟ قال عليه السلام: أرى عليه مثل ما على من أتى أهله وهو محرم بدنة والحج من قابل»<sup>(٢)</sup>.

(٤٠) لظهور الإجماع على عدم الفرق بين أسبابه وأنّ ما ذكر في الخبرين من باب المثال لا التقييد.

(٤١) تقدم وجه ذلك في ذيل المسألة الأولى فيكون الاحتياط في ترك تخيل ما هو حرام أشدّ وأكد.

(٤٢) للأصل بعد ظهور الأدلة في أعمال عمل يوجب خروجه.

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٥ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ١.

كما لا كفارة في إعمال المقدمات مع عدم خروجه لأمر اختياري أو غير اختياري (٤٣) وإن أثم بذلك (٤٤).

(مسألة ٥): المرأة كالرجل في جميع ما تقدم في الاستمتاع بزوجه، فيحرم عليها تقبيله ولمسه والنظر إليه بالشهوة، وكذا الوطي والاستمنا (٤٥).

الرابع: عقد النكاح لنفسه، أو لغيره (٤٦)، ولاية أو وكالة دواما أو انقطاعا (٤٧).

(٤٣) للأصل بعد انسباق خروج المنّي من الأدلة.

(٤٤) لإطلاق ما دل على حرمة الاستمنا. ويأتي في كتاب الحدود و التعزيرات ما ينفع المقام.

(٤٥) لمساعدة الاشتراك وأن أحكام الإحرام عامة لجميع المحرمين و المحرمات إلا مع النص على الخلاف و هو مفقود في المقام.

(٤٦) للنصوص، و الإجماع.

منها: قول أبي عبد الله عليه السلام في صحيح ابن سنان: «ليس للمحرم أن يتزوج و لا يزوج، وإن تزوج أو زوج محلا فتزويجه باطل»<sup>(١)</sup> وفي خبر أبي الصباح الكناني قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن محرم يتزوج، قال عليه السلام: نكاحه باطل»<sup>(٢)</sup>، و عنه عليه السلام أيضاً في خبر أبي بصير: «المحرم يطلق و لا يتزوج»<sup>(٣)</sup>.

(٤٧) لإطلاق الروايات و الكلمات الشامل لجميع ذلك بل التصريح بالتعميم عن جمع فراجع المطولات.

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٤ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ١٧ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.

(مسألة ٦): المرأة كالرجل في جميع ما مرّ (٤٨)، ويجوز للمحرم مراجعة المطلقة، و مفارقة النساء بطلاق و نحوه، كما يجوز له خطبة النساء، و إن كره الأخير (٤٩).

ثمّ أنّه تارة: يكون الزوج و الوكيل محرمين و لا إشكال في الحرمة و البطلان حينئذ.

و أخرى: يكون الزوج محرماً و الوكيل محلاًّ و أوقع العقد في حال إحرام الزوج و مقتضى الإطلاقات حرمة و بطلانه أيضاً.

و ثالثة: يكون الزوج محرماً و الوكيل محلاً مع إيقاع العقد في حال الإحلال و الظاهر الصحة، للأصل، و الإطلاقات بعد عدم شمول أخبار المقام له.

و لا فرق بين كون الوكالة واقعة في حال الإحلال أو في حال الإحرام، إذ لا أثر لمجرد الإذن في حال الإحرام بعد صدور عقد النكاح في حال إحلال الموكل و الوكيل.

و رابعة: يكون الوكيل محرماً و الزوج محلاً مع وقوع العقد في حال إحرام الوكيل، و مقتضى إطلاق أدلة المقام حرمة و بطلانه.

و أما العقد الواقع فضولاً، فإن كان العقد و الإجازة كلاهما في حال الإحرام فلا ريب في الحرمة و البطلان، لإطلاق أدلة المقام. و إن كان العقد في حال الإحرام و الإجازة بعد الإحلال فكذلك بناء على الكشف. و إن كان العقد في حال الأحلام و الإجازة في حال الإحرام، فيمكن القول بالصحة بناء على الكشف، ولكنه خلاف الاحتياط و لا أثر لإجازة الغير للعقد الصادر من المحرم فضولاً، لوقوع العقد باطلاً فلا موضوع للإجازة، لأنّ المجيز مثل الأجنبيّ بالنسبة إلى هذا العقد الذي وقع باطلاً.

(٤٨) لقاعدة الاشتراك، و ظهور أدلة المقام في ثبوت الأحكام لذات المحرم من حيث هو بلا فرق بين الرجل و المرأة و لا دليل على الخلاف.  
(٤٩) كل ذلك للأصل، و الإطلاق، و ظهور الاتفاق. و أما مرسل ابن فضال



(مسألة ٧): يحرم على المحرم شهادة عقد النكاح للمحلّين و المحرمين بقصد إقامتها (٥٠)، بل مطلقاً (٥١).

عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «المحرم لا ينكح و لا ينكح، و لا يشهد، و لا يخطب، فإن نكح فنكاحه باطل» <sup>(١)</sup> فمحمول بالنسبة إلى الأخير على الكراهة، إجماعاً و إطلاقه يشمل الخطبة للمحلّين أيضاً.

(٥٠) إجماعاً، و نصّاً ففي مرسل ابن فضال المتقدم - المنجبر - «المحرم لا ينكح، و لا ينكح، و لا يخطب، و لا يشهد النكاح»، و في مرسل أبي شجرة: «المحرم يشهد على نكاح محلّين؟ قال عليه السلام: لا يشهد» <sup>(٢)</sup> و إطلاقهما كإطلاق الكلمات يشمل الأقسام الثلاثة.

(٥١) لظهور الإطلاق. و الانصراف إلى صورة قصد إقامة الشهادة بدويّ لا اعتبار به. ثم إنّ الأقسام خمسة:

الأول: نفس حضور مجلس عقد النكاح.

الثاني: حضوره لأجل تحمل الشهادة.

الثالث: إقامة الشهادة محرماً مع تحمله كذلك، و مقتضى الإطلاق حرمة هذه الأقسام الثلاثة.

الرابع: إقامة الشهادة في حال الإحرام و قد تحمّلها محلاً، و نسب إلى المشهور حرمة هذا القسم أيضاً. و في الحقائق ظاهرهم الاتفاق عليه.

الخامس: التحمل محرماً و الإقامة محلاً و الظاهر صحة الإقامة بعد عدم خروجه عن العدالة بالتحمل، لأنّه ليس من الكبائر و لا من الإصرار مع جواز الجهل و الغفلة و التوبة أو التفكير بالحسنات و لو خاف من ترك التحمل الوقوع في الزنا فإن أمكن التسبب إلى التأخير وجب و الا فالظاهر سقوط الحرمة،

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٧.

(٢) الوسائل باب: ١٤ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٥.

الخامس: الطيب (٥٢) مَسًّا، و شَمًّا، و أَكَلًا، و سَعُوطًا، و اِكْتِحَالًا، و استعمالًا في اللباس و الفراش و غيرها (٥٣).

(مسألة ١): كلما يسمّى طيباً عرفاً يحرم استعماله عليه بلا اختصاص له بقسم دون قسم (٥٤).

لأهمية مراعاة ترك وقوع الزنا عن هذه الحرمة.

(٥٢) للنصوص المتواترة، وإجماع المسلمين.

منها: قول أبي عبد الله عليه السلام في صحيح ابن عمار: «لا تمس شيئاً من الطيب، ولا من الدهن في إحرامك، و اتق الطيب في طعامك، و أمسك على أنفك من الرائحة الطيبة، و لا تمسك عليه من الرائحة الممتنة»<sup>(١)</sup>، وقوله عليه السلام: أيضاً في صحيح حريز: «لا يمس المحرم شيئاً من الطيب، و لا الريحان، و لا يتلذذ به، فمن ابتلى بشيء من ذلك فليصدّق بقدر ما صنع بقدر شبعه»<sup>(٢)</sup>، و عن النبي صلى الله عليه وآله: «أنّ محرماً وقصت ناقته فقال صلى الله عليه وآله: لا تقربوه طيباً، فإنّه يحشر يوم القيامة مليباً»<sup>(٣)</sup>.

(٥٣) لشمول الإطلاق لجميع ذلك مما يسمّى استعمالاً للطيب عرفاً.

(٥٤) لأنّه من الموضوعات العرفية و الأدلة منزلة عليها إلا إذا ورد تحديد من الشارع و لم يرد ذلك، و ما ذكر في بعض الأخبار من بعض مصاديقه إنّما هو من باب المثال، و الغالب في تلك الأزمان لا التخصيص كقول أبي عبد الله عليه السلام في صحيح ابن عمار: «إنّما يحرم عليك من الطيب أربعة أشياء: المسك، والعنبر، والورس، و الزعفران غير أنّه يكره للمحرم الأدهان الطيبة الريح»<sup>(٤)</sup> كما

(١) الوسائل باب: ١٨ من أبواب تروك الإحرام حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ١٨ من أبواب تروك الإحرام حديث: ١١.

(٣) راجع صحيح ابن مسلم ج: ١ صفحة: ٤٥٧.

(٤) الوسائل باب: ١٨ من أبواب تروك الإحرام حديث: ١٤.

(مسألة ٢): لو كان شيء طيباً عند قوم دون آخرين يحرم على من هو طيب عنده دون غيره، وإن كان الأحوط اجتنابه أيضاً<sup>(٥٥)</sup>.

(مسألة ٣): يحرم على المحرم شمّ الطيب ولو كان عند غيره، فيجب عليه إمساك أنفه منه<sup>(٥٦)</sup>.

(مسألة ٤): لا بأس باجتياز المحرم في محلّ يباع فيه الطيب أو الجلوس عنده مع عدم اكتساب ثوبه أو بدنه للطيب ويجوز له بيعه وشرائه مع الإمساك على أنفه في ذلك كله<sup>(٥٧)</sup>.

أنّ الكراهة في ذيله لا بد وأن تحمل على الحرمة بقرينة غيره.

وما يقال: إنّ ظاهر الحصر هو التخصص (مردود) بأنّه كذلك إن كان حقيقياً. و أما إن كان إضافياً فلا يدل عليه، و الظاهر هو الأخير كما يظهر من مجموع ما ورد في المحرم، و ما ورد «من أنّ الحاج شعث أغبر»<sup>(١)</sup> المنافي لذلك، و ما ورد في عدم البأس بالفواكه إنّها ليست بطيب<sup>(٢)</sup> إلى غير ذلك مما يستفاد منه الإطلاق منظوقاً و مفهوماً.

(٥٥) لأنّ الحكم تابع للموضوع و المفروض أنّه لا موضوع للطيب بالنسبة إلى الآخر. و الأحوط اجتناب الآخر أيضاً، لاحتمال أن يكون صرف وجود الطيب موضوعاً للحكم مطلقاً و لو لم يكن من الطيب المطلق عند الكل بل المناط مطلق الطيب.

(٥٦) لظهور الإطلاق و الاتفاق.

(٥٧) للأصل، و الإجماع، و عدم صدق استعمال الطيب و التطيب على

(١) سنن البيهقي جزء ٥ صفحة ٥٨ و في الوسائل باب ١ من أبواب وجوب الحج حديث: ١١ قريب منه.

(٢) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٢.

(مسألة ٥): لا بأس بشمّ خلق الكعبة و علق شيء منه بشيابه (٥٨).  
 (مسألة ٦): لو أصاب ثوبه أو بدنه شيء من الطيب تجب إزالته

ذلك كله و تقدم قول الصادق عليه السلام: «و أمسك على أنفك من الرائحة الطيبة» (١).  
 و في صحيح ابن بزيع: «رأيت أبا الحسن عليه السلام كشف بين يديه طيب لينظر إليه و هو محرم فأمسك بيده على أنفه بثوبه من رائحته» (٢).  
 (٥٨) للنصوص، و الإجماع ففي صحيح حماد قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن خلق الكعبة، و خلق القبر يكون في ثوب الإحرام، فقال عليه السلام: لا بأس بهما، هما طهوران» (٣).

و في صحيح ابن سنان: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن خلق الكعبة يصيب ثوب المحرم قال عليه السلام: لا بأس و لا يغسله فإنه طهور» (٤).

و لا يجب إمساك الأنف عنه لإطلاق الأدلة بل قد يشكل جوازه. و الخلق نحو من الطيب و الظاهر اختلافه باختلاف الأزمنة و كان يعمل في الأزمنة القديمة من جملة من مواد أعظم أجزائه الزعفران مع أنه من الضرورة التي ظاهرهم الاتفاق على الجواز حينئذ و عدم الحرمة، بل و عدم الكفارة لأن هذه ضرورة نوعية دائمية لنوع الطائفين مع أن إطلاق التعليل فإنه طهور، و هما طهوران يستفاد نفي كل شيء. و كيف ثبتت الكفارة و الحرمة فيما هو طهور، و الطهور مطلوب في كل حال و جميع الأحوال و هو من فروع قوله تعالى: ﴿وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ (٥).

(١) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ١٨ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٢١ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٣.

(٤) الوسائل باب: ٢١ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.

(٥) سورة الحج: ٢٦.

فوراً<sup>(٥٩)</sup>، والأحوط عدم إزالته بمباشرة يده، بل يزيله بآلة أو بمباشرة المحل<sup>(٦٠)</sup>.

(مسألة ٧): لو كان موضع من ثوبه أو بدنه متنجساً وموضع آخر منه وصل إليه الطيب وكان عنده ماء لا يكفي إلا لأحدهما يتخير في صرفه في إزالة أيهما شاء إن لم يمكن إزالة الطيب بغير الماء<sup>(٦١)</sup>، وأما لو دار بين

(٥٩) لقول أبي عبد الله عليه السلام في المحرم يصيب ثوبه الطيب: «لا بأس بأن يغسله بيد نفسه»<sup>(١)</sup>، ولقوله عليه السلام، لمن رأى عليه طيباً: «اغسل عنك الطيب»<sup>(٢)</sup>، و عنه عليه السلام أيضاً: «المحرم يمس الطيب وهو نائم لا يعلم، قال عليه السلام: يغسله وليس عليه شيء، وعن المحرم يدهنه الحلال بالدهن الطيب والمحرّم لا يعلم ما عليه؟ قال عليه السلام: يغسله أيضاً وليحذر»<sup>(٣)</sup> مع ظهور الإجماع على حرمة مطلقاً ابتداء واستدامة، ومقتضى إطلاقهما جواز الإزالة بالمباشرة ولو بمس يده، مع أنه لا يصدق عليه التطيب، بل هو إزالة للطيب.

وفي مرسل ابن أبي عمير عن أبي عبد الله عليه السلام: «في المحرم يصيب ثوبه الطيب قال عليه السلام: لا بأس بأن يغسله بيد نفسه»<sup>(٤)</sup> كما أن مقتضى حرمة مطلق الاستدامة فورية الإزالة.

(٦٠) لاحتمال أن يكون المراد بالخبرين الأولين التسبب. وبالأخير صورة الضرورة ولذا ذهب الشهيد عليه السلام إلى لزوم أن يكون بالآلة أو بيد المحل.

(٦١) لعدم الترجيح في صرفه في أحدهما المعين، فيتحقق التخيير لا محالة. هذا إذا لم يمكن إزالة الطيب أولاً، ثم استعمال الغسالة في إزالة النجاسة

(١) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٣.

(٢) راجع صحيح ابن مسلم ج: ٤ صفحة: ٤.

(٣) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٤.

(٤) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٣.

إزالة الطيب و الطهارة المائية، فقد يقال: بتقديم الإزالة، لأنّ للطهارة المائية بدل (٦٢).

(مسألة ٨): يحرم إمساك الأنف عن الرائحة الكريهة (٦٣).

(مسألة ٩): لا بأس بأكل ذي الرائحة الطيبة، كالتفاح و نحوه، و لا بشم ذي الرائحة الطيبة ما لم يكن من الطيب عرفاً (٦٤).

وإلاّ يتعيّن ذلك إن لم تحمل الغسالة من الطيب شيئاً.

(٦٢) القائل بذلك صاحب المدارك. و يمكن الخدشة فيه بأنّ تقديم ما لا بدل له على ماله البديل إنّما هو فيما ثبتت الأهمية في الجملة لما لا بد له و ثبوتها لإزالة الطيب في المقام غير معلوم و الشك في ثبوت الأهمية لها يكفي في عدم تعين تقديمها فيتخيّر فيهما أيضاً كما اختاره صاحب الدروس، و الجواهر و لعله الأوجه.

(٦٣) لقول أبي عبد الله عليه السلام في صحيح ابن سنان: «المحرم إذا مرّ على جيفة فلا يمسك على أنفه»<sup>(١)</sup> و في صحيح ابن مسلم عنه عليه السلام أيضاً: «و لا يمسك على أنفه من الريح الخبيثة»<sup>(٢)</sup> و ظهوره في الحرمة مما لا ينكر و هذا هو المشهور بل قد نفى الخلاف عنها و لا وجه لاحتمال إرادة نفي الوجوب في مقابل الريح الطيب حتى لا يكون ظاهراً في الحرمة. هذا مع عدم الحرج و المشقة و إلاّ فالظاهر الجواز إن لم يمكن الفرار.

(٦٤) كل ذلك للأصل، و الإجماع، و إطلاق أدلة حلّ الطيبات، و قول أبي عبد الله عليه السلام في صحيح ابن عمار: «لا بأس بأن تشم الإذخر، و القيصوم، و الخزامي، و الشيخ و أشباهه و أنت محرم»<sup>(٣)</sup>.

(١) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.

(مسألة ١٠): لا بأس باستعمال الطيب عند الضرورة إليه أكلاً، أو شمّاً، أو سعوّاً (٦٥) - مع الاقتصار على ما ترتفع به الضرورة (٦٦).

(مسألة ١١): لا فرق في حرمة استعمال الطيب بين استعماله بنفسه أو بمزجه مع غيره (٦٧).

نعم، لو صار مستهلكاً بالمزج بحيث لا يصدق عليه الطيب لا بأس باستعماله حينئذ (٦٨).

وفي خبر الساباطي: «أنه سئل الصادق عليه السلام عن المحرم يتخلّل قال عليه السلام: لا بأس به، قلت له: أياكل الأترج؟ قال عليه السلام: نعم، قلت له: فإنّ له رائحة طيبة قال عليه السلام: إنّ الأترج طعام وليس هو من الطيب» (١) والأولى الإمساك عن شمه، لم يرسل ابن أبي عمير قال: «سألته عن التفاح والأترج، والتبّق، وما طاب ريحه، فقال عليه السلام: يمسك على شمه ويأكله» (٢).

(٦٥) إجماعاً، ونصّاً، لأنّه «ليس شيء مما حرّمه الله إلا وقد أحلّه لمن اضطر إليه» (٣)، وفي صحيح ابن جابر: «وكانت عرضت له ريح في وجهه من علة أصابته وهو محرم قال: فقلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنّ الطيب الذي يعالجني وصف لي سعوّاً فيه مسك، فقال عليه السلام: أسعط به» (٤).

(٦٦) لإطلاق أدلة الحرمة بالنسبة إلى غير مقدار الضرورة، وقاعدة (أنّ الضرورات تنقذ بقدرها).

(٦٧) لإطلاق أدلة الشامل لصورة المزج أيضاً، مع ظهور الإجماع على عدم الفرق بين صورتين.

(٦٨) لانتفاء الموضوع بالاستهلاك فلا موضوع حتى تشمله الأدلة.

(١) أورد صدر هذه الرواية في الوسائل باب: ٢٦ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٢، وذيله في باب: ٩٢ حديث: ٣ منها.

(٢) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ١ من أبواب القيام حديث: ٦ (كتاب الصلاة).

(٤) الوسائل باب: ١٩ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.

(مسألة ١٢): لا فرق في الطيب بين ما كان من الأدهان أو من غيرها (٦٩)، و لا يحرم كلُّما كان طيب الرائحة و لم يكن طيبا، سواء كان من النباتات أو من الأثمار (٧٠).

(مسألة ١٣): كل ما شك في أنه من الطيب أو لا يجوز للمحرم استعماله (٧١).

(مسألة ١٤): لا بأس بحمل الطيب إذا لم يظهر أثره في البدن و اللباس، وكذا لبس اللباس الذي كانت فيه رائحة الطيب ثم ذهب أثرها (٧٢).

(مسألة ١٥): إذا استعمل طيبا في بدنه أو لباسه قبل الإحرام ثم أحرم وجب عليه إزالته (٧٣).

(٦٩) لإطلاق الأدلة، و معاهد الإجماعات الشامل لهما.

(٧٠) لما تقدم من النص، و الأصل، و إطلاق أدلة حل الطيبات، و السيرة في الفواكه و الرياحين، و النباتات، و في صحيح ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن الحناء فقال عليه السلام: إن المحرم ليمسه و يداوي به بغيره و ما هو بطيب و ما به بأس» (١).

فظهر مما تقدم أنه يجوز أكل مثل الدارجين، و الهيل، و القرنفل و نحوها في الطعام و غيره، لعدم كونها من الطيب عرفا.

(٧١) للأصل بعد كون التمسك بدليل الحرمة من التمسك. بالعام في الشبهة المصداقية.

(٧٢) كل ذلك للأصل، و الإطلاق، و ظهور الاتفاق.

(٧٣) لشمول إطلاق الدليل مطلق التطيب به حدوثا و بقاء، و تقدم في



(مسألة ١٦): يجوز للمحرم بيع الطيب، و شراؤه و النظر إليه (٧٤) مع التحفظ عن شمه، و علوقه ببدنه و لباسه (٧٥).

(مسألة ١٧): يجوز للمحرم استعمال الأدهان مطلقا ما لم يكن فيه طيب (٧٦).

(مسألة ١٨): من الطيب المحرّم تبخير البدن، أو اللباس، أو البيت بما فيه طيب كالعود و نحوه (٧٧).

(مسألة ١٩): فاقد حاسة الشم لا يحرم عليه شم الطيب (٧٨)، و يلحق به المزكوم و إن كان الأحوط خلافه (٧٩).

(مسألة ٢٠): يحرم على المحرم دخول بيت يشم فيها الطيب إلا مع إمساك أنفه، و كذا المصاحبة مع محل استعمال الطيب. و المعانقة، و المصافحة مع إلا مع الإمساك (٨٠).

[مسألة ٧] ما ينفع المقام.

(٧٤) للأصل، و الإطلاق، و الاتفاق.

(٧٥) لما تقدم من النصوص.

(٧٦) لأصالة الإباحة، و عدم الدليل على الحرمة مضافا إلى بعض النصوص (١).

(٧٧) لأنّه طيب عرفا، فتشمله الأدلة قهرا.

(٧٨) لانتفاء الموضوع بالنسبة إليه، و كذا بالنسبة إلى المزكوم.

(٧٩) جمودا على الإطلاقات المتقدمة كقوله عليه السلام: «و أمسك على أنفك من الرائحة الطيبة».

(٨٠) لأنّ كل ذلك من شمّ الطيب بلا ضرورة، فتشمله الأدلة الدالة على

## السادس: لبس المخيط (٨١)

حرمة شتم الطيب للمحرم.

(٨١) للإجماع، و النصوص المشتملة على النهي عن لبس القميص، و الطيلسان، و السراويل، و الخفين التي قد تقدم بعضها في لبس ثوبي الإحرام. و يأتي التعرض لبعضها الآخر و إلا فلفظ المخيط لم يرد فيما وصل إلينا من النصوص الموجودة لدينا كما اعترف به غير واحد منهم الشهيد في الدروس.

و في صحيح زرارة عن أحدهما عليه السلام قال: «سألته عما يكره للمحرم أن يلبسه فقال عليه السلام: يلبس كل ثوب إلا ثوبا يتدرعه»<sup>(١)</sup> أي: تدخل اليد في يدي الثوب و كل ما أدخلت شيئاً في جوف شيء فقد أدرعته.

و عن الصادق عليه السلام في موثق ابن عمار: «لا تلبس و أنت تريد الإحرام ثوبا تزره و لا تدرعه، و لا تلبس السراويل إلا أن لا يكون لك إزار، و لا خفين إلا أن لا يكون لك نعلان»<sup>(٢)</sup>.

و في صحيح الحلبي قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المحرم يلبس الطيلسان المزروع فقال عليه السلام: نعم، و في كتاب علي عليه السلام لا تلبس طيلسانا حتى ينزع أزراره فحدثني أبي أنه إنما كره ذلك مخافة أن يزره الجاهل عليه فأما الفقيه فلا بأس أن يلبسه»<sup>(٣)</sup>.

و قريب منه صحيح ابن شعيب إلى غير ذلك من الأخبار الظاهرة في أن المدار على الادراع، و الدر لا لبس المخيط، فيحرم أزراره و تدرعه لا أصل لبسه بدون ذلك و يشهد له ما ورد في طرح القميص على العاتق إن لم يكن له رداء،

(١) الوسائل باب: ٣٦ من أبواب تروك الإحرام حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب تروك الإحرام حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٣٦ من أبواب تروك الإحرام حديث: ٢ و ٣.

للرجال (٨٢)، ولا فرق بين المخيط القليل أو الكثير (٨٣)، كما لا فرق بين أن يضم جميع البدن أو بعضه، كالعرقجين مثلاً (٨٤).

(مسألة ١): الأحوط وجوباً إلحاق المنسوج والملبد، أو الثوب الملتصق بعضه ببعض ونحوهما مما لا خيط فيه بالمخيط فلا يجوز لبسها للمحرم (٨٥).

ولبس القباء منكوساً من غير إدخال اليدين في الكمين<sup>(١)</sup> المستفاد من الجميع أن المانع إنما هو اللبس الخاص لا خصوص المخيطة. وفي تعبير الفقهاء في معاهد إجماعاتهم شهادة لذلك أيضاً حيث عبّروا بلبس المخيط لا باجتناّب المخيط. (٨٢) إجماعاً، ونصوصاً يأتي التعرض لبعضها.

(٨٣) لإطلاق معاهد الإجماعات الشامل لهما إلا أن يدعى أن المتيقن منه ما كانت له خياطة معتد بها وكان من الثياب المخيطة المتعارفة وليس في الأدلة اللفظية لفظ المخيط حتى يتمسك بإطلاقه كما إذا خرق موضع من إزاره أو رداءه بقدر إصبع - مثلاً - فخاطه ولكن الأحوط الاجتناب جموداً على إطلاق الكلمات.

(٨٤) لظهور إطلاق معاهد الإجماع. ونسب إلى ابن الجنيّد تخصيصه بما كان ضاماً للبدن ولا دليل له عليه إلا الانصراف إلى الضام والاختصار على المتيقن من الإجماع. ويرد عليه: أن الانصراف إنما هو فيما إذا كان الدليل لفظياً ولا وجه له في المقام، لما تقدم من أنه لم يرد المخيط في الأدلة اللفظية. كما لا وجه للاختصار على المتيقن مع ظهور إطلاق الكلمات.

(٨٥) جموداً على لفظ القميص، و السراويل ونحوهما الوارد في الأدلة

(١) راجع الوسائل باب: ٤٤ من أبواب ترك الإحرام.

(مسألة ٢): لا يحرم حمل المخيط ولا نقله، ولا افتراشه ولا التدثر أو التوشح به (٨٦)، وإن كان الأحوط ترك الأخيرين (٨٧).

(مسألة ٣): لا بأس بالمنطقة، والهميان، والفتق بند، وعصابة القروح ونحوها (٨٨)، وإن كان الأحوط الاقتصار على حال الضرورة.

فإن إطلاقها يشمل غير المخيط أيضاً. وفي المدارك: «وألحق الأصحاب بالمخيط ما أشبهه كالدرع المنسوج وجبة اللبد والملصق بعضه ببعض» وقريب منه ما عن التذكرة. هذا إذا كان بهيئة القميص والسرراويل ونحوهما وأما إن لم يكن كذلك ولم يكن مخيطاً أيضاً، فمقتضى الأصل الجواز بعد عدم شمول الكلمات له.

(٨٦) كل ذلك للأصل بعد كون المحرّم هو اللبس ولا يصدق اللبس على شيء مما ذكر.

(٨٧) خروجاً عن مخالفة من حرمها كابن الجنيد وإن كان لا دليل على الحرمة يصح الاعتماد عليه.

(٨٨) للأصل بعد عدم عدّ ذلك كلّ من اللباس المتعارف، وفي صحيح ابن شعيب قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المحرم يصير الدراهم في ثوبه قال عليه السلام: نعم، ويلبس المنطقة والهميان» (١) وفي خبر ابن سالم عنه عليه السلام أيضاً: «تكون معي الدراهم فيها تماثيل وأنا محرم فأجعلها في هميان وأشدّه في وسطي؟ فقال عليه السلام: لا بأس أو ليس هي نفقتك وعليها اعتمادك بعد الله عزّ وجلّ؟» (٢).

وعن يونس بن يعقوب عنه عليه السلام أيضاً: «سألت أبا عبد الله عليه السلام: المحرم

(١) الوسائل باب: ٤٧ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٤٧ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٣.

(مسألة ٤): يجوز شد العمامة على بطنه و إن كان بقصد أن يعصب بها الإزار، والأولى الترك الا مع الضرورة (٨٩).  
 (مسألة ٥): لا بأس بلبس المخيط في حال الضرورة، ولكن تجب الكفارة (٩٠).

يشدّ الهميان في وسطه؟ فقال عليه السلام: نعم، و ما خيره بعد نفقته؟! (١).  
 وفي صحيح أبي بصير عنه عليه السلام: أيضاً: «المحرم يشدّ على بطنه العمامة؟ قال عليه السلام: لا، ثمّ قال: كان أبي عليه السلام يشدّ على بطنه المنطقة التي فيها نفقته، يستوثق منها فإنّها من تمام حجه» (٢) و هو معارض بالنسبة إلى شدّ العمامة بصحيح الحلبي عنه عليه السلام: أيضاً قال: «المحرم يشدّ على بطنه العمامة، و إن شاء يعصبها على موضع الإزار، و لا يرفعها إلى صدره» (٣) فيحمل صحيح أبي بصير على مطلق المرجوحية، و مما ورد في الهميان يستفاد حكم الفتق بند أيضاً مع أنّه من الضرورات العرفية.

(٨٩) تقدم ذلك في صحيح الحلبي. و وجه أولوية الترك ما تقدم في صحيح أبي بصير.

(٩٠) إجماعاً، و نصّاً، فعن ابن مسلم في صحيحه قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن المحرم إذا احتاج إلى ضروب من الثياب يلبسها قال عليه السلام: عليه لكل صنف منها فداء» (٤) و يأتي في الكفارات ما ينفع المقام.

ثمّ إنّ المحرم لو كان مضطراً إلى لبس المخيط فهل يجب عليه لبس ثوبي الإحرام أيضاً أو لا؟ مقتضى الإطلاقات هو الأول، لما مرّ من أنّه واجب نفسيّ

(١) الوسائل باب: ٤٧ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٤٧ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٧٢ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٩ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ١٠.

(مسألة ٦): يجوز للنساء لبس المخيط في حال الإحرام بلا فرق بين أقسام المخيط (٩١)، وكذا الخنثى المشكل (٩٢)، وتحرم عليهن القفازان (٩٣).

ولا وجه لسقوطه.

(٩١) إجماعاً، ونصوصاً ففي صحيح العيص عن الصادق عليه السلام: «قال أبو عبد الله عليه السلام: المرأة المحرمة تلبس ما شاءت من الثياب غير الحرير و القفازين» (١)، و في خبر أبي عبيدة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألت ما يحل للمرأة أن تلبس و هي محرمة؟ فقال عليه السلام: الثياب كلها ما خلا القفازين، و البرقع، و الحرير، قلت: أ تلبس الخز؟ قال عليه السلام: نعم، قلت: فإن سدها يرسم و هو حرير قال عليه السلام: ما لم يكن حريراً خالصاً فلا بأس» (٢) إلى غير ذلك من الأخبار.

وقال في السرائر: «الأظهر عند أصحابنا أن لبس الثياب المخيطة غير محرمة على النساء بل عمل الطائفة و فتواهم، و إجماعهم على ذلك، و كذلك عمل المسلمين» و في المنتهى: «لا يعلم فيه خلافاً إلا قولاً شاذاً للشيخ لا اعتداد به».

(٩٢) للأصل بعد عدم كونها رجلاً. و احتمال كون المراد بالمحرم في أخبار التحريم الجنس، فيشمل الخنثى أيضاً و إنما خرجت خصوص المرأة بعيد، لظهورها في خصوص الرجل و إنما تعم المرأة بقاعدة الاشتراك و هي مخصصة في المقام بالأخبار - كما تقدم. و أما الخنثى التي يشك في أنها طيبة ثالثة أو لا؟ فلا وجه لشمول الأدلة لها، كما أنه لا وجه لجريان قاعدة الاشتراك أيضاً، لاحتمال كونها طيبة ثالثة.

(٩٣) نصوصاً، و إجماعاً، ففي صحيح العيص - المتقدم - «المرأة المحرمة

(١) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب الإحرام حديث: ٩.

(٢) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب الإحرام حديث: ٣.

وأما البرقع فالظاهر جواز لبسه<sup>(٩٤)</sup>، وإن كان الأحوط الترك<sup>(٩٥)</sup>.

تلبس ما شاءت من الثياب غير الحرير و القفازين»<sup>(١)</sup>، وفي خبر نضر بن سويد عن أبي الحسن عليه السلام قال: «سألته عن المحرمة أي شيء تلبس من الثياب؟ قال عليه السلام تلبس الثياب كلها إلا المصبوغة بالزعفران، و الورس و لا تلبس القفازين»<sup>(٢)</sup>.

و ما عن بعض متأخري المتأخرين من حمل النهي على الكراهة لأنهما ليسا من سنخ الثياب اجتهد في مقابل النص الخاص. ثم إن كلامهم مختلف في معنى القفاز و في مثله لا بد و أن يقتصر على المتيقن من الجميع و يمكن أن يستفاد من خبر النضر حيث ذكرهما في عداد الثوب المصبوغ بالزعفران، و الورس أنهما مما يستعملان في اليدين للترزين فهما نحو زينة. و عن ابن دريد، و ابن فارس، و عباد ذلك أيضاً فيرجع في غيرها إلى الأصل، و إطلاق ما دل على أنها تلبس ما شاءت من الثياب بعد إجمال الدليل المخصص.

(٩٤) للأصل، و إطلاق ما دل على أنها تلبس ما شاءت من الثياب و هذا هو المشهور بين الفقهاء.

(٩٥) لخبر يحيى ابن أبي العلاء عن الصادق عليه السلام عن أبيه عليه السلام: «أنه كره للمرأة المحرمة البرقع و القفازين»<sup>(٣)</sup>، و خبر عيينة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألته ما يحل للمرأة أن تلبس و هي محرمة فقال عليه السلام: الثياب كلها ما خلا القفازين، و البرقع، و الحرير - الحديث -»<sup>(٤)</sup> و لكن قصور الخبرين، و إعراض المشهور عنهما - إذ لم ينسب الفتوى بالحرمه فيه إلا إلى العلامة في التذكرة -

(١) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب الإحرام حديث: ٩.

(٢) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب الإحرام حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب الإحرام حديث: ٦.

(٤) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب الإحرام حديث: ٣.

(مسألة ٧): لا بأس بلبس الأحذية و النعال ما لم تكن مخيطة و لم تستر ظهر القدم (٩٦).

السابع: لبس الخف و الجورب (٩٧)، بل كلّما يستر ظهر القدم و لو كان من غيرهما إن كان مما أعدّ لستر ظهر القدم (٩٨) و لا فرق فيه بين كونه مخيطاً أو لا (٩٩)، و الأحوط وجوباً عدم الفرق فيه بين الرجال و النساء (١٠٠).

(مسألة ١): يجوز ستر جميع ظهر القدم بما لم يعد لستر القدم، كالجلوس عليه، و إلقاء طرف الإزار عليه، و كونه تحت اللحاف و الغطاء

أسقطهما عن الاعتبار مع احتمال أن يكون المراد البرقع الذي يستعمل للزينة.

(٩٦) كل ذلك للأصل، و ظهور الاتفاق، و عدم الدليل على الخلاف.

(٩٧) إجماعاً، و نصوصاً كقول أبي عبد الله عليه السلام في صحيح ابن عمار: «و لا خفين إلا أن لا يكون لك نعلان» (١).

و صحيح الحلبي: «أي محرم هلك نعلاه فلم يكن له نعلان فله أن يلبس الخفين إذا اضطر إلى ذلك، و الجوربين يلبسهما إذا اضطر إلى لبسهما» (٢).

(٩٨) لأنّ الظاهر أنّ ذكرهما في الأخبار و الكلمات من باب الغالب و المثال لا الخصوصية.

(٩٩) لظهور الإطلاق الشامل لها إلا أن يدعى الانصراف إلى المخيط.

(١٠٠) لظهور الإطلاق، و قاعدة الاشتراك. نعم، احتمال كون المنع لأجل كونه من المخيط يوجب الاختصاص بالرجال بل عن الشهيد الجزم و حكي عن الحسن أيضاً.

(١) الوسائل باب: ٥١ من أبواب تروك الإحرام حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٥١ من أبواب تروك الإحرام حديث: ٢.



ونحو ذلك (١٠١)، كما لا تحرم ستر بعض القدم مما أعدّ لستره نعلان كان أو غيره (١٠٢).

(مسألة ٢): يجوز لبس الخفّ والجورب مع الضرورة و يكفي فيها عدم النعلين، ولا فدية فيه (١٠٣).

(مسألة ٣): لا يجب شق ظهر القدم ولا الساقين عند جواز لبسهما (١٠٤).

(١٠١) كل ذلك للأصل، والإجماع بعد ظهور الأدلة في حرمة ما اختص بكونه من ألبسه القدم المتعارفة.

(١٠٢) لظهور الأدلة في حرمة ستر تمامه فيرجع في غيره إلى الأصل، فلا وجه لما في الروضة من أنّ الظاهر أنّ بعض الظهر كالجميع إلا ما يتوقف عليه لبس النعلين. نعم، هو الأحوط خروجاً عن خلاف مثله.

(١٠٣) إجماعاً، ونصوصاً يأتي بعضها، ومقتضى إطلاقها عدم الفدية، مضافاً إلى الإجماع المدعى على عدمها في التذكرة.

(١٠٤) للأصل، ودعوى الإجماع عن ابن إدريس على عدمه، ولأنّه إفساد للمال وهو حرام، وروى العامة عن عليّ عليه السلام - كما في الجواهر - أنّه قال: «قطع الخفين فساد يلبسهما كما هما».

وروا عن النبي ﷺ أنّه: «رخص للمحرم أن يلبس الخفين ولا يقطعهما» (١).

وأما خبر ابن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «في المحرم يلبس الخف إذا لم يكن له نعل؟ قال عليه السلام: نعم، لكن يشق ظهر القدم» (٢).

(١) سنن أبي داود ج: ١ صفحة: ٤٢٥.

(٢) الوسائل باب: ٥١ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٥.

(مسألة ٤): لا يجوز لبس الخفّ و الجورب مع الشق في حال الاختيار، و كذا ما كان مشقوقاً صنعة (١٠٥).

الثامن: الاكتحال بالسواد (١٠٦)، بلا فرق فيه بين الرجل

وقريب منه ما نقل عن الصادق عليه السلام في المرسل: «لا بأس للمحرم إذا لم يجد نعلاً و احتاج أن يلبس خفا دون الكعبين» (١). و لكن قصور سندها و إعراض الأصحاب عنها و مخالفتها لما دل على حرمة الإسراف و الإفساد أسقطها عن الاعتبار.

(١٠٥) لإطلاق دليل الحرمة في حال الاختيار الشامل لهما أيضاً.

(١٠٦) لنصوص مستفيضة:

منها: قول أبي عبد الله عليه السلام في صحيح معاوية بن عمار: «لا يكتحل الرجل و المرأة المحرمان بالكحل الأسود إلا من علة» (٢).

وقوله عليه السلام في صحيح حرiz: «لا تكتحل المرأة المحرمة بالسواد، إن السواد زينة» (٣) و ظاهر التعليل الحرمة سواء قصد الزينة أم لا.

و أما قول الصادق عليه السلام في خبر ابن حمزة: «لا يكحل المحرم عينيه بكحل فيه زعفران و ليكتحل بكحل فارسي» (٤) بناء على أنه الإثم الذي فيه سواد، و قوله عليه السلام أيضاً في صحيح معاوية: «لا بأس بأن تكتحل و أنت محرم بما لم يكن فيه طيب يوجد ريحه فأما للزينة فلا» (٥) و مقتضى الصناعة تقييدها بما تقدم من المستفيضة، فلا وجه لما نسب إلى جمع من حمل المستفيضة على الكراهة،

(١) مستدرک الوسائل باب: ٤١ من أبواب تروك الإحرام حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب تروك الإحرام حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب تروك الإحرام حديث: ٤.

(٤) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب تروك الإحرام حديث: ٦.

(٥) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب تروك الإحرام حديث: ٨.

والمرأة (١٠٧)، ولا بأس به للضرورة (١٠٨). وكذا لا يجوز بما فيه طيب ولو لم يكن فيه سواد ولم يكن للزينة (١٠٩). ولا بأس بما ليس فيه سواد، ولا طيب، ولا زينة (١١٠).

التاسع: النظر في المرأة للزينة (١١١)، والأحوط اجتنابه وإن لم

كما لا وجه لما عن الشيخ من دعوى الإجماع عليها مع ذهاب كثير من القدماء إلى الحرمة.

(١٠٧) للتنصيص عليه فيما تقدم من صحيح معاوية.

(١٠٨) لعموم ما دل على الإباحة مع الضرورة، وفي صحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام: «يكتحل المحرم إن هو رمد بكحل ليس فيه زعفران» (١). وهو محمول على ما إذا دفعت الضرورة بذلك. وأما إن لم يرفع إلا بكحل فيه طيب، فيجوز أيضاً لما تقدم من حلية الطيب عند الاضطرار إليه مطلقاً.

وفي حسنة الكاهلي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سأله رجل ضرير وأنا حاضر فقال: اكتحل إذا أحرمت؟ قال عليه السلام: لا ولم تكتحل؟ قال: إني ضرير البصر وإذا أنا اكتحلت نفعتني، وإن لم أكتحل ضررتي؟ قال عليه السلام: فاكتحل، قال: فإنني أجعل على كل عين خرقاً وأعصهما بعصابة إلى قفائي، فإذا فعلت ذلك نفعتني وإذا تركته ضررتني؟ قال عليه السلام: فاصنعه» (٢).

(١٠٩) على المشهور المدعى عليه الإجماع، لعموم ما دل على حرمة استعمال الطيب، ويقتضيه ما تقدم من إطلاق صحيح ابن سنان أيضاً.

(١١٠) للأصل بعد عدم دليل على الحرمة.

(١١١) لقول أبي عبد الله عليه السلام في صحيح حماد: «لا تنظر في المرأة وأنت محرم فإنّه من الزينة» (٣)، وفي صحيح حريز: «لا تنظر في المرأة وأنت محرم،

(١) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١٠.

(٣) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.

يقصد الزينة<sup>(١١٢)</sup>، و تستحب التلبية لو فعل<sup>(١١٣)</sup>. و لا فرق فيه بين الرجل و المرأة<sup>(١١٤)</sup>، و لا بأس بالنظر في ما يحكي الوجه، كالماء الصافي و الجسم الصيقل<sup>(١١٥)</sup>. كما لا بأس في النظر في المرأة إن لم يكن على نحو المعتاد<sup>(١١٦)</sup>.

العاشر: الفسوق<sup>(١١٧)</sup>، و هو: الكذب سيّما على الله و رسوله

لأنّه من الزينة<sup>(١)</sup>، و في حسن معاوية: «لا ينظر المحرم في المرأة لزينة فإن نظر فليلب»<sup>(٢)</sup> و هذا هو قول الأكثر، و نسب إلى جمع منهم المحقق في النافع أنّه مكروه قال في الجواهر: «و لكن يحتمل الحرمة منها، للاستدلال عليها بالإجماع و طريقة الاحتياط» مع أنّ النصوص المزبورة لا ينكر ظهورها في الحرمة.

(١١٢) لإطلاق قوله ﷺ في صحيح حريز، لأنّه الزينة الشامل لما إذا لم يقصدها أيضاً و إن احتمل انصرافه إلى الزينة القصدية المتعارفة.

(١١٣) لما تقدم في حسن معاوية المحمول على النذب إجماعاً، و قد ورد تجديد التلبية في الفسوق، و تغطية الرأس نسياناً أيضاً كما يأتي.

(١١٤) لقاعدة الاشتراك، و التعليل الوارد في صحيح حريز.

(١١٥) لاختصاص الأدلة بخصوص المرأة فيرجع في غيرها إلى أصالة الإباحة.

(١١٦) لأصالة الإباحة بعد اختصاص الحرمة بما إذا صدق الزينة عليه قهراً، و كذا لا بأس بما إذا كان للضرورة و الاضطرار.

(١١٧) بالأدلة الثلاثة: قال تعالى ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ

فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ، وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾<sup>(٣)</sup> و النصوص

(١) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب تروك الإحرام حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب تروك الإحرام حديث: ٤.

(٣) سورة البقرة: ١٩٧.

والسباب، و المفاخرة (١١٨)، و الأحوط جعل البذاء و اللفظ القبيح منه، بل وجميع المعاصي، فتكون حرمتها مؤكدة على المحرم (١١٩). و لا فرق في

مستفيضة مشتملة على الاستشهاد بالآية الكريمة، و الإجماع حاصل بين الإمامية بل المسلمين.

(١١٨) لقول الصادق عليه السلام في صحيح ابن عمار - في قوله تعالى «فَلَا رَفَتْ وَ لَا فُسُوقَ وَ لَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ» الفسوق الكذب، و السباب<sup>(١)</sup>، و قول الكاظم عليه السلام في صحيح أخيه: «و الفسوق الكذب و المفاخرة»<sup>(٢)</sup>.

و الظاهر بل المقطوع به أنه ليس كل منهما في مقام الحصر الحقيقي حتى يتحقق التنافي بينهما و ليس في الروايات الكذب على الله و رسوله ﷺ و الأئمة عليهم السلام بل ذكر فيها مطلق الكذب و يستفاد ذلك بالفحوى.

نعم، ذكر ذلك بعض الفقهاء فراجع المطبوعات. و لا فائدة مهمة في تطويل البحث في الفسوق بعد القطع بحرمة على كل تفسير سواء كان من الإمام أو من الفقهاء بعد حرمة الجميع، و عدم الكفارة فيه غير الاستغفار.

(١١٩) أما البذاء و اللفظ القبيح فقد فسّر بعض الفقهاء الفسوق بهما، و عن أبي عبد الله عليه السلام في صحيح ابن عمار: «و اتق المفاخرة و عليك بورع يحجزك عن المعاصي فإن الله عزّ و جلّ يقول «ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَ لِيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَ لِيَطَّوُّوا بِالْبَيِّنَاتِ الْعَتِيقِ» قال عليه السلام: من التفث أن تتكلم بإحرامك بكلام قبيح»<sup>(٣)</sup>. و أما تأكد حرمة سائر المحرمات، فلاقتضاء حالة الإحرامية لذلك، و يشهد له قوله عليه السلام: «و عليك بورع يحجزك عن معاصي الله».

(١) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٥.

حرمته في الإحرام بين كونه لحج أو عمرة التمتع أو الإفراد<sup>(١٢٠)</sup>، ولا يفسد الإحرام لو وقع فيه<sup>(١٢١)</sup>، ولا كفارة فيه سوى الاستغفار<sup>(١٢٢)</sup>، ويستحب أن يتصدق بشيء ولو كفا من طعام<sup>(١٢٣)</sup>.

الحادي عشر: الجدل<sup>(١٢٤)</sup> وهو الخصومة المؤكدة بقول: «لا

(١٢٠) لإطلاق الأدلة الشامل للجميع، ويظهر من المدارك اختصاص حرمة بإحرام الحج و عمرة التمتع جمودا على قوله تعالى ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ، وَلَا فُسُوقَ، وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ و عمرة التمتع من الحج أيضاً.

وفيه ما لا يخفى:

أولاً: لذكر الرفث وهو الجماع ولا اختصاص به بالحج و عمرة التمتع.  
وثانياً: أن ذكر الحج من باب التغليب أريد به مطلق حال الإحرام للطواف ونحوه.

(١٢١) لأن تروك الإحرام تكاليف نفسية لا غيرية. ونسب إلى المفيد كون الكذب مفسدا للإحرام وهو واضح الضعف كما في الجواهر.

(١٢٢) لصحيح ابن مسلم عن الصادق عليه السلام: «أَرَأَيْتَ إِنْ ابْتُلِيَ بِالْفُسُوقِ مَا عَلَيْهِ؟ قَالَ عَلَيْهِ: لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ حِذَا يَسْتَغْفِرُ اللَّهُ تَعَالَى»<sup>(١)</sup> و ظاهرهم الإجماع عليه.

(١٢٣) لما في فقه الرضا عليه السلام: «و الفسوق الكذب فاستغفر الله منه و تصدق بشيء كف من طعام»<sup>(٢)</sup> و قصور سنده مانع عن استفادة الوجوب منه.

(١٢٤) بالأدلة الثلاثة قال تعالى ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ و النصوص كثيرة يأتي بعضها، و الإجماع حاصل عند الإمامية بل

(١) الفقيه ج: ٢ صفحة ٢١٢.

(٢) مستدرک الوسائل باب: ٢ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ٢.

والله»، و«بلى والله» (١٢٥)، و يكفي أحدهما أيضاً في الحرمة (١٢٦).

المسلمين.

(١٢٥) بإجماع الطائفة، و أصالة البراءة من حرمة غيره، و قول الصادق في صحيح ابن عمار: «الجدال قول الرجل لا والله، و بلى والله»<sup>(١)</sup>، و مثله صحيحه الآخر: «إذا أحرمت فعليك بتقوى الله تعالى و ذكر الله تعالى و قلة الكلام إلا بخير، فإن تمام الحج و العمرة أن يحفظ المرء لسانه إلا من خير كما قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ قَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾» فالرفث الجماع، و الفسوق الكذب و السباب، و الجدال قول الرجل لا والله و بلى والله»<sup>(٢)</sup>.

و المنساق منها عرفاً صورة المخاصمة. و على فرض الإطلاق لا بد من تقييدها بالإجماع.

و أما قوله ﷺ في صحيحه الثالث: «و اعلم أن الرجل إذا حلف بثلاث أيمان ولاء في مقام واحد و هو محرّم فقد جادل، فعليه دم يهريقه و يتصدق به، و إذا حلف يميناً واحدة كاذبة فقد جادل، و عليه دم يهريقه و يتصدق به»<sup>(٣)</sup> و نحوه غيره من النصوص المشتملة على المرتين فإنما هو في مقام بيان إثبات الكفارة لا بيان أصل الجدال المحرّم، لتطابق النص و الفتوى على حرمة المرتين و يأتي في الكفارات ما ينفع المقام.

(١٢٦) كما عن جمع من الفقهاء منهم العلامة، و ابن إدريس لصدق الجدال عرفاً بذلك، و ما ورد في النصوص من أنه «لا والله و بلى والله»<sup>(٤)</sup> ليس المراد الجمع بينهما بل إنّما في مقام تعداد مصاديق الجدال لكل منهما كما يقال

(١) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ١ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ٣.

(٤) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٣.

- (مسألة ١): لا يحرم الحلف بالله بغير لفظ «لا و الله، و بلى و الله، و لا بالله» مع عدم الخصومة (١٢٧)، و إن كان هو الأحوط (١٢٨).
- (مسألة ٢): لا تعتبر فيه العربية، بل يستحق بالفارسية و سائر اللغات أيضاً (١٢٩).

الشتم أن نقول: «لعنك الله مع أنه يكفي كل واحد منهما في الشتم مع احتمال أن يكون لفظ: «لا و الله» و «بلى و الله» من خصمه و منه يستفاد التخاصم الذي اعتبره مثلاً الفقهاء في مورد الجدل. مضافاً إلى أن التكرار غالباً تأكيداً و في مثله لا وجه للتقييد.

(١٢٧) لأصالة البراءة بعد عدم دليل على الحرمة، و اختصاص الأدلة الدالة عليها بالصيغة المخصصة في مورد الخصومة كما تقدم.

(١٢٨) خروجاً عن خلاف ما نسب إلى الانتصار و جمل العلم و العمل من أنه الحلف بالله الذي هو أعمّ من الصيغتين، و في الدروس القول بتعديده إلى ما يسمى يمينا أشبه، و في الرياض: «فيقوي القول بأنه مطلق الحلف بالله تعالى، و ما يسمى يمينا كما عليه الماتن و الشهيد» و إن كان ذلك كله من الاجتهاد في مقابل النص كما مرّ.

هذا بالنسبة إلى غير الصيغتين. و أما بالنسبة إليهما مع عدم الخصومة، فلما نسب إلى ظاهر الدروس، و المنتهى، و التذكرة من العموم للخصومة و غيرها و لكنّه خلاف الإجماع على اعتبار الخصومة فيه و تقدم إمكان استفادتها من لفظ «لا و الله» و «بلى و الله» المشتمل على النفي و الإثبات الذي لا يكونان غالباً إلا في مورد الخصومة.

(١٢٩) لصدق معنى الجدل بالنسبة إلى اللغات المشتملة على معنى الصيغتين فيشمّلها إطلاق الأدلة. كما لا فرق بين كونه في الإخبار أو الإنشاء، للإطلاق، و ما في بعض الأخبار من التقسيم بين الصدق والكذب فالظاهر



(مسألة ٣): لا يعتبر في الجدل الكذب ولا البغضاء (١٣٠).

(مسألة ٤): ليس من الجدل أن يقول: «و الله لا فعلن هذا الفعل» وقال صاحبه: «و الله لا تفعل» إن لم يكن خصومة في البين، بل لأجل الأغراض الأخر (١٣١).

(مسألة ٥): ليس من الجدل الحلف بالله صادقا، أو لدفع دعوى باطلة مع عدم قصد التمجيد لله، أو الحلف لغوا و مع عدم القصد الجدي (١٣٢).

(مسألة ٦): لو اضطر إلى الجدل لإثبات حق أو نفي باطل لا بأس به (١٣٣).

الثاني عشر: يحرم عليه قتل هوام الجسد (١٣٤)، وكذا

كونه من باب الغالب، مع أن الإنشاء قد يتصف بالصدق والكذب اعتبارا.

(١٣٠) لظهور الإطلاق الشامل للصادق والكاذب، و مورد البغضاء وغيره.

(١٣١) لعدم الخصومة فيه، و تقدم أن مطلق اليمين ليس بجدال، فمقتضى

الأصل الإباحة. و يدل عليه صحيح أبي بصير الآتي في الكفارات.

(١٣٢) لعدم قصد الخصومة في جميع ذلك، فالمرجع أصالة البراءة.

(١٣٣) لأدلة العسر و الحرج، وأنه «ليس شيء حرم الله تعالى إلا و قد أحله

لمن اضطر إليه» (١).

(١٣٤) الهوام: كالدواب لفظا، و معنى، و جمعا، و أفرادا و لعلّ تعبير الفقهاء

بالهوام من هذه الجهة و إلا فلم يرد لفظ الهوام في نصوص المقام. نعم، في صحيح

حريز عن الصادق عليه السلام: «مرّ رسول الله ﷺ على كعب بن عجرة الأنصاري و القمل

يتناثر من رأسه و هو محرم، فقال ﷺ: أ تؤذيك هوامك؟ فقال: نعم - الحديث» (٢).

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب القيام حديث: ٧ (كتاب الصلاة).

(٢) الوسائل باب: ١٤ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ١.

ويدل على أصل الحكم قول أبي عبد الله عليه السلام في صحيح ابن عمار: «إذا أحرمت فاتق قتل الدواب كلها»<sup>(١)</sup>، وصحيح زرارة: «عن المحرم هل يحك رأسه ويغتسل بالماء؟ قال عليه السلام: يحك رأسه ما لم يتعمد قتل دابة»<sup>(٢)</sup>، وخبر أبي الجارود المنجبر: «عن رجل قتل قملة وهو محرم؟ قال عليه السلام: بشئ ما صنع»<sup>(٣)</sup>.

و الظاهر أنَّ الإطلاق من باب تطبيق الكلِّي على الفرد لا الاسم على المسمَّى. نعم، مثل خبر أبي الجارود من إطلاق الاسم على المسمَّى ولكنَّه من باب ذكر إحدى مصاديق الدوابِّ والهوامِّ أيضاً ففيه قال:

«سأل رجل أبا جعفر عليه السلام عن رجل قتل قملة وهو محرم؟ قال عليه السلام: بشئ ما صنع. قال: فما فداؤها؟ قال عليه السلام: لا فداء لها».

وفي صحيح حماد قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المحرم يبين القملة عن جسده فيلقها قال عليه السلام: يطعم مكانها طعاماً»<sup>(٤)</sup>.

ونحوه صحيح ابن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن المحرم ينزع القملة عن جسده فليقها؟ قال عليه السلام: يطعم مكانها طعاماً»<sup>(٥)</sup>.

وهذا هو المشهور كما في المدارك، والذخيرة. ولا وجه لما في الجواهر: «من أنا لم نحققها في العنوان المزبور» لأنَّ الهامَّة والهوامَّ عبارة أخرى عن الدَّابة والدوابِّ، وقد ورد الأخيران في النص كما في صحيحي ابن عمار، وزرارة ففي الأول عنه عليه السلام أيضاً قال: «إذا أحرمت فاتق قتل الدوابِّ كلها»<sup>(٦)</sup>، وفي الثاني: «سألته عن المحرم هل يحك رأسه أو يغتسل بالماء؟ قال عليه السلام: يحك رأسه ما لم

(١) الوسائل باب: ٨١ من أبواب تروك الإحرام حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٧٣ حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ٧٨ من أبواب تروك الإحرام حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ١٥ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ١.

(٥) الوسائل باب: ١٥ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ٢.

(٦) الوسائل باب: ٨١ من أبواب تروك الإحرام حديث: ٢.

يتعمّد قتل دابة<sup>(١)</sup> و عن النهاية، و السرائر لا يجوز قتل شيء من الدواب.

و أشكل على هذه الأخبار:

أولاً: بأنّها موافقة للعامة.

و ثانياً: بمعارضتها بجملة أخرى من الأخبار كصحيح معاوية: «سأل

الصادق عليه السلام: ما تقول في محرم قتل قملة؟ قال عليه السلام: لا شيء عليه في القمل، و لا ينبغي أن يتعمّد قتلها»<sup>(٢)</sup>.

و صحيحه الآخر عند عليه السلام أيضاً: «لا بأس بقتل النمل و البق في الحرم، و لا بأس بقتل القملة في الحرم»<sup>(٣)</sup>.

و مرسل ابن فضال: «لا بأس بقتل البرغوث و القملة و البقعة في الحرم»<sup>(٤)</sup>.

و خبر ابن خالد أنّه سأل الصادق عليه السلام: «عن المحرم يلقي القملة فقال عليه السلام ألقوها

أبعدها الله غير محمودة و لا مفقودة»<sup>(٥)</sup> مع موافقة هذه الأخبار للأصل و التسهيل على المحرمين، و إذا جاز بمقتضى هذه الأخبار يصح الإلقاء بالأولى.

وفيه: أنّ القسم الأول من الأخبار و إن كان موافقاً للعامة لكن ليس كل

موافقة لهم موهنة بعد اعتماد المشهور عليها و عملهم بها، و القسم الثاني من

الأخبار و إن كان مخالفاً للعامة، و لكنه لا أثر لها بعد إعراض الأصحاب عنها،

مع أنّ قوله عليه السلام في صحيح معاوية: «لا شيء عليه» يمكن أن يراد به نفي الكفارة،

فيحمل قوله عليه السلام: «لا ينبغي أن يتعمّد ذلك على الحرمة» بقرينة ما تقدّم في

صحيح زرارة و ابن عمار المعتضدان بالشهرة بل الإجماع. و أما قوله عليه السلام: «لا

بأس بقتل القمل في الحرم» فهو أعم من حكم المحرم، و كذا مرسل ابن فضال،

كما أنّه يحمل خبر ابن خالد على الضرورة و الأذية. هذا مضافاً إلى قصور

(١) الوسائل باب: ٧٣ و باب: ٧٥ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٤ و ٣.

(٢) الوسائل باب: ٧٨ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٨٤ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ٨٤ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٤.

(٥) الوسائل باب: ٧٨ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٦.

إلقاؤها (١٣٥).

(مسألة ١): لا فرق في حرمة القتل والإلقاء بين كونهما من جسده أو ثيابه بالمباشرة أو بالتسبيب، أو عن نفسه، أو عن محرم آخر (١٣٦)، بل يحرم عليه تمكين الغير من قتله وإلقائه وإن كان الغير محلاً (١٣٧).

(مسألة ٢): يحرم عليه قتل هوام بدن المحل أيضاً، بل وكذا بدن الحيوانات (١٣٨).

سندهما، وعدم الانجبار.

فتخلص من جميع ما مرّ: حرمة قتل القمل، وإلقائه. واقتصار بعض القدماء على الثاني ليس للتخصيص به بل الظاهر كونه من باب الاستغناء عن الفرد الجليّ بذكر الفرد الخفيّ وهو شائع في المحاورات فلا وجه لقول ابن حمزة من جواز قتل القمل على البدن وإن حرم إلقاؤه عنه.

(١٣٥) لأنّه من القتل تسبيهاً، ولاتفاق الأصحاب على حرمة الإلقاء - كما تقدم.

(١٣٦) كل ذلك لظهور الإطلاق الشامل لجميع ذلك، وإنّ المستفاد من الأدلة عدم حصول القتل من المحرم بأيّ وجه كان ذلك.

(١٣٧) لأنّه من التسبيب، وإطلاق الأدلة يشمل المباشرة والتسبيب وأما قول الصادق عليه السلام في الصحيح: «المحرم يلقي عنه الدوابّ كلّها»<sup>(١)</sup> فمفهوم هذه الجملة بالإعراض أو محمول على بعض المحامل.

(١٣٨) لإطلاق قوله عليه السلام: «إذا أحرمت فاتق قتل الدوابّ كلّها»<sup>(٢)</sup> الشامل لجميع ذلك.

(١) الوسائل باب: ٧٨ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ١٨ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٩.

- (مسألة ٣): الأحوط وجوباً عدم قتل بيض القمّل ونحوه أيضاً<sup>(١٣٩)</sup>.
- (مسألة ٤): يجوز دفع البرغوث والبق والذباب لدفع الأذية وإن حصل به قتلها<sup>(١٤٠)</sup>، ومع عدمها فلا يجوز خصوصاً في الحرم<sup>(١٤١)</sup>.
- (مسألة ٥): يجوز له نقل القمّل من محلّ إلى محلّ آخر أحرز منه، بل والمساوي أيضاً<sup>(١٤٢)</sup>.
- (مسألة ٦): الأحوط وجوباً عدم نقلها إلى محلّ يكون معرضاً للسقوط<sup>(١٤٣)</sup>.

(١٣٩) لأنّه من هوام الجسد، فيشمّله إطلاق الكلمات، كما يشمله إطلاق الأخبار أيضاً بالتبع تبعية عرفية.

(١٤٠) للأصل، وخبر زرارة عن أحدهما عليه السلام: «سألته عن المحرم يقتل البقّة، والبرغوث إذا أراداه قال عليه السلام: نعم»<sup>(١)</sup>، وفي نسخة «إذا رآه»<sup>(٢)</sup>، وفي الصحيح المروي عن آخر السرائر: «عن المحرم يقتل البقّة، والبراغيث إذا آذاه؟ قال عليه السلام: نعم»<sup>(٣)</sup> والظاهر أنّ ذكر البقّة، والبرغوث من باب المثال فيشمّل الذباب ونحوه أيضاً.

(١٤١) أما عدم الجواز، فلما مرّ من الأدلّة، وأما الحرم فلاّنه مأمّن وأمان.

(١٤٢) للأصل، وقول أبي عبد الله عليه السلام في الصحيح: «المحرم يلقي عنه الدواب كلها إلا القمّلة فإنّها من جسده فإذا أراد أن يحوّل من مكان إلى مكان فلا يضرّه»<sup>(٤)</sup>.

(١٤٣) لأنّه في معنى الإلقاء عرفاً.

(١) الوسائل باب: ٧٩ من أبواب تروك الإحرام حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٧٩ من أبواب تروك الإحرام حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٧٨ من أبواب تروك الإحرام حديث: ٧.

(٤) الوسائل باب: ٧٨ من أبواب تروك الإحرام حديث: ٥.

الثالث عشر: لبس الخاتم للزينة<sup>(١٤٤)</sup>، ويجوز للسنة أو غرض آخر غير الزين<sup>(١٤٥)</sup> والفارق القصد والنية<sup>(١٤٦)</sup>. ولو كان اللبس للزينة وغيرها بحيث يكون كل منهما جزءا للعلة يجوز<sup>(١٤٧)</sup>، وإن كان الأحوط

(١٤٤) لخبر مسمع عن الصادق عليه السلام: «سألته أ يلبس المحرم الخاتم؟ قال لا يلبسه للزينة»<sup>(١)</sup> المعتضدة بما ورد في الاكتحال بالسواد أنه زينة<sup>(٢)</sup>، وفي النظر في المرأة<sup>(٣)</sup> لأنه من الزينة، وبما ورد في المحرم من أنه «أشعث أغبر»<sup>(٤)</sup> المنافي ذلك للترفة والزينة وهذا هو المشهور بين الأصحاب، وقطع به أكثرهم ولا يعرف الخلاف فيه.

(١٤٥) للأصل، وإطلاق قول أبي الحسن عليه السلام: «لا بأس بلبس الخاتم للمحرم»<sup>(٥)</sup> المقتصر في تقييد بخصوص ما كان للزينة، وفي صحيح ابن بزيع: «رأيت العبد الصالح وهو محرم وعليه خاتم وهو يطوف طواف الفريضة»<sup>(٦)</sup> وهذا أولى من الجمع بين النصوص بحمل ما دل على المنع على الكراهة، لما مر من المعتضدات للحرمة والشواهد عليها.

(١٤٦) لأن كل ما ليس فيه تعين خارجي في البين يرجع في تعيينه إلى القصد والنية إلا إذا كان بحيث انطبقت الزينة عليه قهرا، فيشكل الجواز حينئذ وإن قصد غيرها.

(١٤٧) للأصل بعد عدم صدق اللبس للزينة عليه بناء على أن المنساق

(١) الوسائل باب: ٤٦ من أبواب تروك الإحرام حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب تروك الإحرام حديث: ٥ و ١١.

(٣) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب تروك الإحرام حديث: ٥.

(٤) الوسائل باب: ٤٦ من أبواب الإحرام حديث: ٢.

(٥) الوسائل باب: ٤٦ من أبواب الإحرام حديث: ٣.

(٦) الوسائل باب: ٤٦ من أبواب تروك الإحرام حديث: ٣.

المنع (١٤٨).

(مسألة ١): لا فرق في ذلك بين الرجل و المرأة (١٤٩).

(مسألة ٢): يحرم على المحرمة لبس الحلي للزينة، سواء كانت معتادة أو لا (١٥٠)، و لو كانت معتادة و لم تقصد به الزينة فلا يحرم عليها

منه ما كانت علة منحصرة للباس.

(١٤٨) لاحتمال أن يكون المانع صرف وجود قصد الزينة و لو بنحو جزء العلة.

(١٤٩) لقاعدة الاشتراك من دون دليل على الخلاف.

(١٥٠) لما تقدم من حرمة التزين، و عن الصادق عليه السلام في صحيح ابن مسلم: «المحرمة تلبس الحلي كله إلا حلياً مشهوراً للزينة» (١) و عنه عليه السلام أيضاً في خبر الكاهلي: «تلبس المرأة المحرمة الحلي كلها إلا القرط المشهور و القلادة المشهورة» (٢).

و قد اعتمد الفقهاء على هذه الأخبار و أفتوا بمفادها، و الظاهر أن المراد بالمشهور الظاهر للزينة، فيكون المراد بقوله عليه السلام في الخبر الأول مشهوراً للزينة أي: ظاهراً لأجل التزين به، لأن المتعارف من لبس الحلي إنما هو للزينة و هي متقومة بالإظهار. و مع انتفاء الإظهار لا وجه للزينة فلا موضوع للحرمة، و في خبر ابن سويد عن أبي الحسن عليه السلام: «سألت عن المرأة المحرمة أي شيء تلبس من الثياب؟ قال عليه السلام: تلبس الثياب كلها إلا المصبوغة بالزعفران و الورد، و لا تلبس القفازي و لا حلياً تتزين بها لزوجها، و لا تكتحل إلا من علة و لا تمس طيباً، و لا تلبس حلياً، و لا فرنداً و لا بأس بالعلم في الثوب» (٣).

(١) الوسائل باب: ٤٩ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٤٩ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٦.

(٣) الوسائل باب: ٤٩ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٣.

لبسه<sup>(١٥١)</sup>، ولكن يحرم إظهارها حتى للزوج

والظاهر أنَّ قوله ﷺ: «تزين لزوجها» ليس للتخصيص بخصوص الزوج كما يأتي في صحيح ابن الحجاج. وأما صحيح حريز عن الصادق ﷺ: «إذا كان للمرأة حلي لم تحدثه للإحرام لم ينزع عنها»<sup>(١)</sup> فيمكن أن يراد به ما كان معتادا و لم يقصد به الزينة.

(١٥١) إجماعا، ونصا، ففي صحيح ابن الحجاج قال: «سألت أبا الحسن ﷺ عن المرأة يكون عليها الحلي والخلخال والمسكة، والقرطان من الذهب والورق تحرم فيه وهو عليها وقد كانت تلبسه في بيتها قبل حجها أتنزعه إذا أحرمت أو تتركه على حاله؟ قال ﷺ: تحرم فيه وتلبسه من غير أن تظهره للرجال في مركبها ومسيرها»<sup>(٢)</sup> فالمستفاد من جميع النصوص بعد رد بعضها إلى بعض أنَّ حلي المرأة على أقسام:

الأول: ما قصدت به الزينة ولا إشكال في الحرمة سواء كان معتادا أو لا.

الثاني: ما إذا ترتبت عليه الزينة مع عدم القصد لها والأحوط وجوبا الترك أيضاً، لما تقدم في خبر مسمع من قوله ﷺ: لأنَّه من الزينة الشامل لما إذا صدقت الزينة خارجا ولو لم يقصد.

الثالث: ما إذا أحدثت الزينة للإحرام ولا ريب في الحرمة، لما تقدم في صحيح حريز.

الرابع: ما إذا كانت متزينة به قبل الإحرام وكانت معتادة لها فلا يجب عليها نزعها في حال الإحرام ولكن يحرم عليها إظهارها للرجال في مركبها ومسيرها، كما تقدم في صحيح ابن الحجاج، ومقتضى التقييد بالرجال أنَّه يجوز لها إظهارها للنساء.

(١) الوسائل باب: ٤٩ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٩.

(٢) الوسائل باب: ٤٩ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.



والمحارم (١٥٢).

(مسألة ٣): تترتب الأحكام المذكورة على كلما تسمى زينة المختلفة باختلاف الأشخاص والأزمنة والأمكنة (١٥٣).

الرابع عشر: إزالة الشعر (١٥٤) قليله وكثيره ولو بعض الشعرة عن

(١٥٢) لإطلاق صحيح ابن الحجاج الشامل للجميع.

(١٥٣) لتعلق الحكم بعنوان الزينة ولها مراتب مختلفة كما هو المعلوم، فيشمل جميع المراتب ما لم يكن دليل على الخلاف وهو مفقود.

(١٥٤) إجماعاً، ونصوصاً، بل وكتاباً في بعض أفرادها قال تعالى ﴿وَلَا تَخْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾<sup>(١)</sup>، وقال أبو جعفر عليه السلام في صحيح زرارة: «من حلق رأسه، أو تنف إبطه ناسياً، أو ساهياً، أو جاهلاً فلا شيء عليه، و من فعله متعمداً فعليه دم»<sup>(٢)</sup>.

و عن الصادق عليه السلام في صحيح حريز: «إذا تنف الرجل إبطيه بعد الإحرام فعليه دم»<sup>(٣)</sup>، و عنه عليه السلام في صحيح معاوية: «المحرم كيف يحك رأسه؟ قال عليه السلام: بأظافيره ما لم يدم أو يقطع الشعر»<sup>(٤)</sup>.

و في صحيح الحلبي عليه السلام أيضاً: «المحرم يحتجم؟ قال عليه السلام: لا إلا أن لا يجد بدأً فليحتجم ولا يحلق مكان المحاجم»<sup>(٥)</sup>.

وعنه عليه السلام أيضاً: «لا بأس بحك الرأس و اللحية ما لم يلق الشعر»<sup>(٦)</sup>

(١) سورة البقرة: ١٩٦.

(٢) الوسائل باب: ١٠ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ١١ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٧٣ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.

(٥) الوسائل باب: ٦٢ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.

(٦) الوسائل باب: ٧٣ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٢.

الرأس أو اللحية، والإبط، أو غيرهما بالحلَق، أو القص، أو النورة أو غيرها مباشرة أو تسبيبا (١٥٥).

(مسألة ١): لا بأس بإزالة الشعر مع الضرورة ولكن لا تسقط الفدية (١٥٦)، بلا فرق فيها بين أقسام الإزالة (١٥٧)، كما لا فرق بين كون الضرورة بنفس الشعر أو بغيره، كالتَّمْل ونحوه (١٥٨).

(مسألة ٢): لا بأس بسقوط الشعر عند الحَكِّ والتسريح، أو الوضوء أو الغسل ومسِّ الحاجب واللحية مع عدم قصد إزالة الشعر

فيستفاد من الجميع حرمة إزالة الشعر التي عنوانها الفقهاء في كتبهم، فاستنبطوا الحكم الكلِّي من استقصاء الجزئيات كما هو المتعارف في المحاورات.

(١٥٥) كل ذلك للإطلاق الشامل للجميع الذي منها الحلَق، وقد ذكر النتف و القطع، والإجماع بقسميه يدل على حرمة النورة والقص أيضاً.

(١٥٦) للأصل، والإجماع، وأدلة نفي الحرج، والضرر، وقول الصادق عليه السلام في صحيح حريز: «مرَّ رسول الله ﷺ على كعب ابن عجرة الأنصاري و القمَّل يتناثر من رأسه فقال له ﷺ أتؤذيك هوامك؟ فقال: نعم، فنزلت هذه الآية «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ» فأمره رسول الله ﷺ بحلق رأسه وجعل عليه الصيام ثلاثة أيام - الحديث -» (١) ومنه يظهر عدم سقوط الفدية.

(١٥٧) لظهور الإطلاق، والاتفاق الشامل للجميع.

(١٥٨) للإطلاق الشامل لهما. نعم، فَرَّق جمع في الفدية فأثبتها في الأخير دون الأول تنظيراً له على الحيوان المؤذي إذا أراد المحرم. وهو مخالف لإطلاق ما دل على ثبوت الفدية مطلقاً ويأتي في الكفارات ما ينفع المقام.

وعدم العلم به (١٥٩).

(مسألة ٣): لو انقطعت جلدة من بدنه عليها شعر لا شيء عليه، وكذا لو أقطعها كذلك (١٦٠).

(مسألة ٤): يحرم على المحرم إزالة شعر غيره محرما كان الغير أو محلا (١٦١).

(مسألة ٥): لو مس لحيته مثلا فرأى في يده شعرة و شك في أنه قطعت بمسه أو كانت منسلة قبل ذلك فلا شيء عليه وإن كان الأحوط الفدية (١٦٢).

الخامس عشر: تغطية الرجل رأسه (١٦٣)، بلا فرق بين كله

(١٥٩) كل ذلك للأصل، وظهور الأدلة في العمد، والاختيار، مضافا إلى عدم الخلاف.

(١٦٠) للأصل بعد كون المنساق من الأدلة إزالة نفس الشعر دون زوال محله أو إزالته.

(١٦١) لأن المنساق من الأدلة عدم جواز تسبیب المحرم لذلك، مضافا إلى الإجماع، وقول أبي عبد الله في صحيح معاوية: «لا يأخذ المحرم من شعر الحلال»<sup>(١)</sup> ويأتي في كفارة إزالة الشعر فروع تتعلق بالمقام.

(١٦٢) أما أنه لا شيء عليه، فللأصل بعد الشك في تعلق التكليف بالنسبة إليه. وأما الاحتياط فللخروج عن خلاف الشهيد في الدروس حيث استقرت الفدية، و لكنّه مخالف للأصل من غير دليل عليه ويأتي في الكفارات ما ينفع المقام.

(١٦٣) إجماعا، ونصوصا مستفيضة، بل متواترة قال أبو جعفر عليه السلام في

(١) الوسائل باب: ٦٣ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.

وبعضه (١٦٤)، والأذنين من الرأس (١٦٥).

(مسألة ١): المراد بالرأس منابت الشعر (١٦٦)، فلا تحرم تغطية

خبر القداح: «إحرام المرأة في وجهها، وإحرام الرجل في رأسه»<sup>(١)</sup>، وعن الصادق عليه السلام في صحيح ابن الحجاج: «المحرم يجد البرد في أذنيه يغطيهما؟ قال عليه السلام: لا»<sup>(٢)</sup>، وفي صحيح حريز قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن محرم غطى رأسه ناسيا قال عليه السلام: يلقي القناع عن رأسه ويلبى ولا شيء عليه»<sup>(٣)</sup>.

(١٦٤) لإطلاق الأدلة الشامل للكل والبعض.

(١٦٥) لما تقدم في صحيح ابن الحجاج. مع أنَّ الرأس في المقام عرفا عبارة عن العضو المخصوص المشتمل على الأذنين فلا وجه لتردد العلامة فيهما في التذكرة والمنتهى، مع أنه أفتى بالدخول في التحرير، وفي خبر سماعة قال: «سألت عن المحرم يصيب أذنه الريح، فيخاف أن يمرض هل يصلح أن يسدَّ أذنيه بالقطن؟ قال عليه السلام: نعم، لا بأس بذلك إذا خاف ذلك وإلا فلا»<sup>(٤)</sup> وهو يدل مفهوما، ومنطوقا على عدم جواز تغطيتهما مع الاختيار.

(١٦٦) كما عن جمع من الأصحاب. وعلى هذا فدخل الأذنين فيه إنَّما هو لأجل الدليل الخاص. ولكن الكلام فيما عن جمع من الأصحاب من الاختصاص بمنابت الشعر. ولعلَّهم استفادوا ذلك من الاستعمالات العرفية يقال: حلق رأسه، وكثر شعر رأسه، ونحو ذلك مما يمكن أن يستظهر منه الاختصاص. ولكن الظاهر أنَّ الاستفادة الاختصاص في هذه الاستعمالات من القرينة ولا ثمرة في هذا البحث أصلا بعد ورود الصحيح بدخول الأذنين في

(١) الوسائل باب: ٤٨ من أبواب تروك الإحرام حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٥٥ من أبواب تروك الإحرام حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٥٥ من أبواب تروك الإحرام حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٧٠ من أبواب تروك الإحرام حديث: ٨.

غيرها و غير الأذنين (١٦٧).

(مسألة ٢): لا فرق بين أقسام التغطية، كالطين، و الحناء، و حمل المتاع، و الرمس في الماء أو غيره من المائعات كما لا فرق في الغطاء بين ما يحكي ما تحته و ما لا يحكي (١٦٨).

الرأس.

(١٦٧) للأصل، و ظهور الإجماع على عدم الحرمة في غير منابت الشعر، و الأذنين.

(١٦٨) كل ذلك لصدق التغطية، فيشمّلها الإطلاق، و كذا قوله ﷺ: «إحرام الرجل في رأسه»<sup>(١)</sup> قال في الجواهر: «بل لا أجد فيه خلافا» بل عن التذكرة نسبته إلى علمائنا، مضافا إلى قول الصادق ﷺ في صحيح حرير: «لا يرتمس المحرم في الماء»<sup>(٢)</sup>، و قوله ﷺ في صحيح ابن سنان: «و لا ترتمس في الماء تدخل فيه رأسك»<sup>(٣)</sup>.

و ظهورهما في التعميم مما لا ينكر، كما أنّ من قوله ﷺ: «تدخل فيه رأسك» يستفاد التعميم لكل ما يدخل فيه الرأس من أنحاء المائعات و لو لم يكن من الماء و المدار على تغطية الرأس، و تخميره كما في الروايات<sup>(٤)</sup> و الظاهر صدقها بجميع ذلك. نعم، لو شك في الصدق لا يجوز التمسك بالأدلة اللفظية حينئذ، و يكفي الإجماع المدعى في التذكرة على التعميم، و لكن الظاهر عدم الشك خصوصا بعد ما ورد في الرمس في الماء - كما تقدم - و استثناء عصام القرية<sup>(٥)</sup> فلا وجه لما عن صاحبي المدارك، و الذخيرة من حمل الأدلة على

(١) الوسائل باب: ٤٨ من أبواب تروك الإحرام حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٥٨ من أبواب تروك الإحرام حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٥٨ من أبواب تروك الإحرام حديث: ١.

(٤) راجع الوسائل باب: ٥٩ من أبواب تروك الإحرام.

(٥) الوسائل باب: ٥٧ من أبواب تروك الإحرام.

(مسألة ٣): لا بأس للمحرم بإفاضة الماء، والحك، والتوسد، وعصام القرية على رأسه (١٦٩).

الستر المتعارف فلا يشمل غيره، لأنه خلاف ظهور إطلاق المعتبرة. والإجماع المدعى في التذكرة، و موافق لما عن جمع من العامة.

و أما قول أبي عبد الله عليه السلام في صحيح زرارة: «عن المحرم هل يحك رأسه، و يغتسل بالماء؟ قال عليه السلام: يحك رأسه ما لم يتعمد قتل دابة، و لا بأس أن يغتسل بالماء و يصب على رأسه ما لم يكن ملبدا، فإن كان ملبدا فلا يفيض على رأسه الماء إلا من الاحتلام»<sup>(١)</sup>. ففيه أنه يمكن أن يكون التلبد للضرورة، أو كان بنحو لا يصدق عليه التغطية، مع إمكان حمله على التقية لما رووا من أن: «رسول الله صلى الله عليه وآله أهل ملبدا»<sup>(٢)</sup>.

(١٦٩) أما الأول، فيدل عليه مضافا إلى الإجماع، و أنه ليس من التغطية جملة من النصوص:

منها: صحيح ابن شعيب عن الصادق عليه السلام: «المحرم يغتسل قال: نعم، يفيض على رأسه الماء و لا يدلكه»<sup>(٣)</sup>، و قد تقدم في ١ مسألة ٣٣ من كتاب الصوم من (فصل ما يجب الإمساك عنه) بعض ما ينفع المقام فراجع.

و يدل على الثاني: مضافا إلى الأصل، و الإجماع صحيح زرارة - المتقدم - عن الصادق عليه السلام: «عن المحرم هل يحك رأسه أو يغتسل بالماء؟ قال عليه السلام: يحك رأسه ما لم يتعمد قتل دابة».

و أما التوسد فقد صرح بجوازه جماعة، و يدل عليه مضافا إلى الأصل

(١) أورد صدر الرواية في الوسائل باب: ٧٣ من ترك الإحرام حديث: ٤ و ذيلها في باب: ٧٥ حديث: ٣.

(٢) راجع صحيح ابن مسلم ج: ٤ صفحة: ٨.

(٣) الوسائل باب: ٧٥ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.

(مسألة ٤): لا بأس بالتعصيب والتلبيد للضرورة أي ضرورة كانت - (١٧٠). و  
 كذا لا بأس بالستر باليد والذراع (١٧١).  
 (مسألة ٥): يشترط في ستر الرأس أن يكون الساتر ملاصقا للرأس (١٧٢)،  
 فإن كان منفصلا يجري عليه حكم التظليل (١٧٣).

صدق أنه مكشوف الرأس عرفا. فيقال: نام مكشوف الرأس فهو مثل ما إذا قام و  
 اتكأ برأسه المكشوف على حائط أو نحوه.

وأما الأخير فيدل عليه الإجماع، والنص، ففي صحيح ابن مسلم عن  
 الصادق عليه السلام: «المحرم يضع عصابة القربة على رأسه إذا استسقى؟ قال عليه السلام: نعم»<sup>(١)</sup>  
 وإطلاقه يشمل حال الاختيار أيضاً.

(١٧٠) نصاً، وإجماعاً قال الصادق عليه السلام في صحيح معاوية بن وهب: «لا بأس  
 أن يعصّب المحرم رأسه من الصداع»<sup>(٢)</sup>، والظاهر أن ذكر الصداع من باب المثل  
 لكل ضرورة، وتدل عليه أدلة نفي العسر والحرج.

(١٧١) للأصل، وما تقدم من جواز حك رأسه بيده، ولأنه ليس من الستر، و  
 التغطية، والتخمير المحرّم عرفاً، لانسباق الستر بالشيء الخارجي من الأدلة، و  
 قال أبو عبد الله عليه السلام في صحيح ابن عمار: «لا بأس أن يستر بعض جسده  
 ببعض»<sup>(٣)</sup>.

(١٧٢) لأنه المتفاهم من الستر، والتغطية، والتخمير عرفاً وفي غير ذلك  
 يكون المرجع هو الأصل بعد عدم صحة التمسك بإطلاق الأدلة من جهة الشك  
 في الموضوع.

(١٧٣) إن صدق عليه التظليل عرفاً وإلا فمقتضى الأصل عدم ترتب حكم

(١) الوسائل باب: ٥٧ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٥٦ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٦٧ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٣.

(مسألة ٦): يجوز للمحرم ستر جميع وجهه فضلاً عن بعضه في حال الاختيار (١٧٤)، ولا تجب عليه الكفارة، وإن كانت أحوط استحباباً (١٧٥).  
 (مسألة ٧): يكره له أن يجوز بثوبه فوق أنفه، أو أن يجوز أنفه بثوبه من أسفل (١٧٦).

الستر والتظليل عليه أيضاً.

(١٧٤) للأصل، والإجماع، والنصوص:

منها: قول أبي جعفر عليه السلام: «إحرام المرأة في وجهها، وإحرام الرجل في رأسه»<sup>(١)</sup>، وعن ابن حازم: «رأيت أبا عبد الله عليه السلام وقد توضأ وهو محرم ثم أخذ منديلاً فمسح به وجهه»<sup>(٢)</sup>، وعنه عليه السلام أيضاً: «الرجل المحرم يتوضأ ثم يخلل وجهه بالمنديل يخمره كله قال عليه السلام: لا بأس»<sup>(٣)</sup>.

فما عن ابن عقيل من الحرمة، والكفارة. وما عن الشيخ من الجواز والكفارة مخالف لما تقدم من غير دليل يدل عليه إلا مضمحل الحلي: «المحرم إذا غطى رأسه فليطعم مسكيناً في يده ولا بأس بأن ينام على وجهه وعلى راحلته»<sup>(٤)</sup> المحمول على الندب جمعاً مع وهنه بالإعراض، وخلو النصوص المتقدمة الواردة في مقام البيان عن الكفارة.

(١٧٥) خروجاً عن مخالفة ابن أبي عقيل بل قال عليه السلام: «إنه متى لم ينو الكفارة لم يجز له ذلك».

(١٧٦) لقول الصادق عليه السلام في الصحيح: «يكره للمحرم أن يجوز بثوبه فوق أنفه»<sup>(٥)</sup>.

(١) الوسائل باب: ٤٨ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٦١ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٥٩ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ٥ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ١.

(٥) الوسائل باب: ٦١ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٢.



(مسألة ٨): لو غطّي رأسه ساهيا وجب عليه إلقاؤه متى تذكر، و يستحب تجديد التلبية (١٧٧).

(مسألة ٩): يجب عليه كشف بعض الأطراف و هذا الوجوب مقدّم لأن يكون نفسيا (١٧٨).

السادس عشر: تغطية المرأة وجهها (١٧٩)، بلا فرق بين الكل

وعنه عليه السلام أيضاً: «يكره للمحرم أن يجوز بثوبه أنفه من أسفل» (١).

(١٧٧) لحرمة استدامة التغطية كالابتداء، وفي صحيح حرير قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن محرم غطّي رأسه ناسيا قال عليه السلام: يلقي القناع عن رأسه ويلبي ولا شيء عليه» (٢)، وفي صحيح الحلبي «سئل الصادق عليه السلام عن المحرم يغطي رأسه نائما، أو ناسيا، فقال عليه السلام يلبي إذا ذكر» (٣) و ظاهرهما وإن كان وجوب التلبية إلاّ أنّه لا قائل به كما في المدارك وإن نسب إلى ظاهر الشيخ، و ابني حمزة و سعيد. و لكنه مخدوش، لأنّ السياق الرجحان لا الإلزام كما في سائر الموارد التي ورد فيها تجديد التلبية.

(١٧٨) مقدمة لحصول العلم بكشف تمام الرأس.

(١٧٩) إجماعا، ونصوصا كثيرة منها قول الصادقين عليهم السلام - كما تقدم - «إحرام الرجل في رأسه و إحرام المرأة في وجهها» و عن الحلبي عن الصادق عليه السلام: «مرّ أبو جعفر عليه السلام بامرأة متنقبة و هي محرمة، فقال عليه السلام: أحرمي، وأسفري، وأرخي ثوبك من فوق رأسك، فإنّك إن تنقبت لم يتغيّر لونك قال: رجل إلى أين ترخيه؟ قال: تغطّي عينها، قلت: تبلغ فمها؟ قال عليه السلام: نعم» (٤)،

(١) الوسائل باب: ٥٥ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٥٥ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٦.

(٣) الوسائل باب: ٥٥ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ٤٨ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٣.

والبعض، ولا يبين التغطية بالمعتاد وغيره (١٨٠).

(مسألة ١): لا بأس بنومها على المخدة على أحد الجانبين وإن استلزم ستر بعض وجهها (١٨١).

نعم، لا يجوز لها تغطية وجهها عند النوم (١٨٢).

وفي خبر أحمد بن أبي نصر عن أبي الحسن عليه السلام قال: «مرّ أبو جعفر عليه السلام بامرأة محرمة قد استترت بمروحة فأماط المروحة بنفسه عن وجهها» (١).

(١٨٠) لإطلاق الأدلة الشامل للكل، والبعض، والمعتاد وغيره. وتقدم في ستر الرأس وخلاف صاحب المدارك جار في المقام أيضاً والجواب عين ما تقدم في ستر رأس الرجل، لمساواة وجه المرأة مع رأس الرجل في المقام حكماً وإشكالا وجواباً.

(١٨١) لما تقدم في توسد الرجل المحرم من غير فرق بينهما في ذلك فراجع.

(١٨٢) لشمول الإطلاق لتلك الحال أيضاً.

نعم، في صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «الرجل المحرم يريد أن ينام يغطي وجهه من الذباب قال عليه السلام: نعم، ولا يخمر رأسه والمرأة المحرمة لا بأس أن تغطي وجهها كله» (٢) وقال في الجواهر: «ولم أقف على راد له كما أنني لم أقف على من استثناه من حكم التغطية».

أقول: يمكن حمله على ما إذا تأذت من الذباب على وجهها، كما يشهد له صدر الحديث فيكون ذلك من موارد الضرورة فتجوز حينئذ.

(١) الوسائل باب: ٤٨ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٥٥ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٥.

(مسألة ٢): يجوز لها الإسدال ونحوه من الرأس إلى الأنف، بل إلى النحر (١٨٣) للتستر عن الأجنبية أو لغرض آخر (١٨٤). ولا يجب انفصاله عن الوجه (١٨٥).

(١٨٣) للنصوص، والإجماع قال الصادق عليه السلام في صحيح معاوية: «تسدل المرأة الثوب على وجهها من أعلاها إلى النحر إذا كانت راكبة»<sup>(١)</sup>، وعنه عليه السلام أيضاً في صحيح زرارة: «المحرمة تسدل ثوبها إلى نحرها»<sup>(٢)</sup>، وعنه عليه السلام أيضاً في صحيح حريز: «تسدل الثوب على وجهها إلى الذقن»<sup>(٣)</sup>، وفي صحيح العيص: «تسدل الثوب على وجهها؟ قلت: حدّ ذلك إلى أين؟ قال عليه السلام: إلى طرف الأنف»<sup>(٤)</sup> ويمكن أن يحمل ذلك على مراتب قصر المقنعة وطولها، أو أغراض أخرى تدعو لها كاختلاف العادات، والأشخاص، والحالات.

(١٨٤) لإطلاق الأخبار الشامل لجميع ذلك.

(١٨٥) لإطلاق الأخبار والفتاوى، مع غلبة المماساة لها ولم يشر في حديث إلى عدم اعتبار ذلك. ونسب إلى المبسوط، والجامع اعتبار الانفصال وعدم المباشرة، فلا بد وأن يمنع عن ذلك إما بيدها، أو بخشبة، أو نحوها. بل عن الأول الكفارة مع تعمد المباشرة وإطلاقه يشمل ما إذا أزيل أو أزالته بسرعة ولا دليل على شيء من ذلك إلا دعوى: أنه مقتضى الجمع بين ما دل على جواز السدل وما دل على حرمة التغطية بحمل الأول على المنفصل والأخير على المتصل. وإلا دعوى: أن الأصل في التروك الإحرامية الكفارة إلا ما خرج بالدليل.

وفيه: أنه ليس في الأدلة اللفظية التغطية وإنما ورد: «إحرام المرأة في وجهها» كما تقدم، وقوله عليه السلام: «أحرمي، وأسفري»<sup>(٥)</sup> ومثل هذه التعبيرات

(١) الوسائل باب: ٤٨ من أبواب تروك الإحرام حديث: ٨.

(٢) الوسائل باب: ٤٨ من أبواب تروك الإحرام حديث: ٧.

(٣) الوسائل باب: ٤٨ من أبواب تروك الإحرام حديث: ٦.

(٤) الوسائل باب: ٤٨ من أبواب تروك الإحرام حديث: ٢.

(٥) الوسائل باب: ٤٨ من أبواب تروك الإحرام حديث: ٣.

وإن كان أحوط (١٨٦).

(مسألة ٣): يجب عليها ستر بعض أطراف وجهها مقدمة لستر رأسها في الصلاة، فإذا فرغت من الصلاة رفعته فوراً (١٨٧)، والخنثى المشكل إن

ظاهرة في أن الستر مطلقاً لا يجوز سواء كان بالإسدال أو بغيره وقد خرج الإسدال عن ذلك بدليل خاص، فالأدلة من المطلق والمقيد، فلا يجوز الستر مطلقاً سواء كان بالنقاب المخصوص للوجه أو بغيره إلا بالإسدال. وأما أن الأصل في التروك الإحرامية الكفارة إلا ما خرج بالدليل فهو مما لا أصل له، بل مقتضى الأصل عدمها مطلقاً.

إن قلت: إن المناط في وجوب الإسفار تغير اللون، كما تقدم في خبر الحلبي<sup>(١)</sup>، وكون «إحرام المرأة في وجهها» فلا وجه للإسدال أيضاً. قلت: أولاً: أنه من الحكمة لا العلة.

و ثانياً: إن الشارع غلب جهة الاهتمام بستر الرأس على كشف الوجه وهو نحو مبالغة في ستر الرأس قَرَرها الشارع مقدمة لستره في هذا المشهد العظيم. (١٨٦) خروجاً عن خلاف مثل الشيخ<sup>رحمته</sup> والأحوط الفدية بشاة أيضاً كما نسب إليه وإن أزاله بسرعة أو زال بنفسه.

(١٨٧) أما وجوب ستر بعض أطراف الوجه مقدمة للعلم بحصول الستر الواجب فقد تقدم في الستر الصلّاتي في (مسألة ٣) من (فصل الستر والساتر) ما ينفع المقام.

وأما بقاء الوجوب حتى في حال إحرامها، فلاحتمال أهمية مراعاة الستر الصلّاتي عن الكشف الإحرامي. ولو فرض عدم احتمال الأهمية فيها، فالحكم هو التخيير، لأن احتمال أهمية الكشف الإحرامي عن الستر الصلّاتي مما لا وجه له.

كانت طبيعة ثلاثة لا يجب عليها كشف الرأس والوجه (١٨٨)، وإن كانت مرددة بينهما وجب عليها كشفهما مقدمة لتحقيق الامتثال، ولكن لا كفارة عليها الا مع سترهما معا.

(مسألة ٤): لو كان هناك ناظر بريية إلى وجهها وجب التستر منه إن انحصر التستر منه بذلك (١٨٩)، و الا تتستر بوجه آخر.

السابع عشر: يحرم التظليل اختيارا للرجل (١٩٠) في حال

(١٨٨) للأصل بعد عدم شمول الأدلة لها. وأما وجوب كشفهما مع التردد، فللعلم الإجمالي. وأما عدم الكفارة، فلأنه لا كفارة في تغطية المرأة وجهها، فتجري أصالة البراءة عن كفارة تغطية الرأس بلا معارض إلا إذا قلنا بتعارض الأصول حتى إذا لم يكن في الأطراف أثر إلزامي، فتجب الكفارة حينئذ بسترهما معا بخلاف ستر أحدهما فقط، إذ يجري الأصل عن وجوبها حينئذ بلا معارض من كل جهة.

(١٨٩) لأهمية دفع الريبة عن الكشف الإحرامي.

(١٩٠) للنصوص المستفيضة - مضافا إلى الإجماع:

منها: صحيح ابن المغيرة قال: «قلت لأبي الحسن الأول عليه السلام أظلل وأنا محرم؟ قال عليه السلام: لا، قلت: فأظلل وأكفر؟ قال عليه السلام: لا، قلت: فإن مرضت؟ قال عليه السلام: ظلل وكفر أما علمت أن رسول الله ﷺ قال: ما من حاج يضحي ملبيا حتى تغيب الشمس إلا غابت ذنوبه معها» (١).

وصحيح ابن سالم عن الصادق عليه السلام: «المحرم يركب في الكنيسة فقال عليه السلام: لا، وهو للنساء جائز» (٢).

وصحيح ابن مسلم عن أحدهما عليه السلام: «المحرم يركب القبة فقال عليه السلام: لا،

(١) الوسائل باب: ٦٤ من أبواب تروك الإحرام حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٦٤ من أبواب تروك الإحرام حديث: ٤.

السير (١٩١)، سواء كان بالمظلة، أو بسقف القطار أو السيارة أو الطائرة، أو السفينة، أو غيرها (١٩٢).

قلت: فالمرأة المحرمة؟ قال ﷺ: نعم»<sup>(١)</sup>.

وموثق ابن عمار عن أبي الحسن ﷺ: «المحرم يظل عليه وهو محرم قال ﷺ: لا إلا مريضاً، أو من به علة، والذي لا يطيق حرّ الشمس»<sup>(٢)</sup> إلى غير ذلك من النصوص.

و عن الإسكافي أنه قال: «يستحب للمحرم أن لا يظل على نفسه لأنّ السنة جرت بذلك» واستشهد له بالأصل.

و صحيح الحلبي عن الصادق ﷺ: «عن المحرم يركب في القبة قال ﷺ: ما يعجبني ذلك إلا أن يكون مريضاً»<sup>(٣)</sup>.

و عن ابن جعفر عن أخيه ﷺ: «أظل وأنا محرم؟ فقال ﷺ: نعم، و عليك الكفارة قال: فرأيت علياً إذا قدم مكة ينحر بدنة لكفارة الظل»<sup>(٤)</sup>.

وصحيح الجميل: «لا بأس بالظلال للنساء وقد رخص فيه للرجال أيضاً»<sup>(٥)</sup>.

وفيه: أنّ الأصل مقطوع بالمستفيضة الدالة على الحرمة، والأخبار موافقة للعامة، وموهونة بهجر الأصحاب لها مع إمكان حملها على الضرورة فلا وجه لتوهم المعارضة بينها وبين المستفيضة مع مخالفتها للعامة وموافقتها للمشهور فتوى وعملا.

(١٩١) إجماعاً، ونصوصاً يأتي التعرض لها.

(١٩٢) يدل عليه - مضافاً إلى ظهور الإجماع - إطلاق التظليل الوارد في

(١) الوسائل باب: ٦٤ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٦٤ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٧.

(٣) الوسائل باب: ٦٤ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ٦ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ٢.

(٥) الوسائل باب: ٦٤ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١٠.

(مسألة ١): لو لم يكن الظلّ من فوق الرأس، بل كان من أحد الجانبين، كما إذا مشى في ظلّ جدار ونحوه فلا بأس به (١٩٣). وكذا إذا استتر بالثوب ونحوه من إحدى الجوانب على وجه لا يكون على رأسه

جملة من النصوص، فيشمل جميع ذلك وقد ذكر لفظ المحمل، و العمارية، و القبة، و الكنيسة في الأخبار لكنّه من باب الغالب في تلك الأزمنة لا الخصوصية فلا يصلح للتقييد، ويدل عليه إطلاق النصوص المشتملة على الإضحاء أيضاً.

(١٩٣) على المشهور، للأصل بعد انسياق ما كان فوق الرأس مما دل على النهي عن التظليل، و الأمر بالإضحاء قال الشهيد في الروضة: «والمعتبر فيه ما كان فوق رأسه فلا يحرم الكون تحت ظلّ المحمل عند ميل الشمس إلى أحد جانبيه» و قريب منه ما قاله في المسالك، و عن الحدائق استظهار أنّ العلة في التحريم عدم البروز للشمس لا الستر و فرّع عليه حرمة التظليل وإن لم يكن فوق الرأس.

و فيه: أنّ مقتضى الأصل عدم وجوب الإضحاء أي: البروز للشمس و لا يستفاد من الأخبار إلا مجرّد الرجحان في الجملة، لأنّه يناسب كون المحرم: «شعثاً غبراً»<sup>(١)</sup>، و للتعليل الوارد فيه من قوله ﷺ: «ما من حاج يضحي ملبياً حتى تغيب الشمس إلا غابت ذنوبه معها»<sup>(٢)</sup>، مع إطلاق صحيح ابن بزيع: «كتبت إلى الرضا ﷺ: هل يجوز للمحرم أن يمشي تحت ظل المحمل؟، فكتب ﷺ: نعم»<sup>(٣)</sup>، مضافاً إلى ظهور صحيح هشام في الكراهة قال الصادق ﷺ: «إنّه يكره للمحرم أن يجوز بثوبه أنفه من أسفل و قال أضح لمن أحرمت له»<sup>(٤)</sup>.

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب وجوب الحج حديث: ١١.

(٢) الوسائل باب: ٦٤ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٦٧ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٦١ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٢.

وإن كان الأحوط الترك (١٩٤).

(مسألة ٢): لا بأس بالتظليل بالنسبة إلى سائر الجسد، بل و جميع البدن (١٩٥)، و لا بأس بالتظليل مع الاضطرار إليه لمرض أو نحوه (١٩٦)، كما لا بأس بالتظليل للمرأة و الصبيان (١٩٧).

(١٩٤) خروجاً عن خلاف صاحب الحقائق.

(١٩٥) لأصالة البراءة بعد ظهور الأدلة في حرمة التظليل من طرف الرأس.

(١٩٦) إجماعاً، و نصوصاً ففي صحيح ابن الحجاج قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل المحرم كان إذا أصابته الشمس شق عليه و صدع فيستتر منها فقال عليه السلام: هو أعلم بنفسه إذا علم أنه لا يستطيع أن تصيبه الشمس فليستظل منها» (١).

و في موثق ابن عمار عنه عليه السلام أيضاً: «المحرم يظل عليه و هو محرم؟ قال عليه السلام إلا المريض، أو من به علة، و الذي لا يطيق حرّ الشمس» (٢).

و المرجع في الضرورة و الاضطرار هو المتعارف بالنسبة إلى الشخص، لتنزل الأدلة على ذلك و ليس بعض مراتب الحرّ و البرد من الضرورة و الاضطرار، لأنّ الأسفار مطلقاً موضوعة على تحمل مثل ذلك خصوصاً في الأسفار القديمة.

(١٩٧) إجماعاً، و نصّاً قال الصادق عليه السلام في صحيح حرiz: «لا بأس بالقبة على النساء و الصبيان و هم محرمون» (٣)، و عنه عليه السلام أيضاً في صحيح جميل: «لا بأس بالظلال للنساء» (٤).

(١) الوسائل باب: ٦٤ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٦.

(٢) الوسائل باب: ٦٤ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٧.

(٣) الوسائل باب: ٦٥ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٦٤ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١٠.



(مسألة ٣): لا فرق في حرمة التظليل بين الراكب و الماشي إلى الحج و كون التظليل فوق رأسه بمظلة أو نحوها (١٩٨).

(مسألة ٤): يجوز السير تحت ظلّ مستقر، كتحت سابات، أو سقف مبنيّ و نحوهما مما يكون ثابتاً (١٩٩).

(مسألة ٥): تختص حرمة بخصوص حال السير و طيّ المنزل، و أما بعد النزول في المنزل - كمكة، و منى، و عرفات و المشعر و نحوها - فلا يحرم ذلك، فلا بأس بالجلوس و النوم و الوقوف تحت الخيمة و السقف

(١٩٨) لإطلاق الأدلة الشامل للراكب، و الماشي. و هذا هو المشهور. و عن الشهيد الثاني رحمته الله اختصاص الحرمة بحال الركوب، لذكر القبة، و الكنيسة، و المحمل، و العمارية في الأدلة - كما سبق - و لصحيح ابن بزيّع «كتبت إلى الرضا عليه السلام هل يجوز للمحرم أن يمشي تحت ظلّ المحمل؟ فكتب عليه السلام: نعم» (١)، و في خبر الاحتجاج: «يجوز له المشي تحت الظلال» (٢).

و فيه: ما تقدم من أنّ ذكر مثل القبة من باب المثال للسير إلى الحج لا الخصوصية. و الصحيح يحتمل إرادة ظلّ المحمل من إحدى الجوانب لا تحت المحمل، بل لا بد من حمله عليه بقرينة غيره، و كذا خبر الاحتجاج، و يمكن إرادة الظل المستقر منه كما يأتي. و على فرض الظهور لا بد و أن يحمل على خصوص موردّه لا أن يراد منه المشي في مقابل الركوب.

(١٩٩) للأصل بعد انسباق التظليل المتنقل مع الشخص من النصوص، و عدم إشارة في الأدلة إلى الظلّ الثابت مع كونه مورد الابتلاء. و عن فخر المحققين دعوى القطع بأنّ المحرّم عليه سائراً إنّما هو الاستظلال بما ينتقل معه كالمحمل. أما لو مر تحت سقف، أو ظلّ بيت أو سوق و شبهه فلا بأس.

(١) الوسائل باب: ٦٧ من أبواب تروك الإحرام حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٦٦ من أبواب تروك الإحرام حديث: ٦.

والشجرة ونحوها (٢٠٠).

(مسألة ٦): لا بأس بالتظليل بعد النزول عند التردد في حوائجه، راكبا كان أو ماشيا (٢٠١)، وإن كان الأحوط الترك (٢٠٢).

(مسألة ٧): لا ملازمة بين حرمة التظليل و التغطية، فيحرم الأول وإن جاز الثاني للضرورة (٢٠٣).

(مسألة ٨): لا اختصاص لحرمة التظليل بخصوص اليوم، بل يحرم في الليل أيضاً، وكذا لا يختص بالشمس، بل يحرم في يوم الغيم و المطر أيضاً (٢٠٤).

(٢٠٠) للأصل، والإجماع، والنصوص:

منها: خبر المثنى عن أبي الحسن عليه السلام: «كان رسول الله ﷺ يركب راحلته فلا يستظلّ عليها و تؤذيه الشمس، فيستر بعض جسده ببعض و ربما يستر وجهه بيده، وإذا نزل استظلّ بالخباء، و في البيت، و بالجدار»<sup>(١)</sup> و نحوه غيره، و تقتضيه قاعدة نفي العسر و الحرج في الجملة.

(٢٠١) للأصل، بعد كون المستفاد من مجموع الأدلة إنّما هو حرمة التظليل في حال طي المنزل لا بعد النزول فيه، و قوئ الجواز في نجاة العباد، و عدم الجواز في الجاهر، فراجع كلامه فيهما.

(٢٠٢) جموداً على إطلاق الأدلة المانعة، و رعاية للاحتياط الذي هو حسن في كل حال.

(٢٠٣) لعدم دليل على الملازمة، بل مقتضى الأصل و ظواهر الأدلة عدمها، و ظاهر عمومات حرمة التظليل حرمة حتى مع جواز التغطية لأجل الضرورة كما أنّه يجوز التظليل مع الاضطرار إليه و إن حرمت التغطية.

(٢٠٤) قال في المستند: «و كما يجب ترك التستر عن الشمس كذلك

(١) الوسائل باب: ٦٦ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.

يجب ترك التظليل عن السماء أيضاً فلا يجوز الجلوس في نحو المحمل المسقف في الليل، ولا في يوم الغيم، وكذا في يوم الصحو في أول النهار و آخره إذا جلس مواجهاً للشمس، لأن المراد من التظليل أعمّ منهما كما تفصح عنه طائفة من الأخبار المتقدمة المتضمنة للاستئصال من المطر، ولأن الإضحاء المأمور به بل التظليل أيضاً محتمل لإرادة الإبراز للسماء، وللإبراز للشمس».

أقول: الأخبار الواردة في المقام على أقسام ثلاثة:

الأول: جملة من الإطلاقات المشتملة على التظليل كصحيح ابن المغيرة عن أبي عبد الله عليه السلام: «أظلل وأنا محرم؟ قال عليه السلام: لا»<sup>(١)</sup>، وموثق ابن عمار عن أبي الحسن عليه السلام: «المحرم يظل عليه وهو محرم؟ قال عليه السلام: لا، إلا مريض، أو من به علة، والذي لا يطيق الشمس»<sup>(٢)</sup>، وصحيح ابن بزيع عن الرضا عليه السلام: «سألت عن رجل عن الظلال للمحرم من أذى مطر، أو شمس وأنا أسمع فأمره أن يفدي شاة و يذبحها بمنى»<sup>(٣)</sup>.

ونحوها غيرها ولا ريب في شمولها لكل تظليل في اليوم، أو الليلة، أو الشمس، أو غيرها. والظل كل ما يدفع الأذى من جهة الفوق سواء كان المدفوع أذى الشمس أو غيرها وإن كان الغالب استعماله في الأول ولكنّه لا يوجب التقيد.

الثاني: ما يشتمل على القبّة، والكنيسة، والمحمل، والعمارية<sup>(٤)</sup> وظهورها في الإطلاق مما لا ينكر.

الثالث: نصوص الإضحاء كقوله عليه السلام في خبر هشام: «أضح لمن أحرمت له»<sup>(٥)</sup> وقوله عليه السلام: «ما من حاج يضحي لمبياً حتى تغيب الشمس إلا غابت ذنوبه

(١) الوسائل باب: ٦٤ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٦٤ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٧.

(٣) الوسائل باب: ٦ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ٦.

(٤) راجع جميع تلك التعبيرات في باب: ٦٤ و ٦٥ و ٦٧ من أبواب كفارات الإحرام.

(٥) الوسائل باب: ٦١ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٢.

معه»<sup>(١)</sup> والإضحاء يحتمل أن يراد به الإضحاء للسماء أو الإضحاء للشمس ولا يبعد الظهور في الأخير ولكن لا دليل على كونه من العلة التامة المنحصرة، و يمكن أن يكون من بعض الحكم الموجب لمزيد الثواب، ومحو الذنوب والعقاب فلا يقيد المطلقات، بل لا يكون بنفسه موجبا لتشريع الحكم. نعم، لا ريب في كونه من بعض المصالح والحكم في فضيلة الفرد لا في تشريع أصل الحكم.

هذا ولكن لا بد من تحقيق المسألة أولا بحسب الأصل. و ثانيا بحسب مجموع الأخبار بعد رد بعضها إلى بعض. و ثالثا: بحسب الكلمات.

أما الأول: فالتظليل من الشمس، والمطر، ونحوهما من العوارض حرام قطعاً وفي غير ذلك نشك في أصل الحرمة ومقتضى الأصل البراءة إلا إذا ثبتت حرمة التظليل نفساً للمحرم، كحرمة الزينة مثلاً عليه وإثباته من الأدلة التي وصلت إلينا مشكل.

أما الثاني: فأصل مادة التظليل إنما تكون لأجل المدافعة مع عارض من شمس، أو برد، أو نحو ذلك. وجعل القبّة، والكنيسة، والسقف لجميع المراكب إنما هو لذلك، وفي الأخبار قرائن تدل عليه، ففي خبر إسماعيل عن الصادق عليه السلام: «هل يستتر المحرم من الشمس؟ قال عليه السلام: لا إلا أن يكون شيخاً كبيراً»<sup>(٢)</sup>، وعن عمار بن عيسى: «قلت لأبي الحسن الأول عليه السلام: إن عليّ بن شهاب يشكو رأسه و البرد شديد ويريد أن يحرم فقال عليه السلام: إن كان كما زعم، فليظلل وأما أنت فأضح لمن أحرمت له»<sup>(٣)</sup>.

وهو ظاهر في أنّ التظليل لدفع البرد ونحوه، وفي خبر عبد الرحمن عن أبي الحسن عليه السلام: «عن الرجل المحرم كان إذا أصابته الشمس شق عليه و صدع

(١) الوسائل باب: ٦٤ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٦٤ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٩.

(٣) الوسائل باب: ٦٤ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١٣.

(مسألة ٩): لو شك في شيء أنه من التظليل المحرم أو لا، فلا يحرم التظليل به (٢٠٥)، وإن كان الأحوط الاجتناب عنه.

(مسألة ١٠): لو زامل صحيح عيلاً أو امرأة يحرم التظليل بالنسبة إلى الأول دون الأخير (٢٠٦).

فيستتر منها فقال عليه السلام: هو أعلم بنفسه إذا علم أنه لا يستطيع أن تصيبه الشمس، فليستظلّ منها»<sup>(١)</sup> وظهوره في أنّ المناط في الحرمة إصابة الشمس مما لا ينكر. وبالجملة: التظليل نحو من الترفه يستعمل لدفع الحر، والبرد، وأذية الشمس، والمطر ونحو ذلك وهذا هو المتعارف بين الناس، والنهي إنّما تعلق بما هو المتعارف فلا يجوز مع عدم الحرج ويجوز معه، فتصير الأقسام ثلاثة:

الأول: ما لا يتظلل فيه متعارف الناس في نوع أسفارهم ومقاصدهم العقلانية كالليل، وأوائل طلوع الشمس، وأوان غروبها إذا لم يكن في البين موجب آخر للتظليل - كالمطر ونحوه -

الثاني: ما يظللون فيه عن الشمس، أو المطر، أو نحوهما.

الثالث: ما يشك فيه أنه من أيّهما.

وفي الثاني يحرم التظليل إن لم يكن حرج في البين قطعاً، وفي الأول لا يجب لقصور الأدلة عن إثباته بعد حملها على المتعارف. والمرجع في الأخير هو البراءة عن الحرمة بعد عدم صحة التمسك بالأدلة، لكونه من التمسك بالدليل في الموضوع المشكوك. هذا وأما الكلمات فلا اعتبار بها ما لم يكن من الإجماع المعبر وتحققه بالنسبة إلى الأقسام الثلاثة مشكلاً جداً والمتيقن منه على فرض التحقق هو القسم الأول. وطريق الاحتياط واضح.

(٢٠٥) لأصالة البراءة بعد عدم جواز التمسك بالأدلة، لأنّه من الشبهة الموضوعية.

(٢٠٦) لعمومات الحرمة بالنسبة إلى الصحيح والجواز بالنسبة إلى

(١) الوسائل باب: ٦٤ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٦.

(مسألة ١١): لا بأس بوضع الذراع على الوجه و التستر ببعض الجسد (٢٠٧).

الثامن عشر: الحجامة (٢٠٨)، و يلحق مطلق إخراج الدم من بدنه

العليل، مضافا إلى الإجماع، و النص الخاص ففي خبر بكر بن صالح قال: «كتبت إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام: إن عمتي معي و هي زميلتي و يشتد عليها الحر إذا أحرمت أفترى أن أظلل عليّ و عليها؟ فكتب عليه السلام ظلل عليها وحدها» (١).  
و أما خبر ابن معروف عن الصادق عليه السلام: «المحرم له زميل فاعتل فظل على رأسه إله أن يستظل؟ قال عليه السلام نعم» (٢) فناصر سنداً، و مهجور دلالة فلا وجه للاعتماد عليه.

(٢٠٧) للأصل، و صحيح ابن عمار: «لا بأس أن يضع المحرم ذراعه على وجهه من حرّ الشمس، و لا بأس بأن يستر بعض جسده ببعض» (٣)، و قد ورد عن النبي ﷺ إنه كان «يستر بعض جسده ببعض و ربما يستر وجهه بيده» (٤).

(٢٠٨) لجملة من الأخبار كخبر الصيقل عن الصادق عليه السلام: «المحرم يحتجم؟ قال عليه السلام: لا إلا أن يخاف التلف، و لا يستطيع الصلاة، و قال عليه السلام إذا آذاه الدم فلا بأس به و يحتجم، و لا يحلق الشعر» (٥)، و عن الحلبي عنه عليه السلام أيضاً: «المحرم يحتجم؟ فقال عليه السلام: لا إلا أن لا يجد بدا فليحتجم و لا يحلق مكان المحاجم» (٦)، و في خبر ذريح: «المحرم يحتجم؟ فقال عليه السلام: نعم، إذا خشي الدم» (٧)، و عن أبي جعفر عليه السلام في خبر زرارة: «لا يحتجم المحرم إلا أن يخاف

(١) الوسائل باب: ٦٨ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٦٨ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٦٧ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٣.

(٤) الوسائل باب: ٦٦ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.

(٥) الوسائل باب: ٦٢ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٣.

(٦) الوسائل باب: ٦٢ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.

(٧) الوسائل باب: ٦٢ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٨.

سواء كان بالقصد، أو الخدش، أو الحك مع قصد الإدماء أو نحو ذلك، وكذا السواك، أو قلع الضرس المفضي إليه (٢٠٩).

على نفسه أن لا يستطيع الصلاة»<sup>(١)</sup>. وهذا هو المشهور بين الأصحاب.

و عن جمع منهم الشيخ في الخلاف، و المحقق في النافع الكراهة، للجمع بين ما مرّ من الأخبار، و صحيح حريز عن الصادق عليه السلام: «لا بأس أن يحتجم المحرم ما لم يحلق، أو يقطع الشعر»<sup>(٢)</sup>، و خبر ابن يعقوب عنه عليه السلام أيضاً: «المحرم يحتجم؟ قال عليه السلام: لا أحبّه»<sup>(٣)</sup> و مرسل الفقيه: «احتجم الحسن عليه السلام و هو محرم»<sup>(٤)</sup>. و فيه: أن حملها على الضرورة من أحسن طرق الجمع، مع و هن إطلاقها بالإعراض و قصور سند غير الأول منها و إجمال كيفية احتجام الحسن عليه السلام.

(٢٠٩) ففي صحيح عمار: «سأل الصادق عليه السلام عن المحرم كيف يحك رأسه؟ قال عليه السلام: بأظافيره ما لم يدم، أو يقطع الشعر»<sup>(٥)</sup>.

و في صحيح الحلبي عنه عليه السلام أيضاً: «المحرم يستاك؟ قال عليه السلام: نعم و لا يدمي»<sup>(٦)</sup>.

و عنه عليه السلام أيضاً في خبر أبي بصير: «إذا حككت رأسك، فحكه حكا رقيقاً و لا تحكّن بالأظفار، و لكن بأطراف الأصابع»<sup>(٧)</sup>.

و عنه عليه السلام في خبر عمر بن يزيد: «و يحك الجسد ما لم يدمه»<sup>(٨)</sup>.

(١) الوسائل باب: ٦٢ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٦٢ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٥.

(٣) الوسائل باب: ٦٢ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٤.

(٤) الوسائل باب: ٦٢ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٧.

(٥) الوسائل باب: ٧٣ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.

(٦) الوسائل باب: ٧٣ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٣.

(٧) الوسائل باب: ٧١ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٢.

(٨) الوسائل باب: ٧٣ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٢.

ويستفاد من مجموع هذه الأخبار قاعدة كلية و هي حرمة مطلق الإدماء على المحرم بلا فرق في مورده بين أي جزء من أجزاء البدن لشمول الجسد لجميع ذلك و يعمّ قلع الضرس الموجب للإدماء أيضاً و قد حملها جمع من الأصحاب منهم الشيخ، و المحقق على الكراهة بقرينة خبر ابن جعفر عن أخيه عليه السلام: «المحرم هل يصلح له أن يستاك؟ قال عليه السلام: لا بأس، و لا ينبغي أن يدمي فيه» <sup>(١)</sup> بناء على إشعار «لا ينبغي» بالكراهة.

وصحيح ابن عمار عن الصادق عليه السلام: «المحرم يستاك؟ قال عليه السلام: نعم.

قلت: فإن أدمى يستاك؟ قال عليه السلام: نعم، هو من السنة» <sup>(٢)</sup>.

و تقدم صحيح حرير في الاحتجام <sup>(٣)</sup>، و في موثق ابن عمار: «المحرم يعصر الدم، و يربط عليه الخرقه؟ قال عليه السلام: لا بأس» <sup>(٤)</sup>.

و في موثق الساباطي: «المحرم يكون به الجرب، فيؤذيه؟ قال عليه السلام: يحكه فإن سال منه الدم فلا بأس» <sup>(٥)</sup>.

وفيه: أن لفظ «لا ينبغي» يستعمل كثيرا في الحرمة و على فرض كونه أعم من الكراهة، فيحمل على الحرمة في المقام بقرينة ما تقدم من الأخبار التي هي ظاهرة في الحرمة، فتكون قرينة على تعيين إرادة الحرمة منه. و صحيح ابن عمار يحمل على الإدماء اتفاقا لا قصدا و اختيارا، و تقدم ما في صحيح حرير، و موثق ابن عمار محمول على الضرورة، لموثق الساباطي، فلا وجه لرفع اليد عن الأخبار المتقدمة مع مناسبتها لحال الإحرام المؤيدة بفهم جمع من القدماء الأعلام - كالمفيد، و السيد، و النهاية، و القاضي، و الحلبي، و الحلبي.

(١) الوسائل باب: ٧٣ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٩٢ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٦٢ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٥.

(٤) الوسائل باب: ٧٠ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.

(٥) الوسائل باب: ٧١ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٣.



ولا بأس به عند الضرورة<sup>(٢١٠)</sup>، كما لا بأس بإخراجه عن جسد الغير محلا كان أو محرما<sup>(٢١١)</sup>، وإن كان الأحوط الترك.  
التاسع عشر: قلع الضرس ولو لم يدم<sup>(٢١٢)</sup>، ولا بأس به مع الأذى<sup>(٢١٣)</sup>.  
العشرون: تقلم الأظفار<sup>(٢١٤)</sup> أو بعضها من اليد أو الرجل ولو

(٢١٠) لأدلة نفي العسر، والهرج، والإجماع، وما تقدم من الأخبار.

(٢١١) للأصل بعد عدم دليل على الحرمة من جهة الإحرام.

نعم، في خبر ابن سعيد عن الصادق<sup>(عليه السلام)</sup>: «المحرم يعالج دبر الجمل فقال<sup>(عليه السلام)</sup> يلقي عنه الدواب ولا يدميه»<sup>(١)</sup> ويأتي في الكفارات تمتة الكلام.

(٢١٢) يظهر ذلك من المشهور، ويمكن أن يستدل عليه بأولوية قطع الضرس عن قطع الشعر، وبمفهوم خبر الصيقل عن الصادق<sup>(عليه السلام)</sup>: «المحرم يؤذيه ضرسه أ يقلعه؟ قال<sup>(عليه السلام)</sup>: نعم، لا بأس به»<sup>(٢)</sup>.

و بشبوت الكفارة له في خبر ابن عيسى عن عدة من أصحابنا: «عن رجل من أهل خراسان أنّ مسألة وقعت في الموسم لم يكن عند مواليه فيها شيء، محرم قلع ضرسه؟ فكتب<sup>(عليه السلام)</sup>: يهريق دما»<sup>(٣)</sup>.

ثمّ إنّه وإن أمكنت الخدشة في كل واحد منها لكن المجموع يوجب الاطمئنان بالحكم.

(٢١٣) للإجماع، وأدلة نفي الهرج، وما تقدم من خبر الصيقل.

(٢١٤) إجماعا، ونصوصا، ففي صحيح زرارة عن أبي جعفر<sup>(عليه السلام)</sup>: «من قلّم أظافيره ناسيا، أو ساهيا، أو جاهلا فلا شيء عليه. ومن فعله

(١) الوسائل: ٨٠ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٦.

(٢) الوسائل باب: ٩٥ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ١٩ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ١.

واحداً أو ب عضه، بأي آلة من مقراض أو نحوه (٢١٥).

ولا بأس به مع الضرورة (٢١٦).

الحادي والعشرون: لبس ما يسمى سلاحاً عرفاً و يصدق عليه أنه متسلح فعلاً (٢١٧)

متعمداً فعليه دم»<sup>(١)</sup>.

وفي صحيح معاوية عن الصادق عليه السلام: «المحرم تطول أظفاره، أو ينكسر بعضها قال عليه السلام: لا يقص منها شيئاً إن استطاع فإن كانت تؤذيه، فليقصها و ليطعم مكان كل ظفر قبضة من طعام»<sup>(٢)</sup>، و عن ابن عمار: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل أحرَم، ونسي أن يَقلِّمَ أظفاره فقال عليه السلام: يدعها. قلت: طوال؟ قال عليه السلام: وإن كانت»<sup>(٣)</sup>.

(٢١٥) كل ذلك لإطلاق ما تقدم من صحيح معاوية الشامل للجميع.

(٢١٦) لأدلة الحرج، و ما مرَّ من الصحيح، و يأتي في أحكام الكفارات بعض ما ينفع المقام.

(٢١٧) كصحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام: «أ يحمل المحرم السلاح؟ فقال عليه السلام: إذا خاف المحرم عدوًّا، أو سرقاً فليلبس السلاح»<sup>(٤)</sup>، و صحيح الحلبي عنه عليه السلام أيضاً: «المحرم إذا خاف العدوَّ يلبس السلاح فلا كفارة عليه»<sup>(٥)</sup>، وعنه عليه السلام أيضاً في صحيح ابن سنان: «المحرم إذا خاف لبس السلاح»<sup>(٦)</sup> وإطلاقها يشمل كل ما يسمى سلاحاً و يختلف ذلك بحسب العصور و الأوقات،

(١) الوسائل باب: ١٠ من أبواب بقیة کفارات الإحرام حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٧٧ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٧٧ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ٥٤ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٢.

(٥) الوسائل باب: ٥٤ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.

(٦) الوسائل باب: ٥٤ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٣.

ولا بأس به مع الضرورة (٢١٨).

الثاني والعشرون: يحرم على المحرم وغيره قلع ما ينبت في الحرم و قطعه (٢١٩).

بل الأشخاص أيضاً وهذا هو المشهور بين الفقهاء.

وعن جمع منهم العلامة في جملة من كتبهم، والمحقق في الشرائع الكراهية، للأصل، لأنّ دلالة الأخبار بالمفهوم وهي دلالة ضعيفة لا تقاوم الأصل. وفيه: أنّه إن ثبتت الدلالة فهي معتبرة إلا أن يناقش في أصل ثبوتها، والظاهر أنّه لا وجه لها وقد ثبت في الأصول أنّ النزاع في حجية المفهوم صغروي لا أن يكون كبروياً فراجع وعن الحلبيين تحريم اشتهاؤه وإن لم يصدق عليه أنّه متسلح، لإطلاق حديث الأربعمائة: «و لا تخرجوا بالسيوف إلى الحرم»<sup>(١)</sup>.

وصحيح حريز عن الصادق عليه السلام: «لا ينبغي أن يدخل الحرم بسلاح إلا أن يدخله في جوالق، أو يغيبه»<sup>(٢)</sup>.

ولكن قصور سند الأول و دلالة الأخير يمنع عن استفادة الحرمة مع أنّها بالنسبة إلى الحرم دون المحرم هذا كله بحسب العنوان الأولي و أما بحسب العناوين الثانوية فقد يحرم بها و قد يجب.

(٢١٨) إجماعاً، ونصاً تقدم بعضها، وتقتضيه أدلة نفي الضرر أيضاً.

(٢١٩) إجماعاً من المسلمين، ونصوصاً مستفيضة قال رسول الله ﷺ: «ألا إنّ

الله تعالى قد حرّم مكة يوم خلق السموات والأرض فهي حرام يحرم إلى يوم القيامة لا ينفر صيدها، ولا يعضد شجرها، ولا يختلى خلاها»<sup>(٣)</sup> أي: لا

(١) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب مقدمات الطواف حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب مقدمات الطواف حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٨٨ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.

- (مسألة ١): لا فرق بين الورق، والغصن، والثمر، والرطب واليابس، ولا بين ذي الشوك وغيره، ولا بين ما ينبت لو قطع وما لا ينبت (٢٢٠).
- (مسألة ٢): لا بأس بالغصن المكسور والورق الساقط ونحوها، وإن كان ذلك بفعل آدمي (٢٢١).
- (مسألة ٣): كلما يتكوّن في باطن الأرض أو يشك في أنّه من نباتات الأرض أو لا يجوز أخذه (٢٢٢).

يقطع حشيشها.

وقال الصادق عليه السلام في صحيح حرير: «كل شيء ينبت في الحرم فهو حرام على الناس أجمعين إلا ما أنبتته أنت أو غرسته» (١).

وفي صحيح معاوية عنه عليه السلام أيضاً: «عن شجرة أصلها في الحرم وفرعها في الحلّ فقال عليه السلام: حرم فرعها لمكان أصلها قلت: فإن كان أصلها في الحلّ وفرعها في الحرم قال عليه السلام: حرم أصلها لمكان فرعها» (٢).

وإطلاق هذه الأخبار يشمل القلع، والكسر. وفي صحيح ابن مسلم عن أحدهما عليه السلام: «المحرم ينزع الحشيش من غير الحرم؟ قال عليه السلام: نعم، قلت فمن الحرم؟ قال عليه السلام: لا» (٣).

(٢٢٠) كل ذلك لإطلاق الأدلة الشاملة للجميع. ونسب إلى الشهيدين وعلامة جواز قطع اليابس، فإنّه كقطع أعضاء الميتة من الصيد. وفيه: أنّه قياس باطل.

(٢٢١) للأصل بعد ظهور الأدلة في غيرها، وعن المنتهى دعوى الإجماع عليه ولا وجه لقياسه بالصيد المذبوح في الحرم، لوجود النص فيه دون المقام.

(٢٢٢) للأصل بعد الشك في شمول الأدلة لها.

(١) الوسائل باب: ٨٦ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٩٠ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٨٥ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٢.

(مسألة ٤): يجوز قطع ما ينبت في منزله في الحرم بعد نزوله فيها، سواء أنبتته بنفسه أو أنبتته الله تعالى (٢٢٣).

(٢٢٣) إجماعاً، ونصوصاً:

منها: موثق حماد عن الصادق عليه السلام: «في الشجرة يقلعها الرجل من منزله في الحرم فقال عليه السلام: إن بني المنزل والشجرة فيه، فليس له أن يقلعها وإن كانت نبتت في منزله وهو له فليقلعها»<sup>(١)</sup>.

وموثقه الآخر عنه عليه السلام أيضاً: «الرجل يقلع الشجرة من مضره، أو داره في الحرم فقال عليه السلام: إن كانت الشجرة لم تزل قبل أن يبنى الدار، أو يتخذ المضرب فليس له أن يقلعها وإن كانت طريت عليه فله قلعها»<sup>(٢)</sup>.

ومثلها غيرهما وإطلاقها يشمل ما أنبتته بنفسه، أو أنبتته الله تعالى وكذا ما إذا كان المنزل ملكاً له، أو كان له نحو اختصاص به، بل الظاهر عدم الفرق بين المنزل وغيره بقرينة ذكر المضرب، وإطلاق قوله عليه السلام: «أقلع ما كان داخلًا عليك»<sup>(٣)</sup> فيكون المراد بالمنزل مطلق محلّ النزول سواء كان مالكا للذات، أو المنفعة أو الانتفاع. كما لا فرق بين ما أنبتته بنفسه أو أنبتته غيره، إذ المحرم إنَّما هو قطع نبات الحرم النابت فيه من حيث الحرمة، فلو تغيّرت هذه الحيثية بأن كان النابت إنساناً، أو كان النابت في المنزل وإن أنبتته الله تعالى، فنزول الحرمة لتغير العنوان. ولا فرق أيضاً بين ما سمي شجراً وكان له ساق أولاً، لقول الصادق عليه السلام الوارد في مقام القاعدة الكلية: «كل شيء ينبت في الحرم فهو حرام على الناس أجمعين إلا ما أنبتته أنت أو غرسه»<sup>(٤)</sup> ومثل هذا القول غير قابل للتقييد، وما ذكر فيه لفظ الشجرة ذكر من باب المثال والغالب لا التقييد.

(١) الوسائل باب: ٨٧ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٨٧ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٨٧ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٦.

(٤) الوسائل باب: ٨٦ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٤.

(مسألة ٥): يجوز قطع شجر الفواكه و لو أنبتها الله تعالى (٢٢٤). وكذا الإذخر (٢٢٥).

(مسألة ٦): لا بأس بأن يترك المحرم دوابه في أن ترعى من الحرم

(٢٢٤) للإجماع، والنص، والسيرة قال الصادق عليه السلام في خبر ابن خالد: «لا ينزع من شجر مكة شيء إلا النخل، و شجر الفواكه»<sup>(١)</sup> و المراد بمكة مطلق الحرم إجماعاً.

(٢٢٥) لقول أبي جعفر عليه السلام في الصحيح: «حرم الله حرمة بريدا في بريد أن يختلى خلاه، أو يعضد شجره إلا الإذخر»<sup>(٢)</sup> و أما استثناء عصى الراعي فلم يوجد في نص معتبر.

نعم، ذكر في دعائم الإسلام<sup>(٣)</sup>، وقصور سنده يمنع عن الاعتماد عليه فيما هو مخالف للعمومات والإطلاقات، وكذا عود المحالة، إذ لم يرد فيه الا خبر مرسل غير منجبر عن زارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «رخص رسول الله ﷺ قطع عودي المحالة، وهي البكرة التي يستقى بها من شجر الحرم و الإذخر»<sup>(٤)</sup>.

نعم، في صحيحه استثناء عودي الناضح عن حرمة قطع شجر حرم المدينة، فمن أبي جعفر عليه السلام: «حرم الله حرمة بريدا في بريد أن يختلى خلاه، و يعضد شجره إلا الإذخر، أو يصاد طيره، و حرم رسول الله المدينة ما بين لابتيها صيدها، و حرم ما حولها بريدا في بريد أن يختلى خلاها، و يعضد شجرها إلا عودي الناضح»<sup>(٥)</sup> ولكنه مبني على ثبوت الحرمة أولا في حرم المدينة ثم القول

(١) الوسائل باب: ٨٧ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٨٧ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٤.

(٣) مستدرک الوسائل باب: ٦٨ و ٦٩ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ٨٧ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٥.

(٥) الوسائل باب: ٨٧ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٤.

ما شاءت (٢٢٦)، ولكن لا يقطع هو لها على الأحوط (٢٢٧).

(مسألة ٧): لا بأس بالمشي في الحرم - ولو راكبا - بالمتعارف بلا تعمد لقطع شيء من نباته وإن انقطع شيء منه بلا عمد واختيار (٢٢٨).

يعدم الفصل بين الحرمين ويأتي الإشكال في كل منهما في محله ولكن الأحوط الاجتناب.

(٢٢٦) للأصل، والإجماع، والسيرة وقول أبي عبد الله عليه السلام في صحيح حرizi: «تخلي عن البعير في الحرم يأكل ما شاء»<sup>(١)</sup> والظاهر أن ذكر البعير من باب المثال لا الخصوصية.

(٢٢٧) لعمومات المنع من غير ما يصلح للتخصيص.

نعم، في صحيح جميل ومحمد بن حمران قالوا: «سألنا أبا عبد الله عليه السلام عن النبت الذي في أرض الحرم أينزع؟ فقال عليه السلام: أما شيء تأكله الإبل فليس به بأس أن تنزعه»<sup>(٢)</sup> وقد عمل به في المدارك، والمستند.

وفيه: أولاً: وهنه بالإعراض.

و ثانياً: يحتمل أن يكون المراد بقوله عليه السلام: «تنزعه» أي: تنزع الإبل بقرينة ما تقدم من صحيح حرizi.

(٢٢٨) للأصل، والسيرة، وإطلاق أدلة الحج والعمرة مع إحاطة الحرم بالمسجد الحرام.

تنبيه:

الحرم المكي: يريد في بريد كما ورد في أخبارنا - المستفيضة - ويأتي التعرض لبعضها. والبريد: أربع فراسخ - وكل فرسخ خمس كيلو مترات ونصف

(١) الوسائل باب: ٨٩ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٨٩ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٢.

(مسألة ٨): يُحْرَمُ تَغْسِيلُ الْمُحْرَمِ إِنْ مَاتَ بِالْكَافُورِ، وَكَذَا تَحْنِيطُهُ بِهِ (٢٢٩).

تقريباً - وأعلام الحرم في خمس جهات علما عند الحديبية على بعد عشرين ميلاً عن المسجد، وعلما عند التنعيم على بعد ستة أميال عن المسجد، وعلما عند الجعرانة على بعد ثلاثة عشر ميلاً عنه، وعلما عند عرفة على بعد ثمانية عشر ميلاً عنه، وعلما عند إضاءة على بعد اثني عشر ميلاً وتحد هذه الأعلام الحرم المقدس وهي واضحة لكل أحد في تحديد الحرم.

(٢٢٩) إجماعاً، ونصوصاً، ففي صحيح ابن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «عن المحرم إذا مات كيف يصنع به؟ قال عليه السلام: يغطى على وجهه، و يصنع به كما يصنع بالحلال إلا أنه لا يقر به طيباً»<sup>(١)</sup> ومقتضى إطلاقه حرمة مطلق الطيب بلا اختصاص بالكافور إلا أن يدعى الانصراف إليه وقد تقدم في [مسألة ٩] من (فصل كيفية غسل الميت) ما ينفع المقام. والله العالم.

(١) الوسائل باب: ٨٣ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.



## فصل في مكروهات الإحرام

(مسألة ١): يكره الإحرام في الثياب السود<sup>(١)</sup>، وكذا ما يوجب الشهرة<sup>(٢)</sup>.

### فصل في مكروهات الإحرام

(١) لقول الصادق عليه السلام في موثق ابن مختار: «لا يحرم في الثوب الأسود ولا يكفن به الميت»<sup>(١)</sup> المحمول على الكراهة إجماعا.

(٢) لخبر أبان: «سأل أبا عبد الله عليه السلام أخى وأنا حاضر عن الثوب يكون مصبوغا بالعصفر ثم يغسله ألْبسه وأنا محرم؟ فقال عليه السلام: نعم، ليس العصفر من الطيب، ولكن أكره أن تلبس ما يشهرك بين الناس»<sup>(٢)</sup>.

وفي خبر ابن جذاعة: «سأل أبا عبد الله عليه السلام عن مصبغات الثياب يلبسها المحرم؟ قال عليه السلام: لا بأس به إلا المقدم المشهور»<sup>(٣)</sup>.

والمقدم: الثوب المصبوغ بالحمرة صبغا مشبعا هذا مع أنَّ حال الإحرام يناسب الشعث الغبر كما في الحديث<sup>(٤)</sup> ولا يناسب الألوان المشبعة المستعملة للزينة - وإطلاقه يشمل كل ما أوجب الشهرة سواء كان للونه أو غيره بل ولو كان لونا خفيفا يوجب الشهرة.

وعن بعض احتمال أنَّ المراد بالشهرة الشهرة في المذهب في مقابل

(١) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الإحرام حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٤٠ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٥.

(٣) الوسائل باب: ٤٠ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ١ من أبواب وجوب الحج حديث: ١١.

(مسألة ٢): يكره للمحرم التّوم على الفراش الأصفر، والمرفقة الصفراء (٣).

العامة.

وفيه: أنّه خلاف ظاهر الإطلاق. وعن العلامة: «لا بأس بالمعصر من الثياب، ويكره إذا كان شيعا وعليه علماؤنا - وقال عليه أيضا - ولا يكره إذا لم يكن شيعا عند علمائنا و الظاهر أنّ المشيع من كل لون يوجب الشهرة بقريته خبر ابن جذاعة.

وأما خبر خالد: «رأيت أبا جعفر عليه السلام و عليه برد أخضر و هو محرم» (١)، و خبر أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام: «سمعتة و هو يقول: كان علي عليه السلام محرما و معه بعض صبيان و عليه ثوبان مصبوغان، فمر به عمر بن الخطاب، فقال: يا أبا الحسن عليه السلام ما هذان الثوبان المصبوغان؟ فقال له علي عليه السلام: ما نريد أحدا يعلمنا السنة إنّما هما ثوبان صبغا بالمشق» (٢) و المشق: طين أحمر يصنع به الثوب - فيمكن الحمل على أنّه لم يكن مشيعا، أو على بيان الجواز فقط، فإنّهم عليه السلام ربما يفعلون بعض المكروهات لمصالح كثيرة، و في خبر ابن جعفر عن أخيه عليه السلام: «يلبس المحرم الثوب المشيع بالمعصر؟ فقال عليه السلام: إذا لم يكن فيه طيب فلا بأس» (٣) و هو دليل نفي الحرمة كما زعمها بعض العامة.

(٣) على المشهور و الظاهر أنّ مرادهم ما كان فيه نوع ترفه بما لا يناسب كون المحرم أشعث أغبر، و في خبر أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام: «يكره للمحرم أن ينام على الفراش الأصفر، و المرفقة الصفراء» (٤) و نحوه خبر المعلّي عن الصادق عليه السلام (٥) والأولى الاجتناب عن كل فراش ومرفقة يناسب الترفه

(١) الوسائل باب: ٢٨ من أبواب الاحرام حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٤٢ من أبواب ترك الاحرام حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٤٠ من أبواب ترك الاحرام حديث: ٤.

(٤) الوسائل باب: ٢٨ من أبواب ترك الاحرام حديث: ٢.

(٥) الوسائل باب: ٢٨ من أبواب ترك الاحرام حديث: ١.

(مسألة ٣): يكره الإحرام في الثياب الوسخة وإن كانت طاهرة (٤)، ولو عرض الوسخ في الأثناء آخر غسله إلى أن يحل (٥).  
ويكره للمحرم لبس الثياب المعلقة (٦).

والتزين و المرفقة: المخدّة.

(٤) لصحيح ابن مسلم عن أحدهما عليه السلام: «الرجل يحرم في ثوب وسخ قال عليه السلام: لا، ولا أقول: إنه حرام ولكن تطهيره أحب إليّ و طهوره غسله» (١).  
(٥) لقول أحدهما عليه السلام في صحيح ابن مسلم: «لا يغسل الرجل ثوبه الذي يحرم فيه حتى يحلّ وإن توسخ إلا أن تصيبه جنابة أو شيء فيغسله» (٢) المحمول على الكراهة إجماعاً.

(٦) لقول الصادق عليه السلام في صحيح معاوية: «لا بأس أن يحرم الرجل في الثوب المعلم وتركه أحب إليّ إذا قدر على غيره» (٣). وأما صحيح الحلبي عنه عليه السلام أيضاً: «الرجل يحرم في ثوب له علم؟ فقال عليه السلام: لا بأس به» (٤) فهو دليل أصل الجواز ولا ينافي غيره، كما أنه لا تنافي بين صحيح المرادي عنه عليه السلام أيضاً: «عن الثوب المعلم هل يحرم فيه الرجل؟ قال عليه السلام: نعم، إنّما يكره الملحم» (٥) لأنّه محمول على شدة الكراهة فيه جمعا بينه وبين غيره والمعلم: الثوب المشتمل على لونين بالحياسة، أو بالصبغ والملحم ما كان بالحياسة.

ويظهر من بعض الأخبار اختصاص الكراهة بالرجل، ففي خبر سماعة عن الصادق عليه السلام: «أما الخبز والعلم في الثوب فلا بأس أن تلبسه المرأة وهي

(١) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٣.

(٤) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٤.

(٥) فروع الكافي ج: ٤ صفحة: ٣٤٢ والفتاوى ج: ٢ صفحة: ٢١٦. ولكن في الوسائل باب: ٣٩ من أبواب ترك الإحرام: «إنّما يحرم الملحم».

(مسألة ٤): يكره للمحرم دخول الحمام، و تدليك الجسد فيه أو في غيره (٧).

(مسألة ٥): يكره له تلبية من يناديه (٨)، و يكره استعمال الرياحين التي ليست بطيب عرفاً (٩).

محرمه (١).

(٧) و يدل عليهما - مضافاً إلى الإجماع - خبر ابن خالد عن الصادق عليه السلام: «المحرم يدخل الحمام؟ قال عليه السلام: لا يدخل» (٢)، و صحيح ابن شعيب عنه عليه السلام أيضاً: «المحرم يغتسل؟ قال عليه السلام: نعم، يفيض الماء على رأسه و لا يدلّكه» (٣) المحمولان على الكراهة إجماعاً، و لقوله عليه السلام في صحيح ابن عمار: «لا بأس أن يدخل المحرم الحمام و لكن لا يتدلك» (٤) و ذيله محمول على الكراهة بالإجماع.

(٨) لقول الصادق عليه السلام في صحيح حماد: «ليس للمحرم أن يلبي من دعاه حتى يقضي إحرامه قال: قلت: كيف يقول؟ قال عليه السلام: يقول يا سعد» (٥) المحمول على الكراهة بقريته قوله عليه السلام أيضاً: «يكره للرجل أن يجيب بالتلبية إذا نودي و هو محرم» (٦) مع أنّ ذلك يشهد له الاعتبار أيضاً، لأنّه في مقام تلبية الخالق فلا ينبغي أن يلبي المخلوق.

(٩) لقول الصادق عليه السلام في صحيح ابن سنان: «لا تمس ريحانا و أنت محرم» (٧)، و قوله عليه السلام في خبر حرير: «لا يمس الحرم شيئاً من الطيب ولا

(١) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٧٦ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٧٥ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٧٦ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.

(٥) الوسائل باب: ٩١ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.

(٦) الوسائل باب: ٩١ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٢.

(٧) الوسائل باب: ١٨ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٣.

(مسألة ٦): يكره للمحرم الاحتباء، وكذا في المسجد الحرام، وكذا تكره المصارعة، ورواية الشعر وإن كان شعر حق<sup>(١٠)</sup>.

الريحان، ولا يتلذذ ولا بريح طيبة<sup>(١)</sup> المحمول على الكراهة جمعا بينه وبين قوله الآخر في صحيح معاوية: «لا بأس أن تشم الإذخر، والقيصوم، والخزامي، و الشيح، وأشباهه وأنت محرم»<sup>(٢)</sup>.

(١٠) على المشهور قال الصادق عليه السلام: في خبر ابن عثمان: «يكره الاحتباء للمحرم، ويكره في المسجد الحرام»<sup>(٣)</sup>، وعنه عليه السلام أيضاً في خبر حماد: «يكره رواية الشعر للصائم، والمحرم، وفي الحرم، وفي يوم الجمعة، وإن يروي بالليل قال: قلت: وإن كان شعر حق؟ قال عليه السلام: وإن كان شعر حق»<sup>(٤)</sup>، وعن علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام: «سألته عن المحرم يصارع هل يصلح له؟ قال عليه السلام: لا يصلح له مخافة أن يصيبه جراح أو يقع بعض شعره»<sup>(٥)</sup> والله تعالى هو العالم.

(١) الوسائل باب: ١٨ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٦.

(٢) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٩٣ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٩٦ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١.

(٥) الوسائل باب: ٩٤ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٢.

## فصل في كفارات تروك الإحرام

الأول: ما لا كفارة لها، وهي أحد عشر تروكا.

الثاني: ما يتعلق بالصيد.

الثالث: ما يتعلق باستمتاع النساء.

الرابع: في سائر تروك الإحرام.

(مسألة ١): لا كفارة في الاكتحال بالسواد، والنظر في المرأة، ولبس المرأة الحلي للزينة، ولبس الخاتم للزينة و الحناء للزينة، وكذا التزين بغيرها<sup>(١)</sup>.

(مسألة ٢): لا كفارة في لبس ما يستتر ظهر القدم ما لم يكن مخيطا<sup>(٢)</sup>، وإن كان الأحوط الكفارة و لو لم يكن

---

## فصل في كفارات تروك الإحرام

(١) كل ذلك للأصل، مضافا إلى ظهور الاتفاق عليه، وإطلاق أدلة حرمتها من غير تعرض للكفارة فيها.

نعم، يستحب تجديد النية بعد النظر في المرأة، لقول أبي عبد الله عليه السلام في حسن معاوية: «لا ينظر المحرم في المرأة لزينة، فإن نظر فليلب»<sup>(١)</sup> المحمول على الندب إجماعا.

(٢) للأصل، وظهور الاتفاق، وإطلاق أدلة حرمة من غير تعرض

---

(١) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب تروك الإحرام حديث: ٣.

مخيطة<sup>(٣)</sup>. ولا كفارة في التدهين ما لم يكن فيه طيب<sup>(٤)</sup>.  
وكذا لا تجب الكفارة في الفسوق أيضاً<sup>(٥)</sup>. ولا كفارة في قتل  
البرغوث والبق<sup>(٦)</sup>، والأحوط استحباباً في القملة كف من

للكفارة.

(٣) خروجاً عن خلاف ما نسب إلى بعض من إطلاق وجوبها فيه وإن لم يكن  
عليه دليل.

(٤) لما تقدم من الأصل، والاتفاق، وظهور الإطلاق. ولو كان فيه طيب،  
فكفارته كفارة الطيب.

(٥) لصحيح الحلبي، وابن مسلم أنهما قالاً لأبي عبد الله عليه السلام: «أرأيت من ابتلى  
بالفسوق ما عليه؟ قال عليه السلام: لم يجعل الله له حدّاً يستغفر الله ويلبّي»<sup>(١)</sup> ولكن في  
فقه الرضا عليه السلام: «والفسوق الكذب فاستغفر الله منه، وتصدق بكف من طعام»<sup>(٢)</sup> و  
قصور سنده، وإعراض الأصحاب عنه أسقطه عن إفادة الوجوب.  
نعم، هو الأحوط.

و عن الحسن: أنه لا كفارة في الفسوق سوى الكلام الطيب، لصحيح ابن عمار  
عن الصادق عليه السلام: «من التفث أن تتكلم في إحرامك بكلام قبيح، فإذا دخلت مكة و  
طفت بالبيت تكلمت بكلام طيب فكان ذلك كفارة»<sup>(٣)</sup> والمشهور عدم الوجوب و  
سياق الحديث ظاهر في الندب أيضاً.

(٦) للأصل، وإطلاق خبر زرارة عن أحدهما عليه السلام: «المحرم يقتل البقرة، و  
البرغوث إذا رآه؟ قال عليه السلام: نعم»<sup>(٤)</sup> إلا أن يقال: يجريان ما يأتي في القملة فيهما  
أيضاً، لكنه مشكل، لكونه نوعاً من القياس وإن كان أحوط رجاء.

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب بقیة کفارات الإحرام حديث: ٦.

(٢) مستدرک الوسائل باب: ٢ من أبواب بقیة کفارات الإحرام حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب تروک الإحرام حديث: ٥.

(٤) الوسائل باب: ٧٩ من أبواب تروک الإحرام حديث: ٣.

طعام<sup>(٧)</sup>، سواء ألقاها من بدنه أو ثوبه أو قتلها<sup>(٨)</sup>.  
 (مسألة ٣): لا كفارة في إخراج الدم، و لبس السلاح، و تغطية المرأة وجهها<sup>(٩)</sup>.

(٧) للأصل، و إطلاق جملة من الأخبار كصحيح معاوية عن الصادق عليه السلام: «ما تقول في محرم قتل قملة؟ قال عليه السلام: لا شيء عليه في القملة و لا ينبغي أن يعتمد قتلها»<sup>(١)</sup>، و في صحيح ابن عمار: «لا شيء عليه و لا يعود»<sup>(٢)</sup>، و خبر مولى الخالد: «ألقوها أبعدا الله غير محمودة و لا مفقودة»<sup>(٣)</sup>، و خبر أبي الجارود عن أبي جعفر عليه السلام: «عن رجل قتل قملة و هو محرم قال عليه السلام: بئس ما صنع قال: فما فداؤها؟ قال عليه السلام: لا فداء لها»<sup>(٤)</sup>.

و يظهر من صاحب الجواهر - أن المشهور عدم الفدية أيضاً و لكن في حسن أبي العلاء: «المحرم لا ينزع القملة من جسده و لا من ثوبه متعمداً و إن فعل شيئاً من ذلك خطأ فليطعم مكانها طعاماً قبضة بيده»<sup>(٥)</sup> و يمكن حمل الطائفة الأولى من الأخبار على نفي الدم لا مطلق الكفارة بقرينة الطائفة الثانية منها، كما يمكن الحمل على الندب. و الأول بعيد و الأخير شائع كما لا يخفى.

(٨) لأولية القتل من الإلقاء عرفاً في الكفارة مع شمول إطلاق النزع و الإبانة لكل منها.

(٩) كل ذلك للأصل بعد خلوّ النصوص الواردة فيها، مع كونها في مقام البيان عن التعرض للكفارة.

نعم، قد ورد في خبر قرب الإسناد عن أبي جعفر عن أخيه عليه السلام: «لكل

(١) الوسائل باب: ٧٨ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ١٥ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ٥.

(٣) الوسائل باب: ٧٨ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٦.

(٤) الوسائل باب: ١٥ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ٨.

(٥) الوسائل باب: ١٥ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ٣.



(مسألة ٤): لا كفارة في صيد البحر<sup>(١٠)</sup>، ولا في صيد الدجاج الحبشي المسمّى بالعرعر<sup>(١١)</sup>. وكذا لا كفارة في ذبح النعم وإن توحشت<sup>(١٢)</sup>. ولا كفارة في قتل السباع ماشية كانت أو طائرة، أرادتك أو لا<sup>(١٣)</sup>، ويجوز قتلها مع الخوف<sup>(١٤)</sup>.

شيء خرجت من حجبك فعليك فيه دم يهرقه حيث شئت<sup>(١)</sup> ولكنه قاصر سنداً، ومجمل متناً، ولم يظهر عامل بإطلاقه. ونسب إلى الشيخ رحمه الله وجوب الدم في تغطية المرأة وجهها وإطلاقه يشمل ما إذا إزالتها بسرعة ولكن اعترف في الحدائق بعدم العثور على دليل له عليه.

نعم، هو الأحوط، فهذه أحد عشر من تترك الإحرام مما لا دليل عليه وجوب الكفاة فيها.

نعم، يجب فيها الاستغفار لوجوبه في ارتكاب كل معصية كبيرة كانت أو صغيرة.

(١٠) للأصل، وإجماع المسلمين، وأنه لا وجه للكفارة فيما ليس من تترك الإحرام أصلاً.

(١١) نصّاً، وإجماعاً ففي صحيح معاوية قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الدجاج الحبش فقال عليه السلام: ليس من الصيد - الحديث -»<sup>(٢)</sup> أي: لا يجري عليه حكم الصيد من الكفارة وغيرها.

(١٢) للأصل، والإطلاق، والإجماع.

(١٣) للأصل، والإجماع المدعى في الخلاف، والتذكرة.

(١٤) لقول الصادق عليه السلام في صحيح حرير: «كل ما يخاف المحرم على نفسه من السباع، والحيات، وغيرها فليقتله. وإن لم يردك فلا ترد»<sup>(٣)</sup>.

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب بقیة كفارات الإحرام حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٤٠ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١ و ٧.

(٣) الوسائل باب: ٨١ من أبواب تترك الإحرام حديث: ١.

وأما بدونه فلا يجوز (١٥) خصوصاً في الحرم (١٦).

وقوله ﷺ أيضاً في مرسل المقنعة: «وكل شيء أرادته من السباع، والهوام فلا حرج عليه في قتله» (١) ولا وجه للاستدلال بمثل هذه الأخبار لعدم الكفارة، لأنّ جواز القتل أعمّ من عدمها.

(١٥) لظاهر ما تقدم من قول أبي عبد الله ﷺ: «وإن لم يردك فلا ترده»، و مفهوم قوله ﷺ: «يقتل المحرم كل ما خشيه على نفسه» (٢) و يحتمل الحمل على الكراهة لكنه بلا شاهد.

(١٦) لصحيح ابن أبي عمير عن الصادق ﷺ: «رجل أدخل فهدا إلى الحرم إله أن يخرج» فقال ﷺ: «هو سبع وكل ما أدخلت من السبع الحرم أسيراً فلك أن تخرجه» (٣).

والظاهر أنّه لا موضوعية للخشية على نفسه فقط، فلو خاف على نفس محترمة من أهله أو غيره يجوز أيضاً، لأنّ الحكم امتنانيّ يشمل الجميع. كما أنّ الخوف أعمّ من الفعلي منه والاستقبالي، لظهور الإطلاق.

ثمّ إنّ ورد في خبر أبي سعد: «قلت لأبي عبد الله ﷺ: رجل قتل أسداً في الحرم قال ﷺ: عليه كبش يذبحه» (٤) وإطلاقه يشمل صورتي الإرادة وغيرها و يمكن تقييده بما تقدم من صحيح حرير. ولكن عن ابن زهرة الإجماع على الكفارة ولو مع عدم الإرادة. وعن الخلاف الإجماع على أنّ عليه كبشاً، فيشمل ما إذا قتل في غير الحرم أيضاً، ويعضده إطلاق الرضوي (٥).

(١) الوسائل باب: ٨١ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٧.

(٢) الوسائل باب: ٨١ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١٣.

(٣) الوسائل باب: ٤١ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٩.

(٥) مستدرک الوسائل باب: ٢٨ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

(مسألة ٥): لا بأس بقتل العقرب، والأفعى، والفأرة<sup>(١٧)</sup> بلا فرق بين الحرم وغيره<sup>(١٨)</sup>. ولا بأس برمي الحداة والغراب<sup>(١٩)</sup> في الحرم

(١٧) نصّاً، وإجماعاً قال الصادق عليه السلام في صحيح ابن عمار: «إذا أحرمت فاتق قتل الدواب كلّها إلا الأفعى، والعقرب، والفأرة - إلى أن قال عليه السلام - والأسود الغدر فاقته على كلّ حال، و ارم الغراب، و الحداة رميا على ظهر بعيرك»<sup>(١)</sup> وقال عليه السلام أيضاً في خبر أبي العلاء: «يقتل المحرم الأسود الغدر، والأفعى، والعقرب، و الفأرة»<sup>(٢)</sup> و لا إشكال في الحكم في صورة الإرادة. و أما مع عدمها فقد مر في صحيح حرizi: «وإن لم يردك فلا ترده» و لكن قال في الجواهر:

«التأمل في النصوص أجمع يقتضي الجواز في هذه الثلاثة، و الأسود الغدر الذي هو قسم من الحيات المصرّح في النص يقتله على كلّ حال، مع أنّه لا قائل بالتفصيل في الحيات فلا بد حينئذ بالجمع بينها بحمل النهي مع الإرادة على الكراهة».

(١٨) للإطلاق الشامل لهما.

(١٩) لما تقدم في صحيح ابن عمار، و الظاهر أنّ التقييد فيه يظهر البعير من باب بيان إحدى المصاديق لا الخصوصية و قد وردت أخبار غير مقيدة بذلك كقوله عليه السلام في صحيح الحلبي: «و يرمي الغراب و الحداة رجماً»<sup>(٣)</sup>، و قوله عليه السلام: «و لا بأس للمحرم أن يرمي الحداة»<sup>(٤)</sup> و لذا أطلق المحقق عليه السلام في الشرائع ذلك. و أما تقييد الغراب بالأبقع في رواية سدير<sup>(٥)</sup> فالظاهر أنّه من الباب غلبة

(١) الوسائل باب: ٨١ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٨١ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٥.

(٣) الوسائل باب: ٨١ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٦.

(٤) الوسائل باب: ٨١ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١٠.

(٥) الوسائل باب: ٨١ من أبواب ترك الإحرام حديث: ١١.

والإحرام (٢٠). ولا كفارة في قتلها (٢١). ولا فرق بين كون الرمي بقصد التنفر أو القتل (٢٢)، والأحوط للاقتصار على الأول (٢٣).

(مسألة ٦): يجوز قتل الزنور إن أراد (٢٤)، ولا كفارة فيه حينئذ. وكذا إن قتله خطأ (٢٥)، وفي قتله عمدا صدقة ولو بكف من طعام (٢٦).

شرارته، فيكون القيد واردا مورد الغالب، فلا أثر له حينئذ.

(٢٠) للإطلاق الشامل لها.

(٢١) لما في المبسوط من اتفاق الأمة على العدم.

(٢٢) لإطلاق الأدلة الشامل لكل منهما.

ولكن في شمول الإطلاق للذبح الاختياري إشكال لاحتمال الانصراف عنه فيرجع إلى الأصل.

(٢٣) خروجاً عن خلاف من قوى حرمة الرمي بقصد القتل كصاحب الجواهر في النجاة، ولكنّه مخالف لظهور الإطلاق.

(٢٤) إجماعاً، ونصوصاً.

منها: قول الصادق عليه السلام: «كل ما يخاف المحرم على نفسه من السباع، والحيات، وغيرها فليقتله وإن لم يردك فلا ترده»<sup>(١)</sup>، وقوله عليه السلام في صحيح ابن عمار: «سألت عن محرم قتل زنورا؟ قال: إن كان خطأ فليس عليه شيء. قلت: لا بل متعمداً قال عليه السلام: يطعم شيئاً من طعام. قلت: إنّه أرادني قال عليه السلام: إن أردك فاقتله»<sup>(٢)</sup>.

(٢٥) للأصل، وظاهر ما تقدم من صحيح ابن عمار.

(٢٦) لما تقدم من صحيح ابن عمار، ويشهد له الفقه الرضوي<sup>(٣)</sup>، وخبر

(١) الوسائل باب: ٨١ من أبواب تروك الإحرام حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٨ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

(٣) مستدرک الوسائل باب: ٨ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٢.

(مسألة ٧): الأحوط وجوباً ترك إخراج القماري، والدباسي من مكة، ويحرم ذبحها وأكلها في الحرم والإحرام (٢٧).

القسم الثاني: في ما يتعلق بالصيد، وهو قسمان:  
الأول: ما لكفارته بدل مخصوص، وهو خمسة أقسام (٢٨):  
الأول: النعامة، ففي قتلها بدنة (٢٩).

الدعائم (١).

(٢٧) أما الأول، فلجملة من الأخبار:

منها: ما عن زرارة عن الصادق (عليه السلام): «رجل أخرج طيراً له من مكة إلى الكوفة قال (عليه السلام): يردّه إلى مكة» (٢) وإطلاقها يشمل القماري، والدباسي وغيرهما، ومثله خبره الآخر عن أبي جعفر (عليه السلام) (٣).

نعم، في خبر عيص بن القاسم قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن شراء القماري يخرج من مكة والمدينة قال (عليه السلام): ما أحبّ أن يخرج منهما شيء» (٤) وقد ادعى ظهوره في الجواز ولكنه مشكل، مع أنّه مختص بخصوص القماري.

و أما الأخير: فللإجماع، والعمومات.

(٢٨) على ما يأتي التعرض لها تفصيلاً إن شاء الله تعالى.

(٢٩) إجماعاً، ونصوصاً قال الصادق (عليه السلام) في صحيح حرير في قول الله عز و

جل: - مثل ما قتل من النعم - «في النعامة بدنة، وفي حمار الوحش بقرة، وفي الظبي شاة، وفي البقرة بقرة» (٥)، وعنده (عليه السلام) أيضاً في صحيح زرارة، وابن مسلم: «في محرم قتل نعامة قال (عليه السلام): عليه بدنة، فإن لم يجد فإطعام ستين مسكيناً فإن

(١) مستدرک الوسائل باب: ٨ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٤ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٨.

(٣) الوسائل باب: ١٤ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٣.

(٤) الوسائل باب: ١٤ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٤.

(٥) الوسائل باب: ١ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

(مسألة ١): الأحوط وجوباً في الكفارة الاقتصار على الإيل، و يجب أن يتم لها خمس سنين و دخل في السادسة (٣٠).

(مسألة ٢): لو عجز عن البدنة دفع عن قيمتها طعاماً، و تصدّق به لكل مسكين مدّ و هو ثلاثة أرباع الكيلو و الأحوط مدان - و هو كيلو و نصف - فإن زاد ذلك عن ستين لم يلزم به، كما أنّه لم يجب إكمال الناقص (٣١). فإن

كان قيمة البدنة أكثر من إطعام ستين مسكيناً لم يزد على إطعام ستين مسكيناً. و إن كان قيمة البدنة أقلّ من إطعام ستين مسكيناً لم يكن عليه إلا قيمة البدنة» (١).

و عنه عليه السلام أيضاً في صحيح ابن خالد: «في الطبي شاة، و في البقرة بقرة، و في الحمار بدنة، و في النعامة بدنة، و في ما سوى ذلك قيمته» (٢) و لا تنافي بينها و بين قوله عليه السلام في خبر أبي الصلاح: «في الطبي شاة، و في حمار الوحش بقرة، و في النعامة جزور» (٣) إذ الجزور يطلق على البدنة أيضاً كالعكس، كما عن بعض اللغويين لكن المنساق منهما عرفاً المغايرة كما لا يخفى، مع أنّ خبر أبي الصباح قاصر سنداً، لمحمد بن الفضل، فإن صح الإطلاق فهو و إلا فالترجيح للبدنة، لكثرة الأخبار الدالة عليه، و صحة السند، و الموافقة للمشهور. و البدنة: تعمّ الذكر و الأنثى عند جمهور اللغويين و جمع من الفقهاء.

(٣٠) أما الاقتصار على الإيل. فلاّنه المنساق من البدنة عرفاً و إن صح الإطلاق على البقرة لغة. و أما السن فلاّنها من الهدي، فيعتبر فيها ما يعتبر فيه. و ما عن العلامة من اعتبار المماثلة في السن مع النعامة، لإطلاق قوله تعالى «مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ» (٤) اجتهد في مقابل النص.

(٣١) على المشهور، لما تقدم في صحيح زرارة، و ابن مسلم، و إطلاق

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٧.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ١ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٣.

(٤) سورة المائدة: ٩٥.

قوله ﷺ فيه وفي غيره من النصوص يشمل ما يجزي في مطلق الكفارات. نعم، ذكر البرقي خبر الزهري فقط عن السجادة ﷺ: «يقوم الصيد قيمة عدل ثم يفض تلك القيمة على البر ثم يكال ذلك البر أصواعا فيصوم لكل نصف صاع يوما»<sup>(١)</sup> ولكن قصور سنده، وقوة احتمال أن ذكره من باب المثال يمنع عن تقييد المطلقات به.

ثم إن أخبار المقام على ثلاثة أقسام:

الأول: ما اشتمل على لفظ المد، كصحيح ابن عمار «يطعم ستين مسكينا كل مسكين مد»<sup>(٢)</sup>، وخبر أبي بصير: «و الصدقة مد لكل مسكين»<sup>(٣)</sup> وهو المعروف نصا، وفتوى في سائر الكفارات أيضاً.

الثاني: ما اشتمل على نصف صاع كصحيح أبي عبيدة عن الصادق ﷺ: «ثم قومتم الدراهم طعاما ثم جعل لكل مسكين نصف صاع، فإن لم يقدر على الطعام صام لكل نصف صاع يوما»<sup>(٤)</sup> وذكر نصف صاع في خبر الزهري، وفقه الرضا أيضاً<sup>(٥)</sup>.

الثالث: ما اشتمل على إطعام ستين مسكينا من دون التعرض لكمية الطعام والمنساق منها المد أيضاً كما تقدم في صحيح زرارة وابن مسلم. وأحسن طرق الجمع بين القسمين الأولين حمل نصف صاع الذي هو عبارة عن المدين على النذب كما في كفارة اليمين حيث فيها مدان المحمول على النذب جمعا بينه وبين سائر ما ورد فيها فلا وجه لما ظهر من المحقق ﷺ في الشرائع أولا من تعيين البر. وثانيا من المدين لكل مسكين، وكذا ما يظهر من النجاة من تعيين المدين، مع أن الزيادة على المد شك في أصل التكليف ويدفع بالبراءة ولكن الأحوط في المقام المدان، لما نسب ذلك إلى المشهور.

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب بقية الصوم الواجب حديث: ١ (كتاب الصوم).

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٢ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١١.

(٤) الوسائل باب: ٢ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٣.

(٥) مستدرک الوسائل باب: ١ من أبواب بقية الصوم حديث: ١.

كانت قيمة البدنة أكثر من إطعام ستين مسكيناً لم يزد على إطعام الستين، وإن كانت أقل منه لا تجب عليه الا قيمة البدنة (٣٢).

(مسألة ٣): لو عجز عن قيمة البدنة صام بقدر ما بلغ لكل مسكين يوماً (٣٣)، و مع العجز عنه صام ثمانية عشر يوماً (٣٤). و في فرخ النعامة

ثم إنّه لا بد و أن تكون مثلية الجزاء بنظر الثقة من أهل الخبرة بل الأحوط التعدد و العدالة.

(٣٢) تقدم ذلك في صحيح ابن مسلم و زارة.

(٣٣) على المشهور المدعى عليه الإجماع، و يدل عليه ما تقدم من صحيح أبي عبيد بناء على أن لكل مسكين نصف صاع، و صحيح ابن مسلم: «فإن لم يكن عنده فليصم بقدر ما بلغ لكل طعام مسكين يوماً» (١) بناء على ما نسب إلى المشهور من تفريق مدين لكل مسكين يكون صوم كل يوم بدلا عنه.

و بناء على أنه مذل لكل يوم يكون صوم كل يوم بدلا عنه و مقتضى البدلية عدم تعين الصوم في ستين يوماً بل يكون بقدر ما بلغ الطعام كما في صحيح ابن مسلم فالتعبير بالستين لعله من باب الغالب من بلوغ القيمة إلى إطعام الستين لا الخصوصية و لم أظفر على نصّ يشتمل على صيام ستين يوماً.

نعم، يستفاد ذلك بالملازمة من ذكر إطعام ستين مسكيناً و كون صوم كل يوم بدلا عن كل مسكين.

(٣٤) على المشهور المنصوص، ففي خبر أبي بصير: «قلت: فإن لم يقدر على أن يتصدق؟ قال ﷺ: يصوم ثمانية عشر يوماً» (٢) المحمول على عجزه عن صوم الستين. و لو قدر على الزائد لا يجب، للأصل و لو شرع في الصوم بقصد إتمام الستين، فعجز بعد إتمام ثمانية عشر يوماً، فالظاهر الإجزاء، و كذا لو

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٨.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٣.



في سنه من الإبل (٣٥).

الثاني: بقر الوحش، و حمار الوحش. وفي كل واحد منهما بقرة أهلية (٣٦)، و مع العجز دفع عن القيمة ما يجزي في الكفارة لكل مسكين مدّ - ثلاثة أرباع الكيلو - و الأحوط مدان - أي كيلو ونصف - حتى يبلغ ثلاثين، و لا يجب الزائد لو زادت القيمة، كما لا يجب إكمال الناقص. لو نقصت، و مع العجز يصوم عن إطعام كل مسكين يوما، فإن عجز صام تسعة أيام (٣٧).

عجز بعد التجاوز عنه بيوم أو أيام، كل ذلك لتحقيق الموضوع، فينطبق الحكم عليه قهرا.

(٣٥) لإطلاق المماثلة الواردة في الآية الكريمة<sup>(١)</sup> و لأصالة البراءة عن وجوب الزائد، و لمرسل المحقق<sup>(٢)</sup> في الشرائع، و لكن في صحيح أبان: إن فيه بدنة أيضاً<sup>(٣)</sup> و يمكن حمله على الندب.

(٣٦) نصّا و إجماعا، ففي صحيح حرiz: «في حمار الوحش بقرة، و في الظبي شاة، و في البقرة بقرة» و غيره من الصحاح. و أما ما دل على أنّ في حمار الوحش بدنة كصحيح ابن خالد و غيره فيمكن حمله على التخيير لو لم يكن دليل البقرة مرجحا عليه من جهة دعوى الإجماع.

(٣٧) إجماعا، و نصوصا منها قول الصادق<sup>(٤)</sup> في صحيح معاوية: «و من كان عليه شيء من الصيد فداؤه بقرة فإن لم يجد فليطعم ثلاثين مسكينا، فإن لم يجد فليصم تسعة أيام»<sup>(٥)</sup>.

وعنه<sup>(٦)</sup> في صحيح حرiz: «في حمار الوحش بقرة، و في الظبي شاة،

(١) و هي قوله تعالى ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قُتِلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ المائدة: ٩٥.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٩.

(٣) الوسائل باب: ٢ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١١.

الثالث: الظبي، وفي قتله شاة، فإن عجز يدفع عن قدر القيمة ما يجزي في الكفارة لكل مسكين مدّ - أي ثلاثة أرباع الكيلو - والأحوط مدان على عشر مساكين، ولا يلزم ما زاد كما لا يجب إكمال الناقص، فإن عجز صام عن إطعام كل مسكين يوما، وإن عجز صام ثلاثة أيام<sup>(٣٨)</sup>.

وفي البقرة بقرة<sup>(١)</sup>.

ولا بد من تقييده بما ذكرناه، بقرينة الإجماع. والكلام في المد، والمدين و البرعين ما تقدم في النعمة فلا وجه للإعادة مع عدم كون هذه المسائل مورد الابتلاء، وكذا في ما يأتي من نظير المقام، فلا وجه للتطويل في ما لا موضوع له أصلا.

(٣٨) إجماعا، ونصّا فعن أبي بصير عن الصادق عليه السلام: «قلت: فإن أصاب ظبيا؟ قال عليه السلام: عليه شاة قلت: فإن لم يقدر؟ قال عليه السلام: فإطعام عشرة مساكين، فإن لم يقدر على ما يتصدّق به فعليه صيام ثلاثة أيام<sup>(٢)</sup>» ولا بد من حمله على التفصيل الذي ذكرناه في المتن لتسالمهم عليه، مضافا إلى إطلاق الآية الشريفة<sup>(٣)</sup>، وقول الصادق عليه السلام في صحيح معاوية: «من كان عليه شاة فلم يجد فليطعم عشرة مساكين، فمن لم يجد صام ثلاثة أيام<sup>(٤)</sup>».

وتقدم في بدل فداء النعمة ما ينفع المقام فما عن المحقق، والصدوقين، وابن الجنيد، وابن أبي عقيل، والمسالك من عدم البذل، للأصل (مخدوش) إلا أن يقال: إن كون الصحيحين في مقام بيان القاعدة الكلية لكل من عليه شاة أول الكلام و الشك في ذلك يكفي في عدم جواز التمسك بهما، للكلية و المنصرف منهما خصوصا ما نصّ فيه على البدن و هو الظبي.

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٣.

(٣) سورة المائدة: ٩٥.

(٤) الوسائل باب: ٢ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١١.

والثعلب و الأرنب مثل الظبي فداء و بدلا (٣٩). و الأبدال في الأقسام الثلاثة على الترتيب (٤٠).

(٣٩) أما الأول: فيدل عليه - مضافا إلى الإجماع - صحيح أحمد بن محمد قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن المحرم أصاب أرنباً أو ثعلباً؟ قال عليه السلام: في الأرنب شاة» (١).

و في خبر أبي بصير: «في الأرنب دم مثل ما في الثعلب شاة» (٢). المنجبر بفتوى المشهور و خبر تحف العقول، قال عليه السلام: «و كذلك إذا أصاب أرنباً أو ثعلباً فعليه شاة».

و أما الثاني: فلا إطلاق صحيح معاوية - المتقدم - «من كان عليه شاة فلم يجد فليطعم عشرة مساكين فمن لم يجد صام ثلاثة أيام» فإنّ ظاهره أنّه في مقام بيان القاعدة الكلية، و كذا صحيح أبي عبيدة: «إذا أصاب المحرم الصيد و لم يجد ما يكفر من موضعه الذي أصاب فيه الصيد قوّم جزاءه من النعم دراهم ثمّ قوّم الدرهم طعاماً، ثمّ جعل لكل مسكين نصف صاع، فإن لم يقدر على الطعام صام لكل نصف صاع يوماً» (٣).

(٤٠) على المشهور، لظاهر ما تقدم من النصوص المنزلة عليه الآية الكريمة (٤)، فيقيد بتلك النصوص قول أبي عبد الله عليه السلام في صحيح حريز: «كل شيء في القرآن (أو) فصاحبه فيه بالخيار يختار ما يشاء» (٥) و على هذا فلا وجه للقول بالتخيير كما نسب إلى جمع.

(١) الوسائل باب: ٤ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٤ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ٢ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

(٤) سورة المائدة: ٩٥.

(٥) الوسائل باب: ١٤ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ١.

الرابع: كسر بيض النعام، في كل بيضة إذا تحرك الفرخ فيها بكاراة من الإبل بنت مخاض فصاعداً، و مع عدم التحرك، أو عدم الفرخ فيها يرسل الفحل من الإبل على الإناث بعدد البيض فما ينتج فهو هدي و ما لم ينتج فلا شيء عليه<sup>(٤١)</sup>. و مع العجز فعن كل بيضة شاة، و مع العجز إطعام عشرة

(٤١) إجماعاً، و نصّاً، ففي صحيح ابن جعفر عليه السلام عن أخيه: «رجل كسر بيض نعام، و في البيض فراخ قد تحرك فقال عليه السلام: عليه لكل فرخ تحرك بعير ينحره في المنحر»<sup>(١)</sup>.

و عن الصادق عليه السلام: «إنّ في كتاب علي عليه السلام في بيض القطاة بكاراة من الغنم إذا أصابه المحرم مثل ما في بيض النعام بكاراة من الإبل»<sup>(٢)</sup>.

و لا بدّ من حملها على ما إذا تحرك. و البكاراة من الغنم و الإبل الفتى منهما، فيشمل بنت المخاض و ما فوقها و يجزي البكر أيضاً، إذ البكاراة جمع البكر و البكرة. و يدل على الحكم الأخير جملة من النصوص:

منها: ما عن الصادق عليه السلام في صحيح الحلبي: «من أصاب بيض نعام و هو محرم، فعليه أن يرسل الفحل في مثل عدد البيض من الإبل، فإنّه ربما فسد كله و ربما خلق كله، و ربما صلح بعضه و فسد بعضه فما نتجت الإبل فهديا بالغ الكعبة»<sup>(٣)</sup>.

ونسب إلى الصدوقين أنّه مع عدم التحرك لكل بيضة شاة للفقهاء الرضوي<sup>(٤)</sup>، و خبر أبي بصير عن الصادق عليه السلام: «في بيضة النعامة شاة»<sup>(٥)</sup>، و خبر ابن الفضل - على ما في الجواهر - «و إذا أصاب المحرم بيض نعام ذبح عن كل

(١) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

(٤) مستدرک الوسائل باب: ١٨ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٣.

(٥) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٣.

مساكين لكل مسكين مدّ، و مع العجز صيام ثلاثة أيام (٤٢). و لا فرق بين الكسر مباشرة أو تسبيبا، كما لا فرق بين الكسر فقط أو الكسر والأكل (٤٣). ولو كسر بيضة فيها فرخ ميت، أو كانت فاسدة، أو خرج فرخها فعاش لا

بيضة شاة»<sup>(١)</sup> ويمكن حملهما على صورة العجز عن الإرسال جمعا بين الأخبار، مع إعراض المشهور عن ظاهر الأخيرين قال في الجواهر:

«لم نعرف أحدا وافقه عليه بل ذلك و نحوه منه أعظم شاهد على إرادة تعبيره بمضمون بعض النصوص التي عثر عليها من غير التفات إلى تحقيق حال أو تنقيح المراد منها و الجمع بين مضامينها كما هو عادة أهل الأخبار في الأصول و الفروع».

(٤٢) نصّا، و اتفاقا، ففي خبر عليّ بن أبي الحسن عليه السلام: «رجل أصاب بيض نعامة و هو محرم قال عليه السلام: يرسل الفحل في الإبل - إلى أن قال - فمن لم يجد إبلا فعليه لكل بيضة شاة فإن لم يجد تصدّق على عشرة مساكين لكل مسكين مدّ فإن لم يقدر فصيام ثلاثة أيام»<sup>(٢)</sup>. و أما خبرا أبي بصير، و ابن الفضيل المقدم فيهما الصيام على الإطعام فأسقطهما عن الاعتبار إعراض الأصحاب عنهما.

(٤٣) للإطلاق الشامل للجميع، مضافا إلى المرسل عن عليّ عليه السلام فيمن وطئت ناقته بيض نعامة، فكسرتة فقال له الحسن عليه السلام: «يجب عليك أن ترسل فحولة الإبل في إنائها بعدد ما انكسر من البيض»<sup>(٣)</sup> و أصالة البراءة عن الفداء للأكل غير فداء الكسر، إذ المسألة من موارد الأقل و الأكثر.

(١) لم نثر على هذا الحديث إلا في الفقيه ج: ٢ صفحة: ٢٣٤.

(٢) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٥.

(٣) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٤.

شيء عليه (٤٤). و مصرفه مصرف سائر كفارات الصيد، و لا يجب تربيته (٤٥).

الخامس: بيض القطاة، و الحجل، و الدراج فمع تحرك الفرخ فيها صغار من الغنم، و قبل التحرك، أو كسر ما لا فرخ فيه يرسل الفحل في الإناث من الغنم بعدد البيض، كما تقدم في بيض النعام (٤٦). و مع العجز فعليه لكل بيضة شاة فإن لم يجد أطعم لكل بيضة عشرة مساكين، فإن لم

(٤٤) كل ذلك للأصل بعد ظهور الأدلة في غيرها.

(٤٥) أما الأول، فلا إطلاق أدلة مصرف جزاء الصيد الشامل للمقام أيضاً. و أما الأخير، فلا صلة البراءة عن وجوب التربية بل يصرفه في ذلك الوقت و لو لم يرب.

(٤٦) لصحيح ابن خالد قال الصادق عليه السلام: «في بيض القطاة بكارة من الغنم إذا أصابه المحرم مثل ما في بيض النعام بكارة من الإبل» (١) و لم يرد في النصوص إلا القطاة و الظاهر أن القطاة ذكر من باب المثال، فيشمل الحجل، و الدراج أيضاً - و عن الشهيد الثاني إلحاقه بالحمام في البيض - و مثله صحيحه الآخر (٢)، و في مرسل ابن رباط عن الصادق عليه السلام: «سألت عن بيض القطاة قال عليه السلام: يصنع فيه في الغنم كما يصنع في بيض النعام في الإبل» (٣) و الأفضل أن يكون مخاض من الغنم، لمضمر ابن خالد (٤) و لا بد من حملها على صورة التحرك، للإجماع، و ظاهر التشبيه ببيض النعام، و بقرينة صحيح ابن خالد، ومنصور قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن محرم وطأ بيض القطاة فشدخه؟

(١) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٣.

(٤) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٤.

يجد صام لكل بيضة ثلاثة أيام (٤٧).

القسم الثاني من الصيد: ما ليس لكفارتة بدل مخصوص، و هو خمسة أقسام أيضاً:

الأول: الحمام (٤٨)، و في قتل الحمامة شاة على المحرم في

فقال ﷺ: يرسل الفحل - في عدد البيض - من الغنم كما يرسل الفحل في عدد البيض في الإبل<sup>(١)</sup> و إطلاق المائلة يشمل جميع ما تقدم من الأحكام في بيض النعام.

(٤٧) نسب ذلك إلى المفيد، و الشيخ، و العلامة في القواعد، و ظاهر المحقق في الشرائع ذلك أيضاً و دليلهم عليه إطلاق المائلة الوارد في الأخبار بين بيض القطاة و بيض النعام كصحيح ابن خالد، و مضمرة، و مرسل ابن رباط و هذه الأخبار و إن لم تكن صريحة في المدعى و لكن لها نوع ظهور فيه و هو يكفي و لا دليل على اعتبار أزيد منه في الظنون الاجتهادية فلا وجه لما عن المحقق ﷺ في النكت من عدم النص، و لا لما عن العلامة في جملة من كتبه من التردد من هذه الجهة، كما لا وجه لما أشكله في الروضة بأن الشاة لا تجب في البيضة ابتداء و إنما تجب نتائجها على فرض الحصول و هي أقل من الشاة بكثير فكيف تجب مع العجز، و لذا فسره جمع بأن المراد بالمائلة: المائلة في الإطعام و الصيام فقط دون الشاة، إذ فيه أنه صحيح مع قطع النظر عن إطلاق أخبار المائلة، لأن المسألة حينئذ خالية عن الدليل و المرجع فيها الأصل. و أما مع ملاحظة إطلاق تلك الأخبار، فلا وجه للإشكال لكفايته في الاستدلال فيكون حكماً تعديداً لم يعرف حكمته كما في كثير من الأحكام.

(٤٨) المعروف بين الفقهاء أنه كل طائر يشرب الماء كالدواب لا كمثل الدجاج، و يشهد له العرف الخاص أيضاً. و عن جمع من أهل اللغة إنه كل طير

(١) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٥.

الحل<sup>(٤٩)</sup>، و الأُحوط في المطوّق من الطير ذلك أيضاً<sup>(٥٠)</sup> عدا القطة والحجل والدراج<sup>(٥١)</sup>. ويجب على المحلّ في قتلها في الحرم درهم<sup>(٥٢)</sup>.

مطوّق بأيّ لون كان الطوق، و لا يبعد الملازمة في الجملة بين ما قاله الفقهاء و ما نقل عن أهل اللغة و في مورد الاختلاف يؤخذ بقول الفقهاء، لأننا نرى شيوع استعمال الحمام على ما يعبّ الماء و لا طوق له مطلقاً بل إما أبيض محض، أو رماديّ كذلك، أو ملون بلون آخر في تمام جسده بلا طوق فيه، فالمدار على التسمية العرفية و في مورد الشك لا يلحقه الحكم الخاص بالحمام من جهة الشك في الموضوع.

(٤٩) نصوصاً، و إجماعاً قال أبو عبد الله عليه السلام في صحيح حريز: «المحرم إذا أصاب حمامة ففيه شاة، و إن قتل فراخه ففيه حمل، و إن وطأ البيض فعليه درهم»<sup>(١)</sup> و لا بد من حملة على ما إذا كان قتل المحرم للحمامة في غير الحرم بقرينة ما يأتي من صحيح الحلبي.

(٥٠) لما عن جمع من اللغويين، و بعض الفقهاء أنّ الحمام عبارة عن المطوق من الطير.

(٥١) لما يأتي من الكفارة الخاصة لها. و ما عن جمع من القدماء مما يوهم الخلاف فإن أمكن إرجاعه إلى المشهور فهو و إلا فلا بد من رده إليهم.

(٥٢) على المشهور المنصوص، ففي خبر محمد بن الفضل عن أبي الحسن عليه السلام: «سألت عن رجل قتل حمامة من حمام الحرم و هو غير محرم قال عليه السلام: عليه قيمتها و هو درهم يتصدق به، أو يشتري طعاماً لحمام الحرم»<sup>(٢)</sup>. وعنه عليه السلام أيضاً: في خبر صفوان «من أصاب طيراً في الحرم و هو محلّ

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٠ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٦.



والأحوط القيمة مع زيادتها عليه<sup>(٥٣)</sup>، وفي فرخها على المحرم في الحل حمل<sup>(٥٤)</sup>، وعلى المحل في الحرم نصف درهم<sup>(٥٥)</sup>. ولو كان محرماً

فعليه القيمة و القيمة: درهم يشتري به علماً لحمام الحرم<sup>(١)</sup> إلى غير ذلك من النصوص التي يستفاد منها أنَّ الدرهم قيمة شرعية لها كما يمكن أن يستفاد ذلك مما مرَّ في خبر محمد بن الفضل.

(٥٣) لاحتمال أن يكون التقويم الشرعيّ بلحاظ القيمة التي كانت للحمامة في تلك الأزمنة، ويشهد له ما في صحيح ابن منصور عن الصادق عليه السلام: «عليك الثمن»<sup>(٢)</sup>، وقد ذكر لفظ الثمن في صحيح ابن عمار أيضاً<sup>(٣)</sup>، والأخبار بين صريح في الدرهم ومفسر للقيمة به، ومشتمل على الدرهم وشبهه، وعلى الثمن، وعلى مثل، وعلى أفضل من الثمن ويأتي نقل جملة منها، ويمكن انطباق الجميع على الدرهم كما فهمه الأصحاب، فأطلقوا وجوب الدرهم مطلقاً، فيشكل ما في المدارك: «من أنَّ المتجه اعتبار القيمة مطلقاً» لمخالفته لظاهر كلام الأصحاب.

نعم، الأحوط الأزيد من الدرهم ومن القيمة كما نسب إلى التذكرة.  
(٥٤) على المشهور المنصوص، وتقدم قول الصادق عليه السلام في صحيح حرير. والحمل (بالتحريك) ما تمَّ له أربعة أشهر. وأما صحيح ابن سنان: «وإن كان فرخاً فجدي، أو حمل صغير من الضأن»<sup>(٤)</sup> فهو ساقط بالإعراض، وفي المدارك إنِّي لم أجده له موافقاً.

(٥٥) على المشهور، لصحيح ابن الحجاج عن الصادق عليه السلام: «في قيمة الحمامة درهم، وفي الفرخ نصف درهم، وفي البيض ربع درهم»<sup>(٥)</sup>، ومثله

(١) الوسائل باب: ١٠ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ١٠ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٨.

(٣) الوسائل باب: ١٢ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٥.

(٤) الوسائل باب: ٩ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٦.

(٥) الوسائل باب: ١٠ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

وفعل ذلك في الحرم اجتمع عليه الأمران (٥٦)، والأحوط تضاعف الفداء (٥٧)، وفي بيضها مع تحرّك الفرخ حمل (٥٨)، وقبل

صحيح حفص<sup>(١)</sup> ولا بد من حملهما على المحلّ في الحرم، بقرينة غيرهما من الإجماع والأخبار.

(٥٦) نصّاً، وإجماعاً قال أبو عبد الله عليه السلام في صحيح الحلبي: «إن قتل المحرم حمامة في الحرم فعليه شاة، و ثمن الحمامة درهم أو شبهه يتصدق به، أو يطعمه حمام مكة»<sup>(٢)</sup> ونحوه غيره، وفي خبر أبي بصير عنه عليه السلام أيضاً: «فمن قتل طيراً من طير الحرم وهو محرم في الحرم قال عليه السلام: عليه شاة و قيمة الحمامة درهم يعلف به حمام الحرم وإن كان فرخاً فعليه حمل و قيمة الفرخ»<sup>(٣)</sup>.

و تقتضيه قاعدة تعدد المسبّب بتعدد السبب، وهتكه لحرمة الحرم والإحرام و يمكن أن يكون هذا هو المراد بقوله عليه السلام أيضاً في الصحيح: «إن أصبت الصيد وأنت حرام في الحرم فالفداء مضاعف عليك»<sup>(٤)</sup> لا تضاعف نفس الفداء من حيث هو فلا وجه لما نسب إلى الإسكافي وابن إدريس من تضاعفه مطلقاً، و عن الشيخ ما لم يبلغ بدنة، لمرسل ابن فضال عنه عليه السلام أيضاً: «في الصيد يضاعفه ما بينه و بين البدنة فإذا بلغ البدنة فليس عليه التضعيف»<sup>(٥)</sup> و مثله مرسله الآخر، و لكن قصور سندهما يمنع عن الاعتماد عليهما.

(٥٧) خروجاً عن خلاف الإسكافي، و ابن إدريس.

(٥٨) كما صرّح به الشهيدان، لشمول إطلاق أدلة الفرخ له أيضاً، و في صحيح ابن جعفر عن أخيه عليه السلام: «رجل كسر بيض الحمام و في البيض فراخ قد

(١) الوسائل باب: ١٠ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ١١ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ١١ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٥.

(٤) الوسائل باب: ٤٤ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٥.

(٥) الوسائل باب: ٤٦ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١ و ٢.

التحرك على المحلّ في الحلّ درهم<sup>(٥٩)</sup>، و على المحلّ في الحرم ربع درهم<sup>(٦٠)</sup>. و لو كان محرماً في الحرم يجب عليه درهم و ربع<sup>(٦١)</sup> و يستوي الإنسيّ و الوحشيّ في الفداء إذا قتل في الحرم<sup>(٦٢)</sup>.  
(مسألة ٥): يتخيّر في فداء الحمام الحرميّ بين أن يتصدّق به و بين أن يشتري به علفا لحمام الحرم<sup>(٦٣)</sup> و الأولى أن يشتري به حنطة و يطعم به

تحرك قال عليه السلام: عليه أن يتصدّق عن كل فرخ قد تحرك فيه بشاة و يتصدّق بلحومها إن كان محرماً، و إن كان الفراه لم تتحرك تصدّق بقيمته ورقا يشتري به علفا يطرحه لحمام الحرم<sup>(١)</sup>.

ولا بد من حمل الشاة على الحمل بقرينة سائر الأخبار، كما أنّه لا بد من حمل الصحيح على ما إذا كان ذلك من المحرم في الحل جمعا بينه و بين ما مر من صحيح حريز، و الحلبي<sup>(٢)</sup>، و يظهر من المحقق في الشرائع الإطلاق و حكي عن التذكرة و القواعد، و مال إليه في المدارك، و لكنه خلاف الجمع بين النصوص و حمل بعضا على البعض ثمّ الأخذ بالمحصل منها.

(٥٩) لما تقدّم من صحيح حريز بعد حمله على المحرم في غير الحرم على ما مرّ من التفصيل.

(٦٠) لقول الصادق عليه السلام في صحيحي حفص و الحجاج «في الحمامة درهم، و في الفرخ نصف درهم، و في البيض ربع درهم المحمول على ما يكون من الحل في الحرم.

(٦١) لقاعدة تعدد السبب المقتضية لتعدد المسبب.

(٦٢) للإطلاق الشامل لها كما يستويان في الفداء مع القتل في الحل لذلك أيضاً.

(٦٣) لقول الصادق عليه السلام: في صحيح الحلبي: «إن قتل المحرم حمامة في

(١) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٩ و ١١ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١ و ٣.

حمام الحرم (٦٤).

(مسألة ٦): فداء الحمام غير الحرمي التصدق به (٦٥).

(مسألة ٧): لو كان الحمام مملوكا ضمن قيمته لمالكة مضافا إلى الفداء (٦٦).

الحرم فعليه شاة، و ثمن الحمامة درهم أو شبهه يتصدق به أو يطعمه حمامة مكة فإن قتلها في الحرم و ليس بمحرم فعليه ثمنها<sup>(١)</sup>، و في خبر الحلبي عنه عليه السلام أيضاً: «يتصدق بدرهم أو يطعم به حمام الحرم»<sup>(٢)</sup> و نحوهما غيرهما.

و أما خبر حماد: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل أصاب طيرين واحدا من حمام الحرم و الآخر من غير حمام الحرم قال عليه السلام: يشتري بقيمة الذي من حمام الحرم قمحا فيطعمه حمام الحرم و يتصدق بجزء الآخر»<sup>(٣)</sup> فهو محمول على بيان أحد فردي التخيير بالنسبة إلى فداء حمام الحرم لا التعيين، مضافا إلى قصور سنده عن إفادة الوجوب و التعيين.

(٦٤) لخبر حماد القاصر عن إفادة الوجوب و الصالح لمطلق الأولوية و الأفضلية.

(٦٥) لتطابق النص، و الفتوى عليه كما في الجواهر.

(٦٦) لإطلاق دليل الفداء، و إطلاق أدلة ضمان مال الغير مع الإلتلاف، و تصوير المملوكية بناء على أن الصيد يملك في الحرم و إن وجب إرساله لا إشكال فيه، و كذا بناء على عدم الملكية كما نسب إلى المشهور، فإنه يصح تصورها بأن يملك بيضا من خارج الحرم ثم يضعه تحت حمام الحرم فيصير فرخا فيملكه حينئذ.

(١) الوسائل باب: ١١ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٦.

الثاني: في كل واحد من القطاة، والحجل، والدراج حمل قد فطم، و رعي من الشجر<sup>(٦٧)</sup>. والأحوط استحباباً ذلك في نظائرهنّ أيضاً<sup>(٦٨)</sup>.  
الثالث: في كل واحد من القنفذ، والضب، واليربوع جدي<sup>(٦٩)</sup>.  
والأحوط استحباباً إلحاق أشباهها بها<sup>(٧٠)</sup>.

(٦٧) إجماعاً، ونصّاً في القطا قال الصادق عليه السلام: في صحيح ابن خالد: «وجدنا في كتاب علي عليه السلام في القطاة إذا أصابها المحرم حمل قد فطم من اللبن و أكل من الشجر»<sup>(١)</sup> ويتم الحكم في الأخيرين بعدم القول بالفصل، ويشهد له قول أبي جعفر عليه السلام في خبر ابن خالد «في كتاب علي عليه السلام من أصاب قطاة، أو حجلة، أو دراجة، أو نظيرهنّ فعليه دم»<sup>(٢)</sup> بعد حمل الدم على حمل قد فطم، كما مرّ في صحيحه.

(٦٨) لما تقدم في خبر ابن خالد القاصر سنداً عن إفادة الوجوب و لو كان ذلك من المحرم في الحرم، فالظاهر لزوم القيمة أيضاً و تتعين القيمة على المحل في الحرم.

(٦٩) لقول الصادق عليه السلام في صحيح مسمع: «و اليربوع، و القنفذ، و الضب إذا أصابه المحرم فعليه جدي، و الجدي خير منه و إنّما جعل عليه هذا لكي ينكل عن فعل غيره من الصيد»<sup>(٣)</sup> و هذا هو المشهور بين الأخبار أيضاً و الجدي من أولاد المعز من أربعة أشهر إلى أن يرعى.

(٧٠) و عن السيد، و الشيخين، و بني إدريس، و سعيد، و حمزة الفتوى به و تبعهم المحقق الثاني و عمدة دليلهم إطلاق المماثلة في الآية الكريمة<sup>(٤)</sup>، والتعليل المزبور في صحيح مسمع عن الصادق عليه السلام - كما تقدم - ولكن شمول

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٥ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٦ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

(٤) سورة المائدة: ٩٥.

الرابع: في كل واحد من العصفور، و القبرة، و الصعوة، مدّ ثلاثة أرباع الكيلو - من الحنطة (٧١).

الخامس: في قتل الجرادة تمرّة، و كذا في أكلها (٧٢) و الأحوط في

الإطلاق لها مشكوك، و التعليل عليل و النص ساكت، و الشهرة غير متحققة فالفتوى بالوجوب مشكل و بالندب لا بأس به لابتناؤه على المسامحة.

(٧١) لمرسل صفوان - المنجبر بعمل المشهور - عن الصادق عليه السلام: «القبرة، و الصعوة، و العصفور إذا قتله المحرم فعليه مدّ من الطعام» (١).

و أما صحيح ابن سنان عنه عليه السلام أيضاً: «في محرم ذبح طيراً إنّ عليه دم شاة» (٢)، فيمكن حمله على الحمام، مع أنّه مهجور فلا وجه لما نسب إلى الصدوقين من الشاة في كل طائر عدا النعامة كما لا وجه لما نسب إلى الإسكافي من القيمة مستندا إلى خبر سليمان بن خالد عنه عليه السلام أيضاً - المتقدم - لأنّه قاصر سنداً، و مهجور عند الأصحاب.

نعم، الأحوط مراعاة ذلك كله خصوصاً في الكركي، و يجمع بين الفداء و القيمة على المحرم و تتعيّن القيمة على المحل فيه.

(٧٢) أما الأول فلصحيح زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام: «في محرم قتل جرادة قال عليه السلام يطعم تمرّة، و تمرّة خير من جرادة» (٣)، و مثله صحيح معاوية عنه عليه السلام أيضاً (٤). و أما خبر ابن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «عن محرم قتل جرادة قال عليه السلام: كفّ من طعام و إن كان كثيراً فعليه شاة» (٥) فقصور سنده يمنع عن الاعتماد عليه.

(١) الوسائل باب: ٧ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٩ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٦.

(٣) الوسائل باب: ٣٧ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ٣٧ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

(٥) الوسائل باب: ٣٧ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٦.

الأول كفّ من الطعام، وفي الأخير شاة<sup>(٧٣)</sup>.  
وفي الكثير من قتل الجراد شاة أيضاً<sup>(٧٤)</sup>، ومع عدم إمكان التحرز عن قتله، فلا إثم عليه ولا كفارة فيه<sup>(٧٥)</sup>.

نعم، في خبره الصحيح «قتل جراداً»<sup>(١)</sup>، وفي بعض النسخ «قتل جراداً كثيراً»<sup>(٢)</sup> فيشكل الاعتماد على ذلك كله بالنسبة إلى الجراد.  
وأما الأخير فلا إطلاق قوله عليه السلام: «تمرة خير من جراد»<sup>(٣)</sup> الشامل للأكل أيضاً.  
وأما خبر الحنات عن الصادق عليه السلام: «في رجل أصاب جراداً فأكلها قال عليه السلام: عليه دم»<sup>(٤)</sup> فلا يصلح للإيجاب، لضعف سنده وعدم الجابر له.  
(٧٣) ظهر وجهه مما مرّ في خبر ابن مسلم، وخبر الحنات.  
(٧٤) على المشهور، بل المجمع عليه، ولقول الصادق عليه السلام في صحيح ابن مسلم: «وإن قتل جراداً كثيراً فشا»<sup>(٥)</sup> والمرجع في الكثرة إلى العرف ومع الشك يجزئ التمرة لكل جراد، لأصالة البراءة عن الزائد.  
(٧٥) لقاعدة نفي الحرج، وقول أبي عبد الله عليه السلام في الصحيح: «على المحرم أن يتنكب الجراد إذا كان على طريقه فإن لم يجد بداً فقتل فلا بأس»<sup>(٦)</sup>، وصحيح معاوية عنه عليه السلام أيضاً: «الجراد يكون في ظهر الطريق والقوم محرمون، فكيف يصنعوا؟ قال عليه السلام: يتنكبونه ما استطاعوا قلت: فإن قتلوا منه شيئاً فما عليهم؟ قال عليه السلام: لا شيء عليهم»<sup>(٧)</sup>.

(١) الوسائل باب: ٣٧ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٣٧ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٣٧ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٥.

(٤) الوسائل باب: ٣٧ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٣.

(٥) الوسائل باب: ٣٧ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٥.

(٦) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

(٧) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٢.

(مسألة ٨): كل ما لا تقدير لفديته ففي قتله قيمته<sup>(٧٦)</sup>، وكذا البيوض التي لا تقدير لفديتها<sup>(٧٧)</sup>.

(مسألة ٩): يكفي في التقويم قول أهل الخبرة الموجب للاطمئنان العرفي<sup>(٧٨)</sup> ولا يعتبر التعدد والعدالة وإن كان أحوط<sup>(٧٩)</sup>.

(مسألة ١٠): لو قتل صيداً معيباً يجوز له الفداء بمثله في العيب<sup>(٨٠)</sup> و الأفضل الفداء بالصحيح<sup>(٨١)</sup> و يفدي الذكر بمثله، و الأنثى كذلك<sup>(٨٢)</sup>.

(٧٦) إجماعاً، ونصاً قال الصادق عليه السلام في الصحيح: «في الظبي شاة، و في البقرة بقرة، و في الحمار بدنة و في النعامة بدنة، و في ما سوى ذلك قيمته»<sup>(١)</sup> و تقتضيه قاعدة ضمان المال المحترم أيضاً.

(٧٧) للإجماع، و قاعدة الاحترام، و إطلاق قوله عليه السلام: «و فيما سوى ذلك قيمته».

(٧٨) لأنه حجة عقلائية و عليه يبتني أمر المعاش و المعاد و مقتضى الأصل عدم اعتبار شيء آخر بعد حصول الاطمئنان و كون العدالة طريقاً إلى حصول الاطمئنان لا أن يكون لها موضوعية.

(٧٩) خروجاً عن خلاف من أوجبها و إن لم يكن له دليل عليه، إذ المقام من الرجوع إلى أهل الخبرة لا الشهادة حتى يعتبر فيها التعدد و العدالة.

(٨٠) لإطلاق المماثلة الواردة في الآية الكريمة، و تقتضيه قاعدة العدل و الإنصاف، و الأحوط اعتبار المماثلة في خصوصيات العيب أيضاً، جموداً على إطلاق المماثلة، فالأعور باليمنى يفدي بمثله، و الأعرج باليسرى كذلك، و المريض يفدي بمثل مرضه لا مرض آخر وهكذا.

(٨١) لأنه نحو تأدب و إعظام للكعبة التي يهدي إليها الهدى.

(٨٢) لأنّ المماثلة العرفية في ذلك ملحوظة أيضاً، فلا بد من اعتبارها.



(مسألة ١١): الاعتبار بقيمة الجزاء وقت الإخراج، وكذا في مالا تقدير لجزائه<sup>(٨٣)</sup> و محلّ التقويم منى في إحرام الحج، ومكة في إحرام العمرة<sup>(٨٤)</sup>. ومع اختلاف القيمة فيهما يجزي الأقل وإن كان الأحوط الأكثر<sup>(٨٥)</sup>.

(مسألة ١٢): إذا قتل ماخضا مما له مثل من النعم وجب الفداء بماخض مثله<sup>(٨٦)</sup> ولو تعذر قوم الجزاء ماخضا<sup>(٨٧)</sup>.

(مسألة ١٣): لو لم تزد قيمة الشاة حاملا عن قيمتها حائلا، فلا موضع لملاحظة الحمل حينئذ إن أريد القيمة<sup>(٨٨)</sup> بخلاف ما إذا أريد المثل فلا بد

إلا أن يقال: إن المماثلة من الأمور التشكيكية، فيؤخذ بالمتيقن منها و يرجع في غيره إلى البراءة. وأما اعتبار المماثلة في اللون ونحوه مما لا يعتنى منها في العرف، فالظاهر عدم وجوبها وإن كان أحوط.

(٨٣) لما ثبت في محلّه من بقاء نفس العين في الذمة بقاء اعتباريا، واشتغال الذمة بها إلى حين فراغها منها، فيكون المدار، على عين الأداء.

(٨٤) لما يأتي من أنّ محلّ ذبح كفارات إحرام الحج منى و محلّ ذبحها من إحرام العمرة مكة و محلّ الذبح هو محلّ الأداء لا محالة.

(٨٥) لأنّ المقام حينئذ من مورد الأقلّ و الأكثر، ومقتضى الأصل البراءة عن الأخير. هذا مع الصدق العرفيّ بالنسبة إلى الأقلّ و إلا وجب ما يصدق عليه عرفا و لو كان هو الأكثر.

(٨٦) لأنّه لا تتحقق المماثلة إلا بذلك مع أنّه لا خلاف يوجد فيه كما في الجواهر فلا وجه لما نسب إلى السرائر و التذكرة من النظر في الإجزاء.

(٨٧) لأنّه هو المثل الذي ينتقل بتعذره إلى القيمة.

(٨٨) لأنّ المفروض عدم اختلاف القيمة بوجود الحمل و عدمه فلا

من ملاحظته حينئذ (٨٩).

(مسألة ١٤): لو زاد جزاء الحامل عن إطعام المقدر، كالعشرة في شاة الطيبي، فلا تجب الزيادة (٩٠) ولكنه الأحوط وإن زاد على العشرين (٩١).

(مسألة ١٥): لو كانت حاملا باثنين فصاعدا تعدد الجزاء والقيمة لو كان محرما في الحرم (٩٢).

(مسألة ١٦): لو أصاب صيدا حاملا فألقت جنينا حيّا وماتا بالإصابة فدى الأم بمثلها والصغير بمثله (٩٣)، ولو عاشا معا أثم ولا فداء لأحدهما

موضوع لملاحظته.

(٨٩) لما مرّ من عدم تحقق المماثلة العرفية حينئذ إلا بذلك.

(٩٠) للأصل، وإطلاق خبر أبي بصير: «قلت: فإن أصاب طيبيا؟ قال ﷺ: عليه شاة» (١) الشامل للحامل وغيره.

(٩١) لاحتمال أن يكون المراد بالاقتصار على عشرة بالنسبة إلى خصوص الأم فقط دون مجموع الأم والحمل، فيعمل حينئذ بما دل على صرف القيمة مدّا مدّا على الإطعام بالغ ما بلغ.

وفيه: أنه خلاف ظاهر قوله ﷺ في صحيح ابن عمار: «من كانت عليه شاة فلم يجد فليطعم عشرة مساكين فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام» (٢) فإن إطلاقه يشمل الأم وحدها ومجموع الأم والحمل واستقرب في الدروس وجوب الزيادة ما لم يزد على العشرين واحتاط وجوبا في النجاة وإن زاد على العشرين.

(٩٢) لقاعدة أن تعدد السبب يقتضي تعدد المسبب ما لم يدل دليل على الخلاف ولا دليل كذلك في المقام.

(٩٣) لإطلاق المماثلة، وظهور الإجماع في المقام.

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١١.

مع عدم العيب<sup>(٩٤)</sup> و الا ضمن أرش العيب<sup>(٩٥)</sup>، و لو مات أحدهما دون الآخر وجب الفداء للميت دون الحي<sup>(٩٦)</sup>.

(مسألة ١٧): لو أُلقت جنينا فظهر أنّه كان ميتا قبل الضرب وجب عليه الأرش و هو تفاوت ما بين قيمتها حاملا و ماخضا<sup>(٩٧)</sup>.

(مسألة ١٨): لو ضرب ظيبا فنقص عشر قيمته وجب عليه عشر الشاة مع الإمكان. و مع التعذر فعشر قيمتها<sup>(٩٨)</sup>.

(مسألة ١٩): لو أبطل امتناع الصيد ضمن الأرش<sup>(٩٩)</sup> و الأحوط كمال الفداء<sup>(١٠٠)</sup>

(٩٤) أما تحقق الإثم، فللتجزي. و أما عدم الفداء، فلعدم الموضوع له من القتل و الجناية.

(٩٥) لقاعدة الضمان التي لا فرق فيها بين الجزء، و الكل، و بين الصفة و غيرها مما تتفاوت المالية بحسبها.

(٩٦) أما الفداء للميت، فلوجود المقتضي بوجوبه و فقد المانع. و أما عدمه للحي، فلأصل بعد عدم دليل عليه.

(٩٧) لقاعدة الضمان الشاملة للكل و الجزء و الصفة على ما تقدم.

(٩٨) أما وجوب عشرينها مع الإمكان، فلظهور التقسيط و إطلاق المماثلة.

و أما القيمة مع التعذر، فلجريان حكم الكل على الجزء، و إطلاق دليل التبديل إلى القيمة مع العذر الشامل للمقام أيضاً.

(٩٩) لأنّه من فقد الصفة، فيضمن الأرش لا الذات حتى يكون ضامنا لأصل القيمة. و لذا لو قتله محرم آخر ضمن قيمته.

(١٠٠) خروجاً عن خلاف مثل العلامة حيث جعل فقد الامتناع كالهالك، و كفقد الذات. و يمكن الاختلاف بحسب الموارد فقد يصير بذلك في معرض

و لو أبطل أحد امتناعي الدراج تعين الأرش (١٠١).

(مسألة ٢٠): لو قتل المحرم حيواناً و شك في أنّه صيد أو لا، أو رمى و شك في الإصابة و عدمها، أو شك في أنّه صيد البحر أو البر لا شيء عليه في الجميع (١٠٢).

نعم، لو علم أنّه صيد و شك في أنّه في الحرم أو لا لا يتضاعف عليه الفداء (١٠٣).

الهلاك و قد لا يصير و يكون هذا النزاع لفظياً.

(١٠١) لأنه حينئذ من فقد الصفة قطعاً لبقاء امتناعه الآخر.

(١٠٢) لأصالة البراءة بعد الشك في تعلق أصل التكليف به.

(١٠٣) هذه المسألة من موارد الأقلّ و الأكثر، فتجري البراءة عن الأكثر المشكوك و يجب الأقلّ المعلوم.

## فصل في موجبات الضمان

وهي ثلاثة: مباشرة الإلتلاف، واليد، والسبب<sup>(١)</sup>.

أما الأول: وهو مباشرة الإلتلاف ففيه مسائل:

(مسألة ١): لو قتل المحرم الصيد في الحلّ وجب الفداء عليه، ولو أكله لزمه فداء آخر ولو كان في الحرم تضاعف الفداء<sup>(٢)</sup>.

---

## فصل في موجبات الضمان

(١) هذا الحصر استقرائيّ ويمكن إرجاع اليد إلى السبب كما في جملة من كتب العلامة والأمر سهل وتجرى هذه الأمور الثلاثة في الغصب، وفي الجنائيات أيضاً كما يأتي إن شاء الله تعالى.

(٢) أما الأول: فللأدلة الثلاثة. وأما الثاني فهو المشهور، ويدل عليه - مضافاً إلى قاعدة تعدد المسبّب بتعدد السبب - نصوص مستفيضة:

منها: صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «من أكل طعاماً لا ينبغي له أكله وهو محرم ففعل ذلك ناسياً أو جاهلاً فليس عليه شيء ومن فعله متعمداً فعليه دم شاة»<sup>(١)</sup>.

ومنها: صحيح أبي عبيدة عن الصادق عليه السلام: «عن رجل محلّ اشترى لمحرم بيض نعامة فأكله المحرم فقال عليه السلام: على الذي اشتراه للمحرم فداء، وعلى المحرم فداء قال: وما عليهما؟ قال عليه السلام: على المحلّ جزاء قيمة البيض

---

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ١.

لكل بيضة درهم، وعلى المحرم الجزاء لكل بيضة شاة»<sup>(١)</sup> وقريب منهما غيرهما مما يأتي في المسائل الآتية. وأما صحيح أبان الدال على أن الفداء بدنة لم يعرف القائل به بل ادعى الإجماع على خلافه.

وعن الشيخ، والعلامة، والمحقق أنه يضمن قيمة ما أكل، للأصل وقول أبي عبد الله عليه السلام في موثق عمار: «وأي قوم اجتمعوا على صيد فأكلوا منه، فإن على كل إنسان منهم قيمته فإن اجتمعوا في صيد فعليهم مثل ذلك»<sup>(٢)</sup>.

وفي صحيح ابن منصور عنه عليه السلام أيضاً: «قال: أهدي لنا طائر مذبوح بمكة فأكله أهلنا فقال: لا يرى به أهل مكة بأس قلت: فأني شيء تقول أنت؟ قال عليه السلام: عليهم ثمنه»<sup>(٣)</sup>.

وفيه: أن الأصل لا وجه له مع العلم بوجوب شيء عليه. إما الفداء أو القيمة وهي قد تكون مساوية للفداء. وقد تكون أكثر منه وقد تكون أقل. وهذا الأخير يصير مورد الأصل، لكونه من موارد الأقل والأكثر. ولكنه محكوم بما مر من الأدلة، ويمكن حمل الموثق على الفداء أيضاً، مع أنه نقل بطريق آخر هكذا: «إذا اجتمع قوم على صيد وهم محرمون في صيده أو أكلوا منه فعلى كل واحد منهم قيمته»<sup>(٤)</sup> ولا ريب في أن المراد بالقيمة فيه الفداء. وأما صحيح ابن منصور عليه السلام فليس فيه أن المحرم أكل من الصيد. ويمكن أن يكون الأكل محلاً فلا ربط له بالمقام.

وبالجملة: ما دل على المشهور نص، والموثق ظاهر فيحمل الظاهر على النص هذا كله إذا كان ذلك من المحرم في الحل.

وأما إن كان منه في الحرم، فيتضاعف الفداء، لقاعدة تعدد المسبب بتعدد السبب.

(١) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ١٨ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ١٠ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ١٨ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

(مسألة ٢): لو رمى المحرم صيدا فأصابه و علم بعدم الأثر لرميه من جرح أو كسر أو نحوهما فلا فداء عليه ويستغفر الله<sup>(٣)</sup>.  
 (مسألة ٣): لو رمى صيدا فكسر رجله أو يده ثم رآه بعد ذلك قد صلح ويرعى فعليه ربع قيمته<sup>(٤)</sup> وإن جرحه فعليه الأرش كغيره من أفراد

فرع: مقتضى الإطلاق كفاية مجرد الأكل في وجوب الفداء سواء شبع أو لا، و سواء كان بالمباشرة أو بالتسبيب من محل أو محرم.

(٣) أما عدم الفداء، فللأصل، والإجماع، وخبر أبي بصير عن الصادق عليه السلام: «سألته عن محرم رمى صيدا فأصاب يده فخرج فقال عليه السلام: إن كان الظبي قد مشى عليها ورعى وهو ينظر إليه فلا شيء عليه، وإن كان الظبي ذهب على وجهه وهو رافعها فلا يدري ما صنع فعليه فداؤه، لأنه لا يدري لعله قد هلك»<sup>(١)</sup>. وأما الاستغفار، فلتحقق التجري و وجوب التوبة منه.

(٤) لصحيح ابن جعفر عن أخيه عليه السلام «سألته عن رجل رمى صيدا وهو محرم فكسر يده أو رجله فمضى الصيد على وجهه فلم يدر الرجل ما صنع الصيد قال عليه السلام: عليه الفداء كاملاً إذا لم يدر ما صنع الصيد فإن رآه بعد أن كسر يده أو رجله وقد رعى وانصلح فعليه ربع قيمته»<sup>(٢)</sup>، وفي خبره الآخر عنه عليه السلام أيضاً: «سألته عن رجل رمى صيدا فكسر يده أو رجله فتركه فرعى الصيد قال عليه السلام: عليه ربع الفداء»<sup>(٣)</sup>.

وعن أبي بصير قلت لأبي عبد الله عليه السلام: «رجل رمى ظبياً وهو محرم فكسر يده أو رجله فذهب الظبي على وجهه فلم يدر ما صنع؟ فقال عليه السلام: عليه فداؤه. قلت: فإنه رآه بعد ذلك مشى؟ قال عليه السلام: عليه ربع ثمنه»<sup>(٤)</sup>.

(١) الوسائل باب: ٢٧ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٣.

(٢) راجع التهذيب ج: ٥ صفحة: ٣٥٩. وفي الوسائل باب: ٢٧ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١ ولكن لم يوجد ذيل الأخير للرواية فيه.

(٣) الوسائل باب: ٢٨ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

(٤) أوردها في الوسائل باب: ٢٧ و ٢٨ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٢.

الإصابة الموجبة لتعيبه<sup>(٥)</sup>، و لو لم يعلم مقدار الأرض يستدق بما يعلم اشتغال الذمة به<sup>(٦)</sup>. هذا إذا علم بحاله وأنه لم يتلف بالجرح. و لو لم يعلم به واحتمل أنه هلك بالجرح وجب عليه الفداء كاملاً<sup>(٧)</sup>. و لو علم أنه

ويمكن إرجاع الضمير في ربع قيمته، و ربع ثمنه إلى الفداء بقرينة الخبر الثاني، و يمكن رجوعه إلى الصيد لكونه أقرب و حينئذ فمع اتحاد القيمتين فلا ثمرة في البين و مع الاختلاف و إجمال الدليل فالمسألة من موارد الأقل و الأكثر و لكن الظاهر أن بناء المحاورات على إرجاع الضمير إلى الأقرب عند الدوران بينه و بين الأبعد و هو المنسب من النص و الفتوى كما اعترف به في الجواهر، و طريق الاحتياط المصالحة مع الحاكم الشرعي في الفاضل من القيمتين.

(٥) لقاعدة تعين الأرض في كل ضمان لا تقدير له شرعاً. و الضمان في أجزاء الصيد ثابت بالإجماع - المدعى في المنتهى - و النصوص الواردة في الأبواب المتفرقة<sup>(١)</sup> التي يمكن أن يستفاد منها الضمان في أجزاء الصيد مطلقاً إلا ما خرج بالدليل.

فما عن جمع منهم المفيد، و الحلّي، و الديلمي، و العلامة في المختلف التصديق بشيء في الإدماء لأنه جناية لا تقدير لها لا وجه له، لأنّ التقدير إنّما هو الأرض فيما لا تقدير له.

ثم إنّ ظاهر إطلاقهم عدم الفرق بين اندمال الجرح و عدمه مع العلم ببقاء الحيوان و عدم السراية، بل قد صرح بذلك في الجواهر.

(٦) لثبوت أصل الضمان، فتصير المسألة حينئذ من الأقلّ و الأكثر فيجزى الأول و ويجزى الأصل في الأكثر.

(٧) إجماعاً، و نصوصاً المشتتة على التعليل بأنّه «لا يدري لعله قد هلك»<sup>(٢)</sup> إذ يستفاد منه أنّ احتمال الهلاك في مورد الرمي منجز للتكليف

(١) راجع نصوص أبواب ٢٧ و ٢٨ و ٣١ و ٣٢ أبواب كفارات الصيد الوسائل.

(٢) الوسائل باب: ٢٧ أبواب كفارات الصيد حديث: ٣.



أصابه و لم يدر أنه أثر فيه أو لا يجب الفداء كاملاً أيضاً<sup>(٨)</sup>. و لو لم يعلم بالإصابة، فلا شيء عليه<sup>(٩)</sup>.

(مسألة ٤): ظهر مما تقدم أنه يضمن أبعاض الصيد، فيجب الأرض كما يضمن تمامه فيجب الفداء إلا في الغزال فيأتي حكمه في المسألة التالية<sup>(١٠)</sup>.

(مسألة ٥): لو كسر المحرم أحد قرني الغزال في الحلّ ففيه ربع قيمته، وفي كسر قرنيه نصف قيمته، و في فقء عينه تمام قيمته، و في كسر إحدى يديه أو رجله نصف قيمته و إن فعل به ذلك في الحرم كان عليه دم

بالفداء، و في خبر السكوني عن جعفر، عن أبيه، عن آبائه، عن عليّ عليه السلام: «في المحرم يصيب الصيد فيدميه ثم يرسله قال عليه السلام: عليه جزاؤه»<sup>(١١)</sup> و تقتضي شدة الاحتياط المستفادة من الأدلة في الحرم و الإحرام فلا وجه لما عن بعض متأخري المتأخرين من الوسوسة في الحكم بأن الروايات أخصّ من المقام لعموم التعليل من حيث إنّ المستفاد من العلة أنّ لاحتمال الهلاك موضوعية في الحكم، مضافاً إلى إطلاق كلمات الأعلام.

(٨) لعموم التعليل، و غلبة التأثير، و شدة الاحتياط فيما يتعلق بالصيد، و دعوى الإجماع عن جمع و يكفي هذا المقدار في حصول الظنّ الاجتهاديّ بالحكم ففي صورتين من الصور الخمسة يجب الفداء كاملاً بخلاف البقية.

(٩) تقدم حكمه سابقاً فراجع.

نعم، لا ريب في تحقق التجريّ، فيستغفر الله تعالى كذلك.

(١٠) إجماعاً، كما عن المختلف، و أنّه لم يخالف فيه إلا أهل الظاهر كما عن التذكرة، و الخلاف و بلا خلاف بيننا كما عن الجواهر.

مضافاً إلى ما مرَّ (١١).

(١١) على المشهور، لخبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «ما تقول في محرم كسر أحد قرني الغزال في الحل؟ قال عليه السلام: عليه ربع قيمة الغزال قلت: فإن هو كسر قرنيه؟ قال عليه السلام: عليه نصف قيمته يتصدق به، قلت: فإن هو فقأ عينيه؟ قال عليه السلام: عليه قيمته. قلت: فإن هو كسر إحدى رجليه؟ قال: عليه نصف قيمته.

قلت: فإن هو قتله؟ قال عليه السلام: عليه قيمته. قلت: فإن هو فعل به وهو محرم في الحرم قال عليه السلام: عليه دم يهرقه و عليه هذه القيمة إذا كان محرماً في الحرم»<sup>(١)</sup>.  
و أشكل عليه بوجوه:

الأول: قصور سنده بأبي جميلة، ويحيى المبارك.

الثاني: معارضته بما تقدم من صحيح ابن جعفر، وخبر أبي بصير<sup>(٢)</sup> الدال على ربع القيمة في كسر اليد أو الرجل.

الثالث: أنه معارض بما تقدم من خبر السكوني بلزوم الفداء في الإدماء.  
ولكن الكل مردود:

أما الأول: فبالانجبار، وعمل من لا يعمل إلا بالقطعيات من الأخبار.

والثاني: بأنّ موردهما ما إذا صلح بعد الإصابة و رآه يرى.

والأخير: بأنّه في ما إذا يعلم حاله و أنّه هلك بالجرح أولاً. فلا وهن ولا تعارض و يتعين العمل به مع الاقتصاد على مورده. وفي غيره يتعين الأرش، لما مر.

وأما خبره الآخر عنه عليه السلام أيضاً: «سألته عن محرم كسر قرن ظبي قال عليه السلام: يجب عليه الفداء. قلت: فإن كسر يده قال عليه السلام: إن كسر يده و لم يرع فعله دم شاة»<sup>(٣)</sup>.

(١) الوسائل باب: ٢٨ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٣.

(٢) تقدماً في صفحة: ٦٢.

(٣) الوسائل باب: ٢٨ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٤.

(مسألة ٦): لو اشتراك جماعة محرمون في قتل صيد في الحل كان على كل واحد منهم فداء كامل وفي الحرم يتضاعف<sup>(١٢)</sup> ولو كانوا محلين

فيمكن أن يراد بالفداء الربع، لخبره السابق، وبالشاة فيما إذا لم يره يرفعى و يحمل عليه أيضاً صحيح الحلبي عنه عليه السلام أيضاً: «إذا كنت محلاً في الحل». فقلت الصيد فيما بينك وبين البريد إلى الحرم فإن عليك جزاءه، فإن فقأت عينه، أو كسرت قرنه أو جرحته تصدقت بصدقة<sup>(١)</sup>. ومثله خبر الجازي قال: « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المحرم إذا أخطر إلى ميتة - إلى أن قال - أنك إذا كنت حالاً و قتلت الصيد ما بين البريد والحرم فإن عليك جزاءه وإن فقأت عينه أو كسرت قرنه أو جرحته تصدقت بصدقة<sup>(٢)</sup> فيحمل بالنسبة إلى الغزال على ما ذكر في خبر أبي بصير وبالنسبة إلى غيره على الأرض جمعاً بين جميع الأخبار الواردة ورد بعضها إلى بعض، وجعل البعض قرينة على الآخر فإن كلام جميعهم عليهم السلام ككلام واحد يكون بعضه قرينة على البعض. (١٢) إجماعاً، ونصوصاً.

منها: صحيح عبد الرحمن: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجلين أصابا صيدا و هما محرمان الجزاء بينهما أو على كل واحد منهما جزاء؟ قال عليه السلام: لا، بل عليهما أن يجزي كل واحد منهما الصيد، قلت: إن بعض أصحابنا سألني عن ذلك فلم أدر ما عليه، فقال عليه السلام: إذا أصبتم بمثل هذه فلم تدرؤا فعليكم بالاحتياط حتى تسألوا عنه فتعلموا<sup>(٣)</sup>».

و أما التضاعف في الحرم، فلما مرّ مرارا من قاعدة تعدد المسبب بتعدد السبب ما لم يدل دليل على الخلاف و هو مفقود في المقام.

(١) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٤٣ حديث: ١٢، و باب: ٣٢ حديث: ٢ من أبواب كفارات الصيد.

(٣) الوسائل باب: ١٨ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٦.

في الحرم كان على كل واحد منهم القيمة<sup>(١٣)</sup> ولو اشترك محلّ و محرم في الحلّ أو الحرم كان لكل منهما حكمه لو كان مستقلا<sup>(١٤)</sup>.

(١٣) لما مرّ من النصوص الدالة على أنّ على المحلّ في صيد الحرم القيمة.

منها: قول الرضا عليه السلام في صحيح صفوان: «من أصاب طيرا في الحرم وهو محلّ فعليه القيمة. و القيمة درهم يشتري به علفا لحمام الحرم»<sup>(١)</sup>.

و لا فرق في ذلك بين المحرمين و المحليين، و المختلفين، فيلزم كل منهم حكمه لو كانوا منفردا فيجتمع على المحرم منهم في الحرم الفداء و القيمة و على المحلّ القيمة. و لو اشتركا فيه في الحلّ لم يكن على المحلّ شيء، و على المحرم الفداء، و ذلك كله لإطلاق الأدلة الشامل للانفراد و الاجتماع و الاختلاف.

(١٤) لما تقدم من الإطلاق الشامل لحالتي الانفراد و الاجتماع محرمين أو محليين في الحرم، أو مختلفين. و عن المنتهى أنّه لا خلاف فيه بيننا إلا من الشيخ في التهذيب في المحلّ و المحرم إذا اشتركا في صيد حرمي فأوجب على المحرم الفداء كاملا و على المحلّ نصف الفداء، لخبر إسماعيل بن أبي زياد عن الصادق عليه السلام عن أبيه عليه السلام: «كان عليّ عليه السلام يقول: في محرم و محلّ قتل صيدا فقال عليه السلام: على المحرم الفداء كاملا و على المحلّ نصف الفداء»<sup>(٢)</sup>.

و يمكن أن يراد القيمة من نصف الفداء. و قد أشكل على أصل الحكم. تارة: يمنع شمول الإطلاقات لصورة اشترك المحرم و المحلّ لاشتمالها على الفداء و هو مختص بالمحرم.

وأخرى: بانصرافها إلى المحرم دون المحلّ و لو في الحرم.

وثالثة: بانصرافها إلى المستقل دون المشترك.

(١) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٢١ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

(مسألة ٧): يجب الفداء الكامل في الاشتراك في أكل الصيد أيضاً<sup>(١٥)</sup>.

(مسألة ٨): لو اصطاد المحرم طيراً في الحرم فضرب به الأرض فقتله بذلك الضرب كان عليه الجزاء، وقيمتان، والتعزير<sup>(١٦)</sup>.

وفيه: أن لفظ الفداء لا يقيد الإطلاقات الدالة على حكم المحل، وأن عليه القيمة لاختلاف المورد. والانصراف إلى المحرم والمستقل بدوي لا وجه له ما لم يوجب ظهور اللفظ في المنصرف إليه.

(١٥) لإطلاق قول الصادق عليه السلام في الصحيح: «و لا تأكل الصيد و أنت حرام و إن كان أصابه محل»<sup>(١)</sup> الشامل لحالتي الانفراد والاجتماع، وقوله عليه السلام في صحيحي زارة وابن بكير في الاضطرار إلى أكل الصيد «يأكل الصيد و يفدي»<sup>(٢)</sup> فإن إطلاقه شامل للصورتين، كما أنه يشمل صورة الاختيار بالأولى، مضافاً إلى خبر أبي بصير قال: «سألت عن قوم محرّمين اشتروا صيداً فاشتركوا فيه، فقالت رفيقة لهم: اجعلوا لي فيه بدرهم، فجعلوا لها فقال عليه السلام: على كل إنسان منهم شاة»<sup>(٣)</sup>.

(١٦) على المشهور لقول أبي عبد الله عليه السلام: «في محرم اصطاد طيراً في الحرم فضرب به الأرض فقتله قال عليه السلام: عليه ثلاث قيمات قيمة لإحرامه، وقيمة للحرم، وقيمة لاستصغاره إياه»<sup>(٤)</sup> وقصور سنده منجبر بالشهرة وعدم الخلاف والمراد بالقيمة لإحرامه هو الجزاء الثابت لما صاده فيما فيه جزاء. ولذا عبّر الفقهاء - كالمحقق وغيره - بالقيمتين.

وأما التعزير فنسب إلى الأثر واستدلوا عليه بثبوتها في كل معصية، وخبر

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٣

(٢) الوسائل باب: ٤٣ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ١٨ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٥.

(٤) الوسائل باب: ٤٥ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

(مسألة ٩): لو أخذ المحرم في الحرم ثدي ظبية فاحتلبه و شرب لبنه لزمه شاة و قيمة اللبن (١٧).

(مسألة ١٠): لو رمى للصيد و هو حلال فأصابه و هو محرم، أو جعل في رأسه ما يقتل القمل - مثلاً - في حال الإحلال ثم أحرم فقتله ليس عليه شيء (١٨).

حمران قال: «قلت لأبي جعفر عليه السلام: «محرم قتل طيرا فيما بين الصفا و المروة عمدا قال عليه السلام: عليه الفداء و الجزاء و يعزر قلت له: فإنه قتله في الكعبة عمدا قال عليه الفداء و الجزاء و يضرب دون الحد و يقام للناس كي ينكل غيره»<sup>(١)</sup> بعد إلغاء خصوصية المورد من الصفا و الكعبة، إذ المناط الحرم. و أما بناء على الخصوصية كما هو الظاهر منها فلا دلالة لها على المقام.

(١٧) لخبر يزيد بن عبد الملك: «في رجل مرّ و هو محرم في الحرم فأخذ عنز ظبية فاحتلبها و شرب من لبنها قال عليه السلام: عليه دم و جزاء في الحرم ثمن اللبن»<sup>(٢)</sup> و قد عمل به المشهور و قصور سنده منجبر بالعمل، و الحكم مخالف للأصل و لا بد فيه من الاختصار على خصوص مورد النص المنجبر بالعمل فلا يتعدى إلى غير الظبية، كما لا يتعدى إلى ما إذا احتلبه و لم يشرب اللبن، أو شرب غيره.

(١٨) لقاعدة (إنّ كل ما حدث على وجه عدم الضمان لا يوجب الضمان بعد ذلك) لأنّه حينئذ من قبيل تحقق المعلول بلا علة و قد عمل بها المشهور في المقام. و هذه القاعدة متبعة ما لم يدل دليل على الخلاف، و لا دليل عليه في المقام وإن ورد فيما إذا رمى في الحلّ و أصاب في الحرم<sup>(٣)</sup>.

(١) الوسائل باب: ٤٤ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٥٤ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

(٣) راجع الوسائل باب: ٢٩ و ٣٢ من أبواب كفارات الصيد.

نعم، لو تمكن من الإزالة و لم يزل ضمن حينئذ (١٩).

(مسألة ١١): لو نصب شبكة بقصد الصيد في حال الإحلال، فاصطادت بعد الإحرام يكون ضامنا، وكذا لو حفر بئرا كذلك (٢٠).

نعم، لو لم يقصد الصيد بالشبكة و الحفر لا يضمن (٢١).

الثاني: اليد و فيه مسائل:

(مسألة ١): كل من أحرم و معه صيد زال ملكه عنه و وجب عليه إرساله (٢٢)، فلو مات حتف أنفه قبل الإرسال ضمنه فكيف بما إذا

(١٩) لأنه سبب مستقل حينئذ للضمان حصل بعمده و اختياره.

(٢٠) لتحقيق القصد منه إلى الصيد و إمكان الإزالة فيدخل في العمد و الاختيار.

(٢١) للأصل بعد عدم تحقق القصد منه إلى الاصطياد.

(٢٢) إجماعا، و استدل عليه أيضاً - مضافا إلى ذلك - بأنه لا يملكه ابتداء فكذا استدامتة، و لأنه وجب عليه إرساله، و للآية الكريمة<sup>(١)</sup> و لقول أبي عبد الله عليه السلام في خبر أبي سعيد: «لا يحرم أحد و معه شيء من الصيد حتى يخرج منه عن ملكه، فإن أدخله الحرم وجب عليه أن يخليه، فإن لم يفعل حتى يدخل الحرم ومات لزمه الفداء»<sup>(٢)</sup>، و قريب منه خبر بكير بن أعين قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل أصاب ظبيا فأدخله الحرم فمات الظبي في الحرم فقال عليه السلام: إن كان حين أدخله الحرم خلى سبيله فلا شيء عليه، و إن أمسكه حتى مات فعليه الفداء»<sup>(٣)</sup> و أما ما في ذيل خبر أبي سعيد: «فإن أدخله الحرم..»

(١) سورة المائدة: ٩٥.

(٢) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٣ و أورد تمامه في التهذيب ج: ٥ صفحة: ٣٦٢.

(٣) الوسائل باب: ٣٦ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٣.

أُتلفه (٢٣).

فيظهر من بعض المحدثين<sup>(١)</sup> أنه ليس من الحديث.

و الكل مخدوش أما الأول فلمنع الحكم في الابتداء، لإطلاق الأدلة، و ما دل على أنه عند الاضطرار إلى أكل الصيد و الميتة، يقدم الأول، لأنه ماله<sup>(٢)</sup> مع عدم دليل من الملازمة من عقل، أو نقل. و المراد بالصيد في الآية الشريفة المعنى المصدري أي: الاصطياد لا أن يكون اسماً للذات و على فرض الدلالة فالمراد منه الحكم التكليفي لا الوضعي، فتحرم التصرفات المتوقفة على الملك فلا تدل على نفي أصل الملكية. و الخبران - مضافا إلى قصور سندهما، و قصور دلالتها أيضاً - بأن وجوب التخلية، و الفداء أعم من عدم أصل الملكية كما هو واضح. و لذا نسب إلى الشيخ و الإسكافي عدم الخروج عن ملكه، و مال إليه بعض متأخري المتأخرين، للأصل و الإطلاق. و لكنه مردود، إذ الأصل محكوم بالإجماع، و الإطلاق مقيد به أيضاً و إلا مورد المزبورة تصلح للتأييد و إن قصرت عن الاستدلال بها، مضافا إلى ما يأتي من ظهور الأدلة في التنافي بين الإحرام و تملك الصيد.

و تظهر الثمرة فيما لو أخذه المحرم و جنى عليه جان فعلى عدم الملكية لا ضمان عليه، لأنه حينئذ من الوحوش و باق على إباحة الأولوية بخلاف الملكية، فإن الجاني ضامن للمحرم الأخذ للصيد، لوقوع الجنائية حينئذ على ملك الغير. ثم إن ظاهرهم أن وجوب الإرسال أعم من عدم الملكية فيجب عليه إرساله و لو قيل بملكه له.

(٢٣) إجماعاً، و لقاعدة اليد المقتضية للضمان في المقام و المراد به الضمان الشرعي و قاعدة اليد تجري في مثله أيضاً.

(١) هو الفيض الكاشاني في الوافي.

(٢) راجع الوسائل باب: ٤٣ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٧ و غيره من الأحاديث.



(مسألة ٢): لو لم يمكنه الإرسال حتى تلف، فلا ضمان<sup>(٢٤)</sup> وإن كان أحوط<sup>(٢٥)</sup>.

(مسألة ٣): لو لم يرسله حتى أحلّ و لم يكن أدخله الحرم فلا شيء عليه سوى الإثم<sup>(٢٦)</sup> وإن أدخله الحرم ثم أخرجه أعاده إليه على الأحوط<sup>(٢٧)</sup>.

نعم، لو كان المراد الضمان الملكي فلا وجه للضمان حينئذ بلا فرق بين كونه في الحلّ أو في الحرم، لإطلاق الكلمات، وإطلاق القاعدة، وظاهر خبر أبي سعيد - المتقدم. وإن كان الموت بعد دخول الحرم ولكنه قاصر سندا ومهجور متنا. وقد ذكرنا أنّ ذيل الحديث ليس منه فلا يدل على المطلوب أصلا.

(٢٤) للأصل بعد ظهور أدلة الضمان في إمكان الإرسال.

(٢٥) جمودا على إطلاقات بعض العبارات كالشرائع ونحوه.

(٢٦) أما الإثم، فلتحقق العصيان بالعمد والاختيار. وأما عدم شيء عليه، فللأصل بعد عدم تحقق قتل أو جناية.

(٢٧) لا ريب في أنّه من أخرج صيد الحرم وجب عليه إعادته إليها إجماعا، ونصوصا يأتي التعرض لها إن شاء الله تعالى، وإنّ الحرم أمان كتابا<sup>(١)</sup>، وسنة<sup>(٢)</sup>، وإجماعا فما دخلها من الصيد لا يقتل، ولا يؤذي، ولا يهاج، لأنّه دخل مأمنه وهل يجري حينئذ عليه جميع أحكام الصيد الحرميّ أولا؟ وجهان يمكن التمسك للأول بظاهر التعليل الوارد في صحيح ابن عمار قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن طير أهليّ أقبل، فدخل الحرم فقال عليه السلام: لا يؤخذ ولا يمس لأنّ الله عزّ وجل يقول: ومن دخله كان آمنا»<sup>(٣)</sup> فإنّ إطلاقه يشمل الدخول والإدخال، وجميع الأحكام إلا ما خرج بالدليل، وفي موثق ابن بكير: «رجل أصاب ظيبا

(١) سورة آل عمران: ٩٠.

(٢) راجع الوسائل باب: ٨٨ من أبواب ترك الإحرام وباب: ١٣ من أبواب كفارات الصيد.

(٣) الوسائل باب: ٣٦ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

فإن تلف قبل ذلك ضمنه (٢٨).

(مسألة ٤): لو اصطاد المحرم صيدا و لم يدخله الحرم و لم يرسله حتى أحلّ، فالأحوط وجوب الإرسال إن تنجز حكم الإرسال عليه و خالفه (٢٩).

(مسألة ٥): لو كان الصيد في يد المحرم، فأرسله مرسل عن يده لا

فأدخله الحرم فمات الطيبي في الحرم؟ فقال رحمته الله: إن كان حين أدخله خلا سبيله فلا شيء عليه، و إن كان أمسكه حتى مات فعليه الفداء<sup>(١)</sup> فيستفاد منه و من غيره وجوب الإرسال كالصيد الحريمي. و لكن يمكن أن يقال: إنَّ الحكم مخالف للأصل، فلا بد و أن يقتصر فيه على خصوص مورد النص و هو وجوب الإرسال و حرمة الإيذاء و الإيهاج، و أما وجوب الإعادة لو أخرجه فيكون من مجاري الأصل. و في المسالك نسب وجوب الإعادة إلى الرواة و ناقش فيه في الجواهر بأن النص ورد في الطير دون الصيد.

أقول: الأحوط هو ما قلناه.

(٢٨) لما تقدم من موثق ابن بكير.

(٢٩) لاستصحاب وجوب الإرسال عليه حينئذ إلا أن يقال: إنَّ الوجوب إنما كان لأجل الإحرام فإذا انتفى يتبدل الموضوع فلا مجرى حينئذ للاستصحاب. ويمكن أن يقال: إنَّ وجوب الإرسال للصيد في حال الإحرام غير مقيد به، فحالة الإحرام علة لحدوث الحكم لا أن تكون علة لبقائه فيصح التمسك حينئذ للوجوب بإطلاق الدليل من دون حاجة إلى الاستصحاب. هذا إذا تنجز الحكم عليه و أهمل و أما مع عدم التنجز فلا يبعد أن يقال: بانصراف الأدلة عن وجوب الإرسال بعد الإحلال، و لكنه مشكل و لو أرسله فالظاهر جواز

(١) الوسائل باب: ٣٦ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٣.

ضمان عليه<sup>(٣٠)</sup>، كمن دفع المغصوب إلى صاحبه من يد الغاصب.

(مسألة ٦): لو كان الصيد بيده وديعة أو عارية أو نحوهما فإن أمكن دفعه إلى المالك وجب ذلك وإلا يدفعه إلى الحاكم الشرعي، أو وكيله وإلا فإلى عدول المؤمنين وإلا أرسله ويضمن<sup>(٣١)</sup>.

(مسألة ٧): لو كان الصيد نائياً عنه حال الإحرام سواء كان في منزله، أو داره، أو وديعة، أو إجارة عند غيره لا يخرج بالإحرام عن ملكه<sup>(٣٢)</sup>، فله بيعه، وهبته، ونحوهما بل له تملك الصيد البعيد بشراء، أو اتها ب، أو

أخذه له بعد ذلك، لأنّه بالإرسال في حال الإحلال صار من المباحات الأولية فيشملة إطلاق ما دل على صحة حيازته لها.

(٣٠) لأصالة البراءة عن الضمان، ولأنّه محسن و «مَا عَلَى الْمُخْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ»<sup>(١)</sup>.

(٣١) لما يأتي - إن شاء الله تعالى - في كتاب الوديعة أنّ هذا حكم الوديعة ونحوها عند صيرورتها معرضاً للتلف والإرسال معرض له بلا إشكال ولا ينافي كونه بحكم الشارع، كما أنّه لا تنافي بين وجوب الإرسال والضمان كوجوب الأكل من مال الغير عند الاضطرار إليه مع تحقق الضمان أيضاً.

(٣٢) للأصل بعد أنّ المنساق من الأدلة إنّما هو الاصطياد لا ذات الصيد بقرينة قوله تعالى «وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا»<sup>(٢)</sup>.

نعم، قد يحرم بعض أمور آخر في الصيد لأدلة خاصة تقدمت الإشارة إليها، وفي صحيح جميل: «سئل الصادق عليه السلام عن الصيد يكون عند الرجل من الوحش في أهله أو من الطيور يحرم وهو في منزله قال عليه السلام: وما به بأس لا

(١) سورة التوبة: ٩١.

(٢) سورة المائدة: ٢.

نحوهما فضلا عن التملك القهري كالإرث (٣٣).

(مسألة ٨): لو أمسك المحرم صيدا في الحلّ فذبحه محرم آخر ضمن كلّ منهما فداء كاملا (٣٤) و لو كانا في الحرم يتضاعف الجزاء. ولو

يضرّه»<sup>(١)</sup>، ومثله صحيح ابن مسلم<sup>(٢)</sup> والظاهر أنّ ذكر الأهل من باب المثال لا الخصوصية فيشمل جميع ما قلناه وحينئذ فترتب عليه آثار الملكية من البيع، والهبة ونحوهما لوجود المقتضي وفقد المانع.

(٣٣) كل ذلك للأصل، والإطلاق، وعدم ما يصلح للتقييد، وأنّ المراد بالصيد الحرام على المحرم إنّما هو الاصطياد كما مرّ. وأما خبر أبي الربيع: «سئل الصادق عليه السلام عن رجل خرج إلى مكة وله في منزله حمام طيارة وألفها طير من الصيد وكان مع حمامه قال عليه السلام فلينظر أهله في المقدار إلى الوقت الذي يظنون أنّه يحرم فيه ولا يعرضون لذلك الطير ولا يفزعونه ويطعمونه حتى يوم النحر و يحلّ صاحبهم من إحرامه»<sup>(٣)</sup> فلضعف سنده قاصر عن إثبات الوجوب فلا بد من حملته على الندب، مع أنّه ليس من الصيد المحرّم، لأنّ طيره في منزله ليس من آلة الصيد حتى يكون ذلك من الصيد المصطلح عليه في المقام.

ثم إنّ المرجع في كون الصيد نائيا عنه إنّما هو العرف، فمع صدق كونه نائيا عنه يترتب عليه حكمه ومع صدق كونه معه كذلك. ومع الشك يعمل بالحالة السابقة ومع عدمها فالمرجع هو الأصل أي: البراءة عن وجوب شيء عليه.

(٣٤) إجماعا، ولأنّه أولى من الضمان بالدلالة والمشاركة في الرمي بدون

إصابة.

(١) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٢.

كانا محلّين في الحرم لم يتضاعف و لو كان الذابح أو الممسك محرما و الآخر محلا يتضاعف الفداء في حقه دون المحلّ. و لو أمسك الصيد في الحلّ فذبحه المحلّ منه ضمنه المحرم خاصة (٣٥).

(مسألة ٩): لو نقل المحرم - أو المحلّ - في الحرم بيضا عن موضعه، ففسد ضمنه (٣٦) بل يضمه ما لم يخرج الفرخ صحيحا، فلو جهل الحال حينئذ ضمنه (٣٧) و لو أحضنه طيرا آخر، فخرج الفرخ سليما لم يضمه، و كذا لو كسره فخرج فاسدا (٣٨).

الثالث: السبب و فيه مسائل:

(مسألة ١): لو أغلق المحرم على حمام الحرم، و فراخ كذلك، وبيض ضمن بالإغلاق، فإن زال السبب و أرسلها سليمة سقط الضمان (٣٩) و لو هلكت ضمن المحرم الحمامة بشاة و الفرخ بحمل، و البيض بدرهم

(٣٥) و قد ظهر الوجه في ذلك كله مما تقدم فراجع.

(٣٦) نسب ذلك إلى غير واحد. و عن الشيخ نسبته إلى الأخبار، و لعله يريد أخبار الكسر كما في الجواهر.

(٣٧) كما عن المسالك، و الدروس. و يمكن أن يستفاد ذلك من الأخبار الواردة فيمن رمى صيدا فغاب عنه و لم يعرف حاله (١) و قد تقدم في المسائل السابقة فراجع.

(٣٨) على المشهور، للأصل بعد عدم دليل عليه و قد تقدم في أحكام البيض ما ينفع المقام فراجع.

(٣٩) على المشهور، لأصالة البراءة، و فحوى ما دل على عدم الضمان بالأخذ ثم الإرسال و يأتي بقية الكلام.

والمحلّ الحمامة بدرهم، و الفرخ بنصف درهم، و البيضة بربع درهم (٤٠).

(٤٠) لصدق الإيتلاف بالنسبة إلى كل من الحرم و المحل، فيترتب عليه حكمه، و في خبر يونس: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أغلق بابه على حمام من حمام الحرم و فراخ و بيض فقال عليه السلام: إن كان أغلق عليها قبل أن يحرم فإنّ عليه لكل طير درهم، و لكل فرخ نصف درهم، و لكل بيضة ربع درهم. و إن كان أغلق عليها بعد ما أحرم، فإنّ عليه لكل طائر شاة، و لكل فرخ حملاً و إن لم يكن تحرك فدرهم، و للبيض نصف درهم» (١) و رواه الصدوق بزيادة «فمات» في السؤال.

و خبر الواسطي قال: «سألت أبا إبراهيم عليه السلام: عن قوم أغلقوا الباب على حمام من حمام الحرم فقال عليه السلام: عليهم قيمة كل طائر درهم يشترى به علفاً لحمام الحرم» (٢) المنزل على المحل كصحيح الحلبي: «في رجل أغلق باب بيت على طير من حمام الحرم فمات قال عليه السلام: يتصدّق بدرهم أو يطعم به حمام الحرم» (٣) و هذا هو المشهور.

و ظاهر النافع، و صريح التلخيص، و نسب إلى الشيخ أيضاً استقرار الضمان بنفس الإغلاق، لظاهر الروايات، و لأنّه لو أريد منه الموت لتحقيق الفداء و القيمة لا خصوص الأول فقط.

وفيه: أنّها محمولة على الموت بقرينة صحيح الحلبي المتقدم - و صحيح ابن خالد على نسخة الفقيه: «قلنا لأبي عبد الله عليه السلام: رجل أغلق بابه على طير فمات فقال عليه السلام: إن كان أغلق الباب بعد ما أحرم فعليه شاة، و إن كان أغلق الباب قبل أن يحرم فعليه ثمنه» (٤)، و خبر الواسطي بل و المتفاهم العرفي أيضاً، ولأنّ

(١) الوسائل باب: ١٦ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ١٦ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ١٦ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ١٦ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٢.

(مسألة ٢): الأحوط وجوباً وجوب شاة واحدة على من نفر حمام الحرم وعاد، وعن كل حمامة شاة إن لم يعد<sup>(١)</sup> و لو شك في العدد بنى

الإغلاق مع السلامة أولى بعدم الضمان من الرمي مع عدم الإصابة و من الأخذ ثم الإرسال.

ثم إنه لو أغلق الباب على حيوان وحشي فمات فمقتضى القاعدة لزوم القيمة. (٤١) نسب ذلك إلى أكثر الأصحاب منهم الشيخان، و بنو بابويه، و البراج، و حمزة، و إدريس، و سلال، و في المسالك «اشتهر بينهم حتى كاد أن يكون إجماعاً» و الأصل في الحكم رسالة ابن بابويه المعروف فيها أنّ الأصحاب إذا أعوزتهم النصوص يرجعون إليها، و الفقه الرضوي: «و إن نفرت حمام الحرم فرجعت فعليك في كلها شاة، و إن لم ترها رجعت فعليك لكل طير دم شاة»<sup>(١)</sup> و قال المجلسي في أول كتاب البحار: «إنّ أكثر عبارات فقه الرضا موافق لما يذكره الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه من غير سند و ما يذكره والده في رسالته».

و قد مرّ غير مرة أنّ فقه الرضا لا اعتماد على سنده، و رجوع القدماء إلى رسالة ابن بابويه عند إعواز النص - على فرض صحته - لعله كان لأجل قرائن لديهم توجب الوثوق بصدور مضمونها من المعصوم عليه السلام و هذا لا يوجب الحجية عند من لم تقم لديه القرينة.

نعم، لا يبعد أن يقال: إنّ مضمون رسالة ابن بابويه، و الفقه الرضوي في المقام كالمرسل المنجبر بالعمل، فيصح الاعتماد عليها من هذه الجهة.

ثمّ إنّ إطلاق الفتاوى في تنفير حمام الحرم و العود يشمل مطلق التنفير من محلّ الاجتماع و العود إليه سواء كان من الحرم إليه، أو من غير الحرم و إليه،

(١) مستدرک الوسائل باب: ٤٠ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٢.

بنى على الأقل<sup>(٤٢)</sup>، وفي العود بنى على العدم<sup>(٤٣)</sup> ويتساوى المحرم والمحلّ فيما مرّ من الأحكام<sup>(٤٤)</sup>.

ولا شيء في الواحدة إذا رجعت<sup>(٤٥)</sup>.

(مسألة ٣): لو اشترك جمع في التنفير يجزي جزء واحد عنهم سواء كان فعل كل واحد منهم موجبا للنفور أولا، و سواء عاد الحمام أولا<sup>(٤٦)</sup>.

بل يشمل التنفير من غير الحرم و العود إلى مأمنها الذي هو الحرم، كما أنّ مقتضى إطلاقها كفاية مطلق العود سواء استقرت بعد العود أولا.

(٤٢) لأصالة عدم الأكثر، فلو شك في أنّها كانت واحدا أو أكثر و رجعت فلا شيء عليه.

نعم، لا ثمرة عملية في الشك بين الأقلّ و الأكثر في الزائد على الواحدة مع الرجوع، لوجوب شاة واحدة على أيّ تقدير.  
و أما مع عدم الرجوع فتلك ثمرة كما هو واضح.

(٤٣) لاستصحاب عدم العود، فتجب الشاة فيما لم تعد و لو بالأصل.

(٤٤) لإطلاق الفتاوى، وأصالة عدم تعدد الجزاء على المحرم في صورة عدم العود. و أما مع العود فلا إشكال في تساويهما في ذلك و لكن الأحوط التعدد بالنسبة إلى المحرم في صورة عدم العود، من جهة العود و من جهة الإتيان.

(٤٥) للأصل، و اختصاص الفتاوى بالجمع، مع كون الحمام إما جمع، أو اسم جنس جمعي فلا يشمل الواحدة، مع أنّه لو كان فيها شاة لا فرق فيها بين العود و عدم العود و التلف و هو بعيد جدا.

(٤٦) لإطلاق الفتاوى الشامل لصورة وحدة المنفّر و تعدده، و ما إذا كان فعل كل واحد مقتضيا أو سببا تاما لو لا فعل الآخر و ليست المسألة منصوطة في فروعها حتى يؤخذ بالنص. و القياس على الاشتراك في الإتيان حيث يكون



و لا فرق بين كون الجميع محلّين، أو محرمين، أو مختلفين في الحلّ أو في الحرم، أو بالاختلاف (٤٧).

(مسألة ٤): يختص ما تقدم من الأحكام بخصوص حمام الحرم دون غيره من الطّباء ونحوها (٤٨).

(مسألة ٥): لو عاد البعض و لم يعد بعضها الآخر يلحق كلا حكمه (٤٩) والأحوط وجوب جزء من شاة بنية الجميع فلو كان الجميع

على كل واحد فداء باطل و مقتضى الأصل أيضاً في صورة العود كفاية الجزء الواحد. إذ المسألة حينئذ من الأقل و الأكثر.

وأما مع عدم العود، فمقتضى إطلاق كلامهم - إن لكل حمامة شاة - شموله لصورة تعدد المنفّر أيضاً، فيجزي عن كل حمامة شاة و لا تجب شاة على كل منفّر لكل حمامة فإذا كان المنفّرون خمسة - مثلاً - يجب خمسة شياه إذا لم تعد، و ذلك كله لعدم الدليل على أصل المسألة إلا إطلاق الفتاوى و مقتضى إطلاقها كفاية الواحدة عن كل حمامة لم تعد حتى مع تعدد المنفّر و ذلك مقتضى الأصل أيضاً، لما تقدم من كون المسألة من صغريات الأقل و الأكثر ثمّ إنّه هل يقسم الجزء على كل واحد من المنفّرين بالسوية فإذا كانوا ثلاثة تجب على كل واحد منهم الثلث أو يقرع بينهم. فمن خرج اسمه يجب عليه، أو يفصل بين ما إذا كان فعل كل واحد مقتضياً فقط فالأول، أو علة تامة لو لا الآخر فيتعيّن عليه فقط؟ وجوه: و المسألة غير محررة في كلماتهم و طريق الاحتياط التراضي و التصالح فيما بينهم. (٤٧) كل ذلك لإطلاق الفتاوي التي هي المدرك لأصل المسألة.

(٤٨) للأصل بعد اختصاص الفتاوي، و فقه الرضا - المتقدم - بخصوص حمام الحرم بل يشكّل جريانه في مطلق طير الحرم غير الحمام.

(٤٩) فلا شيء فيما عاد، للأصل. و في كل واحدة مما لم يعد شاة، لإطلاق الفتاوي الشامل لهذه الصورة أيضاً.

أربعة و عاد اثنان، فنصف شاة<sup>(٥٠)</sup>.

(مسألة ٦): يجب على المنفر السعي في إعادتها مع الإمكان ولو افترقت إلى مؤونة وجبت<sup>(٥١)</sup>، ولو لم يخرج من الحرم ولم يبعد كثيراً عن محلّها الذي نفرت منه لا يجب السعي في الإعادة<sup>(٥٢)</sup> وإن قلنا بوجوب الجزاء<sup>(٥٣)</sup>.

(مسألة ٧): المحرمان إذا رميا صيدا، فأصابه أحدهما كان على كلّ واحد منهما جزء<sup>(٥٤)</sup>.

(٥٠) لأنّ الاحتياط حسن في كل حال، و لاحتمال تقسيط الشاة فيما إذا لم يرجع الجميع بالنسبة إلى الأفراد أيضاً.

(٥١) صرح بذلك في الجواهر، لحرمه التنفير حدوثاً و بقاءً فيجب الرد مع الإمكان، و لوجوب تحصيل مقدمة الواجب المطلق و لو بالأجرة ما لم يكن ضرر في البين.

(٥٢) لاتتفاء فائدة الإعادة حينئذ لفرض كونها في الحرم و عدم الخروج عنها.

(٥٣) جموداً على إطلاق الفتاوى الشامل لمطلق التنفير، و لكنّه مشكل بل ممنوع.

(٥٤) نصّاً، و إجماعاً، ففي صحيح ضريس قال: «سألت أبا جعفر<sup>(١)</sup> عن رجلين محرّمين رميا صيدا فأصابه أحدهما قال<sup>(٢)</sup>: على كلّ واحد منهما الفداء»<sup>(١)</sup> و في خبر إدريس: «سألت أبا عبد الله<sup>(٢)</sup> عن محرّمين يرميان صيدا فأصابه أحدهما الجزاء بينهما أو على كلّ واحد منهما؟ قال<sup>(٣)</sup>: عليهما جميعاً يفدي كلّ واحد منهما على حدة»<sup>(٢)</sup>.

(١) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٢.

وكذا المحرمون<sup>(٥٥)</sup> ولا فداء على المخطئ من المحلّين لو رميا في الحرم<sup>(٥٦)</sup>.  
 (مسألة ٨): إذا أوقد جماعة محرمون نارا في الحلّ فوق وقع فيها صيدا،  
 فإن قصدوا بالإيقاد الاصطياد لزم كلّ واحد منهم جزاء وإلا فجزاء  
 واحد<sup>(٥٧)</sup>. ولو قصد بعضهم دون الآخر وجب على كلّ قاصد الجزاء  
 وعلى مجموع الباقيين جزاء واحد<sup>(٥٨)</sup> وإن كان الباقي واحدا على

ومقتضى إطلاعهما الشمول لما إذا لم تتحقق إعانة من الآخر أيضاً، فلا وجه لما  
 عن بعض من الاختصاص بصورة الإعانة، كما لا وجه لما عن ابن إدريس من  
 عدم الفداء على المخطئ، لأنّه اجتهد في مقابل النص.  
 (٥٥) لأنّ الظاهر أنّ ذكر المحرمين فيما تقدم من الخبرين من باب المثال لا  
 الخصوصية.

(٥٦) لكون الحكم مخالفا للأصل فلا يد من الاختصار على مورد النص و  
 الفتوى. هذا إذا لم يتحقق التسبب من المخطئ وإلا فيضمن من جهة التسبب.  
 (٥٧) لصحيح أبي ولاد: «خرجنا ستة نفر من أصحابنا إلى مكة فأوقدنا نارا  
 عظيمة في بعض المنازل أردنا أن نطرح عليها لحما نكبيه وكنا محرمين، فمرّ بنا  
 طائر صاف قال: حمامة أو شبهها فاحترق جناحاه فسقط في النار فمات فاغتمنا  
 لذلك فدخلنا على أبي عبد الله عليه السلام بمكة فأخبرته وسأته فقال عليه السلام: عليكم فداء  
 واحد دم شاة وبه تشتركون فيه جميعا إن كان ذلك منكم على غير تعمد ولو كان  
 ذلك منكم تمعدا ليقع الصيد فوق ألزمت كل رجل منكم دم شاة.  
 قال أبو ولاد وكان ذلك منا قبل أن ندخل الحرم<sup>(١)</sup> مع أنّ الحكم مجمع عليه  
 بينهم.

(٥٨) لتحقق الموضوع بالنسبة إلى كل واحد منهما فيشملة إطلاق

(١) الوسائل باب: ١٩ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

الأحوط وجوباً (٥٩).

ولو فعل ذلك المحلّ في الحرم مع القصد للاصطياد وجبت القيمة (٦٠)، بل الأحوط وجوبها حتى مع عدم القصد (٦١)، ويتضاعف الجزاء على المحرم في الحرم مع القصد (٦٢) بل الأحوط ذلك حتّى مع عدمه (٦٣).

الدليل قهراً.

(٥٩) من صدق عدم التعمد بالنسبة إليه كما في الصحيح، وأنّه الباقي كما في كلمات الفقهاء فتجب عليه الشاة لشمول إطلاق الدليل له أيضاً. ومن أنّه مستلزم لمساواة القاصد لغير القاصد مع أنّ الثاني لا بد وأن يكون أخفّ من الأول فلا تجب شاة واحدة ولكن لا بأس بالالتزام به في المقام، جموداً على الإطلاق.

إلا أن يقال: إنّ مورد الإطلاق إنّما هو الجماعة فلا يشمل الواحد. وفيه: أنّه في مورد السؤال وقد اشتهر أنّ المورد لا يقيد إطلاق الحكم. إلا أن يقال: إنّ الشأن في أصل ثبوت الإطلاق. والحق أنّ المسألة غير محرّرة في كلماتهم فراجع وتأمل.

(٦٠) لأنّه حينئذ من التسبب إلى الصيد في الحرم وهو يوجب القيمة بالنسبة إلى المحلّ الذي يجب عليه القيمة كما تقدم.

(٦١) لا يمكن دعوى صدق التسبب حتى مع عدم القصد إلى الاصطياد أيضاً. إلا أن يقال: إنّ التفصيل الوارد في صحيح أبي ولاد حاكم عليه وفيه إشكال لأنّ الاهتمام على كون الحرم مأمناً يقتضي التعميم.

(٦٢) لإطلاق ما دل على التضاعف بالنسبة إلى المحرم في الحرم الشامل للمقام أيضاً. والظاهر كونه مقطوعاً به عند الأصحاب.

(٦٣) لاحتمال أن يكون مطلق التسبب ولو مع عدم القصد كافياً في

ولو كان الموقد واحدا وجبت الشاة قصد أو لم يقصد<sup>(٦٤)</sup>.

(مسألة ٩): إذا رمى صيدا فقتله أو جرحه و لم يعلم حاله و لكن اضطرب فقتل فرخا أو صيدا آخر كان عليه فداء الجميع<sup>(٦٥)</sup> بلا فرق فيه بين المحرم في الحلّ و المحلّ في الحرم، و مع جمع الوصفين يتضاعف الفداء<sup>(٦٦)</sup>.

(مسألة ١٠): المحرم السائق للدابة في الحلّ يضمن ما تجناه دابته بأيّ جزء منها، وكذا الراكب إذا وقف بها<sup>(٦٧)</sup> و أما إذا سار فيضمن ما تجناه بيدها ورأسها كالقائد<sup>(٦٨)</sup> و نحوه المحلّ في الحرم. و يتضاعف

صدق السبب عرفا، و يقتضيه كثرة التحفظ على كون الحرم مأمنا كما لا يخفى على من راجع مجموع النصوص الواردة فيها.

(٦٤) لتحقق التسبب العرفي على كلّ تقدير.

(٦٥) للإجماع، و تحقق سبب الإلتلاف بالنسبة إلى الجميع.

(٦٦) لإطلاق أدلة سببية الإلتلاف للمحرم مطلقا، و للمحل في الحرم، و ما دل

على التضاعف على المحرم في الحرم الشامل لجميع ذلك كما هو واضح.

(٦٧) لاستيلائه عرفا على جميع أجزاء المركوب، و صدق التسبب بالنسبة

إلى الجميع و المقام من موارد اجتماع السبب و المباشر و تقديم الأول على الأخير، لكون المباشر كالآلة.

(٦٨) لأنّ استيلاء السائر و القائد بالنسبة إلى الرأس و اليدين مسلّم

وبالنسبة إلى الرجلين مشكوك و مقتضى أصالة عدم التسبب و عدم المباشرة

للإلتلاف البراءة عن الضمان، و قد ورد أنّ «الرجل جبار»<sup>(١)</sup> أي: الإلتلاف

الحاصل برجل الدابة هدر المحمول على هذه الصورة و يأتي في كتاب الغصب

الجزاء مع الاجتماع (٦٩).

(مسألة ١١): لو أمسك المحرم صيدا في الحلّ أو في الحرم وكان له طفل في الحلّ أو في الحرم فتلف الطفل بالإمساك ضمن ما تلف سواء كان هو الطفل أو الأم، أو هما معا (٧٠)، ويتضاعف الجزاء على المحرم في الحرم (٧١). ولو أمسك المحلّ صيدا في الحلّ له طفل في الحرم فتلف

والديات عند البحث عن موجبات الضمان ما ينفع المقام فراجع وتأمل ولا بد وإن يحمل على هذا التفصيل قول الصادق عليه السلام في صحيح الكناني: «ما وطأته أو وطأته بعيرك أو دابتك وأنت محرم فعليك فداؤه» (١) ونحوه حسن معاوية عنه عليه السلام أيضاً: «إنّ ما وطأت من الدبا أو وطأته بعيرك فعليك فداؤه» (٢) إذ لا عامل بإطلاقهما كما في الجواهر.

(٦٩) لأنّ الأصحاب قاطعون بأنّ ما يضمنه المحرم في الحلّ يضمنه المحلّ في الحرم، ويتضاعف الجزاء في اجتماع الأمرين كما عن المدارك التصريح به. أقول: يمكن أن يجعل ذلك قاعدة اصطیادية من مجموع الأخبار الواردة في الضمانات في الإحرام والحرم، مع أنّه إن كان المقام من تقديم السبب على المباشر فلا اختصاص له بمورد دون مورد بل كل ما كان المباشر فيه كالألة يقدم فيه السبب بلا فرق بين الموارد. وهل يجري هذا التفصيل في مثل السيارات والعربات أو لا، بل يكون الضمان على السبب؟ وجهان لا يبعد الأخير.

(٧٠) كل ذلك للتسبب في الإلتلاف الموجب للضمان، مضافاً إلى ظهور الإجماع والاتفاق.

(٧١) لقاعدة تعدد المسبب بتعدد السبب.

(١) الوسائل باب: ٥٣ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٥٣ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٢.

الطفل بإمسাকে يضمن الطفل ولا يضمن الأمّ لو تلفت إلا إذا كانت الأمّ في الحرم (٧٢)، ولو أمسك المحلّ الأمّ في الحرم فمات الطفل ضمنه، وكذا الأم إن ماتت (٧٣).

(مسألة ١٢): إذا أغرى المحرم كلبه بصيد فقتله ضمن سواء كان ذلك في الحلّ أو الحرم ويتضاعف في الحرم (٧٤) وبحكم الإغراء حلّ الكلب المربوط في الحرم، أو في حال الإحرام مع حضور الصيد أو حلّ الصيد مع حضور الكلب، وكذا لو انحل رباط الكلب مع التقصير في الربط (٧٥) ولو

(٧٢) أما ضمان الطفل فلاّنه من التسبب لتلف الصيد الحرميّ. وأما عدم ضمان الأمّ لو تلفت في الحلّ، فلاّصل بعد عدم موجب للضمان لأنّ الإيتلاف كان من المحلّ في الحلّ وأما ضمانها لو تلفت في الحرم فلما دل على ضمان الصيد الحرميّ بالإيتلاف ولو كان من المحلّ.

(٧٣) أما ضمان الطفل، فللتعليل الوارد في خبر مسمع عن أبي عبد الله عليه السلام: «في رجل حلّ في الحرم رمى صيدا خارجا عن الحرم فقتله قال عليه السلام: عليه الجزاء، لأنّ الآفة جاءت الصيد من الحرم»<sup>(١)</sup>.

و أما ضمان الأمّ لو ماتت في الحرم فللعمومات والإطلاقات الدالة عليه. (٧٤) لقاعدة الضمان بالتسبب، مضافا إلى ظهور الإجماع. وأما التضاعف، فلاّصلة تعدد المسبّب بتعدد السبب.

(٧٥) كل ذلك لصدق التسبب والإيتلاف عرفا، فيترتب عليه الضمان قهرا.

نعم، يشكل في ما إذا كان حلّ الصيد المربوط لمجرد الإحسان إليه فصادف أنّ الكلب صاده، أو كان ذلك مع الغفلة.

(١) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

أغرى المحل كلبه في الحلّ فدخل به الصيد الحرم فأخذه الكلب في الحرم ضمن (٧٦)، وكذا لو دخل به الصيد الحرم فأخذه غيره، وكذا لو نصب شبكة فدخل فيها صيد (٧٧).

(مسألة ١٣): لو نفر صيدا فهلك بمصادفته بشيء أو أخذه جارج، أو أهلكه صيد آخر بمصادفته ضمن (٧٨).

إلا أن يقال: إنّ التسبب قد يكون قصديا وقد يكون صدقيا قهريا قصد أم لا كان متوجها إليه أم لا، وظاهر الإطلاقات أنّه أعمّ من القصديّ والصدقّي العرفيّ ولكن ليس في أخبار المقام ذكر السبب حتى يستظهر منه الإطلاق. نعم، وردت الدلالة والإشارة ويمكن أن يستفاد منهما حرمة التسبب بقول مطلق خصوصا من قول الصادق (عليه السلام) في صحيح الحلبي: «و لا تشر إليه فيستحلّ من أجلك»<sup>(١)</sup>، إذ يفهم من قوله (عليه السلام): «من أجلك» أنّ كلّ ما يحصل من ناحية الشخص يوجب الضمان، ولذا عبّر الفقهاء بالسبب وأطلقوا القول فيه، فمع صدق التسبب ولو خطأ يترتب عليه الحكم ومع صدق عدمه لا يترتب وكذا مع الشك، لعدم جواز التمسك بالدليل حينئذ، لأنّه من الشبهة الموضوعية فيرجع إلى الأصل.

(٧٦) لصدق التسبب عرفا ولم أر إشكالا فيه ممن تعرض له من أصحابنا ونسب الخلاف إلى غيرنا.

(٧٧) لصدق التسبب عرفا سواء كانت في الحلّ أم في الحرم، وكذا حفر البئر مع وقوع الصيد فيه إن صدق التسبب بالنسبة إلى الحفر عند المتعارف.

(٧٨) للتسبب، وظهور الإجماع.

(١) الوسائل باب: ١٧ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.



نعم، لو عاد إلى محلّه و تلف بعد ذلك لا ضمان عليه (٧٩).  
 (مسألة ١٤): لو وقع الصيد في شبكة و أراد تخليصه فهلك أو عاب،  
 أو خلّصه من هرة، أو سبع، أو نحو ذلك ضمن على الأحوط وجوباً (٨٠).

(٧٩) لعدم استناد التلف إليه حينئذ بوجه.

نعم، لو كان بحيث يصح استناده إليه ضمن، للتسبب، و إطلاق قول  
 الكاظم (عليه السلام): «في رجل أخرج حمامة من حمام الحرم إلى الكوفة قال عليه أن  
 يردها، فإن ماتت فعليه ثمنها يتصدّق به» (١).

(٨٠) لصدق التسبب و لو خطأ. و أما قوله تعالى ﴿مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ  
 سَبِيلٍ﴾ (٢) فظهوره في نفي الإثم لا إشكال فيه، و أما نفي الحكم الوضعي و هو  
 الضمان فلا يستفاد منه، فالمرجع إطلاق ما دل على الضمان بالتسبب. فما ادعاه  
 في المدارك من أنّه ينبغي القطع بعدم الضمان مع عدم التعدي و التفریط، لأنّه  
 إحسان محض لا وجه له بعد ثبوت مقتضى الضمان و عدم صلاحية المانع للمنع،  
 و كذا لو أخذه للتداوي فهلك في يده بما ناله من السبع مثلاً، لتحقيق إثبات اليد  
 فيثبت موجب الضمان و لا مانع في البين إلا الأصل، و قاعدة الإحسان و الأول  
 محكوم بما دل على الضمان بالتسبب و لو خطأ. و الثانية لا تنافي الضمان كما  
 تقدم و لذا قطع به الشهيد، و الفاضل في غير القواعد.

و عن صاحب الجواهر عدم الضمان قال (عليه السلام): «إنّ المتيقن من الضمان وضع اليد  
 مع العدوان».

و فيه: أنّه مخالف لثبوته مع الغفلة و النسيان ثمّ ادعى (عليه السلام) وضوح الفرق بين  
 الأخذ للتداوي و أخذه من الشبكة هذا و لكن لا يبعد دعوى انصراف التسبب  
 الموجب للضمان عن هذه الموارد حكماً لا موضوعاً.

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٢.

(٢) سورة التوبة: ٩١.

(مسألة ١٥): من دل على صيد من المحرمين في الحلّ، أو الحرم، أو المحلّين في الحرم فقتل، أو جرح، أو أخذ ضمن<sup>(١)</sup> ولا ضمان مع عدم ترتب شيء على الدلالة، وكذا لو رآه أو فطن به المدلول قبل الدلالة<sup>(٢)</sup> ولو دل محلّ محرماً على الصيد في الحل لم يضمن<sup>(٣)</sup>.

(٨١) إجماعاً، ونصّاً قال الصادق عليه السلام في صحيح الحلبيّ: «لا تستحلّ شيئاً من الصيد وأنت حرام ولا وأنت حلال في الحرم ولا تدلّ عليه محلاً ولا محرماً فيصطاده ولا تشر إليه فيستحل من أجلك فإنّ فيه فداء من تعمه»<sup>(١)</sup> واحتمال كون الفداء على المستحلّ لا الدالّ والمشير واضح الفساد ولو بقرينة الإجماع وسائر الأخبار. وظاهرهم عدم الفرق بين القتل والجرح والأخذ.

(٨٢) كل ذلك للأصل بعد عدم الدليل على الضمان. وعن جمع من القدماء إطلاق الفداء، لخبر ابن حازم - كما عن الشيخ - عن أبي عبد الله عليه السلام الذي لم يذكر فيه لفظ (القتل): «المحرم لا يدل على الصيد فإن دل عليه فقتل فعليه الفداء»<sup>(٢)</sup> مخدوش، بوجوده في نسخة الكافي، والتهذيب، مضافاً إلى أنّه لا وجه للضمان مع عدم تلف شيء ولعلّ مراد من أطلق من القدماء ذلك أيضاً، ولكنهم أطلقوا لوضوحه.

(٨٣) للأصل، ولأنّه لو صاده مباشرة لم يضمن فكيف يضمن بالتسبيب وفي المقام صور كثيرة يتضح حكمها عما ذكرناه، لأنّ الدالّ والمدلول إما أن يكونا محلّين، أو محرمين، أو بالتفريق. وعلى كل تقدير إما أن يكون الصيد في الحلّ أو في الحرم فهذه اثنان وثلاثون صورة ويمكن إنهاؤها إلى أكثر من ذلك وحيث إنّ هذه الفروع غير مبتلى بها فلا وجه للتطويل.

(١) الوسائل باب: ١٧ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٧ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٢.

## فصل في صيد الحرم

الحرم: محيط بمكة من جميع الجوانب و سميّ حرماً: لتحريم الله تعالى فيه جملة من الأشياء المحلّلة في غيره، و حدوده معيّنة من عهد هبوط آدم عليه السلام و وضع أنصابها الخليل بدلالة جبرائيل و هي واضحة في هذه العصور كالشمس في رابعة النهار، و قد عيّنوا مساحتها من كل جهة و قد تقدم تحديد مساحة الحرم المكي من جميع جهاته<sup>(١)</sup>.

و حدّ الحرم الذي لا يجوز قتل صيده، و لا قطع شجرة: يريد في بريد، رواه الشيخ في الموثق عن زرارة قال: «سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: حرّم الله حرمه بريداً في بريد أن يختلى خلاه، أو يعضد شجره إلا الإذخر، أو يصاد طيره، و حرّم رسول الله ﷺ المدينة ما بين لابتيتها صيدها، و حرّم ما حولها بريداً في بريد أن يختلى خلاها و يعضد شجرها إلا عودي الناضح»<sup>(٢)</sup>.

و البريد: أربعة فراسخ فيكون حدّ الحرم ستة عشر فرسخاً. و للعمامة في تحديد الحرم أقوال من شاء العثور عليها فليراجع المطولات، و الكتب المعدّة لذلك و لا ثمة فيها بعد معلومية أنصاب الحرم في هذه العصور و مقتضى الأصل عدم الدخول في الحرم عند الشك لمن يدخل من الخارج و عدم الخروج عنها عند الشك لمن يخرج منها. لكن الأنصاب إمارة عرفية لا يجري الأصل معها، كما في أنصاب عرفات، و المشعر، و غيرها من حدود المشاعر العظام.

(١) راجع صفحة: ٣٠٥.

(٢) الوسائل باب: ٨٧ من أبواب تروك الإحرام حديث: ٤.

(مسألة ١): يحرم من الصيد في الحرم على المحلّ ما يحرم على المحرم في الحل<sup>(١)</sup>، فمن قتل من المحلّين صيدا فيه كان عليه قيمته ولو كان محرما وجب عليه الفداء أيضاً إن كان له فداء و الا تضاعفت القيمة للإحرام و الحرم<sup>(٢)</sup>.  
 (مسألة ٢): لو اشتراك جمع من المحلّين في قتله فعلى كل واحد قيمته على الأحوط وجوبا<sup>(٣)</sup> و لا شيء على المحلّ في قتل القمل

(١) إجماعاً، ونصوصاً.

منها: قول الصادق عليه السلام في صحيح الحلبي: «لا تستحلن شيئا من الصيد و أنت حرام، و لا أنت حلال في الحرم»<sup>(١)</sup>.

(٢) تقدم وجه ذلك كله في المسائل السابقة فراجع.

(٣) لصدق القتل و الإصابة بالنسبة إلى كل واحد منهم، فيشملة إطلاق الدليل، و لقول الصادق عليه السلام في خبر ابن عمار: «أيّ قوم اجتمعوا على صيد فأكلوا منه فإنّ على كل إنسان منهم قيمته، فإن اجتمعوا في صيد فعليهم مثل ذلك»<sup>(٢)</sup> و هذا هو المشهور بين الأصحاب.

و نسب الخلاف إلى الشيخ في النهاية، و التهذب. و تردد في الشرائع مما تقدم، و من الأصل، و منع صدق القتل بالنسبة إلى كل واحد منهم، و بأنّه ليس بأعظم من الاشتراك في قتل المؤمن إذا لزمّت الدية، و لضعف الخبر، و احتمال اختصاصه بالمحرم، و لخبر ابن زياد عن الصادق عليه السلام عن أبيه قال: «كان عليّ عليه السلام يقول في محرم و محلّ قتلا صيدا على المحرم الفداء كاملا و على المحلّ نصف الفداء»<sup>(٣)</sup>.

(١) الوسائل باب: ١٧ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٨ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٢١ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

والبرغوث، والنمل، ونحوها في الحرم<sup>(٤)</sup>.

(مسألة ٣): يكره للمحلّ قتل الصيد الذي يقصد الحرم<sup>(٥)</sup> ولا

والكل مخدوش: لأن الأصل لا وجه له في مقابل الخبر المنجبر ضعفه بالعمل، بل ظهور الإجماع مما عدى الشيخ ولصحة نسبة القتل إلى الجميع من جهة المشاركة فيه وكون كل منهم جزء العلة. والقياس بالاشتراك في القتل إذا لزم الدية باطل، لما يأتي في محله، وضعف الخبر منجبر بالعمل، واحتمال الاختصاص مدفوع بظهور الإطلاق والمراد بالفداء الكامل في خبر أبي زياد الجزاء المضاعف الذي يكون على المحرم في الحرم والمراد بنصفه القيمة فيكون دليلاً للمقام لا على خلافه.

(٤) للأصل، والنص، والإجماع قال أبو عبد الله عليه السلام في صحيح معاوية: «لا بأس بقتل البق والنمل والقمل في الحرم»<sup>(١)</sup> والظاهر أن ذكرهما من باب المثل فيشمل البرغوث ونحوه كما ذكره الفقهاء في معاهد إجماعاتهم.

(٥) على المشهور بين المتأخرين كافة، للأصل، وصحيح ابن الحجاج: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل رمى صيدا في الحلّ وهو يؤم الحرم فيما بين البريد والمسجد فأصابه في الحلّ فمضى برميته حتى دخل الحرم فمات من رميته هل عليه جزاء؟ فقال عليه السلام: ليس عليه جزاء»<sup>(٢)</sup>، وفي صحيحه الآخر أيضاً: «سأل أبا الحسن عليه السلام عن رجل رمى صيدا في الحلّ فمضى برميته حتى دخل الحرم فمات أ عليه جزاؤه قال: لا ليس عليه جزاؤه»<sup>(٣)</sup> الشامل بإطلاقه لما أمّ الحرم وغيره، وفي خبره الآخر أيضاً عن الصادق عليه السلام: «في الرجل يرمي الصيد وهو يؤم الحرم فتصيبه الرمية فيتحمل بها حتى يدخل الحرم فيموت فيه قال عليه السلام: ليس عليه شيء إنما هو بمنزلة رجل نصب شبكة في الحلّ فوق فيها

(١) الوسائل باب: ٨٤ من أبواب تروك الإحرام حديث: ١ و ٢.

(٢) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٤.

ضمان عليه حتى لو أصابه و دخل الحرم و مات (٦) و إن استحب ذلك (٧).

صيد فاضطرب حتى دخل الحرم فمات فيه» (١).

و عن الشيخ في جملة من كتبه الحرمة، للإجماع الذي ادعاه في الخلاف، و لمرسل ابن أبي عمير عن الصادق عليه السلام: «كان يكره أن يرمى الصيد و هو يؤم الحرم» (٢) بناء على إرادة الحرمة من الكراهة.

و خبر ابن عقبة عنه أيضاً: «رجل قضى حجته ثم أقبل حتى إذا خرج من الحرم فاستقبله صيد قريباً من الحرم و الصيد متوجه نحو الحرم فرماه فقتله ما عليه في ذلك؟ قال عليه السلام: يفديه على نحوه» (٣).

و صحيح الحلبي عنه عليه السلام أيضاً: «إذا كنت محلاً في الحل فقتلت صيداً فيما بينك و بين البريد إلى الحرم فإن عليك جزاؤه فإن فقأت عينيه أو كسرت قرنه تصدقت بصدقة» (٤).

و لكن الإجماع موهون بذهاب المعظم، بل ناقله في الاستبصار إلى عدم الحرمة، و الأخبار محمولة على الكراهة بقرينة ما تقدم، مع قصور سند الأولين، بل و دلالة الأول منها أيضاً لأن الكراهة أعم من الحرمة.

(٦) للأصل، و ما تقدم من أخبار ابن الحجاج الظاهرة في عدم الضمان و حملها على عدم الإثم من الحمل البعيد.

(٧) لما تقدم من صحيح الحلبي، و خبر ابن عقبة المحمول على النذب جمعا، مع أن استفادة كون الموت في الحرم منهما إنما هو بالإطلاق فقط. فما نسب إلى الشيخ عليه السلام و غيره من وجوب الفداء لا وجه له. و أما حسن مسموع عن الصادق عليه السلام: «في رجل حل رمى صيداً في الحل، فتحامل الصيد حتى دخل

(١) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

(مسألة ٤): يكره قتل الصيد للمحلّ في خارج الحرم إلى بريد من كلّ جانب وهو المسمّى بحرم الحرم، ويستحبّ الفداء<sup>(٨)</sup>. ويستحبّ الصدقة لو أصاب صيدا فيه، ففقت عينه، أو كسر قرنه<sup>(٩)</sup>.

(مسألة ٥): لو ربط صيدا في الحلّ فدخل برباطه في الحرم لم يجز إخراج<sup>(١٠)</sup>.

الحرم فقال ﷺ: لحمه حرام مثل الميتة<sup>(١١)</sup> فهو في مسألة أخرى يأتي التعرض لها إن شاء الله تعالى.

(٨) لأصالة البراءة عن الحرمة، وإطلاق قوله تعالى ﴿إِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾<sup>(٢)</sup> ومفهوم قوله تعالى ﴿حُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾<sup>(٣)</sup>، وانحصار الصيد المحرم إما بالحرم، أو بحال الإحرام، وإطلاق ما تقدم من أخبار ابن الحجاج فيحمل ما تقدم من صحيح الحلبي وخبر ابن عقبة على الكراهة جمعا، فلا وجه لما نسب إلى الشيخين وغيرهما من المنع.

(٩) لما تقدم من صحيح الحلبي المحمول عليه جمعا، ومقتضى الأصل عدم استحباب شيء في غيرهما من الجنائيات الواردة عليه وإن كان الأولى ذلك تسامحا في الندب، وحاملا للصحيح على المثال.

(١٠) لقوله تعالى ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾<sup>(٤)</sup> وقد استدل به أبو عبد الله ﷺ لما سأله ابن مسلم: «عن ظبي دخل في الحرم فقال ﷺ: لا يؤخذ ولا يمس إن شاء الله تعالى يقول ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾<sup>(٥)</sup>، و عن ابن أعين: «سألت

(١) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٢.

(٢) سورة المائدة ٢.

(٣) سورة المائدة ٩٦.

(٤) سورة آل عمران: ٩٧. راجع ما يتعلق بالآية المباركة في ج: ٦ من مواهب الرحمن في تفسير القرآن.

(٥) الوسائل باب: ٣٦ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٢.

والأحوط إجراء حكم صيد الحرم عليه<sup>(١١)</sup>.

(مسألة ٦): لو كان في الحل فرمى صيداً في الحرم، أو أرسل الكلب عليه فيه، فعليه الجزاء<sup>(١٢)</sup>. و لو أرسل كلبه إلى صيد في الحل فدخل الحرم فقتل صيداً آخر على وجه لم يكن تسبب منه في ذلك ليس عليه

أبا عبد الله عليه السلام: «عن رجل أصاب صيداً في الحل فربطه إلى جانب الحرم فمشی الصيد بربطه حتى دخل الحرم و الرباط في عنقه فاجتزته الرجل بحبله حتى أخرجه من الحرم و الرجل في الحل فقال عليه السلام: ثمنه و لحمه حرام مثل الميتة»<sup>(١١)</sup>.

(١١) لإطلاق قوله تعالى ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ فيستفاد منه الإلحاق الحكمي بالصيد الحرمي. و عن المدارك الإلحاق الموضوعي أيضاً و هو مشكل.

(١٢) نصاً، و إجماعاً قال أبو عبد الله عليه السلام في صحيح ابن سنان: «و ما دخل من الوحش و الطير في الحرم كان آمناً من أن يهاج، أو يؤذى حتى يخرج من الحرم»<sup>(١٢)</sup>، و تدل عليه أيضاً عمومات أدلة وجوب الجزاء على القاتل في الحرم.

ثم إن الصائد و الصيد إما أن يكونا في الحل أو في الحرم، أو يكون الصائد في الحل و الصيد في الحرم أو بالعكس، و الكل في الجزاء إلا الأول لما تقدم و يأتي و لا فرق في عدم الضمان في الأول بين أن كان الصيد من الحل أو خرج من الحرم و دخل في الحل و إن كان الأحوط الفداء في القسم الأخير بل عن الشيخ في أحد قوليه عدم الجواز و اختاره جمع منهم صاحب الحقائق، لصحيح ابن جعفر عن أخيه عليه السلام: «حمام الحرم يصاد في الحل؟ فقال عليه السلام: لا يصاد حمام الحرم حيث كان إذا علم أنه من حمام الحرم»<sup>(١٣)</sup> و يمكن حمله على الندب بقريضة خبره الآخر المشتمل على قوله عليه السلام: «لا يصلح»<sup>(١٤)</sup>.

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٣ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ١٣ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٤.

(٤) الوسائل باب: ٤ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٢.



شيء، كما لو استرسل الكلب بنفسه فقتل صيدا في الحرم (١٣).

(مسألة ٧): لو أرسله على صيد في الحلّ فدخل الصيد الحرم و تبعه الكلب، فقتله في الحرم ضمن (١٤)، كما يضمن لو كان في الحرم فرمى صيدا في الحلّ فقتله (١٥)، بل وكذا لو كان بعض الصيد في الحرم فأصاب ما هو في الحلّ فقتله (١٦) فضلا عما إذا أصاب ما هو في الحرم.

(مسألة ٨): لو كان الصيد على فرع شجرة في الحلّ فقتله ضمن إذا كان أصلها في الحرم، وكذا العكس (١٧).

(١٣) للأصل بعد انتفاء موجبات الضمان من المباشرة و اليد و التسبب.

(١٤) لصدق أنّه قتل صيدا في الحرم، و إطلاق ما تقدم من صحيح ابن سنان.

(١٥) إجماعا، و نصّا، لحسن مسمع عن الصادق عليه السلام: «في رجل حلّ في الحرم و رمى صيدا خارجا من الحرم فقتله فقال عليه السلام: عليه الجزاء لأنّ الآفة جاءت الصيد من ناحية الحرم» (١).

(١٦) لتغليب جانب الحرم، و الإجماع، و إطلاق ما تقدم من صحيح ابن سنان، لصدق الدخول في الحرم و لما يأتي في الشجرة من أنّه إنّما حرم فرعها لمكان أصلها.

(١٧) نصّا، و إجماعا ففي خبر السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام: «إنّه سئل عن شجرة أصلها في الحرم و أغصانها في الحلّ على غصن منها طير رماه رجل فصرعه قال عليه السلام: عليه جزاؤه إذا كان أصلها في الحرم» (٢)، و في صحيح معاوية: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن شجرة أصلها في الحرم و فرعها في الحلّ قال عليه السلام: حرم فرعها لمكان أصلها قلت: فإن أصلها في الحلّ و فرعها

(١) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٩٠ من أبواب تروك الإحرام حديث: ٢.

(مسألة ٩): من أدخل صيدا حيًّا إلى الحرم وجب عليه إرساله (١٨)، ولو أخرجه من الحرم فتلّف كان عليه ضمانه سواء كان التلّف بسببه أو لا (١٩).

(مسألة ١٠): لو كان ما أدخله في الحرم طائراً مقصوصاً وجب حفظه حتّى يكمل ريشه ثمّ يرسله، ويجوز استبداعه عند من يثق بحفظه له ولو كانت امرأة (٢٠)، ولو توقف ذلك على اجرة وجبت كما تجب مئنته في

في الحرم فقال ﷺ: حرم أصلها لمكان فرعها (١) ويستفاد منه تغليب جانب الحرم مطلقاً كما هو ظاهر الفتاوى.

(١٨) إجماعاً، ونصوصاً قال الصادق ﷺ في الصحيح: «أما علمت أنّ ما دخلت به الحرم حياً فقد حرم عليك ذبحه وإمساكه» (٢)، وفي صحيح الحلبي عنه ﷺ أيضاً: «الصيد يصاد في الحلّ ثمّ يجاء به إلى الحرم وهو حيّ فقال ﷺ: إذا أدخله إلى الحرم فقد حرم أكله وإمساكه» (٣).

(١٩) لأنّ ما دخل الحرم لا يمس، ولا يؤذي، ولا يهاج. وعن بكير بن أعين قال: «سألت أبا جعفر ﷺ عن رجل أصاب ظيباً فأدخله الحرم فمات الظبي في الحرم فقال ﷺ: إن كان حين أدخله خلّى سبيله فلا شيء عليه وإن كان أمسكه حتى مات فعليه الفداء» (٤) وهو يشمل القتل والإتلاف بالأولى.

(٢٠) نصّاً، وإجماعاً، ففي صحيح البخاري عن الصادق ﷺ: «فيمن أصاب طيراً في الحرم قال ﷺ: إن كان مستوي الجناح فليدخل عنه وإن كان غير مستوي تنفه وأطعمه وأسقاه فإذا استوى جناحه خلّى عنه» (٥) - وسبب التنف،

(١) الوسائل باب: ٩٠ من أبواب تروك الإحرام حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٢ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ١٤ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٦.

(٤) الوسائل باب: ٣٦ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٣.

(٥) الوسائل باب: ١٢ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

زمان بقائه<sup>(٢١)</sup>، ولو أرسله قبل ذلك ضمنه ما لم يعلم بسلامته<sup>(٢٢)</sup>، ويلحق غير الطير به في ما تقدم<sup>(٢٣)</sup>.

(مسألة ١١): لو كان هو الذي نتف ريش الطير كان عليه - مضافاً إلى ما مر - الأرض أيضاً بين كونه متوفاً و كونه صحيحاً<sup>(٢٤)</sup>.

(مسألة ١٢): من نتف ريشة من حمام الحرم كان عليه صدقة<sup>(٢٥)</sup>

لأنه يوجب سرعة الإنبات كما قاله بعض أهل الخبرة - وقريب منه صحيح زرارة<sup>(١)</sup>.

وعن المثني قال: «خرجنا إلى مكة فاصطاد النساء قمرية من قماري فخن حيث بلغنا البريد فتنتف النساء جناحيه ثم دخلوا به مكة فدخل أبو بصير على أبي عبد الله عليه السلام فأخبره فقال عليه السلام: ينظرون امرأة لا بأس بها فيعطوها الطير تغلفه وتمسكه حتى إذا استوى جناحاه خلته»<sup>(٢)</sup>.

(٢١) أما وجوب المؤنة، فلما تقدم في النصوص. وأما وجوب الأجرة لو توقف الإبقاء عليها، فلا إطلاق وجوب الإبقاء فتجب مقدمة.

(٢٢) لما تقدم من أن اليد من موجبات الضمان ما لم يعلم بالسلامة والأمان.

(٢٣) لأن النص وإن ورد في الطير، والحمام، والقماري ولكن يصح دعوى القطع بعدم الفرق بينها وبين سائر الصيد فيعلفه ويحفظه أو يستودعه حتى يستوي ثم يرسله.

(٢٤) لأن ضمان الكل مستلزم لضمان البعض مع تحقق البعض في القيمة وجوب الحفاظ والمؤنة حكم آخر دل عليه الدليل بالخصوص.

(٢٥) إجماعاً، ونصاً ففي خبر إبراهيم بن ميمون المنجبر: «قلت لأبي

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ١٢ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١٠.

و يجب أن يسلمها باليد الجانية<sup>(٢٦)</sup> و لو تعددت نتف الريش تعددت الصدقة<sup>(٢٧)</sup>، و لو نتف في دفعة واحدة رياش متعددة فالأحوط ذلك أيضاً. و لو حدث بالنتف عيب ضمن الأرش أيضاً<sup>(٢٨)</sup>.

(مسألة ١٣): لو نتف غير الريش كالوبر مثلاً - أو نتف الريش من غير حمام الحرم فلا يجب عليه التصديق<sup>(٢٩)</sup>.

عبد الله ﷺ: رجل نتف ريشة من حمام الحرم قال ﷺ: يتصدق بصدقه على مسكين و يعطي باليد التي نتف بها<sup>(١)</sup>.

(٢٦) للإجماع، و ما تقدم من النص.

(٢٧) لأصالة تعدد المسبب بتعدد السبب. هذا إذا تعددت النتف، و أما إن كان المنتوف كثيراً و النتف دفعة واحدة فيشك في التعدد حينئذ، للشك في جريان قاعدة تعدد المسبب بتعدد السبب حينئذ، فتجري أصالة البراءة عن الزائد عن الواحدة.

إلا أن يقال: إن المناط تعدد إيذاء الطير و لا ريب في أنه يؤدي إيذاعات متعددة و لو كان النتف دفعة واحدة، فالمناط الإيذاء الحاصل بنتف كل ريشة واحدة عن محلها كان أصل النتف متعدداً صورة أو واحداً.

(٢٨) لما تقدم من أن ضمان الكل مستلزم لضمان البعض مع النص و هل يجب في الأرش الإعطاء باليد الجانية أيضاً أو لا؟ وجهان من الأصل، و من احتمال أن يكون ذكر إعطاء الصدقة باليد الجانية في النص - المتقدم - و مورد الإجماع من باب المثال لمطلق ما يلزم بالجناية و استقرب في الدروس إعطاء عدم الوجوب و لا ريب في أن الأحوط الإعطاء بها.

(٢٩) للأصل بعد اختصاص وجوب التصديق بنتف ريش حمام الحرم.

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٥.  
و في الكافي ج: ٤ صفحة: ٢٣٦ قوله ﷺ - في ذيل الرواية - «فإنه قد أوجعه».

نعم، إن حصل نقص بذلك يضمن الأرش<sup>(٣٠)</sup> ولا تسقط الصدقة، ولا الأرش بالنبت<sup>(٣١)</sup>.

(مسألة ١٤): من أخرج صيدا من الحرم وجب إعادته إليه ولو تلف قبل ذلك - ولو يحتف أنفه - ضمنه<sup>(٣٢)</sup>.

(مسألة ١٥): قد تقدم وجوب قيمة الصيد على المحل في الحرم و وجوب الفداء على المحرم في الحل إن كان له فداء، و وجوبه مع القيمة

(٣٠) لما مرّ من الملازمة بين ضمان الكلّ والبعض.

(٣١) للأصل بعد عدم دليل على السقوط.

(٣٢) إجماعا، ونصّا، ففي صحيح ابن جعفر: «سألت أخي موسى عليه السلام عن رجل أخرج حمامة من حمام الحرم إلى الكوفة أو غيرها قال عليه السلام: عليه أن يردها، فإن ماتت فعليه ثمنها يتصدّق به»<sup>(١)</sup> ونحوه صحيحه الآخر<sup>(٢)</sup> و قريب منهما خبر زرارة<sup>(٣)</sup>.

هذا في غير الديباسي والقماري وأما فيهما فقد تقدم حكمهما ويظهر من خبر يونس أنّه إذا أدخل الطير من الخارج إلى الحرم ثمّ أخرج منه يلزم فيه الفداء قال: «أرسلت إلى أبي الحسن عليه السلام إنّ أخا لي اشترى حماما لي من المدينة فذهبنا بها معا إلى مكة فاعتمرنا وأقمنا إلى الحج ثمّ أخرجنا الحمام معنا من مكة إلى الكوفة هل علينا في ذلك شيء؟ فقال عليه السلام للرسول: فإنهنّ كنّ فرهة! قل له: يذبح عن كل طير شاة»<sup>(٤)</sup> و ظاهره أنّ الفداء على الإخراج، لأنّه لم يذكر التلف في الحديث.

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ١٤ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ١٤ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٨.

(٤) الوسائل باب: ١٤ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٩.

على المحرم في الحرم وإن لم يكن له فداء، فقيمتان (٣٣) و التضاعف إنّما هو فيما إذا لم تبلغ البدنة، وإذا بلغها فلا تضاعف حينئذ (٣٤). وإن كان

وقال في التهذيب: «و لا يجوز أن يخرج شيئا من طيور الحرم - إلى أن قال - وإذا أدخل المحرم طيرا فليس له إخراج منه وإذا أخرجه فعليه دم» واستدل بخبر يونس و لا ريب في أنّه أحوط و يمكن إجراء حكم الصيد الذي أدخل في الحرم عليه و إن لم يكن منه موضوعا فتأمل فإنّ المسألة غير منقحة، و مقتضى الأصل عدم شيء عليه بعد ظهور إعراض المشهور عن خبر يونس.

(٣٣) للعمومات، و الإطلاقات، و قاعدة تعدد المسبّب بتعدد السبب، و المستفيضة المتقدمة بعضها في الحمام، و الطير، و الفرخ، و البيض و قول أبي عبد الله عليه السلام في حسن ابن عمار: «إن أصبت الصيد و أنت حرام فالفداء مضاعف عليك و إن أصبته و أنت حلال في الحرم فقيمة واحدة، و إن أصبته و أنت حرام فإنّما عليك فداء واحد» (١).

وقوله عليه السلام أيضاً في موثق ابن عمار: «ليس عليك فداء شيء أتيت به و أنت محرم جاهلا به إذا كنت محرما في حجبك أو عمرتك إلا الصيد فإنّ عليك الفداء بجهالة كان أو عمد لأنّ الله تعالى قد أوجب عليك. فإن أصبته و أنت حلال في الحرم فعليك قيمة واحدة. و إن أصبته و أنت حرام في الحلّ فعليك القيمة و إن أصبته و أنت حرام في الحرم فعليك الفداء مضاعفا» (٢).

و هذا هو المشهور المدعى عليه الإجماع. و هناك أقوال آخر مخالفة للمشهور ربما تبلغ خمسة من شاء العثور عليها مع أدلتها المخدوشة فليراجع المطولات.

(٣٤) للأصل، و قول الصادق عليه السلام في مرسل ابن فضال: «إنّما يكون الجزاء

(١) الوسائل باب: ٤٤ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٣١ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٤ و ٥.

الأحوط التضاعف مطلقاً<sup>(٣٥)</sup>.

(مسألة ١٦): ما تكرر من المحرم من الجناية على الصيد - نسيانا للإحرام، أو خطأ، أو جهلا بالحكم الشرعي تكرر الكفارة بتكرره<sup>(٣٦)</sup>.

مضاعفا فيما دون البدنة حتى يبلغ البدنة فإذا بلغ البدنة فلا تضاعف لأنه أعظم ما يكون<sup>(١)</sup> ونحوه مرسله الآخر<sup>(٢)</sup> فيقيد به إطلاق أدلة المضاعفة وقد نسب هذا القول إلى المشهور.

و نوقش في الأصل بأنه محكوم بإطلاق أدلة المضاعفة. ويرد بأنه بعد الشك في شمولها لمثل المقام، فلا وجه للحكومة. وفي المرسل:  
أولاً: بقصور السند.

و ثانياً: بالمعارضة بقول مولانا الجواد عليه السلام في سؤال يحيى ابن أكثم القاضي: «و إن كان نعمة فعليه بدنة و إن كان ظبياً فعليه شاة و إن كان قتل من ذلك في الحرم فعليه الجزاء مضاعفا هديا بالغ الكعبة»<sup>(٣)</sup> الظاهر في تضاعف البدنة أيضاً. وفيه: ان قصور السند منجبر بالعمل وإمكان حمل المعارض على التندب كما هو الشائع في الفقه، مع موافقة المرسلين لسهولة الشريعة، مضافاً إلى ضعف سنده فما نسب إلى جمع من التضاعف مطلقاً مخدوش.  
نعم هو الأحوط.

(٣٥) خروجاً عن خلاف من أوجبه، و حملاً لخبر الجواد عليه السلام عليه.

(٣٦) لقاعدة تكرار المسبب بتكرار السبب، مضافاً إلى الإجماع في الأولين.

(١) الوسائل باب: ٤٦ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٤٦ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

وأما إن كانت عن تعدّد وجبت الكفارة للأول فقط (٣٧). وفي غيره ينتقم الله تعالى منه (٣٨).

(٣٧) نسبته في التبيان، والمجمع إلى مذهب الأصحاب، وظاهر رواياتنا. ولا وجه له، لأنّه من التمسك بالمطلق والعام في مقابل المقيد والخاص. (٣٨) قال تعالى ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾<sup>(١)</sup> الظاهر في أنّ الجزاء مع العود انتقام الله تعالى منه في مقابل الفدية التي هي جزاء الابتداء، وقال الصادق عليه السلام في صحيح الحلبي: «المحرم إذا قتل الصيد فعليه جزاءه ويتصدق بالصيد على مسكين فإن عاد فقتل صيدا آخر لم يكن عليه جزاء وينتقم الله منه والنقمة في الآخرة»<sup>(٢)</sup>.

وفي خبره الآخر عنه عليه السلام أيضاً: «إذا أصاب آخر فليس عليه كفارة قال الله عزّ وجل: ومن عاد فينتقم الله منه»<sup>(٣)</sup>.

وفي مرسل ابن أبي عمير: «إذا أصاب المحرم الصيد خطأ فعليه أبداً في كل ما أصاب الكفارة، وإذا أصاب متعمداً فإنّ عليه الكفارة فإن عاد فأصاب ثانياً متعمداً فليس عليه فيه الكفارة وهو ممن قال عزّ وجل: ومن عاد فينتقم الله منه»<sup>(٤)</sup>. وقريب منها غيرها وهذه الأخبار مقيدة لإطلاق ما دل على التكرّر، ومخصصة لعمومه فلا وجه للمناقشة من هذه الجهة، وتكون المناقشات كالاجتهاد في مقابل النص ولا دليل لهم إلا التمسك بإطلاق ما دل على التكرّر في الجزاء مع التكرّر في السبب ولا وجه له، لأنّه من التمسك بالمطلق والعام في مقابل المقيد والمخصص.

(١) سورة المائدة: ٩٥.

(٢) الوسائل باب: ٤٨ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٤٨ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٤.

(٤) الوسائل باب: ٤٨ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٥.



ولو كان الأول جرادة والثاني نعامه<sup>(٣٩)</sup> ولكن الأحوط التكرّر<sup>(٤٠)</sup> ويختص ذلك بالمحرم دون المحلّ في الحرم، فيتكرّر بتكرره مطلقاً وبالإحرام الواحد دون الإحرامين فيتكرّر أيضاً وإن تقارب زمانهما بأن كان في آخر الأول وأول الثاني - فضلاً عما إذا كانا في شهرين أو أكثر - كما لا فرق في التكرار فيهما بين ارتباط أحدهما بالآخر - كعمرة التمتع، و حجه - و عدمه كحج الأفراد وعمرته<sup>(٤١)</sup>.

(٣٩) لإطلاق ما تقدم من الأخبار وعمومها. واستبعاد ذلك مخالف لأصول الإمامية المبنية على التعبد بما وصل إليهم من المعصوم عليه السلام.  
(٤٠) خروجاً عن خلاف من أوجب التكرار في صورة العمد أيضاً، كابني الجنيد، وإدريس، والشيخ في بعض كتبه، والسيد، والحلي.  
فائدة.. الظاهر قبول توبة من تعمد تكرار الصيد، للعمومات الدالة على قبول التوبة، والأدلة المرغبة إليها<sup>(١)</sup> وحينئذ فينتفي موضوع الانتقام فلا تشمل أخبار المقام. ويلزم على هذا أن يكون التكرار العمدي أخف وأسهل من التكرار خطأ، و نسياناً، و جهلاً.

إلا أن يقال: إن الانتقام من الوضعيات التي لا تزول بالتوبة كما في غير حقوق الله تعالى الذي لا يزول بها بل لا بد من أداء حق ذي الحق إليه ويختص هذا الأمر الوضعي بخصوص انتقام الله تعالى كجملة من الآثار الوضعية لبعض المعاصي التي لا تزول بالتوبة.

(٤١) كل ذلك للإطلاقات، والعمومات، وقاعدة تعدد المسبب بتعدد السبب و أنّ المخصص إذا كان منفصلاً و مردداً بين الأقل و الأكثر يرجع في غير المتيقن منه إلى العموم والإطلاق كما ثبت في محله. وأما قوله عليه السلام فيما تقدم من

(١) راجع الوسائل باب: ٨٩ - ٩٢ من أبواب جهاد النفس.

(مسألة ١٧): لا فرق في عدم التكرار في صورة العمد بين تخلل التكفير و عدمه (٤٢).

(مسألة ١٨): التكرار إما أن يكون عمدا بعد عمد، أو عمدا بعد الخطأ، أو بالعكس، وفي الكل يتكرر الفداء إلا في الأول (٤٣).

(مسألة ١٩): يضمن الصيد مطلقا سواء كان قتله عمدا، أو سهوا، أو خطأ (٤٤).

مرسل ابن أبي عمير: «فإن عاد فأصاب ثانيا متعمدا فليس عليه (شيء) الكفارة»<sup>(١)</sup> فلا بد من حمله على أنه فإن عاد عمدا فأصاب ثانيا متعمدا أيضاً فليس عليه فيه الكفارة وإلا فإنه خلاف الإجماع.

(٤٢) للإطلاق الشامل للصورتين.

(٤٣) لأنها المنساق من أدلة الانتقام والمرجع في غيره الإطلاق والعام.

(٤٤) نصوصا، وإجماعا، ولأنه من الوضعيات التي لا تتناط بالعمد والاختيار قال أبو عبد الله عليه السلام في صحيح معاوية: «و ليس عليك فداء ما أتيت به بجهالة إلا الصيد فإن عليك الفداء فيه بجهل كان أو بعمد»<sup>(٢)</sup>، وفي صحيح البرزطي: «سئل الرضا عليه السلام عن المحرم يصيب الصيد بجهالة؟ قال عليه السلام: عليه كفارة. قلت: فإن أصابه خطأ؟ قال عليه السلام: و أي شيء الخطأ عندكم؟ قال: يرمي هذه النخلة فتصيب نخلة أخرى. قال عليه السلام: نعم، هذا الخطأ عليه الكفارة»<sup>(٣)</sup>.

وقريب منهما غيرهما ولا فرق في العمد بين العلم بالحكم وعدمه ولا بين الاختيار والاضطرار، لظهور الإطلاق والاتفاق إلا ما تقدم في الجراد الذي يشق التحرز منه، كما لا فرق في السهو بين السهو عن الإحرام أو الحكم أو

(١) الوسائل باب: ٤٨ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٣١ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٣١ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٢.

(مسألة ٢٠): الصيد لا يدخل في ملك المحرم - في الحلّ أو الحرم -  
بأسباب الاختيارية كالبيع ونحوه - ولا بأسباب القهرية كالميراث (٤٥)،  
بل لو كان معه صيد حال إحرامه زال ملكه عنه (٤٦) فليس للمحرم قبض  
الصيد من البائع، أو الواهب ولا من تركته مورثه (٤٧)، فإن قبض  
وتلف عنده فعليه الجزاء لله تعالى، والقيمة للمالك البائع (٤٨).

الموضوع، لإطلاق معقد الإجماع الشامل للجميع، فلو أراد التخلص من السبع و  
نحوه فقتله خطأ ضمنه، وكذا لو رمى صيدا فمرق السهم وقتل آخر كل ذلك  
لصدق الخطأ فيشملة الإطلاق والاتفاق بل في الثاني فداء إن أصابهما معا. و  
أما ما ورد في صحيح زرارة<sup>(١)</sup> من التفصيل بين العمد والجهل في أكل ما لا ينبغي  
أكله فلا بد من حمله على غير أكل الصيد بقريئة سائر الروايات.

(٤٥) لظهور الأدلة في التنافي بين الإحرام وتملك الصيد والاستيلاء عليه،  
لأنه إما في مأمنه المكانيّ وهو الحرم، أو مأمنه الزمانيّ وهو زمان الإحرام، و  
الأمن والاستيلاء الملكيّ متنافيان مع ظهور التنافي بين الضمان والملكية، إذ لا  
يضمن الإنسان مال نفسه وتقدم في الموجب الثاني من موجبات الضمان ما ينفع  
المقام فراجع فإنّ المسألتين متحدتان من حيث الدليل والفرق بينهما من حيث  
البقاء والحدوث والبحث في المسألة السابقة كان من جهة البقاء وفي المقام من  
حيث الحدوث.

(٤٦) تقدم وجهه في الموجب الثاني من موجبات الضمان فراجع.

(٤٧) لما مرّ من عدم ملكه وعدم جواز إثبات يده عليه.

(٤٨) أما وجوب الجزاء لله تعالى، فلعموم ما دل على الفداء والجزاء مع  
التلف. وأما وجوب القيمة للمالك، فلقاعدّة اليد، وأصالة الضمان في مال الغير

(١) راجع الوسائل باب: ٨ من أبواب كفارات الإحرام.

ويبقى المورث على ملك الميت إذا لم يكن له وارث غيره، فإذا حلّ دخل المورث في ملكه إن لم يكن في الحرم<sup>(٤٩)</sup>، وإن كان معه مثله في الإرث فإن أحلّ قبل قسمة التركة شارك في الصيد وإلا فلا<sup>(٥٠)</sup>، وإن لم يكن معه إلا وارث بعيد اختص بالصيد وهو غيره<sup>(٥١)</sup>. ولو باع صيدا ثم أحرم وكان البيع خيارياً لشرط، أو عيب، أو غبن، أو نحوها لا بأس بتأخير أعمال الخيار إلى الإحلال<sup>(٥٢)</sup>، ومع التعاسر يرجعان إلى الحاكم

إلا ما خرج بالدليل.

(٤٩) أما الدخول في ملك الوارث إذا لم يكن في الحرم، فوجود المقتضي له وفقد المانع. وأما عدمه مع كونه في الحرم، فلما تقدم في الصيد الحريمي من جريان حكم الصيد الإحرامي عليه حتى بالنسبة إلى المحلّ.

(٥٠) أما الأول فوجود المقتضي للإرث وفقد المانع عنه. وأما الأخير فلعدم دخول الصيد في ملك المحرم على تفصيل يأتي.

(٥١) لأنّ القريب إنّما يحجب البعيد مع عدم المانع عن إرثه. وأما معه فلا حجب بالنسبة إلى البعيد فيرث البعيد ولو مع وجود القريب ويأتي ما فيه وقد ذكر ذلك في كشف اللثام على الإطلاق وتبعه في نجاة العباد وتنظر فيه في الجواهر. ويمكن أن يقال: بأنّه يجب إعلام المحرم بالقسمة وبأنّه لو لم يحلّ و كان للميت وارث بعيد يرث البعيد دونه خصوصاً إن كان ذلك قريباً من الإحلال بل جواز القسمة حينئذ مشكل، لأنّ المحرم وإن كان لا يملك الصيد بالإرث ولكن اقتضاء الحق والملكية بالنسبة إليه ثابت والمتيقن من أدلة عدم الملكية بالإرث ليس إلا ذلك، وتقتضيه قاعدة نفي الضرر أيضاً ويأتي في موانع الإرث بعض ما يرتبط بالمقام.

(٥٢) لأنّه إن كان متراخياً فلا إشكال في صحة التأخير وإن كان فورياً فعدم جواز رجوع الصيد إلى ملك المحرم عذر شرعي وهو كالعقلي يجوز معه

الشرعي (٥٣).

(مسألة ٢١): لو استودع صيدا محلا ثم أراد الودعي الإحرام سلّمه إلى المالك (٥٤)، وإن تعذر فالإحرام الشرعي فإن تعذر فالإحرام ثقة أمين (٥٥)، وإن تعذر ذلك أيضاً فإن أمكنه تأخير الإحرام فالأحوط وجوباً ذلك (٥٦) وإلا يرسله ويضمن لمالكه (٥٧) ولو كان عنده إلى أن حرم رده إلى مالكه أو وليه والأحوط الفداء لله تعالى (٥٨).

التأخير.

(٥٣) لأنّ ذلك من الأمور الحسبية التي تكون له الولاية عليها فيرى فيه رأيه.

(٥٤) لما تقدم من حرمة استيلاء المحرم على الصيد فلا يقدر على حفظه شرعاً فيجب رد المال إلى مالكه.

(٥٥) لأنّ هذا حكم كل وديعة يعجز المستودع عن حفظها على ما يأتي التفصيل في كتاب الوديعة. والمسألة من فروع ولاية الحسبة الثابتة للمحاكم وعدم إمكان الوصول إليه فللثقات الأمناء.

(٥٦) لأنّه عند الدوران بين مراعاة حق الناس وحق الله تعالى يقدم الأول - كما نسب إلى المشهور - ولكن تقدم عدم الملكية لذلك، بل وعدم دليل تام عليه<sup>(١)</sup> وإمّا يعمل به فيما إذا أيد بدليل خارجي من إجماع أو غيره.

(٥٧) لأنّه من الجمع بين الحقيين مهما أمكن والأولى لصاحب المال الرضا بدون أخذ الفداء.

(٥٨) أما الرد إلى المالك، أو وليّه، فلوجوب رد الأمانات إلى أهلها بعد سقوط يده الأمانة لأجل الإحرام وبقاء الصيد على ملك مالكه وعدم خروجه

(مسألة ٢٢): لو اضطر المحرم إلى أكل الصيد جاز أكله ويضمنه (٥٩) ولو كان معه ميتة أكل الصيد و فدى في الحال مع التمكن وإلا ثبت في ذمته (٦٠) بلا فرق في ذلك بين الصيد المذبوح في الحل

عنه بضرورة المستودع محرماً فلا موضوع للفداء على هذا. وأما الاحتياط فيه، فلا احتمال وجوب الإرسال، و حرمة الإمساك حتى لأجل الرد إلى المالك.

(٥٩) نصوصاً، وإجماعاً ففي الصحيح عن الصادق (عليه السلام): «في رجل اضطر إلى ميتة و صيد و هو محرم قال (عليه السلام): يأكل الصيد و يفدي» (١)، و في صحيح الحلبي عنه (عليه السلام) أيضاً: «يأكل من الصيد أما يحب أن يأكل من ماله» (٢) و يؤيده اختصاص الميتة بالحرمة الأصلية و الخيث و الفساد و الإفساد.

و أما خبر الجازي عنه (عليه السلام) أيضاً: «المحرم إذا اضطر إلى ميتة فوجدها و وجد صيدا قال (عليه السلام): يأكل الميتة و يترك الصيد» (٣) و خبر إسحاق عن جعفر عن أبيه (عليه السلام): «إنّ علياً (عليه السلام) كان يقول: إذا اضطر المحرم إلى الصيد و إلى الميتة فليأكل الميتة التي أحلّ الله له» (٤) فقصور سندهما و هجر الأصحاب لهما و موافقتهما للعامة أسقطتهما عن الاعتبار.

و قوله (عليه السلام) في صحيح الحلبي - المتقدم - «أما يجب أن يأكل من ماله» يراد به مجرد الإضافة إليه و يكفي في الإضافة أدنى المناسبة و هي المناسبة التعليقية أي: إنّه لو لم يكن محرماً لكان ماله و ملكه و يأتي في خبر يونس معنى آخر لذلك. (٦٠) لجملة من الأخبار التي تدل على تقديم أكل الصيد على أكل الميتة منها خبر يونس بن يعقوب «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المضطر إلى الميتة وهو

(١) الوسائل باب: ٤٣ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٤٣ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٤٣ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١٢.

(٤) الوسائل باب: ٤٣ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١١.

وغيره<sup>(٦١)</sup> حتى لو تمكن المحرم من الاصطياد و لو في الحرم يصيد، و يأكل مقدما له على الميتة<sup>(٦٢)</sup> و إن كان الصيد مملوكا لأحد فعليه القيمة للمالك و الفداء لله تعالى<sup>(٦٣)</sup>.

يجد الصيد قال ﷺ: يأكل الصيد - إلى أن قال ﷺ - هو من مالك لأنّ عليك فداؤه قلت: فإن لم يكن عندي مال؟ قال ﷺ: تقضيه إذا رجعت إلى مالكه<sup>(١)</sup>.

(٦١) للإطلاق الشامل للجميع.

(٦٢) كما عن جمع تقديماً للحرمة العرضية على الحرام الذاتي، لإطلاق ما دل على تقديم الصيد على الميتة الشامل للاصطياد أيضاً، و عن أبي الحسن الثاني ﷺ يذبح الصيد و يأكله و يفدي أحبّ إليّ من الميتة<sup>(٢)</sup> و إطلاقه يشمل المحرم في الحرم أيضاً.

(٦٣) كما عن جمع من المحققين، لإطلاق ما دل على ضمان مال الغير، و إطلاق ما دل على الفداء، و أنّه لله تعالى، و أنّه هدي بالغ الكعبة، و لأصالة عدم التداخل فيجمع بين الحقين هذا إذا قلنا بشيئتهما. و أما مع الشك فالمسألة بحسب الأصل من موارد الأقلّ و الأكثر من جهة القيمة للمالك و الفداء لله تعالى، فيجب أحدهما و ينفي الآخر بالأصل، للعلم بالإشغال في الجملة و الشك في المقدار و الكمية.

و يظهر من المحقق في الشرائع عدم التعدد و أنّ الفداء واحد و هو للمالك، و نسبه في المسالك إلى إطلاق الأكثر، لعموم أدلة الفداء و هو إنّما يكون لله تعالى إذا لم يكن للصيد مالك.

و فيه: أنّ ظاهر إطلاق قوله تعالى ﴿هَذَا بِأَلْفِ كَعْبَةٍ﴾<sup>(٣)</sup> كون الفداء له تعالى حتى مع كون الصيد مملوكا، كما أنّ مقتضى عموم ما دل على ضمان الأموال بالمثل أو القيمة الضمان للمالك أيضاً و لا منافاة في الحكمين مع تعدد

(١) الوسائل باب: ٤٣ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٤٣ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٤.

(٣) سورة المائدة: ٩٥.

(مسألة ٢٣): كل ما يجب على المحرم من الفداء يذبحه، أو ينحره بمكة إن كان في إحرام العمرة و بمنى إن كان في إحرام الحج (٦٤).

الحيثيتين و تحقق الحقين.

و قد أشكل في المسالك على المحقق عليه السلام بأمر سبعة بناء على كون الفداء للمالك لا لله تعالى يصعب الالتزام بها كما لا يخفى على من راجع المسالك فراجع فإن المسألة غير ابتلائية في الأزمنة السابقة فضلا عن هذه العصور فلا وجه لصرف الوقت في ما لا أثر له.

(٦٤) لصحيح ابن سنان قال: «قال أبو عبد الله عليه السلام: من وجب عليه فداء صيد أصابه و هو محرم فإن كان حاجا نحر هديه الذي يجب عليه بمنى و إن كان معتمرا نحره بمكة قبالة الكعبة» (١) و في موثق زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «في المحرم إذا أصاب صيدا فوجب عليه الفداء فعليه أن ينحره إن كان في الحج بمنى حيث ينحر الناس فإن كان في عمرة نحره بمكة و إن شاء تركه إلى أن يقدم مكة فيشتريه فإنه يجزي عنه» (٢) و ذيله يدل على أنه لا يجب عليه أن يشتريه من مكان الصيد.

و يمكن حمل الصيد فيهما على المثال لكل ما فيه الكفارة و إنما ذكر بالخصوص لكثرة أهميته و فروعة كما عليه المشهور للأولوية إذ يبعد أن لا يتعرض الشرع لمكان ذبح الفداء مع كثرة الابتلاء به. و يشهد لذلك ما ورد في كفارة التضليل من كون بعضها في منى و بعضها في مكة.

و يشهد له ما عن المفيد في إرشاده عن مولانا الحجة عليه السلام: «إذا أصاب المحرم ما يجب عليه الهدي فيه و كان إحرامه بالحج نحره بمنى و إن كان إحرامه بالعمرة نحره بمكة» (٣).

(١) الوسائل باب: ٤٩ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٤٩ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.



ويظهر منه أنَّ الحكم معروف لدى الأئمة عليهم السلام وأصحابهم إلى زمن الحجة عليه السلام.

وما عن تفسير القمي: «المحرم بالحج ينحر الفداء بمنى والمحرم بالعمرة ينحر الفداء بمكة»<sup>(١)</sup>.

وأما خبر حريز «ويذبح الفداء إن شاء بمكة وإن شاء بحزورة»<sup>(٢)</sup> فلا بد من حمله على فداء إحرام العمرة والتخيير إنما هو في محل الذبح في ما بين الصفا والمروة أو غيرها من محال مكة فلا تنافي بينه وبين غيره.

وأما مرسل أحمد: «من وجب عليه هدي في إحرامه فله أن ينحره حيث شاء إلا فداء الصيد، فإنَّ الله عزَّ وجل يقول: هديا بالغ الكعبة»<sup>(٣)</sup> فقصور سنده وإعراض المشهور عن إطلاقه أو أنه فلا يصلح لتقييد غيره، وكذا خبر ابن عمار: «يفدي المحرم فداء الصيد من حيث أصابه»<sup>(٤)</sup> فلا بد من طرحه، لعدم وجدان عامل بوجوب الفداء في محل الصيد إلا ما حكى عن الحلبيين ولم يستبعده الأردبيلي.

وعن الشيخ حمل ذلك على التذب بمعنى استحباب اشتراء الفداء من محل إن أمكن ثمَّ سوقه إلى محل نحره من مكة أو منى، فما يعارضها من الأخبار لا بد من حملها على ذلك أو طرحها، كقول الصادق عليه السلام في خبر محمد: «فليتصدق مكانه بنحو من ثمنه»<sup>(٥)</sup> وقوله عليه السلام أيضاً في كفارة قتل النعامة: «إذا أصاب المحرم الصيد ولم يجد ما يكفر من موضعه الذي أصاب فيه الصيد قوم جزاءه»<sup>(٦)</sup> ولكنه حمل بلا شاهد.

وأما موثق إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قلت له: الرجل

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٤ من أبواب الذبح حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٤٩٠ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٣.

(٤) الوسائل باب: ٥١ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

(٥) الوسائل باب: ١٠ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١٠.

(٦) الوسائل باب: ٢ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

یخرج من حجته شیئاً یلزمه منه دم، یجزیه أن یدبحه إذا رجع إلى أهله؟ فقال ﷺ: نعم»<sup>(١)</sup> و قریب منه موثقاه الآخران<sup>(٢)</sup> فیمکن حملها على العذر من نسیان أو نحوه.

نعم، فی صحیح ابن حازم: «سأل الصادق ﷺ عن كفارة العمرة المفردة أیـن تكون؟ قال ﷺ: بمكة إلا أن یشاء صاحبها أن یؤخرها إلى منی و یجعلها بمكة أحبّ إليّ و أفضل»<sup>(٣)</sup> و السند تام و الدلالة ظاهرة لو لم یثبت إعراض المشهور عنه.

و یمكن أن یمكن المراد من العمرة المفردة فی أيام الحج، كما هو السيرة حيث إنّ جمعا من الحجاج یدهبون إلى أدنى الحلّ و یأتون بالعمرة فیصیر الذبح فی منی أسهل لأنهم یدبحون فیها.

وأما خبر عليّ بن جعفر عن أخيه ﷺ: «لكلّ شيء خرجت من حجك فعليك دم تهريقه أين شئت»<sup>(٤)</sup> فلا بد من حملة على عدم تیسر إراقتة فی المحلّ المعین. و یمكن أن یقال فی أصل المسألة: إنّ اختلاف الأخبار فی محلّ الذبح یكشف عن عدم كون الحكم إلزامياً و إنّ تعین منی للقاء فی إحرام العمرة من باب الأولوية و الأفضلية بل و التسهيل حيث إنّ غالب ذبح الحجاج و نحرهم فیما یتعلق بحجهم إنّما هو فی منی و ما یتعلق بعمرتهم إنّما هو فی مكة، لعدم كون منی مورداً لابتلائهم فی عمرتهم خصوصاً المفردة و هذه أيضاً قرينة أخرى على عدم الوجوب و لكن المشهور أولى و أحوط.

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب الذبح حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٥٢ و ٥١ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١ منهما.

(٣) الوسائل باب: ٤٩ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٤.

(٤) الوسائل باب: ٨ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٥.

(مسألة ٢٤): كل من وجب عليه شاة في كفارة الصيد و عجز عنها كان عليه إطعام عشرة مساكين، فإن عجز صام ثلاثة أيّام<sup>(٦٥)</sup> والأحوط كون الكفارة في إحرام الحج<sup>(٦٦)</sup>.

(مسألة ٢٥): ما يعطى من الطعام عوضاً عن المذبوح تابع له في محلّ الإخراج<sup>(٦٧)</sup>.

(مسألة ٢٦): مصرف المذبوح، والمنحور، والصدقة مساكين الحرم

(٦٥) لقول الصادق عليه السلام في صحيح معاوية بن عمار: «من كان عليه شاة فلم يجد فليطعم عشرة مساكين فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيّام»<sup>(١)</sup> وهو وإن كان مطلق يشمل كفارة الصيد وغيره لكن يشهد السياق بالاختصاص به، لقوله عليه السلام قبل ذلك: «و من كان عليه شيء من الصيد فداؤه بقرة»<sup>(٢)</sup>.

(٦٦) لأنّ المحقق نقل الصحيح هكذا: «فمن لم يجد صام ثلاثة أيّام في الحج»<sup>(٣)</sup> ولم يوجد لفظ «في الحج» في كتب الأحاديث التي عندنا كما اعترف به في المدارك وفي الجواهر في بعض المقامات ما هذا لفظه: «إنّ المحقق ينقل عن بعض الأصول التي ليس عندنا منها أثر».

أقول: لفظ (الحج) على فرض صدوره من الإمام عليه السلام يحتمل أن يراد به كون الصوم في أشهر الحج لا أن تكون الكفارة في مكة أو منى.

(٦٧) لعموم البدلية، وإطلاق ما تقدم من صحيح ابن حازم، وإطلاق قول الصادق عليه السلام في المرسل: «من أصاب صيدا فعليه فداؤه من حيث أصابه»<sup>(٤)</sup>، وقوله عليه السلام أيضاً في خبر ابن عمار: «يفدي المحرم فداء الصيد من حيث

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١١.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١١.

(٣) راجع الشرائع كتاب الحج آخر الفصل الرابع في التوابع.

(٤) الوسائل باب: ٥١ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٣.

نعم، لا يتعيّن الصوم بمكان خاص (٦٨).

سواء، كانوا من أهله أو نزلوا فيه من غيره (٦٩).

(مسألة ٢٧): الأفضل ترك أكل المالك من كفارته (٧٠) إلا شيئاً يسيراً.

(مسألة ٢٨): ما تقدم من تعيين محل الذبيح، والنحر، والإطعام إنما هو مع التمكن والاختيار. وأما مع العذر من نسيان، أو نحوه، فمع إمكان

أصابه»<sup>(١)</sup>.

(٦٨) للأصل بعد عدم دليل عليه حتى بناء على زيادة لفظ (في الحج) تقدم من صحيح معاوية، لما احتملناه و على فرض أن يراد به المكان فلا يدل على مكان مخصوص.

(٦٩) لأنّ ذلك هو المنساق من الأدلة مضافاً إلى ظهور الإجماع والنصوص التي تقدم بعضها.

منها: قوله ﷺ: «و يتصدق بالفداء».

(٧٠) لتنزه المتشرعة عن كفاراتهم. وأما النصوص فهي على أقسام.

منها: ما هو ظاهر في حرمة الأكل كخبر عبد الرحمن عن أبي عبد الله ﷺ: «كل هدي من نقصان الحج فلا تأكل منه».

ومنها: ما هو ظاهر في جواز الأكل كخبر جعفر بن بشير عن أبي عبد الله ﷺ: «سألت عن البدن التي تكون جزاء الأيمان والنساء وغيره يؤكل».

منها؟ قال ﷺ: نعم، يؤكل من كل البدن» وهو ظاهر في الترخيص المطلق من دون تجديد بمقدار خاص لو لا إمكان حمله على الضرورة والاضطرار لقريئة القسم الأول من الأخبار، وما ذكرناه من التنزه والاستنكار.

(١) الوسائل باب: ٥١ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

الاستنابة فالأحوط ذلك<sup>(٧١)</sup> وإلا فيجزى في أي مكان أمكنه ذلك و لو في أهله<sup>(٧٢)</sup>.

(مسألة ٢٩): ليس في ذبح الكفارة زمان موقت<sup>(٧٣)</sup> ولكن الأحوط الفورية مع الإمكان<sup>(٧٤)</sup>.

ومنها: قول أبي إبراهيم في موثق إسحاق بن عمار «يؤكل منه الشيء».

ومنها: ما يدل على جواز الأكل مع ضمان القيمة، كقوله عليه السلام: «وإن كان واجبا فعليه قيمة ما أكل» ومقتضى القاعدة أنه بتعيينه للكفارة يتعلق به حق الفقراء و لو تعلقا اقتضائيا ولا يجوز الأكل منه إلا بالتضمنين.

نعم، يمكن أن يقال: أن في الشيء القليل ورد الإذن من الشارع و هو موافق للأدب لئلا يتنفر المالك عما يذبح لله تعالى.

(٧١) من أن الذبح، و النحر، و الإطعام لا تعتبر فيها المباشرة بل تصح الاستنابة و لو اختياريا أيضاً فتتعين الاستنابة. و من إمكان دعوى أن تعين المحل في خصوص المقام إنما هو مع إمكان المباشرة و إلا فيجزى في أي محل أمكن فلا موضوع للاستنابة حينئذ، و يمكن أن يستشهد لذلك بموثق عمار.

(٧٢) لأن التعين من باب تعدد المطلوب لا القيدية الحقيقية فلا يسقط أصل الذبح بتعذر المحل.

ثم إنه يجوز دفع المذبح و المنحور إلى الفقراء كما يجوز طبخه و دعوة الفقراء إلى أكله، و كذا يجوز التفريق بإعطاء بعضه إلى الفقير نيئا و طبخ بعضه الآخر و إطعام الفقراء منه مطبوخا.

كما لا بأس بدفع القيمة إلى الفقير و توكيله في شراء الفداء عن الموكل و تفريقه على الفقراء أو طبخه و إطعامهم.

(٧٣) لظهور الأصل و الإطلاق.

(٧٤) لظهور تسالم الفقهاء على الفورية في أداء الحقوق ما لم يدل دليل

على الخلاف.

## فصل في كفارات باقي المحظورات

وهي سبعة: الأول: الاستمتاع بالنساء.

(مسألة ١): من جامع زوجته بعد الإحرام للحج وقبل وقوف المشعر عالما بالتحريم كان عليه بدنة وإتمام حجه، والحج من قابل<sup>(١)</sup> بلا فرق بين الدائمة والمنقطعة، ولا بين كون الحج فرضاً أو نفلاً، ولا فرق بين القبل

---

## فصل في كفارات باقي المحظورات

(١) إجماعاً، ونصوصاً.

منها: صحيح معاوية بن عمار قال: «سألت أبا عبد الله عن رجل محرم وقع على أهله؟ فقال ﷺ: إن كان جاهلاً فليس عليه شيء وإن لم يكن جاهلاً فإنَّ عليه أن يسوق بدنة ويفرق بينهما حتى يقضيا المناسك ويرجعا إلى المكان الذي أصابا فيه ما أصابا وعليه الحج من قابل»<sup>(١)</sup>.

فيستفاد من مثله تعلق أحكام أربعة بهذا الجماع:

١ - البدنة.

٢ - التفريق.

٣ - إتمام الحج، لقوله ﷺ: «يفرق بينهما حتى يقضي المناسك كلها» مضافاً إلى ما يأتي من أنَّ الأول فرضه، والثاني عقوبة.

٤ - الحج من قابل.

---

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ٢.

والدبر (٢). و يتحقق الدخول بغيبوبة الحشفة في أحد المأتين (٣).  
(مسألة ٢): ما يجب إتمامه هو الفرض و ما يجب الإتيان به في القابل هو العقوبة (٤).

وفي صحيحه عنه عليه السلام أيضاً: «إذا وقع الرجل بامرأته دون المزدلفة و قبل يأتي مزدلفة فعليه الحج من قابل» (١).

(٢) كل ذلك لظهور الإطلاق، و الاتفاق، و صدق الوطي، و الجماع، و الإتيان و نحو ذلك مما ورد في الأدلة، و ما دل على أن الدبر أحد المأتين (٢).  
و أما صحيح ابن عمار: «سئل الصادق عليه السلام عن رجل محرم وقع على أهله فيما دون الفرج قال عليه السلام: عليه بدنة و ليس عليه الحج من قابل» (٣) فالمنساق منه إنما هو مثل التفخيذ لا الدخول فلا وجه لاستناد الشيخ عليه السلام إليه في الفرق بين القبل و الدبر.

(٣) لأن المذكور في الأدلة إنما هو لفظ الوقاع، و الإتيان، و الوطي، و الغشيان، و الجماع - كما سيأتي بعضها - و المراد بها أينما استعمل في الكتاب و السنة ما حدّده الشارع بغيبوبة الحشفة و تقدم في الجناية و يأتي - إن شاء الله تعالى - في النكاح، و العدد، و الحدود بعض الكلام لأن جميع ذلك محدود بحدّ واحد مخصوص شرعيّ يجري في الجميع إلا مع الدليل على الخلاف.

(٤) لصحيح زرارة قال: «قلت: فأَيُّ الحجّتين لهما؟ قال عليه السلام: الأولى التي أحدثنا فيها ما أحدثنا و الأخرى عليهما عقوبة» (٤) و لا ينافيه الإضرار بعد كون المضر مثل زرارة، مع أن الظاهر أنه حصل من تأليف الشيخ عليه السلام لا في أصل الخبر، و يؤيد الصحة أصالة الصحة و عدم الفساد، و خبر أبي بصير: «عن رجل

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الجناية.

(٣) الوسائل باب: ٧ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٣ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ٩٠.

واقع امراته و هو محرم قال ﷺ: عليه جزور كوما قال: لا يقدر، قال ﷺ: ينبغي لأصحابه أن يجمعوا له و لا يفسدوا حجه<sup>(١)</sup> ما يتعلق بالحج في القابل ان فإنه يدل على جبر نقصان بالكفارة و أن المراد بالفساد النقصان و الا فإدعاء الكفارة لا يكون علة لصحة الحج إذا وقع فاسدا، وهذا هو المعروف بين متأخري المتأخرين و حكي عن النهاية، و الجامع، و النافع أيضاً.

و يظهر عن جمع منهم المحقق في الشرائع أن الثاني فرض و الأول فاسد يجب إتمامه إما تكليفاً أو وضعاً فإنه لا محلل للإحرام إلا التحليل عنه بعد قضاء المناسك و لا دليل لهم عليه إلا صحيح ابن خالد عن الصادق ﷺ: «و الرفث فساد الحج»<sup>(٢)</sup>، و تعبير الفقهاء بالفساد.

وفيه: أن الفساد أعم من البطان في الحج، لخبر ابن أعين في من جامع بعد أن طاف ثلاثة أشواط قال ﷺ: «فقد أفسد حجه و عليه بدنة»<sup>(٣)</sup> مع قيام الإجماع على عدم بطلان الحج به فالفساد نحو نقصان لا ينافي الصحة و إنما وجب الحج في القابل عقوبة.

و تظهر الثمرة في موارد:

الأول: ينوي حجة الإسلام في الثاني بناء على فساد الأول و إلا فينوي ما وجب بالإفساد و الأحوط قصد التكليف الفعلي.

الثاني: لو مات قبل وصول العام القابل فعلى فرض كون الثاني حجة الإسلام يقضى من أصل التركة بخلاف ما لو كانت عقوبة.

وفيه: تأمل فإنه على أي تقدير واجب ماليّ و الواجبات المالية تخرج من الأصل.

الثالث: لو كان عليه في السنة القابلة حج واجب بالندرج أو الإجارة فعلى كون الثاني حجة الإسلام يقدم، لأهميته كما مرّ و تجب عليه الكفارة لتفويت

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ١٣.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ٨.

(٣) الوسائل باب: ١١ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ١.



ولكن ينبغي مراعاة الاحتياط (٥).

مورد النذر بالعمد و الاختيار و على فرض كون الثاني عقوبة يقدم النذر و الإجارة، و لكن فيه بحث تقدم في بعض المسائل من (فصل شرائط الاستطاعة).  
الرابع: المفسد المصدود إذا تحلل و وجب عليه القضاء فعلى فرض كون الأول حجة الإسلام لم يكف القضاء الواحد لوجوب قضاء حجة الإسلام بالتحلل منها و بقاء حجة العقوبة في ذمته و يقدم حجة الإسلام في القضاء و في العكس يكفي القضاء الواحد لسقوط حج العقوبة بالتحلل منها.

(٥) لما مرّ من ذهاب جمع إلى أنّ الثاني فرضه، فلو مات قبل التمكن من القضاء يقضى من تركته برضا كبار ورثته إن لم يوص بإخراجه من ثلثه.

فرع: ظاهر من اقتصر من الفقهاء على خصوص البدنة، و ظاهر جملة من النصوص الواردة في المقام عدم البدل لها مع العجز عنها، بل عن ابن حمزة، و سلار عدمه و أنّه لا بدل لها إلا في صيد النعامة و إنّما عليه الاستغفار و العزم على الأداء لو تمكن. و لكن عن الشيخ في الخلاف أنّ من وجب عليه دم في إفساد الحج فلم يجد فعليه بقرة، فإن لم يجد فسيح شياه على الترتيب، فإن لم يجد فقيمة البدنة دراهم أو ثمنها يتصدق به فإن لم يجد صام عن كل مدّ يومًا، و قال: دليلنا إجماع الفرقة، و أخبارهم، و طريقة الاحتياط.

وفيه: أنّ الإجماع مخدوش بخلوّ الكلمات عنه، بل تصريح ابن حمزة و سلار بالعدم، و أخبار الفرقة لم نثر عليها إلا ما تقدم من خبر داود بن الرقي الذي ظاهره كفارة الصيد (١).

و عن ابن إدريس من وجب عليه بدنة في نذر أو كفارة فلم يجد كان عليه سبع شياه.

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٤.

(مسألة ٣): يترتب الحكم على الزنا، واللواط، ووطي دبر الخنثى، وجماع الأمة<sup>(٦)</sup>. وأما الوطي في قبل الخنثى فلا يترتب عليه هذه الأحكام، بل يلحقه حكم الاستمنا، وكذا وطي البهيمة<sup>(٧)</sup>.

(مسألة ٤): لا شيء على الجاهل بالحكم، والناسي للإحرام والساهي، والمكره<sup>(٨)</sup>.

(مسألة ٥): لو كانت امرأته - مثلاً - محرمة وطاوعته تترتب عليها الأحكام المذكورة<sup>(٩)</sup> و فرق بينهما في حجة الإتيان و حجة القضاء إذا

وعن الفقيه: «إذا وجبت على الرجل بدنة في كفارة و لم يجدها فعليه سبع شياه» وهذه كلها من مجرد الفتوى من غيره نقل دليل عليه. و لا ريب في أنّ ما ذكره الشيخ في الخلاف هو الأحوط و إن كان لا دليل على وجوبه.

(٦) لصدق الوطي، و الجماع، و الإتيان و نحو ذلك مما ورد في الأدلة على ذلك كله، و ذكر الأهل، أو امرأته في بعض الأخبار<sup>(١)</sup> من باب الغالب فلا يصلح للتقييد.

(٧) للأصل بعد انصراف الأدلة عنهما، و احتمال أن يكون ما في الخنثى شيئاً آخر غير الفرج. و طريق الاحتياط واضح.

(٨) لأصالة البراءة، و التصريح بأنّه لا شيء على الجاهل فيما تقدم من صحيح معاوية<sup>(٢)</sup>، و ظهور الاتفاق في البقية، مع شمول الجاهل على الساهي و الناسي في الجملة، مضافاً إلى أنّ الظاهر أنّ ذكر الجاهل في النص إنّما هو من باب المثال لكل معذور شرعيّ و إطلاق الجاهل يشمل الجاهل بقسميه.

(٩) إجماعاً، و نصّاً، و لأنّ تلك الأحكام مترتبة على الجماع و هو يصدق بالنسبة إلى كل من الزوج و الزوجة، و في خبر الأصم: «حجبت و جماعة من

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ٧.

حجا على تلك الطريق إلى تمام المناسك<sup>(١٠)</sup>.

أصحابنا و كان معنا امرأة فلما قدمنا مكة جاءنا رجل من أصحابنا فقال: يا هؤلاء قد بليت قلنا: بما ذا؟ قال: شكرت بهذه المرأة فاسألوا أبا عبد الله عليه السلام فسالناه قال عليه السلام: عليه بدنة، فقالت المرأة: فاسألوه لي فإنني قد اشتهيت فسالناه فقال: عليها بدنة<sup>(١١)</sup>.

(١٠) البحث في التفريق من جهات:

الأولى: في أصل وجوبه، و ظاهر النصوص المشتملة على الجملة الخبرية في مقام الإنشاء هو الوجوب فعن الصادق عليه السلام في صحيح عبيد الله: «يفرق بينهما حتى ينفر الناس و يرجعا إلى المكان الذي أصابا فيه ما أصابا قال: قلت: رأيت إن أخذا في غير ذلك الطريق إلى أرض أخرى أيجتمعان؟ قال عليه السلام: نعم»<sup>(٢)</sup>.

و في موثق ابن مسلم عن نوادر البزنطي: «سئل أبا جعفر عليه السلام: رأيت من ابتلى بالرفث و الرفث هو الجماع ما عليه؟ قال عليه السلام: يسوق الهدى، و يفرق بينه و بين أهله حتى يقضيا المناسك و حتى يعود إلى المكان الذي أصابا فيه ما أصابا قال: رأيت إن أراد أن يرجعا في غير ذلك الطريق قال عليه السلام: فليجتمعا إذا قضيا المناسك»<sup>(٣)</sup>.

الثانية: هل يجري هذا الحكم في الزنا و اللواط مع كونهما محرمين؟ وجهان من كونه مخالفا للأصل فلا بد من الاختصار على المتيقن. و من ظهور الإطلاق في مثل خبر الأصم - المتقدم - و ظهور إطلاق الجماع، و الوقاع، و الإتيان والغشيان الوارد في الأدلة المتعرضة لتلك الأحكام<sup>(٤)</sup> فيشمل الجميع.

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ١٤.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ١٥.

(٤) الوسائل باب: ٣ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ٩.

الثالثة: هل يختص التفريق بخصوص القضاء كما صرح به المحقق في الشرائع، أو يعم الأداء أيضاً؟ ظاهر إطلاق النصوص بل صريح بعضها الثاني، ففي صحيح معاوية عن الصادق عليه السلام: «ويفرق بينهما حتى يقضيا المناسك و يرجعا إلى المكان الذي أصابا فيه ما أصابا و عليه الحج من قابل»<sup>(١)</sup>، و في خبره الآخر عنه عليه السلام أيضاً: «سألته عن رجل وقع على امرأته و هو محرم؟ قال عليه السلام: إن كان جاهلا فليس عليه شيء و إن لم يكن جاهلا فعليه سوق بدنة و عليه الحج من قابل، فإذا انتهى إلى المكان الذي واقع بها فرق محملاهما فلم يجتمعا في خباء واحد إلا أن يكون معهما غيرهما حتى يبلغ الهدي محله»<sup>(٢)</sup>.

و يقتضي التعميم حكمة التفريق، فإنه لأجل إرغام الشيطان و التحذر عن إغوائه الشامل للأداء و القضاء و لا دليل على الاختصاص بالقضاء إلا دعوى الإجماع من الغنية أن فيه التفريق. و يرد عليه أنه لا ينافي بثبوته في الأداء أيضاً. نعم، لو ادعى الإجماع على عدم وجوبه في الأداء لخالفه و نافاه.

الرابعة: هل يجب في القضاء الذهاب من طريق الأداء الذي أصابا فيه ما أصابا حتى يتحقق موضوع التفريق من محل الإصابة أو لا يجب ذلك؟ مقتضى الأصل هو الثاني، و يدل عليه خبر عبيد الله عن الصادق عليه السلام: «قلت أرأيت إن أخذنا في غير ذلك الطريق إلى أرض أخرى يجتمعان؟ قال عليه السلام: نعم»<sup>(٣)</sup> و لكن الأولى الذهاب من طريق الإصابة و قد صرح به صاحب الجواهر في نجاة العباد، و جعل الأحوط ذلك في حجة الإتمام و هل يجب التفريق في مثل عرفة أيضاً؟ وجهان من الجمود على ظاهر النص، و من احتمال الانصراف عنه.

الخامسة: في غاية الافتراق و اختلف فيها الأخبار:

فمنها: موثق ابن مسلم عنه عليه السلام أيضاً: «يفرق بينه و بين أهله حتى يقضيا

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ١٢.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ١٤.

المناسك و حتى يعودا إلى المكان الذي أصابا فيه ما أصابا - الحديث - «<sup>(١)</sup>». ومنها: خبر زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام أيضاً: «حتى يقضيا المناسك و يعود إلى موضع الخطيئة»<sup>(٢)</sup>.

ومنها: صحيح معاوية عن الصادق عليه السلام: «حتى يبلغ الهدي محله»<sup>(٣)</sup>. ومنها: خبر ابن حمزة عن الكاظم عليه السلام: «و يفترقان من المكان الذي كان فيه ما كان حتى ينتهيا إلى مكة»<sup>(٤)</sup>، و في ذيله: «فإذا انتهيا إلى المكان الذي كان منهما ما كان افترقا حتى يحلا فإذا أحلا فقد انقضى عنهما فإنَّ أباي عليه السلام كان يقول ذلك»<sup>(٥)</sup>.

و يمكن إرجاع الجميع إلى غاية واحدة و هو الإحلال عن إحرام الحج، فإنَّ لقوله عليه السلام: «حتى يحلا»، و قوله عليه السلام في صحيح معاوية -: «حتى يبلغ الهدي محله» أي: يذبح - نحو حكومة و شرح بالنسبة إلى الجميع، فيكون المراد بقوله عليه السلام في موثق ابن مسلم: «حتى يقضي المناسك» أي: المناسك التي تكون قبل الإحلال فيجتمع مفاد الأخبار على شيء واحد.

و أما قوله عليه السلام في موثق ابن مسلم أيضاً: «حتى يعود إلى المكان الذي أصابا فيه ما أصابا» فلا بد من حمله على الندب، لما في الجواهر من أنَّه يمكن تحصيل الإجماع على وجوب الافتراق في حج القضاء إلى قضاء المناسك لا أزيد. فما نسب إلى ابن بابويه من كون الغاية قضاء المناسك فإن أراد ما ذكرناه فهو و إن أراد الفراغ من تمام أعمال الحج فهو خلاف ما يستفاد من مجموع الأخبار بعد رد بعضها إلى بعض.

السادسة: لو توقف التفرق على بذل مال وجب مقدمة، فمع المطاوعة

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ١٥.

(٢) ورد مضمونه في الوسائل باب: ٣ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ٩.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ٥.

(٤) الوسائل باب: ٤ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ٢.

(٥) الوسائل باب: ٤ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ٢.

(مسألة ٦): المراد بالافتراق أن لا يخلوان إلا و معهما ثالث<sup>(١١)</sup> يصلح للمنع عن الواقعة معه، فلا عبرة بغير المميّز والزوجة، والأمة، ونحوهم<sup>(١٢)</sup>.  
 (مسألة ٧): لو أكرهها كان حجها ماضيا كالعكس وكان عليه كفارتان<sup>(١٣)</sup>.

عليهما ومع الإكراه على المكره - بالكسر.  
 السابعة: هل يجب الافتراق فيما إذا وقعت المجامعة بالإكراه أو لا؟ مقتضى الإطلاق هو الأول.

(١١) لجملة من النصوص:  
 منها: ما تقدم من خبر معاوية<sup>(١)</sup>، ومنها: قول أحدهما عليه السلام: «معنى يفرق بينهما أي: لا يخلوان إلا وأن يكون معهما ثالث»<sup>(٢)</sup>، وقولهما عليه السلام: «المحرم إذا وقع على أهله يفرق بينهما يعني بذلك: لا يخلوان وأن يكون معهما ثالث»<sup>(٣)</sup>.  
 (١٢) لأن المتفاهم من الثالث ما يتحشم عنه من الواقعة.  
 (١٣) أما في إكراهه لها، فيدل عليه - مضافا إلى الأصل - النص والإجماع قال الصادق عليه السلام في صحيح معاوية: «وإن استكرهها فعليه بدنتان وعليه الحج من قابل»<sup>(٤)</sup> وفي صحيح ابن خالد: «وإن كانت المرأة لم تكن بشهوة واستكرهها صاحبها فليس عليها شيء»<sup>(٥)</sup>.

وأما العكس فمقتضى الأصل صحة حج المكره - بالفتح - وعدم الكفارة على المكره - بالكسر - بعد بطلان القياس على مورد النص، وكذا في إكراه

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ٦.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ١١.

(٤) الوسائل باب: ٧ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ١.

(٥) الوسائل باب: ٤ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ١.

(مسألة ٨): لو جامع - عالماً عامداً - بعد الوقوف بالمشعر قبل طواف النساء أو طاف منه ثلاثة أشواط فما دون - صح حجه ولا شيء عليه غير البدنة (١٤)، وكذا لو جامع في غير الفرجين كالتفخيذ ونحوه (١٥) وإن لم

الأجنبي لها، بل وكذا لو كان الزوج محلاً وأكره زوجته المحرمة فإنه أيضاً خلاف مورد النص وعلى أي حال يكون حج المكروه - بالفتح - صحيحاً ولا يجب عليه القضاء ولا على المكروه - بالكسر - تحمل القضاء عنه، لعدم الموضوع له.

(١٤) للأصل، والإجماع، ومفهوم قول الصادق عليه السلام في صحيح معاوية: «إذا وقع الرجل بامرأته دون مزدلفة، وقبل أن يأتي مزدلفة فعليه الحج من قابل» (١).

وفي خبره الآخر عنه عليه السلام أيضاً: «عن رجل وقع على امرأته قبل أن يطوف طواف النساء قال عليه السلام: جزور سميئة وإن كان جاهلاً فليس عليه شيء» (٢).

وأما خبر حرمان عن أبي جعفر عليه السلام: «وإن كان طاف طواف النساء فطاف منه ثلاثة أشواط ثم خرج فغشي فقد أفسد حجه» (٣).

وخبر القلانسي عن الصادق عليه السلام: «إن على الموسر بدنة، وعلى الوسط بقرة، وعلى الفقير شاة» (٤) فأسقطهما عن الاعتبار عدم عامل بهما، وظهور الإجماع على خلافهما ويمكن حمل الأول على مطلق النقص دون الفساد الحقيقي، مع أنه قد تقدم عدم فساد الحج في الجماع قبل المزدلفة هل يجب إتمامه وأنه فرضه فكيف يفسد بما إذا وقع بعده.

(١٥) لصحيح ابن عمار عن الصادق عليه السلام: «في المحرم يقع على أهله

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٩ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ١١ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ١٠ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ١.

ينزل على الأحوط وجوباً (١٦).

(مسألة ٩): إذا حج في القابل بسبب الإفساد، فأفسده لزمه ما وجب عليه أولاً وهكذا (١٧) ولكن لا يتعدد القضاء، فإذا أتى في السنة الثالثة

قال ﷺ: إن كان أفضى فعليه بدنة و الحج من قابل وإن لم يكن أفضى إليها فعليه بدنة و ليس عليه الحج من قابل» (١).

و أما وجوب البدنة على الزوجة مع المطاوعة، فمقتضى الأصل عدمه بعد اختصاص الدليل بالزوج، وكون الحكم مخالفاً للأصل.

نعم، في صحيح ابن عمار عنه ﷺ أيضاً: «رجل وقع على أهله في ما دون الفرج قال ﷺ: عليه بدنة و ليس عليه الحج من قابل و إن كانت المرأة تابعة على الجماع فعليها مثل ما عليه» (٢) و ظاهره الاختصاص بالجماع و إلا فلا وجه لتغير الأسلوب و ذكر الجماع بالخصوص.

(١٦) لإطلاق النص، و الفتوى كإطلاقه في الجماع أيضاً قال في المدارك: «و إطلاق النص كلام الأصحاب يقتضي عدم الفرق في لزوم البدنة بالجماع في غير الفرج بين أن ينزل و عدمه و تردد العلامة في المنتهى في وجوب البدنة مع عدم الإنزال و لا وجه له بعد إطلاق النص بالوجوب و تصريح الأصحاب بوجوب الجزور بالتقبيل و الشاة بشهوة».

أقول: لعل تردد العلامة لانسباق الإنزال من الإطلاق، فيبقى الأصل سالماً، و لكنه مشكل مع تحقق الكفارة في التقبيل، و المس بشهوة و لو مع عدم الإنزال إن لم نقل بأن هذا يشبه القياس.

(١٧) لمومات الأدلة الشاملة له أيضاً، لفرض أنه حج صحيح سواء قلنا بأن الأول فرض و الثاني عقوبة أو بالعكس.

(١) الوسائل باب: ٧ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٧ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ١.



بحج صحيح كفاه عن الفاسد ابتداء و قضاء و ليس عليه قضاء آخر و إن أفسد عشر حجج (١٨).

و لو تكرّر منه الجماع في إحرام واحد لم يتكرّر القضاء (١٩).  
(مسألة ١٠): تجب البدنة فقط بالاستمنا مع الإنزال (٢٠) سواء كان

(١٨) لقاعدة الإجزاء، لأنّه إنّما وجب عليه حج واحد صحيح و قد أتى به فلا موضوع لوجوب القضاء بعد الامتثال و الإجزاء.

(١٩) أرسله في الروضة، و الجواهر، و النجاة إرسال المسلّمات بلا نقل خلاف و لا إشكال و يظهر منهم الإجماع عليه، مع أنّه لا يتصوّر في الجماع الثاني وجوب إتمام الحج، و الحج في القابل لثبوت وجوبها بالجماع الأول فلا موضوع لتكرّر المسبب بتكرّر السبب أما تكرّر البدنة فيأتي القول فيه إن شاء الله تعالى.

(٢٠) أما أصل وجوب البدنة، فيدل عليه الإجماع، و النص الآتي. و أما اعتبار الإيماء، فلصحيح ابن الحجاج: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن المحرم يعبث بأهله و هو محرم حتى يمضي من غير جماع، أو يفعل ذلك في شهر رمضان ما ذا عليهما؟ قال عليه السلام: عليهما جميعا الكفارة مثل ما على الذي يجامع»<sup>(١)</sup>، و في موثق ابن عمار عن أبي الحسن عليه السلام: «قلت ما تقول في محرم عبث بذكره فأمنى؟ قال عليه السلام: أرى عليه مثل ما على ما أتى أهله و هو محرم بدنة و الحج من قابل»<sup>(٢)</sup>.

و أما التعميم بالنسبة إلى اليد و غيرها، فلا إطلاق موثق عمار، مع القطع بأنّه لا موضوعية في اليد بل المناط كله الاستمنا و الإيماء بيد كان أو غيرها بل الظاهر صدقه بإدامة الخيال و التصور بهذا القصد.

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٥ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ١.

باليد أو غيرها. و الأحوط القضاء أيضاً (٢١).

(مسألة ١١): لو كان محلاً و جامع أمته المحرمة بآئه كان عالماً عامداً يتحمل عنها الكفارة بدنة، أو بقرة، أو شاة مخيراً بينها مع القدرة عليها وإن كان معسراً لم يقدر إلا على الشاة، فشاة، أو صيام ثلاثة أيام (٢٢).

وأما وجوب خصوص البدنة دون القضاء فنسب إلى جمع منهم ابن إدريس، و الحلبي، و الشيخ في الخلاف، و اختاره المحقق في الشرائع، فلأصل، و لصحيح معاوية بن عمار قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل محرّم وقع على أهله فيما دون الفرج قال عليه السلام: عليه بدنة و ليس عليه الحج من قابل - الحديث -» (١) و مثله خبره الآخر فيحمل صحيح ابن الحجاج على أنّ المراد به مجرد التشبيه في الكفارة في الجملة بالجماع لا وجوب القضاء كما يحمل الموثق على النذب جمعا بينه و بين صحيح معاوية.

(٢١) خروجاً عن خلاف جمع ذهبوا إلى وجوبه اعتماداً على موثق ابن عمار القاصر عن معارضة غيره، لما تقدم من احتمال أن يكون المراد التنزيل في الجملة لا من كل جهة.

(٢٢) لموثق ابن عمار: «قلت لأبي الحسن عليه السلام أخبرني عن رجل محل وقع على أمة له محرمة؟ قال عليه السلام: مؤسراً أو معسراً؟ قلت: أجنبيّ فيهما.

قال عليه السلام: هو أمرها أو لم يأمرها أو أحرمت من قبل نفسها؟ قلت: أجنبيّ فيهما. فقال عليه السلام: إن كان مؤسراً و كان عالماً أنّه لا ينبغي له و كان هو الذي أمرها بالإحرام فعليه بدنة، و إن شاء بقرة، و إن شاء شاة.

و إن لم يكن أمرها بالإحرام فلا شيء عليه مؤسراً كان أو معسراً. و إن كان أمرها و هو معسر فعليه دم شاة أو صيام» (٢) و هذا هو المشهور بين الأصحاب،

(١) الوسائل باب: ٧ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٤٦ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ٢ و ملحقة.

والأحوط تعيّن البدنة عليه مع القدرة وإلا تخيّر بين الشاة والصيام (٢٣).  
ولا فرق في الأمة بين المكرهه والمطاوعة (٢٤). ولو كانت محرمة بغير

بل نسب إلى قطع الفقهاء.

ثم إن المعروف في صوم بدل الشاة هو ثلاثة أيام مع احتمال الاكتفاء  
بيوم واحد، جمودا على الإطلاق ومثله خبر الحذاء ولكن فيه: «أو صيام أو  
صدقة» (١).

وأما صحيح ضريس: «سئل الصادق عليه السلام عن رجل أمر جاريته أن تحرم من  
الوقت فأحرمت ولم يكن هو أحرم، فغشيها بعد ما أحرمت قال عليه السلام يأمرها  
فتغتسل ثم تحرم ولا شيء عليه» (٢) فأوهنه إعراض المشهور عنه، مع إمكان  
حمله على أنها لم تكن ليست كما عن الشيخ عليه السلام، كما أن خبر وهب بن عبد ربه  
عن الصادق عليه السلام: «في رجل كانت معه أم ولد له فأحرمت قبل سيدها، له أن ينقض  
إحرامها ويطأها قبل أن يحرم؟ قال عليه السلام: نعم» (٣) محمول على عدم الإذن.

وأما ما نسب إلى الشيخ، وابن إدريس من أن عليه كفارة يتحملها عنها فإن لم  
يقدر على بدنة كان عليه دم شاة، أو صيام ثلاثة أيام فلا دليل عليه، بل ظاهر  
الموثق على خلافة.

(٢٣) خروجاً عن خلاف ما نسب إلى الشيخ، وابن إدريس ولا منافاة بين  
هذا الاحتياط وما تقدم في الموثق كما لا يخفى.

(٢٤) لإطلاق الموثق الشامل لهما ونسب ذلك إلى غير واحد. وعن العلامة و  
من تبعه أن عليها مع المطاوعة الإثم والحج من قابل وعلى المولى إذنها فيه  
إن كان قبل المشعر، والصوم ستين يوماً، أو ثمانية عشر يوماً عوض البدنة إن

(١) الوسائل باب: ٤٦ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٤٦ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٤٦ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ٢.

إذنه فلا كفارة عليه<sup>(٢٥)</sup>. ولو كان المحرم عبده بإذنه لا يلحقه حكم الأمة وإن كان وطنه أفحش<sup>(٢٦)</sup>.

(مسألة ١٢): لو جامع المحلّ زوجته المحرمة بإذنه - مطاوعة أو مكرها - لها فالأحوط إلحاقها بالأمة<sup>(٢٧)</sup>، وكذا لو كان الرجل محرماً، والأمة، أو الزوجة محلّة فوقعت المواقعة بإكراهها له أو بمطاوعته لها<sup>(٢٨)</sup>.

(مسألة ١٣): لو عجز عن البدنة فيما تقدم في [مسألة ١] فالأحوط

قلنا بالبديل لهذه البدنة لعجزها عنها وإن لم نقل بالبديل توقع العتق والمكنة، ولعلّه لإطلاق النصوص السابقة، وكون الموثق في بيان حكم المولى فقط دون الأمة.

وفيه: أنّ المنساق من الموثق كون الكفارة على المولى باعتبار إحرام الأمة وإلا فالمولى لا كفارة عليه، لكونه محلاً فيكون لهذا الموثق نحو حكومة على تلك الأخبار لو فرض شمولها للمقام، لأنّه في مقام البيان والشرح، والتفصيل من كل جهة، فإنّ تلك الأخبار تثبت الكفارة وظاهر الموثق أنّ الكفارة على المولى الواطي دون الأمة هذا مع إمكان دعوى جهل الأمة بالحال، لأنّه الغالب في الإماء خصوصاً في العصور القديمة فلا كفارة عليها من هذه الجهة.

(٢٥) نصّاً، وإجماعاً، وتقدم التصريح به في الموثق، وتقتضيه القاعدة أيضاً بطلان إحرامها حينئذ فلا موضوع للكفارة.

(٢٦) للأصل، وحرمة القياس، فاحشيتها مسلمة، وكذا كونها موجبة لشدة العقوبة في الآخرة: وأما كونها موجبة للكفارة، فيحتاج إلى دليل وهو مفقود.

(٢٧) لاحتمال أن يكون ذكر الأمة فيما تقدم من الموثق من باب المثال، فيشمل الزوجة أيضاً، ولكنه مشكل في الحكم المخالف للأصل.

(٢٨) لما تقدم في سابقة من غير فرق ومقتضى الأصل عدم الكفارة إلا إذا ثبت أنّ ما ذكر في الموثق من باب المثال وهو مشكل.

وجوبا الفداء ببقرة و إن عجز عنها فشاة<sup>(٢٩)</sup>.

(٢٩) لظهور الاتفاق على ثبوت البدل مع العجز، والدليل منحصر به و إلا فمقتضى الأصل عدم وجوبه و لا يجري استصحاب الاشتغال، لأنه من القسم الثالث من أقسام استصحاب الكلّي و قد ثبت عدم اعتباره كما أنه ليس في المقام نصّ يدل على البدل ترتبا - كما نسب إلى المشهور - أو تخييرا كما يظهر عن جمع منهم المحقق في الشرائع و الأخبار الواردة في المقام أقسام:

منها: صحيح العيص قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل واقع أهله حين ضحى قبل أن يزور البيت قال عليه السلام: يهريق دما»<sup>(١)</sup>.

وفيه: أنه إن أريد من الدم الشاة كما هو المنساق منه عند الإطلاق فهو مخالف للإجماع، إن أريد منه الترتب أو التخيير فلا إشارة في الخبر إلى شيء من ذلك فلا بد من حمله على البدنة جمعا بينه و بين ما تقدم [مسألة ٨] لقاعدة الإطلاق و التقيد.

ومنها: خبر خالد القمط قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل وقع على أهله يوم النحر قبل أن يزور؟ فقال عليه السلام: إن كان وقع عليها بشهوة فعليه بدنة و إن كان غير ذلك، فبقرة قلت: أو شاة؟ قال عليه السلام: أو شاة»<sup>(٢)</sup> و لم يعلم وجود عامل به فهو مع مخالفته للنصوص المعمولة بين الأصحاب لم يعلم عامل به فلا بد من طرحه.

ومنها: خبر داود الرقي عنه عليه السلام أيضاً: «في الرجل يكون عليه بدنة واجبة في فداء قال عليه السلام: إذا لم يجد بدنة فسبع شياه، فإن لم يقدر صام ثمانية عشر يوما»<sup>(٣)</sup>. وفيه: أنه في كفارة الصيد، مع أنه غير معمول به بالنسبة إلى سبعة شياه في

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٩ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٢ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٤.

(مسألة ١٤): إذا طاف المحرم من طواف النساء خمسة أشواط ثم جامع و لو عالماً، و عامدا لا شيء عليه و بنى على طوافه (٣٠).

مورده.

ومنها: خبر بيع القلانس عنه عليه السلام أيضاً: «رجل أتى أهله و عليه طواف النساء قال عليه السلام: عليه بدنة. ثم جاءه آخر فسأله عنها فقال عليه السلام: عليك بقرة. ثم جاءه آخر فقال عليه السلام: عليك شاة. فقلت بعد ما قاموا: أصلحك الله كيف قلت علي بدنة؟ فقال عليه السلام: أنت مؤسر و عليك بدنة، و على الوسط بقرة، و على الفقير شاة» (١).

وفيه: مضافاً إلى قصور سنده عدم انطباقه لا على الترتيب و لا على التخيير. ومنها: خبر أبي بصير عنه عليه السلام أيضاً: «رجل واقع امرأته و هو محرم قال عليه السلام: عليه جزور كوماً فقال: لا يقدر قال عليه السلام: ينبغي لأصحابه أن يجمعوا له و لا يفسدوا حجه» (٢) و المراد بالافساد في مثله النقص في الجملة لا البطلان و فيه: أنه يمكن أن يستدل به على عدم البذل لا وجوبه.

نعم، في صحيح ابن جعفر فيمن رفق «فعليه بدنة ينحرها و إن لم يجد فشاة» (٣) يصلح للتأييد بناءً على أنه من باب ذكر بعض الكلام و إضمار بعضه الآخر، و يؤيده ما تقدم في موثق عمار في (مسألة ١١) و لكن ذلك كله لا يوجب الجزم بالحكم.

و يمكن المناقشة في ثبوت الاتفاق أيضاً، لأنهم بين قائل بالتخيير و قائل بالترتيب و الاختلاف إنما نشأ من اجتهاداتهم فكيف يعتمد عليه.

(٣٠) للإجماع إلا من الحلبي، ولخبر ابن أعين عن أبي جعفر عليه السلام قال:

(١) الوسائل باب: ١٠ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ١ و الكوما: الضخم أو السمين.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ٤.

وكذا لو تجاوز النصف<sup>(٣١)</sup>. وإن كان الاحتياط في الأول بل الاحتياط في التكفير مطلقا لو جامع قبل تمامه و لو بشوط<sup>(٣٢)</sup>.  
(مسألة ١٥): لو عقد محرم لمحرم على امرأة و دخل بها كان على

«سألته عن رجل كان عليه طواف النساء وحده، فطاف منه خمسة أشواط ثم غمزه بطنه فخاف أن يبدره فخرج إلى منزله فنقض ثم غشي جاريته قال ﷺ: يغتسل ثم يرجع فيطوف بالبيت طوافين تمام ما كان قد بقي عليه من طوافه و يستغفر الله و لا يعود و إن كان طاف طواف النساء فطاف منه ثلاثة أشواط ثم خرج فغشي فقد أفسد حجه و عليه بدنة و يغتسل ثم يعود فيطوف أسبوعا»<sup>(١)</sup>.  
و قصور سنده لو فرض منجبر مع أن فيه من أصحاب الإجماع، بل يستفاد من مفهوم ذيله كفاية التجاوز عن النصف في سقوط الكفاية و صحة الطواف كما عن جمع منهم الشيخ، و الفاضل، فيحمل الصدر على مطلق الرجحان، مع أنه في كلام السائل لا، أن يكون حكما من الإمام ﷺ و عدم الكفارة على من طاف خمسا لا ينافي عدمها لمن تجاوز النصف أيضاً، و يدل عليه ما يأتي من أن تجاوز النصف كالإتمام في الصحة عند عروض الخلل. و في خبر أبي بصير قال ﷺ: «و له أن يقرب النساء إذا زاد على النصف»<sup>(٢)</sup> و لا وجه لثبوت الكفارة فيما فيه الترخيص.  
(٣١) لما تقدم في سابقة.

(٣٢) أما الاحتياط في مراعاة خمسة أشواط فقد ظهر مما مر. و أما الاحتياط في مراعاة التمام فللخروج عن خلاف الحلي حيث تمسك للكفارة بما دل على أن من لم يطف طواف النساء و جامع فعليه بدنة.  
وفيه: أنه يجب تقييده على فرض اعتباره بما مر من الأدلة.

(١) الوسائل باب: ١١ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٥٨ من أبواب الطواف حديث: ١٠.

العاقِد بدنة، و كذا على الزوج (٣٣) و لا قضاء للحج بالنسبة إلى العاقِد

(٣٣) للإجماع، و فحوى موثق سماعة عن الصادق عليه السلام: لا ينبغي للرجل الحلال أن يزوج محرماً و هو يعلم أنه لا يحلّ له قلت: فإن فعل فدخل بها المحرم قال عليه السلام إن كانا عالمين فإنّ على كل واحد منهما بدنة و على المرأة إن كانت محرمة بدنة و إن لم تكن محرمة فلا شيء عليها إلا أن تكون قد علمت أنّ الذي تزوجها محرم فإن كانت علمت ثمّ تزوجت فعليها بدنة<sup>(١)</sup>.

و السند معتبر مع الاعتضاد بالشهرة فلا وجه للتوقف فيه كما يظهر عن الشرائع و القواعد فكيف بالفتوى بالخلاف كما عن الإيضاح، للأصل المحكوم بالحديث. ثمّ إنّ الأقسام كثيرة:

الأول: كون كل واحد من الزوجين و العاقِد محرماً مع تحقق الدخول و العلم و العمد بالنسبة إلى الجميع و تجب البدنة على كل واحد من الثلاثة.  
الثاني: هذا القسم بعينه مع كون المرأة محلة تجب البدنة على الجميع أيضاً، لما مر في الموثق.

الثالث: هذا القسم بعينه مع كون الزوج محلاً، مقتضى الأصل عدم الكفارة على الزوج و العاقِد إلا أنّ يستفاد مما ذكر في الموثق الدال على الكفارة على الزوجة المحلة و هو مشكل و إن كان أحوط رجاء.

الرابع: هذا القسم بعينه مع كون العاقِد محلاً، و مقتضى الأصل عدم الكفارة عليه. و تفرض هذه الأقسام الأربعة مع عدم تحقق الدخول، و مقتضى الأصل عدم شيء فيها على أحد من الثلاثة سوى الإثم و يرتفع بالاستغفار، كما أنّه تعرض تلك الأقسام في صورة الجهل أيضاً و لا شيء فيها أيضاً، للأصل و لاختصاص الكفارة بصورة العلم و العمد، بل و لا إثم أيضاً إن كان معذوراً.

(١) الوسائل باب: ٢١ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ١.



المحرم (٣٤).

(مسألة ١٦): قد تقدم حرمة شهادة عقد النكاح على المحرم ولا شيء فيها غير الإثم (٣٥).

(مسألة ١٧): لو جامع في العمرة المفردة قبل السعي فسدت عمرته وعليه بدنة وقضاؤها (٣٦) والأحوط وجوباً إتمام ما أفسده (٣٧).

(٣٤) للأصل بعد عدم دليل عليه، لاختصاص دليل القضاء بالمجامع كما تقدم.

(٣٥) لأصالة البراءة بعد عدم دليل على وجوب الكفارة.

نعم، يجب الاستغفار لتحقيق الإثم ولم أر عاجلاً من تعرض لأصل المسألة.

(٣٦) إجماعاً، ونصوصاً ففي صحيح العجلي عن أبي جعفر الصادق عليه السلام: «رجل اعتمر عمرة مفردة فغشي أهله قبل أن يفرغ من طوافه وسعيه قال عليه السلام: عليه بدنة لفساد عمرته وعليه أن يقيم إلى الشهر الآخر فيخرج إلى بعض المواقيت، فيحرم بعمره مفردة» (١).

(٣٧) لإطلاق قوله تعالى ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ (٢) وذكرنا في

التفسير ما يتعلق بهذا الأمر (٣) على معنى وجوب إتمامها بعد الشروع في إحرامها مطلقاً، ولا استحباب بقاء حكم الإحرام، لأن المتفاهم من مجموع الأدلة كون الحج والعمرة متحدان في الحكم من هذه الجهة فتكون الأولى فرضه والأخيرة عقوبة والمراد بالفساد في الروايات والكلمات النقصان لا المعنى الاصطلاحي كما تقدم في الجماع في إحرام الحج.

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ١.

(٢) سورة البقرة: ١٩٦.

(٣) راجع المجلد الثالث من مواهب الرحمن.

والأفضل أن يكون قضاؤها في الشهر الداخل (٣٨) و لو كان ذلك بعد السعي و قبل التقصير فلا يفسد عمرته و لا يجب عليه القضاء (٣٩).

(مسألة ١٨): لو جامع قبل السعي في العمرة التمتعية يتمها و الأحوط مع ذلك أن يستأنفها إن وسع الوقت، و مع الضيق يقطعها ثمَّ يستأنفها و يأتي بالحج حينئذ. و مع ضيق الوقت عن القطع و الاستيناف يتمها ثمَّ يأتي بالحج بقصد التكليف الفعلي أعم من التمتع و الأفراد ثمَّ يقضي الحج في القابل احتياطاً (٤٠).

(٣٨) لأنَّ ظاهر أخبار المقام و إن كان وجوب التأخير إلى الشهر القابل (١) لكنها حيث وردت في مقام توهم حرمة الجمع لا يستفاد منها أزيد من مطلق الأفضلية، مع ان إطلاقها يشمل ما إذا وقعت العمرة الأولى في آخر الشهر و القضاء في أول الشهر اللاحق، فيستفاد منه ان الحكم ليس إلزامياً و الا لبينه عليه السلام مع كونه في مقام البيان و الحاجة.

(٣٩) للأصل، و الإجماع «و ظهور النصوص» (٢) و هل تجب عليه البدنة؟ مقتضى الأصل، و عدم التعرض في النصوص العدم، و لكن تقدم وجوبها في الجماع بعد المشعر في إحرام الحج (٣) و قد وردت الكفارة في جملة من النصوص في الجماع بعد السعي المتمتع بها (٤) على ما يأتي و لا يبعد عدم الفرق بين العمرتين من هذه الجهة و لكن الجزم به مشكل و لكن يظهر من صحيح علي بن جعفر عليه السلام و صحيح حماد و غيرهما من الأخبار وجوب البدنة على من جامع قبل طواف النساء لو لم تقل بانصرافها إلى إحرام الحج.

(٤٠) البحث في هذه المسألة..

(١) راجع الوسائل باب: ١٢ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث :

(٢) راجع الوسائل باب: ١٢ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث : ٤.

(٣) راجع الوسائل باب: ٦ من أبواب كفارات الاستمتاع.

(٤) لاحظ الوسائل باب: ١٣ من أبواب كفارات الاستمتاع.

تارة: بحسب النصوص.

و اخرى: بحسب الكلمات.

و ثالثة: بحسب الاستظهارات.

و رابعة: بحسب الأصول.

أما الأول: فهي تختص بالعمرة المفردة و ليس من التمتع ذكراً فيها كما اعترف به جمع و لا يخفى على من راجعها<sup>(١)</sup>.

أما الثاني: فنسب إلى ظاهر الأكثر أنها كالمفردة بل صرح بعضهم بعدم الخلاف فيه و لكن في الجواهر: «إننا لم نعرف إطلاقاً لغير المصنف بل قد يظهر من قوله و الأفضل إرادة المفردة».

نعم، عن أبي الصلاح التصريح بفساد المتعة بالجماع قبل طوافها و سعيها و أنّ عليه بدنة، و في المستند: «ظاهر التهذيب كما قيل تخصيص الحكم بالمفردة» و مع ذلك كيف يصح دعوى الإجماع في هذه المسألة التي لا مصرح بالفساد فيها غير أبي الصلاح. و قد أشكل العلامة أيضاً و على فرض تحقق الإجماع فهو استظهاري لا أن يكون تعديداً فلا اعتبار به.

أما الثالث: فاستدل تارة: بتساوي العمرتين في جملة من الأجزاء و الشرائط، فيشتركان في تمام الأحكام إلا ما خرج بالدليل.

وفيه: أنّه لا وجه لثبوت هذه الكلية إلا مع الدليل عليها و لا دليل عليها في المقام و مجرد الاشتراك في الأجزاء و الشرائط لا يوجب الكلية في تمام الأحكام، مع أنّ بناء الشرع على تفريق المجتمعات و جمع المتفرقات.

و اخرى: بصحيح ابن عمار عن الصادق عليه السلام: «عن متمتع وقع على امرأته و لم يقصر قال عليه السلام: ينحر جزورا و قد خشيت أن يكون قد ثلم حجه إن كان عالماً، و إن كان جاهلاً فلا شيء عليه»<sup>(٢)</sup> فإنّ الفساد بخشية الفساد بالجماع بعد السعي قبل التقصير يقتضي الفساد قبل السعي.

وفيه: أنّه من الغرابة بمكان، فإنّ الجماع بعد السعي لا يوجب الفساد بل

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب كفارات الاستمتاع.

(٢) الوسائل باب: ١٣ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ٤.

(مسألة ١٩): لو جامع في العمرة التمتعية بعد السعي وقبل التقصير تصح عمرته، ولكن تجب عليه بدنة مع الإيسار، و البقرة إن كان متوسطاً،

يوجب البدنة خاصّة فلا وجه للتمسك بالفحوى للفساد قبل السعي لأنّ الفحوى معتبرة فيما اعتبر في الأصل.

و ثالثة: بأنّه من الجماع قبل المشعر، لدخول العمرة التمتعية في الحج و كونهما كعمل واحد، فيترتب عليه الأحكام السابقة.

وفيه: أنّه لا ريب في تعدد الإحرام فيهما و الأحكام السابقة مترتبة على الجماع في إحرام الحج دون العمرة، والوحدة الاعتبارية التنزيلية لا تنافي التعدد الحقيقي مع تحقق الإحلال و التقصير بينهما، فالنص مفقود، و الإجماع موهون، و الاستظهار بلا موضوع، فتصل النوبة لا محالة إلى الأصول العملية و هي الجهة الخبرة من البحث.

الرابعة: مقتضى الأصول العملية عدم الفساد في عمرة التمتع بالجماع فيها كما اعترف به في الجواهر و على فرض الفساد بمعنى التنقيص تختص بخصوصها دون الحج، لأصالة البراءة عن القضاء، و أصالة الصحة، و لما مرّ من تخلّل الإحلال بينهما و إن نسب إلى فخر الإسلام ترجح فساد الحج حينئذ إن لم يسع الوقت لإتيان عمرة مستأنفة و لا وجه له إلا دعوى الاتحاد بينهما حتى من هذه الجهة و هو مخدوش كما مرّ فطريق الاحتياط إتمامها ثمّ استئنافها في سعة الوقت و مع ضيق الوقت عن ذلك يقطعها و يستأنف عمرة أخرى من الميقات و جعله في النجاة أحوط.

و لا يتوهم أنّه من إدخال الإحرام على الإحرام و هو ممنوع كما تقدم في (فصل الإحرام) لمنع شموله لمثل المقام الذي يؤتى بالثاني رجاء. و مع الضيق عن الاستيناف يتمّها و يأتي بالحج بقصد التكليف الفعلي، لاحتمال انقلاب تكليفه إلى حج الأفراد.

والشاة مع الإعسار (٤١).

(مسألة ٢٠): لو نظر إلى غير أهله فأمنى كان عليه بدنة إن كان موسرا. وبقرة مع التوسط. وشاة مع الإعسار (٤٢)، والمرجع في الثلاثة

(٤١) أما عدم الفساد، فللنص، والإجماع، وتقدم في صحيح ابن عمار (١).  
و أما وجوب الكفارة بنحو ما ذكر فذهب إليه جمع منهم الشيخ، والحلي، و العلامة جمعا بين النصوص و تنزيلا لها عليه، ففي صحيح ابن عمار المتقدم: «ينحر جزورا» وفي صحيح الحلبي: «وإن جامع فعليه جزور، أو بقرة» (٢)، وفي حسن ابن مسكان: «عليه دم شاة» (٣) وهو جمع حسن، ويشهد له ما يأتي من موثق أبي بصير ويمكن الحمل على التخيير مع ترتب الفضل لو لا شبهة مخالفته للإجماع.

(٤٢) على المشهور، لموثق أبي بصير عن الصادق عليه السلام: «رجل محرم نظر إلى ساق امرأة فأمنى قال عليه السلام: إن كان موسرا فعليه بدنة وإن كان وسطا فعليه بقرة، وإن كان فقيرا فعليه شاة ثم قال عليه السلام: أما أني لم أجعل عليه هذا لأنه أمني إنما جعلته عليه لأنه نظر إلى ما لا يحل له» (٤).

و أما صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «رجل محرم نظر إلى غير أهله فأنزّل قال عليه السلام: أو بقرة، فإن لم يجد فشاة» (٥) فلا بد من حمله على الموثق لو نهته بالإعراض، كما أنه لا بد من تقييد حسن ابن عمار بالموثق «في محرم نظر إلى غير أهله فأنزّل قال عليه السلام: عليه دم - الحديث -» (٦).

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ١٣ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ٥.

(٣) الوسائل باب: ١٣ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ٣.

(٤) الوسائل باب: ١٦ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ٢.

(٥) الوسائل باب: ١٦ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ١.

(٦) الوسائل باب: ١٦ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ٥.

العرف (٤٣) و لا فرق بين قاصد الإمضاء وغيره و الشهوة و عدمها، و معتاد الإمضاء بذلك و عدمه (٤٤).

و إن كان الأحوط في الأول و الأخير إجراء حكم الاستمضاء مع ذلك عليه (٤٥). و لو نظر إلى غلام فأمنى، فالظاهر أن حكمه كذلك (٤٦).

(مسألة ٢١): لو نظر إلى امرأة أو مسّها بغير شهوة لا شيء عليه. و لو أمنى مع عدم القصد و الاعتیاد (٤٧)، و أما معهما فعليه البدنة (٤٨) كما لو نظر إليها بشهوة فأمنى (٤٩). و لو مسّ امرأته بشهوة و لو لم يمكن كان عليه

(٤٣) لقاعدة أن العرف هو المحكم في الموضوعات إلا مع ورود الدليل على الخلاف و لا دليل كذلك في المقام.

(٤٤) كل ذلك لظهور الإطلاق الشامل للجميع.

(٤٥) خروجاً عن خلاف الشهيد الثاني حيث جعل حكمهما حكم الاستمضاء و لا دليل له بعد ظهور إطلاق الموثق في الجميع.

(٤٦) لما مرّ من التعليل في موثق أبي بصير.

(٤٧) للأصل، و الإجماع، و النص، ففي صحيح معاوية عن الصادق عليه السلام: «سألت عن محرم نظر إلى امرأته فأمنى أو أمذى و هو محرم قال عليه السلام: لا شيء عليه و لكن ليغتسل و يستغفر ربّه و إن حملها من غير شهوة فأمنى أو أمذى و هو محرم فلا شيء عليه، و إن حملها أو مسّها بشهوة فأمنى أو أمذى فعليه دم، و قال: في المحرم ينظر إلى امرأته أو ينزلها بشهوة حتى ينزل قال عليه السلام: عليه بدنة» (١).

(٤٨) كما عن جمع منهم الشهيد في المسالك، لشمول ما يأتي من خبر مسمع له، و لأنّه من الاستمضاء حينئذ.

(٤٩) إجماعاً، و نصّاً ففي حسن مسمع عن الصادق عليه السلام: «و من نظر إلى

(١) الوسائل باب: ١٧ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ١.

شاة (٥٠) و الأحوط البدنة مع الإيماء (٥١).

(مسألة ٢٢): لو قَبِل امرأته بغير شهوة كان عليه شاة. و لو كان بشهوة

امرأته نظر شهوة فأمنى فعليه جزور»<sup>(١)</sup> و الجزور: البدنة كما مر.

و أما موثق إسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام: «في محرم نظر إلى امرأته بشهوة فأمنى قال عليه السلام: ليس عليه شيء»<sup>(٢)</sup> فلا بد من حمل على السهو و الغفلة، لوهنه بإعراض المشهور عن إطلاقه فلا وجه لما نسب إلى المفيد، و المرتضى من نفي الكفارة.

(٥٠) لخبر ابن مسلم عن الصادق عليه السلام: «رجل حمل امرأته و هو محرم فأمنى، أو أمذى قال عليه السلام: إن كان حملها، أو مسّها بشيء من الشهوة فأمنى أو لم يمن أمذى أو لم يمد فعليه دم يهريقه»<sup>(٣)</sup>.

و عن الفقيه: «فعليه دم شاة فإن حملها أو مسّها بغير شهوة فأمنى أو أمذى فليس عليه شيء»<sup>(٤)</sup> و هذا هو المشهور عند الفقهاء، و في صحيح مسمع: «من مس امرأته أو لازمها عن غير شهوة فلا شيء عليه»<sup>(٥)</sup>.

(٥١) خروجاً عن خلاف ما حكى عن ابن إدريس من وجوب البدنة مع الإيماء، لأنّه أفحش من النظر الذي فيه البدنة، كما تقدم في حسن مسمع، و لما في صحيح ابن عمار - المتقدم - من البدنة «فيمن نظر إلى امرأته و ينزلها بشهوة حتى ينزل»<sup>(٦)</sup> و لضعف خبر ابن مسلم فلا يعارض الصحيح.

(١) الوسائل باب: ١٧ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ١٧ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ٧.

(٣) الوسائل باب: ١٧ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ٦ و ملحقة.

(٤) الوسائل باب: ١٧ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ٣.

(٥) الوسائل باب: ١٧ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ١.

(٦) الوسائل باب: ١٧ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث:

كان عليه بدنة (٥٢).

(مسألة ٢٣): لو قبّل امرأته و قد طاف طواف النساء و لم تطف هي بعد طواف النساء لا شيء عليه. و إن استحَب له إهراق دم شاة من

ويرد عليه: أنَّ الأول قياس، و الصحيح محمول على صورة قصد الإيماء، كما يشعر به قوله: «و ينزلها بشهوة حتى ينزل»، لأنَّ المنساق منه إعمال القصد للإنزال، و خبر ابن مسلم منجبر باعتماد المشهور عليه، مع موافقته للأصل فلا للجزم بوجوب البدنة مع التصريح بدم الشاة في الفقيه، مع أنَّ منصرف إطلاقه الشاة أيضاً.

(٥٢) نسب ذلك إلى الأكثر، و يقتضيه الجمع بين النصوص، ففي حسن الحلبي عن الصادق عليه السلام: «المحرم يضع يده من غير شهوة على امرأته قال عليه السلام: نعم، يصلح عليها خمارها، و يصلح عليها ثوبها و محلها قلت: أفيمسها و هي محرمة؟ قال عليه السلام: نعم. قلت: المحرم يضع يده بشهوة؟ قال عليه السلام: يهريق دم شاة. قلت: فإن قبّل؟ قال عليه السلام: هذا أشدّ ينحر بدنة»<sup>(١)</sup> المحمول على ما إذا كان بشهوة كما هي الغالبة فيه.

و في خبر ابن أبي حمزة عن الكاظم عليه السلام: «في رجل قبّل امرأته و هو محرم قال عليه السلام: عليه بدنة و إن لم ينزل»<sup>(٢)</sup> المحمول على الشهوة أيضاً.

و في حسن مسمع: «فيمن قبّل امرأته على غير شهوة و هو محرم: فعليه دم شاة و من قبّل امرأته على شهوة فأمنى فعليه جزور، و يستغفر ربه»<sup>(٣)</sup> و يمكن حمل الإيماء على الاتفاق لا أن يكون قيد الوجوب الجزور. و منه يظهر ضعف باقي الأقوال المستندة إلى الأصل و الإطلاق من غير نظر إلى رد بعض الأخبار

(١) الوسائل باب: ١٧ و ١٨ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ٢ و ١.

(٢) الوسائل باب: ١٨ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ١٨ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ٣.



عنده (٥٣). ولا شيء في قبلة الأم ونحوها مما هي قبلة رحمة (٥٤).

(مسألة ٢٤): لو قبّلت المرأة المحرمة زوجها تجري فيها الأقسام المتقدمة و الأحكام السابقة، وكذا في النظر والمس (٥٥).

(مسألة ٢٥): الأحوط وجوبا عدم الفرق بين كون القبلة على الوجه، أو على سائر الجسد (٥٦).

(مسألة ٢٦): لا فرق فيما مرّ بين الحدوث والبقاء، فلو كان حدوثها بلا شهوة وإبقاؤها معها يترتب عليه الحكم (٥٧).

(مسألة ٢٧): الأحوط ترتب الحكم على قبلة المحرم للأجنبية

إلى بعضها الآخر، فيلزم منه الأخذ ببعضها وطرح الآخر.

(٥٣) للأصل بعد تحقق الإحلال منه. وأما حسنة ابن عمار عن الصادق عليه السلام: «رجل قبّل امرأته وقد طاف طواف النساء ولم تطف هي؟ قال عليه السلام: عليه دم يهريقه من عنده» فلا بد من حملها على التدب، لعدم وجدان عامل به على نحو الوجوب.

(٥٤) للأصل، وخبر ابن حماد عن الصادق عليه السلام: «المحرم يقبّل أمه قال عليه السلام: لا بأس هذه قبلة رحمة - الحديث -» (١).

(٥٥) لقاعدة الإلحاق، وصحة دعوى أنّ المناط هذا الالتذاذ الخاص سواء كان من الرجل عن المرأة، أو بالعكس.

(٥٦) لظهور الإطلاق. ومنشأ التردد احتمال الانصراف إلى قبلة الوجه، ولكنّه لا يعتنى به في مقابل الإطلاق.

(٥٧) لتحقق الموضوع في كل منهما عرفاً، فيشمّله إطلاق الدليل قهراً.

والغلام، وكذا في اللبس والنظر بشهوة<sup>(٥٨)</sup>.

(مسألة ٢٨): لو طاوحت الزوجة المحرمة زوجها المحرم في التقبيل، و اللبس، والنظر بشهوة فعليها الكفارة أيضاً<sup>(٥٩)</sup> ولو أكرهها على ذلك، فمقتضى الأصل عدم تحمّل الكفارة عنها.

(مسألة ٢٩): لو أمني عن ملاعبة مع امرأته كان عليه بدنة، بل و عليها مع المطاوعة<sup>(٦٠)</sup>.

(مسألة ٣٠): لو استمع إلى من يجامع من غير نظر إلى امرأة لا شيء عليه<sup>(٦١)</sup>، وكذا لو استمع كلام امرأة فأمني<sup>(٦٢)</sup>.

(٥٨) لا يمكن أن يستفاد من استثناء قبلة الرحمة تعميم الحكم لمطلق قبلة الشهوة ولو كانت على غير الزوجة، ويمكن الاستيناس للحكم بما مرّ من موثق أبي بصير<sup>(١)</sup>.

(٥٩) لما مرّ من قاعدة الإلحاق الشاملة لها أيضاً.

(٦٠) لصحيح ابن الحجاج عن الصادق عليه السلام: «الرجل يعبث بأهله وهو محرم حتى يماني من غير جماع، أو يفعل ذلك في شهر رمضان ما ذا عليهما؟ قال عليه السلام: عليهما جميعا الكفارة مثل ما على الذي يجامع»<sup>(٢)</sup> وكفارة المجامعة في الإحرام البدنة كما مر.

(٦١) للأصل، وظهور الإجماع، وموثق سماعة عن الصادق عليه السلام: «في محرم استمع على رجل يجامع أهله، فأمني قال عليه السلام: ليس عليه شيء»<sup>(٣)</sup> وتقدم حكم نظر المحرم إلى المرأة في المسائل السابقة.

(٦٢) للأصل، وظهور الاتفاق، وخبر أبي بصير عن الصادق عليه السلام: «رجل

(١) تقدم في صفحة: ٤١٣.

(٢) الوسائل باب: ١٤ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ٢.

(مسألة ٣١): لو حج أو اعتمر تطوعاً، فأفسده بالجماع مثلاً - ثم أحصر كان عليه بدنة للإفساد، و دم للإحصار على الأحوط فيهما، و كفاه قضاء واحد (٦٣).  
(مسألة ٣٢): كل مورد وجب الحج بسبب الإفساد وجب فوراً (٦٤).

الثاني: الطيب.

(مسألة ١): من استعمل الطيب - المحرّم عليه في إحرامه مع العلم

يسمع كلام امرأة من خلف حائط و هو محرم فتشاها حتى أنزل قال ﷺ: ليس عليه شيء»<sup>(١)</sup> وإطلاقه يشمل معتاد الإماء و عدمه وإن كان الأحوط في الأول جريان حكم الاستمناء عليه.

(٦٣) أما وجوب البدنة، فلما تقدم من النصوص الدالة على وجوبها. ومقتضى إطلاقها الوجوب حتى مع الإحصار، مع احتمال الاختصاص بصورة عدم عروض عارض عن الإتمام فالمقام نظير من أفطر في شهر رمضان ثم عرض عارض عن صحة صومه كالسفر القهري و نحوه و تقدم في كتاب الصوم في (فصل كفارات المفطرات) [مسألة ١١] بعض الكلام.  
و أما وجوب الدم للإحصار، فلما يأتي في محلّه من الإطلاقات، و العمومات. مع احتمال اختصاصه بغير الفرض.

و أما كفاية قضاء واحد، فلأنّ المقام من موارد الأقلّ و الأكثر، و مقتضى أصالة البراءة هو الأول و يأتي التفصيل في أحكام الإحصار.  
(٦٤) للإجماع، ولأنّه المنساق من النصوص المشتملة على قوله ﷺ: «و عليه الحج من قابل»<sup>(٢)</sup>.

(١) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث: ٣.

(٢) راجع الوسائل باب: ٣ من أبواب كفارات الاستمتاع.

والعمد - وجب عليه شاة<sup>(٦٥)</sup> سواء كان بالأكل، أو الشم، أو البخور، أو التداوي. و سواء كان ابتداء أو استدامة في حال الضرورة أو الاختيار

(٦٥) نصّاً، وإجماعاً ففي صحيح زرارة: «من أكل طعاماً لا ينبغي له أكله وهو محرم ففعل ذلك ناسياً، أو جاهلاً فليس عليه شيء. و من فعله متعمداً فعليه دم شاة<sup>(١)</sup>، وفي صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «من أكل زعفراناً متعمداً أو طعاماً فيه طيب فعليه دم فإن كان ناسياً فلا شيء عليه و يستغفر الله ويتوب إليه»<sup>(٢)</sup>.

وفي الصحيح المضمّر: «في محرم كانت به قرحة فداواها بدهن بنفسج فقال عليه السلام: إن كان فعله بجهالة فعليه طعام مسكين و إن كان تعمد فعليه دم شاة يهريقه»<sup>(٣)</sup>.

و المنساق من هذه الروايات جعل الجزاء في الإحرام للطيب المحرّم في الإحرام، و الدواء، و الطعام من باب المثال لمطلق الاستعمال، بل يمكن أن يستفاد جزاء استعماله في اللباس، و البدن للترفة من استعماله للدواء.

و أما صحيح حريز عن الصادق عليه السلام: «لا يمس المحرم شيئاً من الطيب، و لاريحان، و لا يتلذذ به، و لا يريح طيب، فمن ابتلي بشيء من ذلك فليصدق بقدر ما صنع قدر سعته»<sup>(٤)</sup> و قوله عليه السلام في صحيح ابن عمار: «لا ينبغي لك أن تتلذذ بريح طيبة فمن ابتلي بشيء من ذلك فعليه غسله فليصدق بقدر ما صنع»<sup>(٥)</sup>.

وقوله عليه السلام أيضاً في خبر حسن بن هارون قلت له: «أكلت خبيصاً فيه

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب بقیة كفارات الإحرام حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٤ من أبواب بقیة كفارات الإحرام حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٤ من أبواب بقیة كفارات الإحرام حديث: ٥.

(٤) الوسائل باب: ١٨ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٦.

(٥) الوسائل باب: ١٨ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٩.

سعوطا، أو احتقاناً بلا فرق بين الابتداء والاستدامة (٦٦).

(مسألة ٢): لو كان الطيب على بدنه، أو ثوبه و غفل عن إزالته و أحرم، أو وقع عليه و هو محرم و غفل عن ذلك، أو تطيب جهلا، أو غفلة و هو محرم وجبت الإزالة فوراً و لا شيء عليه (٦٧).

(مسألة ٣): يجوز له إزالة الطيب بيده إن لم يبق أثره على يده (٦٨).

زعفران حتى شبعت و أنا محرم قال: إذا فرغت من مناسكك و أردت الخروج من مكة فاشتر بدرهم تمراً ثم تصدّق به يكون كفارة لما أكلت، و لما دخل عليك في إحرامك مما لا تعلم<sup>(١)</sup> فلا بد من حملها على صورة الجهل، و الغفلة، و النسيان كما يشهد له قوله ﷺ: «فمن ابتلي بشيء من ذلك»، و قوله ﷺ: «لما دخل عليك في إحرامك مما لا تعلم» هذا مما يستفاد من الأخبار بعد رد بعضها على بعض.

و أما الأقوال فستة: تعرض لها في المستند و لا دليل يصح الاعتماد عليه إلا التمسك ببعض الإطلاقات مع الغمض عن بقية الأخبار فراجع و تأمل، إذا الوقت أعزّ من أن يصرف في نقض ما لا دليل عليه.

(٦٦) كل ذلك، لأنّه استعمال للطيب المحرّم على المحرم، و استعمال الطيب كذلك فيه الكفارة.

(٦٧) أما وجوب الإزالة فوراً، فلأنّ ترك المبادرة إليها إبقاء للطيب عمداً، و اختياراً أو هو حرام و تتعلق به الكفارة.

و أمّا أنّه لا شيء عليه، فللأصل، و النص، و تقدم في النصوص أنّ استعماله العمدى حرام و يوجب الكفارة دون غيره بلا فرق في العمد بين الضرورة و غيرها، كما في الصحيح المضمّر.

(٦٨) للأصل، ولأنّه إزالة الطيب لا أن يكون من استعماله، وإطلاق

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ١.

وإن بقي أثره على يده، فالأحوط الإزالة بمباشرة المحل<sup>(٦٩)</sup> بل الأولى إزالة الأثر بمباشرة المحل مطلقاً.

(مسألة ٤): لا كفارة في طيب الكعبة، ولا الفواكه الطيبة الرائحة<sup>(٧٠)</sup>.

الثالث: تقليم الأظفار.

(مسألة ١): في تقليم كل ظفر مدّ وهو ثلاثة أرباع الكيلو - من الطعام إلى أن يبلغ العشرة أو العشرين، وحينئذ ففي أظفار يديه ورجليه في مجلس إذا لم يتخلّل التكفير دم واحد، ولو كان كل واحد منهما في مجلس واحد لزمه دمان<sup>(٧١)</sup>.

قوله ﷺ لمن رأى عليه طيباً: «اغسل عنك الطيب»<sup>(١)</sup>.

(٦٩) من جهة صدق الاستعمال بالنسبة إلى بقاء الأثر، فتشمله الأدلة و من احتمال انصرافها عنه.

(٧٠) لجواز ذلك كله، كما تقدم في الخامس من تروك الإحرام فراجع.

(٧١) للإجماع، والنص ففي صحيح أبي بصير قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قصّ ظفراً من أظفاره وهو محرم قال عليه السلام: عليه مدّ طعام حتى يبلغ عشرة فإن قلم أصابع يديه كلها فعليه دم شاة. قلت: فإن قلم أظفار يديه ورجليه جميعاً؟ فقال عليه السلام: إن كان فعل ذلك في مجلس واحد فعليه دم، وإن كان فعله متفرقاً في مجلسين فعليه دمان»<sup>(٢)</sup> وفي نسخة بدل من مدّ طعام (قيمته) ولكنها خلاف المشهور، والإجماع، والاحتياط.

و أما صحيح حرizi: «عن المحرم ينسى فيقلم ظفراً من أظفاره قال عليه السلام: يتصدق بكف من الطعام. قلت: فاثنتين؟ قال عليه السلام: كفيين. قلت: فثلاثة؟ قال عليه السلام:

(١) راجع صحيح مسلم ج: ٤ صفحة: ٤.

(٢) الوسائل باب: ١٢ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ١ و ملحقة.

ثلاث أكفّ كل ظفر كفّ حتى يصير خمسة، فإذا قلم خمسة فعليه دم واحد خمسة كان أو عشرة أو ما كان»<sup>(١)</sup>.

و مرسله عن أبي جعفر عليه السلام: «في محرم قلم ظفراً؟ قال: يتصدق بكفّ من طعام قال: قلت: ظفرين؟ قال عليه السلام: كفيّن. قلت: ثلاثة؟ قال عليه السلام: ثلاثة أكف. قال: أربعة؟ قال عليه السلام: أربعة أكفّ قال: خمسة؟ قال عليه السلام: عليه دم يهريقه، فإن قصّ عشرة أو أكثر من ذلك فليس عليه إلا دم يهريقه»<sup>(٢)</sup> فأسقطهما عن الاعتبار مخالفة الأول للنص، والإجماع الدال على أنّه لا شيء على الناسي، واشتمالها على التقدير بالكف من الطعام.

ويمكن تحصيل الإجماع على خلافه كما في الجواهر، فلا وجه لما نسب إلى الإسكافي من أنّ في كل ظفر مذكاً أو قيمته، وفي الخمسة دم مستندا في الأول إلى ما تقدم من نسختي صحيح أبي بصير، وفي وجوب الدم إلى صحيح حرiz، لما مر من أنّ نسخة ضبط القيمة خلاف المشهور بل المجمع عليه، وكذا صحيح حرiz و مرسله، فهما من الشواذ التي لا بد من رده إلى أهله.

وأما صحيح ابن عمار عن الصادق عليه السلام: «المحرم تطول أظفاره أو ينكسر بعضها، فيؤذيه قال عليه السلام: لا يقص شيئاً منها إن استطاع، فإن كانت تؤذيه فليقصّها، و ليطعم مكان كل ظفر قبضة من الطعام»<sup>(٣)</sup> فهو أيضاً مخالف للإجماع على عدم التقدير به.

وأما ما نسب إلى الحلبي من أنّ في أظفار إحدى يديه صاع، فلم نجد له أثراً فيما وصل إلينا من الأخبار، وكذا ما نسب إلى ابن أبي عقيل من أنّ «من انكسر ظفره و هو محرم فلا يقصه فإن فعل فعليه أن يطعم مسكيناً في يده» فإنّه إن أراد به المدّ فهو وإلا فلا دليل عليه.

ثم إنّ المنساق من الدم الوارد في الأخبار، هو الشاة فلا وجه لما نسب إلى

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب بقیة کفارات الإحرام حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ١٢ من أبواب بقیة کفارات الإحرام حديث: ٥.

(٣) الوسائل باب: ١٢ من أبواب بقیة کفارات الإحرام حديث: ٤.

والأحوط ثبوت الدم ببلوغ الخمسة<sup>(٧٢)</sup>، كما أنَّ الأحوط إجراء حكم اليد الأصلية على الزائد<sup>(٧٣)</sup>، وكذا حكم الإصبع الزائدة أو الناقصة، ففي الأولى مدّ من الطعام، وفي الأخير يجري عليه حكم اليد التمام<sup>(٧٤)</sup>.

(مسألة ٢): إنّما يجب الدم، أو الدمان بتقليم أصابع اليدين و الرجلين إذا لم يتخلّل التكفير عن السابق قبل البلوغ إلى حدّ يوجب الشاة وإلا تعدّد المدّ خاصّة بحسب تعدّد الأصابع<sup>(٧٥)</sup>.

(مسألة ٣): لو كفر بشاة لليدين أو الرجلين ثمّ أكمل الباقي في المجلس وجب عليه شاة أخرى<sup>(٧٦)</sup>.

ابن حمزة من الأخذ بإطلاقه ولو بذبح طير.

(٧٢) جمودا على صحيح حريز - المتقدم - و خروجا عن خلاف الإسكافي.

(٧٣) منشأ التردد صدق اليد بالنسبة إليها، فيشمّلها إطلاق الدليل و احتمال انصرافه إلى الشائع المتعارف، فالزائدة خارجة عن مورد الحكم فيرجع فيها إلى الأصل.

(٧٤) منشأ التردد ما تقدم في سابقة من إطلاق اليد و احتمال الانصراف إلى المتعارف فيرجع إلى الأصل مع ذكر عشرة أظافر في النصوص و هي صريحة في العدد المتعارف.

(٧٥) نسب ذلك إلى تصريح غير واحد، لأنّ المنساق من النصّ، و الفتوى أنّ الشاة أو الشاتين بدل الأمداد الواجبة في تقليم الأصابع لا أن يكون واجبا مستقلا معها بحيث يجبان معا في عرض واحد، فلا وجه للجمود على الإطلاق و القول بوجودهما معا كما عن المستند.

(٧٦) لأنّ الباقي حرام إحراميّ وحينئذ فإما أن لا تكون كفارة فيه وهو خلاف



(مسألة ٤): لو قَلَمَ تمام اليدين مع إحدى الرجلين، أو بالعكس في مجلس واحد يجب مضافاً إلى الشاة لليدين المدّ لكل واحد من الأظافر (٧٧).

(مسألة ٥): لو قَلَمَ من كل من اليدين و الرجلين ما ينقص عن المجموع و لو يسيراً وجب المدّ لكل منها (٧٨).

(مسألة ٦): تقليم بعض الظفر كالكل على الأحوط في وجوب

ظاهر النصوص، أو تكون فيه الكفارة و هو المطلوب و المنساق من قوله ﷺ: «إن كان فعل ذلك في مجلس واحد فعليه دم»<sup>(١)</sup> غير صورة تخلل التكفير، فإنّها تعد كالمجلسين عرفاً. هذا مع عدم التكفير عن كل ظفر بمدّ و الا فلا يجب التكفير بشاة، لما تقدم في المسألة السابقة.

(٧٧) لإطلاق ما دل على وجوب الشاة لليدين، و ما دل على وجوب المدّ لكل ظفر، فيعمل بكل واحد من الدليلين.

(٧٨) لإطلاق دليل وجوبه الشامل لهذه الصورة أيضاً و لا يجب عليه الشاة، لأنّ موضوع وجوبه أظفار يديه أو رجله، أو هما معا في مجلس واحد و المنساق منه تمام الأظفار لا البعض.

و دعوى: أنّ إطلاق خبر الحلبي: «فإن هو قلم أظافيره عشرتها فإنّ عليه دم شاة»<sup>(٢)</sup> يشمل عشرة أظافر سواء كانت من اليدين، أو الرجلين، أو هما معا. (مشكلة): لأنّ المتبادر منها عشرة اليدين أو الرجلين.

نعم، لو قال: «عشرة أظافير» لكان للأخذ بالإطلاق وجه، وكذا قوله ﷺ في صحيح أبي بصير: «حتى يبلغ عشرة فإنّ قَلَمَ أصابع يديه كلها فعليه دم شاة»<sup>(٣)</sup> فإنّ قوله ﷺ: «فإنّ قَلَمَ أصابع يديه كلها» قرينة على أنّ المراد العشرة

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٢ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ١٢ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ١.

الفدية (٧٩) و لو قلمه دفعات في مجلس واحد لم تتعدد الفدية بخلاف ما إذا  
تغاير تتعدد على الأحوط (٨٠).

(مسألة ٧): لا كفارة في التقليم مع السهو، و النسيان، أو الجهل سواء فلم  
الجميع أو البعض (٨١).

(مسألة ٨): لو أفتى مفت خطأ بتقليم ظفره و أدماه لزم  
المفتي شاة اسراء (٨٢) ولو لم يكن المفتي محرماً بل و لا من أهل

من اليدين لا العشرة المتفرقة.

(٧٩) من الإطلاق الشامل للبعض كالكل. و من إمكان الانصراف إلى التمام. و  
أما ما في المستند من أنّ المتعارف قص بعض الظفر لإتمامه.

فمخدوش بأنّ المراد بالظفر في استعمال التقليم و القص هو تمام ما يمكن  
قصه بحسب المتعارف لا البعض.

نعم، هو بعض بالنسبة إلى تمام الظفر الذي لا يقص، بل لا يمكن قصه عادة إلا  
بالإدماء و الجرح.

(٨٠) أما الأول فلصحة دعوى انصراف ما دل على الفدية في قص الظفر عنه  
حينئذ.

و أما الأخير، فلما مرّ في المسألة السابقة.

(٨١) إجماعاً، و نصّاً، فعن زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام): «من قلم أظافيره ناسياً، أو  
ساهياً، أو جاهلاً فلا شيء عليه و من فعله متعمداً فعليه دم» (١).

(٨٢) لخبر إسحاق المنجبر عن أبي إبراهيم (عليه السلام): «إنّ رجلاً أحرم فقلّم  
أظفاره وكانت له إصبع علية فترك ظفرها لم يقصه فأنتاه رجل بعد ما أحرم  
فقصه فأدماه قال (عليه السلام): على الذي أفتى شاة» (٢)، و هذا هو المشهور بل المتفق

(١) الوسائل باب: ١٠ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ١٣ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ١.

## الاجتهاد (٨٣).

نعم، يعتبر عدم زعم المستفتي بطلان قوله (٨٤) و لو تعدد المستفتي بالإدعاء فلا شيء على المفتي (٨٥)، و لا يقبل قول المستفتي بالإدعاء إلا مع حصول الاطمينان المتعارف منه (٨٦) و لو أفتى المفتي لشخص فسمع آخر فقلّم ظفره و أدماه لا شيء على المفتي (٨٧) و إن كان أحوط (٨٨).

(مسألة ٩): لا ضمان على المفتي لو أفتى بالإدعاء أو بغيره من المحظورات و لا شيء عليه (٨٩) و إن كان أحوط.

عليه بينهم.

(٨٣) للإطلاق، و ظهور الاتفاق.

(٨٤) لأنّه المنساق عرفاً من الخبر، و عن الرياض اعتبار الاجتهاد، لأنّه

المتبادر منه.

و فيه: منع واضح كما في الجواهر.

(٨٥) للأصل بعد خروجه عن منصرف الدليل.

(٨٦) لأصالة عدم الحجية و الاطمئنان العرفي من العلم العادي، فيكون

معتبراً.

(٨٧) لأصالة البراءة في هذا الحكم المخالف للأصل بعد خروجه عن مورد

الدليل.

(٨٨) خروجاً عن مخالفة الشهيد حديث استظهر وجوب الكفارة على المفتي

حتى في هذه الصورة.

(٨٩) للأصل بعد عدم الدليل عليه إلا ما روي: «من أن كل مفت ضامن»<sup>(١)</sup> و

لكن الشك في شموله لمثل المقام يكفي في عدم جواز التمسك بإطلاقه، و في

الجواهر: «دعوى العلم بعدم شموله للمقام، و لذا لا يقولون بالإفتاء بسائر

(مسألة ١٠): لو تعددت الفتوى دفعة واحدة يجزي شاة واحدة عن الجميع إن استند تقليم الظفر إلى الجميع<sup>(٩٠)</sup> وإن كان الأحوط التعدد بعددهم. الرابع: لبس المخيط.

(مسألة ١): من لبس المخيط عالما عامدا كان عليه دم شاة<sup>(٩١)</sup>، وكذا لو اضطر إلى لبسه لحرّ، أو برد، أو نحوهما<sup>(٩٢)</sup>.

(مسألة ٢): لا فرق في الحرمة والكفارة بين الابتداء والاستدامة<sup>(٩٣)</sup>، كما لا فرق بين الثياب حتى السراويل<sup>(٩٤)</sup> ولا كفارة

المحظورات» وعن الدروس احتمال للضمان ومنه يظهر وجه الاحتياط. (٩٠) للإطلاق، وأصالة البراءة عن تعدد الكفارة، فإنّ الجميع حينئذ كسب واحد في التقليم ولو استند التقليم إلى فتوى البعض دون الآخر تجب عليه فقط. وهنا احتمالات، وفروع أغنانا عن التعرض لها ملاحظة الوقت في الأهمّ، وعدم الابتلاء بها.

(٩١) نصوصا، وإجماعا قال أبو جعفر عليه السّلام في صحيح زرارة: «من لبس ثوبا لا ينبغي له لبسه وهو محرم ففعل ذلك ناسيا، أو جاهلا، فلا شيء عليه، ومن فعله متعمّدا فعليه دم»<sup>(١)</sup>.

(٩٢) للإجماع، وإطلاق ما تقدم من صحيح زرارة، وخصوص صحيح ابن مسلم قال: «سألت أبا جعفر<sup>(ع)</sup> عن المحرم إذا احتاج إلى ضروب من الثياب يلبسها قال<sup>(ع)</sup>: عليه لكل صنف منها فداء»<sup>(٢)</sup>.

(٩٣) لإطلاق النصوص والفتاوى الشامل لمطلق صدق لبس المخيط ابتداء كان أو استدامة، وقد تقدم بعض الكلام في تروك الإحرام فراجع.

(٩٤) لشمول لفظ الثوب والثياب الوارد في النصوص للجميع، وعن

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٩ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ١.

في لبس الخفّين مع الاضطراب (٩٥) وإن كان الأحوط إعطاؤها (٩٦).

(مسألة ٣): يلحق بالثوب لبس الدرع المنسوج، ونحوه وكذا القباء إذا لبسه المضطر غير مقلوب، و الطيلسان إذا أزره (٩٧)، و الأحوط استحباباً

الشيخ، و الحلّي، و العلامة استثناء السراويل فلا كفارة في لبسها مع الضرورة، للأصل، و خلّو النصوص، و الفتاوى عن الفدية للبس. و يظهر من الآخرين الإجماع على عدم الفدية في لبسه.

وفيه: أنّ إطلاق الثوب يشمل، و الضرورة لا تنافي الفدية، كما في صحيح ابن مسلم. و الإجماع لا وجه لاعتباره مع ذهاب الأكثر بل المشهور إلى الخلاف.

(٩٥) للأصل، و عدم شمول الأخبار المشتبهة على ثبوت الكفارة في لبس الثوب للخفين، لعدم صدق الثوب عليهما. و عن المسالك، لا فدية في لبس الخفين عند الضرورة عند علمائنا نصّ عليه في التذكرة، و إطلاق صحيح الحلبيّ الوارد في مقام البيان: «أيّ محرم هلك نعلاه فلم يكن له نعلان فله أن يلبس الخفين إذا اضطرّ إلى ذلك، و الجوربين يلبسهما إذا اضطرّ إلى لبسهما» (١).

و عن القواعد ثبوت الكفارة فيهما عند الاضطراب أيضاً، لأنّ الأصل في ترك الإحرام الفداء إلا ما خرج بالدليل، و يشهد له عموم صحيح زرارة: «من لبس ثوباً لا ينبغي له لبسه متعمداً فعليه دم شاة» (٢).

وفيه: أنّ كلفة هذا الأصل غير ثابتة، و الصحيح مخصص بما تقدم من إجماع المسالك و طريق الاحتياط واضح.

(٩٦) ظهر مما تقدم وجه الاحتياط.

(٩٧) أما الدرع قال في المدارك: «ألحق الأصحاب بالمخيّط ما أشبهه كالدرع المنسوج: وجبة الملبد، و الملقق بعضه ببعض» فتشملة الإطلاقات،

(١) الوسائل باب: ٥١ من أبواب كفارات الإحرام حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٨ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ١.

التكفير بالتوشع بالمخيط و نحوه (٩٨).

(مسألة ٤): لبس الثياب المتعددة أقسام:

(الأول): أن يتحد اللبس و يتعدد الملبوس مع وحدة الصنف كأن

والعمومات الدالة على الحرمة والكفارة.

و أما القباء إذا لبسه غير مقلوب، أو الطيلسان إذا زرّه، فلاّنه من اللبس المحرّم على المحرم، لأنّ الترخيص إنّما ورد في لبس القباء مقلوبا، و ترك أزرار الطيلسان دون مطلق لبسهما كيف ما اتفق، فيتحقق موضوع الكفارة في اللبس غير المرخص فيه.

(٩٨) مقتضى الأصل عدم حرّمته، و عدم الكفارة فيه، للشك في صدق الثوب واللبس المعهود بالنسبة إليه، و يشهد له ما ورد في جواز طرح القميص على العاتق مع عدم الرداء<sup>(١)</sup>، فيكون التوشع مثله و على فرض صدق اللبس عليه، فمقتضى إطلاق صحيح زرارة: «يلبس كل ثوب إلا ثوبا يتدرعه»<sup>(٢)</sup> أي: يدخل يده في كمره - جوازه و عدم التكفير فيه، لعدم التدرع في التوشع، ولذا أشكل العلامة رحمته في الكفارة فيه. و لكن يمكن أن يقال: إنّ في تجويز لبس القباء مقلوبا وطرح القميص على العاتق عند الضرورة إشارة إلى أنّ كل ما كان سنخهما يشكل لبسه مع الاختيار و تكون فيه الكفارة و التوشع من ذلك ولكنه لا يصلح لإثبات الحكم كما لا يخفى و الذي يسهل الخطب أنّ الاستحباب خفيف المؤنة و إن كان يظهر من صاحب الجواهر في النجاة الاحتياط الوجوبي في ذلك فراجع.

(١) الوسائل باب: ٤٤ من أبواب ترك الإحرام.

(٢) الوسائل باب: ٣٦ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٥.

يلبس قميصين بلبس واحد و ليس فيه إلا كفارة واحدة<sup>(٩٩)</sup>.

(الثاني): أن يتحد اللبس و يتعدّد الملبوس صنفاً، كما إذا لبس قميصاً و قباء بلبس واحد و يتعدّد فيه الفداء<sup>(١٠٠)</sup>.

(الثالث): أن يتحد الملبوس و يتعدّد اللبس كأن يلبس قميصاً واحداً مرتين و يتعدّد اللبس سواء تخلّل التكفير أو لا<sup>(١٠١)</sup>.

(الرابع): أن يتعدّد اللبس و يتعدّد الملبوس أيضاً و يتعدّد فيه الفداء أيضاً<sup>(١٠٢)</sup>.

(٩٩) للأصل، و ظهور الاتفاق.

(١٠٠) لصحيح ابن مسلم عن الصادق عليه السلام: «المحرم إذا احتاج إلى ضروب من الثياب يلبسها؟ قال عليه السلام: عليه لكل صنف منها فداء»<sup>(١)</sup> و إطلاقه يشمل وحدة اللبس و تعدد الملبوس صنفاً.

و دعوى: انصرافه إلى صورة تعدد اللبس لأغلبيته، لا وجه له كما ثبت في محله، و مثله إطلاق صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «من لبس ثوباً لا ينبغي له لبسه و هو محرم ففعل ذلك ناسياً، أو جاهلاً، فلا شيء عليه و من فعله متعمداً فعليه دم»<sup>(٢)</sup> فإن إطلاقه يشمل الواحد و المتعدد في المجلس الواحد و غيره.

(١٠١) لإطلاق قوله عليه السلام: «لكل شيء خرجت من حجبك فعليك فيه دم تهريقه»<sup>(٣)</sup>، و إطلاق ما تقدم من صحيح زرارة، و لأصالة عدم التداخل كما ثبت في الأصول.

(١٠٢) يظهر حكمه مما تقدم في القسم الثالث، فلا وجه للتكرار ثانياً.

ثم إنّه قد صرح جمع منهم المحقق في الشرائع: بأنّه إن اتحد المجلس لا

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب بقیة کفارات الإحرام حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٨ من أبواب بقیة کفارات الإحرام حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ٨ من أبواب بقیة کفارات الإحرام حديث: ٥.

(مسألة ٥): لا كفارة في اللبس نسياناً، أو جهلاً (١٠٣).

الخامس: إزالة الشعر.

(مسألة ١): في إزالة شعر الرأس بحلق كانت أو بغيره شاة، أو إطعام ستة مساكين لكل مسكين مدان، أو صيام ثلاثة أيام (١٠٤)، و لو لغير

تتكرر الكفارة وإن تعدد اللبس وإن اختلف تتكرر و ليس لذلك أثر في النصوص و لا يكون مورد إجماع معتبر أيضاً، و الظاهر أنهم أرادوا بوحدة المجلس الكناية عن وحدة اللبس و عدمها، فيكون المدار عليها و ينطبق على ما ذكرناه من الأقسام.

(١٠٣) للأصل، و ما تقدم من صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام.

(١٠٤) كتاباً، و سنة، و إجماعاً في الجملة قال الصادق عليه السلام في خبر حريز: «مر رسول الله ﷺ على كعب بن عجرة الأنصاري و القمل يتناثر من رأسه و هو محرم فقال ﷺ: أتؤذيك هو أمك؟ فقال: نعم. فأنزل الله هذه الآية «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكِ» فأمره رسول الله ﷺ أن يحلق رأسه، و جعل عليه الصيام ثلاثة أيام، و الصدقة على ستة مساكين لكل مسكين مدان - أي: كيلو و نصف - و النسك شاة قال أبو عبد الله عليه السلام: و كل شيء في القرآن (أو) فصاحبه بالخيار يختار ما يشاء، و كل شيء في القرآن (فمن لم يجد فعليه كذا) فالأول بالخيار» (١) أي: الأول المختار والثاني بدل.

وعنه عليه السلام أيضاً في خبر عمر بن يزيد: «فمن عرض له أذى من رأسه أو وجع فتعاطى ما لا ينبغي للمحرم إذا كان صحيحاً، فصيام ثلاثة أيام و الصدقة على عشرة مساكين يشبعهم من الطعام، و النسك شاة يذبحها فيأكل و يطعم،



ضرورة (١٠٥) وإن كان الأحوط الشاة حينئذ (١٠٦).

وإنما عليه واحد من ذلك»<sup>(١)</sup> و الظاهر أنّ ذكر الحلق في خبر حريز من باب الغالب و المثال، فيشمل مطلق الإزالة، ويشهد له خبر ابن يزيد.

ثم إنّ الأشهر في الرواية و الفتوى، و نسب إلى أكثر الأصحاب أنّ الصدقة على ستة مساكين لكل مسكين مدان و عن الغنية الإجماع على الستة فما في خبر ابن يزيد من العشرة موهون بضعف السند و الإعراض مع اشتماله على ما لا يقول به أحد من الأكل من الفداء فلا وجه لتعين العشرة مستند إليه، كما يظهر من المحقق في الشرائع و لا التخيير بينها و بين ستة كما عن جمع، لأنّ التعيين فرع وجود المدارك المعبر و التخيير فرع التكافؤ و كلاهما مفقودان.

و أما صحيح زرارة: «سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: من حلق رأسه، أو نتف إبطه ناسيا أو ساهيا، أو جاهلا فلا شيء عليه، و من فعله متعمدا فعليه دم»<sup>(٢)</sup>، و صحيحه الآخر عنه عليه السلام أيضاً: «من نتف إبطه، أو قلّم ظفره، أو حلق رأسه، أو لبس ثوبا لا ينبغي له لبسه، أو أكل طعاما لا ينبغي له أكله ففعل ذلك ناسيا، أو جاهلا فليس عليه شيء و من فعله متعمدا فعليه دم شاة»<sup>(٣)</sup> فيمكن أن يكون من ذكر أحد أفراد التخيير و الاكتفاء عن البقية بالمذكور فلا ينافي غيره فلا وجه لتعيينه كما حكى عن سلار، كما لا وجه لحمله على ما إذا لم يكن الحلق من غير أذى و كان متعمدا كما عن النزهة و مال إليه غير واحد من متأخري المتأخرين، لظهور التسالم، و الإجماع على عدم الفرق في خصال الفدية بين الضرورة و غيرها.

(١٠٥) لما تقدم من ظهور التسالم و الإجماع.

(١٠٦) خروجاً عن خلاف النزهة و ما مال إليه غير واحد من متأخري المتأخرين. و أما ما نسب إلى المبسوط، و النهاية، و المقنعة من ستة أمداد لستة

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ١٠ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ١٠ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ٦.

(مسألة ٢): يلحق بالرأس في وجوب الفدية بأحد الثلاثة شعر البدن عدا الإبطين (١٠٧) و أما هما ففي نتفهما دم. وفي أحدهما إطعام ثلاثة مساكين (١٠٨).

(مسألة ٣): في قص الشارب، و حلق العانة يتخير في الفداء بين

مساكين فلا مدرك له إلا مرسل الفقيه: «و الصدقة على ستة مساكين لكل مسكين صاع من تمر»، و روي «مدا» من تمر<sup>(١)</sup> و لا وجه للاعتماد عليه، مع أنَّ المحكي في التهذيب عن عبارة المقنعة لكل مسكين مدان.

(١٠٧) لما عن العلامة في المنتهى، و التذكرة: «لا فرق بين شعر الرأس في ذلك و البدن عند أهل العلم عدا أهل الظاهر».

(١٠٨) للإجماع، و النص في الأول، ففي صحيح حريز عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا نتف الرجل إبطيه بعد الإحرام فعليه دم»<sup>(٢)</sup> و أما ما ذكر فيه الإبط مثل ما مرَّ من صحيح زرارة<sup>(٣)</sup> فالمراد به الجنس الشامل لهما إذا غالب في نتف الإبط، نتفهما معا، و كذا في صحيح حريز بناء على النسخ التي ضبط فيها «الإبط»<sup>(٤)</sup> دون الإبطين و لا ينافي تعين الدم هنا ما تقدم في المسألة السابقة من حمله على ذكر أحد أفراد التخيير، لأنَّ ما قلناه هناك كان لقرينة خارجية دالة عليه بخلاف المقام، إذ ليس فيه قرينة على الحمل على التخيير.

و أما الثاني فلما في خبر ابن جبلة عن الصادق عليه السلام: «في محرم نتف إبطه. قال: يطعم ثلاثة مساكين»<sup>(٥)</sup> و قد عمل به المشهور و فيهم من لا يعمل إلا بالقطعيات كابني زهرة و إدريس، فلا وجه للمناقشة السندية فيه.

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ٤ و ٥.

(٢) و (٣) و (٤) الوسائل باب: ١١ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ١.

(٥) الوسائل باب: ٨ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ١.

الثلاثة. و الأحوط تعيين الدم (١٠٩).

(مسألة ٤): يلحق بالتنف الحلق، بل مطلق الإزالة (١١٠)، و الأحوط إجراء حكم تنف تمام الإبط على تنف بعضه أيضاً (١١١).

(مسألة ٥): المدار في حلق الرأس على صدق المسمّى (١١٢) ومع عدمه فالأحوط الدم مع المساواة لتنف الإبطين أو

(١٠٩) أما التخيير، فلما تقدم من دعوى الإجماع عن المنتهى، و التذكرة على عدم الفرق في الفداء بين شعر الرأس و البدن. و أما الاحتياط فللخروج عن خلاف الحلين. حيث يظهر منهما تعيين الدم و لم نظفر لهما على دليل يصح الاعتماد عليه.

(١١٠) لأنّ المناطق في الحرمة عدم إزالة الشعر، و كون المحرم أشعث أغبر و لا خصوصية في خصوص الحلق، و يشهد له تعبير بعض الفقهاء بالإزالة، و ما تقدّم من خبر ابن يزيد.

(١١١) هذه المسألة بحسب الأصل العمليّ من موارد الأقلّ و الأكثر في الشبهة التحريمية، فالأكثر محرم وفيه الكفارة. و الأقلّ من مجاري البراءة بالنسبة إليهما. و لكن بحسب الاستظهار من الأدلة يمكن دعوى صدق تنف الإبط بالنسبة إلى البعض أيضاً و الانصراف إلى الكلّ ممكن و لكنّه بدويّ فتأمل و منه يظهر وجه الاحتياط.

(١١٢) لأنّ ذلك هو المنساق من الأدلة بعد عدم ورود تعبد شرعيّ على التحديد، فيكون لحلق الرأس مراتب يصدق حلقه بالنسبة إلى كل مرتبة و لا وجه لدعوى الانصراف إلى الكل، لأنّه على فرضه بدويّ لا اعتبار به، و يظهر من العلامة في المنتهى الإجماع على التعميم بالنسبة إلى البعض قال: «تتعلق بحلق جميع الرأس أو بعضه قليلا كان أو كثيرا لكن يختلف ففي حلق الرأس دم و كذا في ما سمّي حلق الرأس، و في حلق ثلاث شعرات صدقة بمهما أمكن».

أزيد (١١٣). و الصدقة مهما كان فيما دون ذلك (١١٤).

(مسألة ٦): لا فرق في إزالة الشعر و ترتب الكفارة بين أن فعلها المحرم، بنفسه، أو أذن لغيره في ذلك سواء كان الغير محلاً أو محرماً (١١٥) و إذا لم يكن تسبب منه و لو بالرضا فلا كفارة عليهما (١١٦)، كما لا كفارة على المحرم الحالق للمحل (١١٧).

(١١٣) قال في الجواهر: «نعم لو حلق منه ما لا يصدق معه مستمى حلق الرأس أمكن القول بوجوب دم عليه إذا كان مساوياً لتنف الإبط أو أزيد و إن كان لا يخلو من نظر» و احتاط رحمته وجوباً فيه في النجاة.

أقول: وجه الإلحاق بالإبط مع التساوي دعوى: أنه ليس لنفس الإبط من حيث هو موضوعية خاصة، بل المناطق كله المقدار الخاص المتحقق في الإبط، فيشمله الحكم أين ما تحقق من الرأس، أو البدن. و وجه النظر أنه إن كان المناطق قطعياً فلا إشكال فيه، و لكنه ظني يشكل الاعتماد عليه، و لكن لا ريب في أنه أحوط.

(١١٤) أرسله العلامة رحمته - فيما تقدم من عبارة المنتهى - إرسال المسلمات، و يمكن استفادة ذلك مما يأتي في من مس لحيته، أو رأسه فسقط شيء من الشعر<sup>(١)</sup>.

(١١٥) لظهور الإطلاق، و الاتفاق الشامل لكل من المباشرة و التسبب، بل الغالب في الحلق إنما هو الأخير كما لا يخفى على الخبير.

(١١٦) لأصالة البراءة عن الكفارة بعد عدم دليل عليها و إن تحقق الإثم بالنسبة إلى الحالق لو كان محرماً و عالماً و عامداً، لأن الإثم أعم من الكفارة.

(١١٧) للأصل السالم عن المعارض و الحرمة في بعض الأحوال لا

(١) الوسائل باب: ١٦ من أبواب بقية كفارات حديث: ٥ و ملحقة.

(مسألة ٧): لو مس لحيته أو رأسه فوقع منهما شيء و لو شعرة أطعم كفاً من طعام<sup>(١١٨)</sup> و يستحب الكفان<sup>(١١٩)</sup>. و لو فعل ذلك في الوضوء

يستلزم الكفارة على كل حال فهما إما محرمان، أو محلان، أو مختلفان فهذه ثلاثة أقسام: و في كل منهما إما أن يتحقق الإكراه أولاً، و في كل من الأقسام لا تثبت الكفارة إلا إذا كان الشخص محرماً و تسبب لحلق رأسه و لو بالرضا به.

(١١٨) إجماعاً و نصّاً، قال الإمام الصادق عليه السلام في صحيح هشام بن سالم: «إذا وضع أحدكم يده على رأسه أو لحيته و هو محرم فسقط شيء من الشعر فليتصدق بكفٍّ من طعام، أو كفٍّ من سوق»<sup>(١)</sup>، و في صحيح آخر له: «بكفٍّ من كعك أو سوق»<sup>(٢)</sup>، الكعك خبز معروف و الشيء من الألفاظ العامة الشاملة للشعرة الواحدة و الأكثر.

و أما خبر المرادي قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن رجل يتناول لحيته و هو محرم يعبث بها، فينتف منها الطاقات يبقين في يده خطأ أو عمدا فقال عليه السلام: لا يضره»<sup>(٣)</sup>، و خبر ابن بشير قال: «دخل الساجي على أبي عبد الله عليه السلام فقال: ما تقول: في محرم مسّ لحيته فسقط منها شعرتان؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام: لو مسست لحيتي فسقط منها عشر شعرات ما كان عليّ شيء»<sup>(٤)</sup> فأسقطهما عن الاعتبار إعراض الأصحاب عنهما، و إمكان حملهما على المسّ الاتفاقي مضافاً إلى قصور السند.

(١١٩) لصحيح منصور عن أبي عبد الله عليه السلام: «في المحرم إذا مس لحيته فوقع منها شعرة؟ قال: يطعم كفا من طعام، أو كفين»<sup>(٥)</sup> المحمول على الندب،

(١) راجع الوسائل باب: ١٦ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ٥.

(٢) راجع الوسائل باب: ١٦ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ٥.

(٣) الوسائل باب: ١٦ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ٨.

(٤) الوسائل باب: ١٦ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ٧.

(٥) الوسائل باب: ١٦ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ١.

بل مطلق الطهارة و لو التيمم لا كفّارة عليه (١٢٠) و إن كان الأحوط استحباباً الكفّ (١٢١) بل الدم لو كان الساقط كثيراً (١٢٢).

كما في غيره من موارد التخيير بين الأقلّ و الأكثر. و أما موثق ابن عمار عن الصادق عليه السلام: «المحرم يعبث بلحيته فيسقط منها الشعرة و الثنتان قال عليه السلام: يطعم شيئاً»، و صحيح الحلبي عنه عليه السلام أيضاً: «إن نتف المحرم من شعر لحيته و غيرها شيئاً فعليه أن يطعم مسكيناً في يده» (١) فيمكن حملهما على الكف من الطعام، فلا تعارض بين الأخبار.

و أما خبر حسن بن هارون قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنّي أولع بلحيتي و أنا محرم فتسقط الشعرات؟ قال عليه السلام: إذا فرغت من إحرامك فاشتر بدرهم تمراً و تصدّق به، فإنّ تمرّة خير من شعرة» (٢) فهو قاصر سنداً بإسماعيل الجعفي، و معرض عنه عند الأصحاب فلا بد من حمله على الندب فيما إذا كان السقوط بنحو الاتفاق لا التعمد و الاختيار.

(١٢٠) للأصل، و الحرج و منافاة إيجاب الكفارة فيه لغرض الشارع، و صحيح التميمي قال: «سأل رجل أبا عبد الله عليه السلام عن المحرم يريد إسباغ الوضوء فتسقط من لحيته الشعرة أو الشعرتان، فقال: ليس بشيء ما جعل عليكم في الدين من حرج» (٣) و ظاهر التعليل يشمل الغسل و التيمم أيضاً كما عن جمع، و عن المبسوط، و الدروس إلحاق إزالة النجاسة و الحك الضروريّ أيضاً و لا بأس به لظاهر التعليل.

(١٢١) خروجاً عن خلاف مثل المفيد حيث أوجبوا الكف.

(١٢٢) خروجاً عن خلاف المفيد، و سلاّ حيث يظهر منهما الشاة في سقوط الشعر الكثير و لم يظهر لهم دليل لا على الكفّ ولا على الدم إلا الإلحاق

(١) الوسائل باب: ١٦ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ١٦ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ١٦ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ٩ و ٦.

(مسألة ٨): يلحق شعر الحاجب، و البدن بشعر اللحية و الرأس إن مسّهما وسقط شيء (١٢٣).

(مسألة ٩): لا فرق - فيما تقدم بين المباشرة و التسييب (١٢٤).

(مسألة ١٠): لو قطع المحرم بعض الشعر، فالظاهر تعلق الفدية به أيضاً (١٢٥).

(مسألة ١١): لو أزال المحرم شعر جميع بدنه سوى شعر رأسه و إبطه يجب عليه كفارة واحدة (١٢٦)، و لو زال شعر تمام بدنه حتى إبطيه تعددت الكفارة (١٢٧).

بالحلق و هو من الاجتهاد في مقابل النص.

(١٢٣) لأنّ الظاهر أنّ ذكر الرأس و اللحية من باب المثال، مضافاً إلى ما مرّ في صحيح الحلبيّ من قوله ﷺ: «إن تنف المحرم من شعر لحيته و غيرها شيئاً فعليه أن يطعم مسكيناً»<sup>(١)</sup> فإنّ لفظ «الغير» شامل للجميع.

(١٢٤) لصحة إضافة السقوط إلى السبب مع الإذن فيه و الرضا به.

(١٢٥) جموداً على إطلاق قوله ﷺ: «إذا وضع أحدكم يده على رأسه أو لحيته و هو محرم فسقط شيء من الشعر فليصدّق بكفّ من طعام»<sup>(٢)</sup>.

(١٢٦) لأصالة عدم تعدد الكفارة بتعدد الأعضاء، و المقام من موارد الأقل والأكثر، لأنّ الكفارة الواحدة معلومة و الزائدة مشكوك فيها فيرجع فيه إلى الأصل.

(١٢٧) لأصالة عدم تداخل كفارة الإبط مع إزالة شعر باقي البدن.

(١) الوسائل باب: ١٦ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ٩.

(٢) الوسائل باب: ١٦ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ٥.

(مسألة ١٢): في التظليل سائراً شاة و لو لضرورة (١٢٨) و الأحوط

(١٢٨) على المشهور، وتدل عليه نصوص كثيرة وهي على أقسام

خمسة:

الأول: ما فسر فيه الفداء بالشاة، كخبر ابن أبي محمود قال: «قلت للرضا عليه السلام: المحرم يظل على محمله و يفدي إذا كانت الشمس و المطر يضربان به؟ قال عليه السلام: نعم، قلت: كم الفداء؟ قال عليه السلام: شاة»<sup>(١)</sup>، و خبر ابن يزيع عن الرضا عليه السلام قال: «و سأله رجل عن الظلال للمحرم من أذى مطر أو شمس و أنا أسمع فأمره أن يفدي شاة و يذبحها بمنى»<sup>(٢)</sup>، و مثله خبره الآخر<sup>(٣)</sup>.

الثاني: خبر الأشعري عنه عليه السلام أيضاً قال: «سألت عن المحرم يظل على نفسه، فقال عليه السلام: أمن علة؟ فقلت: يؤذيه حر الشمس و هو محرم، فقال عليه السلام: هي علة يظل و يفدي»<sup>(٤)</sup> و مقتضى صناعة الإطلاق و التقيد حمل مثله على الأول فلا وجه لتوهم التعارض بينها.

الثالث: خبر أبي بصير قال: «سألت عن المرأة يضرب عليها الظلال و هي محرمة؟ قال عليه السلام: فالرجل يضرب عليه الظلال و هو محرم؟ قال عليه السلام: نعم، إذا كانت به شقيقة، و يتصدق بمد لكل يوم»<sup>(٥)</sup> و الجمع العرفي بينه و بين ما سبق حمله إما على الندب مضافاً إلى الشاة، أو على العجز عن الشاة، لأن حمله على التخيير بينه و بين الشاة خلاف الأذهان الصحيحة المتعارفة.

الرابع: خبر علي بن جعفر قال: «سألت أخي أظلل و أنا محرم؟ فقال عليه السلام: نعم، و عليك الكفارة قال: فرأيت علياً إذا قدم مكة ينحر بدنة لكفارة الظل»<sup>(٦)</sup>.

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٦ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ٦.

(٣) الوسائل باب: ٦ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ٧.

(٤) الوسائل باب: ٦ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ٤.

(٥) الوسائل باب: ٦ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ٨.

(٦) الوسائل باب: ٦ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ٢.



الصدقة مع ذلك بمدّ عن كل يوم إن تمكن (١٢٩).

(مسألة ١٣): تتعدّد الشاة بتعدد النسك كما في العمرة والحج (١٣٠).

ولو تعدد السبب، كما إذا ظلّ للصداع - مثلاً - فارتفع و حصل له مرض آخر يوجب التظليل، أو عاد عليه ذلك السبب بعد البرء، أو ظلّ عامداً

وفيه: إنّه نحو استظهار، واجتهاد من ابن جعفر في أنّ البدنة المنحورة كانت كفارة الظلّ ولا حجية لاستظهاره واجتهاده.

الخامس: خبر ابن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام: «فمن عرض له أذى، أو وجع فتعاطى ما لا ينبغي للمحرم إذا كان صحيحاً، فصيام ثلاثة أيام، والصدقة على عشرة مساكين يشبههم من الطعام، والنسك شاة فيأكل و يطعم وإنما عليه واحد من ذلك»<sup>(١)</sup> وفيه مضافاً إلى قصور سنده، ومخالفته للمشهور إمكان تخصيصه بالقسم الأول من الأخبار. فتلخص مما مرّ أنّ المشهور هو المنصور.

ثمّ إنّ مورد الأخبار وإن كان هو المضطر ونسب إلى جمع اختصاص الكفارة به لكن يستفاد منها الكفارة في المختار بالأولى، مع ظهور الاتفاق على عدم الفرق بينهما، مع أنّ ذكر موارد الاضطرار إنّما هو من باب بيان مورد الاحتياج والغالب.

(١٢٩) لما تقدم من خبر أبي بصير الذي يمكن استفادة مطلوبة المد لكل يوم عنه<sup>(٢)</sup>، مضافاً إلى الدم وإن كان خلاف المشهور.

(١٣٠) مقتضى الأصل، وظهور النصوص، وظاهر الأصحاب عدم تكرار الشاة لكل يوم على المضطر، بل وكذا على المختار.

نعم، نسب إلى أبي الصلاح، وابن حمزة أنّها على المختار لكل يوم شاة، وفي الجواهر: «لم أجد لهما موافقا على التفصيل المزبور، بل ظاهر الأصحاب

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٦ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ٨ و تقدم في صفحة: ٣٥٩.

فتاب ثم ظلّ مرّة أخرى، فالأحوط التكفير في كل ذلك (١٣١).

(مسألة ١٤): تجب الشاة على محرم غطى رأسه بكل ما تقدم في المسألة الثانية من الرابع عشر من تروك الإحرام (١٣٢).

اتحادهما في الكيفية التي لا ينكر ظهور النصوص في عدم تكررها للمضطر، و عن ابن راشد قال: «قلت له ﷺ: جعلت فداك إنّه يشتد عليّ كشف الظلال في الإحرام، لأنّي محرور يشتد عليّ حر الشمس فقال ﷺ: ظلّل وأرقّ دما فقلت له: دم، أو دمين؟ قال ﷺ: للعمرة؟ قلت: إنا نحرم بالعمرة و ندخل مكة فنحل و نحرم بالحج قال ﷺ: فأرقّ دمين»<sup>(١)</sup>، ويشهد للتعدد فيهما كونهما نسكين متباينين. وبالجملة: نظائر المقام من موارد الأقلّ والأكثر، والأصل، و ظاهر النصوص والأصحاب يقتضي الأول، فالتظليل المستمر سبب واحد لا أن يكون كل آن سببا مستقلا وقد تقدم في موجبات سجود السهو بعض الكلام.

(١٣١) لقاعدة تعدد المسبب بتعدد السبب و هو متعدّد في ذلك كله عرفا، فيتعدد المسبب لا محالة بعد دعوى أنّ الكفارة الواحدة إنّما هي فيما إذا استدّام السبب الواحد لا فيما إذا تعدد عرفا وإن أمكنت المناقشة فيه: بأنّ مقتضى الأصل كفاية الكفارة الواحدة في هذه الموارد أيضاً بدعوى: أنّ المناط في الكفارة و تعددها وحدة الإحرام و تعدده لا وحدة منشأ التظليل و تعدده، ففي التظليل في الإحرام الواحد كفارة واحدة وإن تعدد التظليل و منشأه، و في التظليل في الإحرام المتعدد تعدد الكفارة وإن اتحد منشأ التظليل و هذا الاحتمال يكفي في عدم الجزم بالتعدد مع تعدد السبب في الإحرام الواحد. و منه يظهر وجه الاحتياط، و عدم الجزم بالفتوى.

(١٣٢) للنصوص، والإجماع قال أبو جعفر في صحيح زرارة: «من لبس

(١) الوسائل باب: ٧ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ١.

(مسألة ١٥): يتكرّر الفداء لو تكرّرت التغطية في إحرامين بل الأحوط التكرار لو تكرّرت في إحرام واحد على ما مرّ في التظليل (١٣٣).

(مسألة ١٦): لا فرق في التغطية بين المختار، والمضطر في أصل الفداء والتكرار بتكرار الموجب (١٣٤).

(مسألة ١٧): لو لبس الاغطية المتعدّدة دفعة واحدة لا تتكرّر الكفارة (١٣٥).

(مسألة ١٨): لا فرق في الغطاء بين ما كان غليظاً أو رقيقاً يحكي ما

ثوباً لا ينبغي له لبسه وهو محرم ففعل ذلك ناسياً أو جاهلاً فلا شيء عليه، ومن فعله متعمداً فعليه دم»<sup>(١)</sup> بناء على شموله لتغطية الرأس.

وعن الكاظم عليه السلام في خبر ابن جعفر: «لكل شيء خرجت من حبك فعليك فيه دم يهرقه حيث شئت»<sup>(٢)</sup>، وفي مرسل الخلاف روي: «من غطى رأسه أن عليه الفداء»<sup>(٣)</sup> وعدم تعرض جمع من القدماء لأصل المسألة لا يعد خلافاً، لأنّه أعّم من الفتوى بالعدم، فلا يضّر بالإجماع، وإطلاق الأخبار يشمل كل ما يعد سترًا ولو كان بالارتماس في الماء وتطين الرأس وحمل شيء ونحو ذلك.

(١٣٣) لعين ما تقدم في تكرار التظليل، فلا وجه للإعادة.

(١٣٤) للإطلاق الشامل لكل واحد منهما.

(١٣٥) للأصل بعد عدم صدق تعدد التغطية عليه عرفاً، وتجري الأقسام المزبورة في لبس الثياب المتعددة في تغطية الرأس أيضاً.

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٨ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ٥.

(٣) الخلاف ج: ١ صفحة: ٤٣٦ كتاب الحج مسألة ٨٢.

تحتة (١٣٦) و لا فدية في ستر بعض الرأس إن صدق عليه أنه مكشوف الرأس (١٣٧).

(مسألة ١٩): لا فدية في ما لو غطّى رأسه بيده أو شعره (١٣٨).

(مسألة ٢٠): لا كفارة على المرأة في تغطية وجهها (١٣٩) ولكن الأحوط أن فيها الشاة (١٤٠).

السادس: الجَدال.

(مسألة ١): في الكذب من الجَدال مرّة، شاة و مرّتين بقرة، و ثلاثة بدنة. وفي الصدق منه ثلاثا شاة و لا كفارة في ما دون ذلك و إن وجب

(١٣٦) لصدق الغطاء على كل منهما عرفا، فتشمله الأدلة قهرا.

(١٣٧) لأنّه مكشوف الرأس عرفا، و الفدية إنّما تجب فيما تصدق عليه التغطية و المفروض صدق خلافه، بل و مع الشك لا تجب، لأنّه حينئذ من الشك في أصل التكليف.

(١٣٨) للأصل، و انصراف الستر المحرّم على المحرم عنه، و في صحيح ابن عمار: «لا بأس أن يضع المحرم ذراعه على وجهه من حرّ الشمس و لا بأس أن يستر بعض جسده ببعض»<sup>(١)</sup>.

(١٣٩) للأصل، بعد خلوّ النصوص عن التعرض لها مع كونها محل الابتلاء. و بعد الشك في شمول ما تقدم من صحيح زرارة لتغطية الوجه، و العمل بعموم ما تقدم من قول الكاظم عليه السلام يحتاج إلى مؤيد خارجي و هو مفقود.

(١٤٠) خروجا عن خلاف ما نسب إلى الشيخ عليه السلام من أن فدية تغطية المرأة وجهها شاة، و عن الحلبي: «لكل يوم شاة و لو اضطرت فشاة لجميع المدة» و قال في الحقائق: «لم أقف لشيء من هذين القولين على دليل».

الاستغفار و التوبة<sup>(١٤١)</sup> و لا يعتبر توالي الإيمان الثلاث في كل من

أقول: و قد تفحصت عاجلاً فلم أظفر به أيضاً.

(١٤١) على المشهور، بل لم نظفر على خلاف يعتد به، و لكن لم يذكر هذا التفصيل إلا في الفقه الرضوي قال: «فإن جادلت مرّة أو مرّتين و أنت صادق فلا شيء عليك، فإن جادلت ثلاثاً و أنت صادق فعليك دم شاة، و إن جادلت مرّة و أنت كاذب فعليك دم شاة، و إن جادلت مرّتين كاذباً فعليك دم بقرة، و إن جادلت ثلاثاً و أنت كاذب فعليك بدنة»<sup>(١)</sup>.

و أما النصوص فهي على أقسام:

منها: صحيح الحلبي و ابن مسلم عن الصادق عليه السلام: «فمن ابتلي بالجدال ما عليه؟ فقال عليه السلام: إذا جادل فوق مرّتين فعلى المصيب دم يهريقه، و على المخطئ بقرة»<sup>(٢)</sup> و هو يدل على الشاة في الجدال ثلاثاً صادقاً على ما هو المشهور، و يمكن أن يستدل بذيله على المشهور أيضاً بإرادة البدنة من البقرة، بقرينة الفقه الرضوي و ما عن رسالة ابن بابويه التي كان الأصحاب يرجعون إليها عند إعواز النصوص. و لكن مجرد رجوع الأصحاب إليها عند إعواز النصوص - لو فرض صحته - لا يصير مدركاً لاعتبارها إلا إذا ثبت أنّه من الشهرة الاستنادية الاعتمادية على ما قرّرناه سابقاً.

ومنها: خبر أبي بصير عنه عليه السلام أيضاً: «إذا حلف الرجل ثلاثة أيمان و هو صادق و هو محرم فعليه دم يهريقه و إذا حلف يمينا واحدة كاذباً فقد جادل فعليه دم يهريقه»<sup>(٣)</sup> و المراد بإطلاق الدم هو الشاة، فبدل على المشهور بالنسبة إلى الجدال الصادق ثلاثاً و الكاذب مرة.

ومنها: صحيح ابن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: «سأله عن الجدال في

(١) لورد صدره في مستدرک الوسائل باب: ٢٣ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ١ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ٦.

الحج فقال ﷺ: من زاد على مَرَّتَيْنِ فقد وقع عليه الدم فقليل له: الذي يجادل وهو صادق؟ قال ﷺ: عليه شاة، والكاذب عليه بقرة<sup>(١)</sup> وهو مطابق للمشهور بالنسبة إلى الجدال الصادق ويمكن أن يراد بالبقرة البدنة، كما مرّ في الصحيح السابق.

ومنها: خبر أبي بصير عن أحدهما ﷺ: «إذا حلف بثلاثة أيمان متعمدا متتابعات صادقا فقد جادل، وعليه دم، وإذا حلف بيمين واحدة كاذبا فقد جادل وعليه دم»<sup>(٢)</sup> وهو ظاهر في قول المشهور بالنسبة إلى الأيمان الصادقة واليمين الواحدة الكاذبة.

ومنها: صحيح ابن عمار عن الصادق ﷺ: «إن الرجل إذا حلف ثلاث أيمان في مقام ولاء وهو محرم فقد جادل، وعليه دم يهرقه ويتصدق به»<sup>(٣)</sup> وهو أيضاً ظاهر في قول المشهور بالنسبة إلى الأيمان الصادقة.

ومنها: خبر أبي بصير عنه ﷺ أيضاً: «إذا جادل الرجل وهو محرم فكذب متعمداً فعليه جزور»<sup>(٤)</sup> ويمكن حمله على المجادلة الكاذبة ثلاث مَرَّات، فيطابق المشهور بناء على أن المراد بالجزور البدنة فيكون حكم الأيمان الكاذبة ثلاث مَرَّات مذكوراً في النص حينئذ.

ومنها: موثق يونس بن يعقوب قال: «سألت أبا عبد الله ﷺ عن المحرم يقول: لا والله، وبلى الله وهو صادق عليه شيء؟ قال ﷺ: لا»<sup>(٥)</sup> ويمكن حمله على المرأة أو المرتين، فيطابق مع المشهور والمراد من أنه لا شيء عليه نفي الكفارة لا الإثم، إذ كل حرام فيه الإثم لا محالة، ويمكن حمله على صورة الاضطرار إليها، لإثبات حق، أو إبطال باطل فلا إثم حينئذ.

(١) راجع الوسائل باب: ١ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ٧.

(٢) راجع الوسائل باب: ١ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ١ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ٣.

(٤) الوسائل باب: ١ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ٩.

(٥) الوسائل باب: ١ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ٨.

الصادق والكاذب (١٤٢).

(مسألة ٢): لو اضطر إلى اليمين لإثبات حق، أو نفي باطل، فلا إثم ولا كفارة فيها (١٤٣) وإن كانت أحوط (١٤٤).

(مسألة ٣): لو كانت اليمين لإكرام أخيه. كما لو قال له أخوه: أنت لا تفعل هذا فقال: والله أفعله لا كفارة فيها (١٤٥).

ومنها: خبر إبراهيم عن الكاظم عليه السلام: «من جادل في الحج فعليه إطعام ستين مسكينا لكل مسكين نصف صاع إن كان صادقا أو كاذبا، فإن عاد مرتين فعلى الصادق شاة وعلى الكاذب بقرة»<sup>(١)</sup> وهو بالنسبة إلى البقرة في مرتين موافق للمشهور وحمل صدره على التدب لا ينافي استفادة الوجوب من ذيله.

فتلخص: أنَّ النصوص ظاهرة في وجوب الشاة في الثلاثة الصادقة والواحدة الكاذبة واستفادة وجوب البقرة في المرتين من الكاذبة والبدنة في الثلاثة من الكاذبة منها يحتاج إلى مزيد عناية وقرينة خارجية. هذا.

وأما وجوب الاستغفار عن الاولى والثانية في الصادقة، فلائها محرمة على المحرم وكل حرام وجب الاستغفار عنه.

(١٤٢) لإطلاق جملة من النصوص، وظهور الاتفاق عليه، وما في بعض الأخبار من ظهور اعتبار التوالي<sup>(٢)</sup> في مقام بيان أحد الأفراد لا التقيد، فلا يقيد المطلقات به، مع أنَّ التوالي ثلاثا من الأفراد النادرة ولا يصلح ذلك للتقييد.

(١٤٣) لائها جائزة حينئذ، لأدلة رفع الحرج، والاضطرار ولا شيء فيما هو جائز لا الكفارة ولا التوبة.

(١٤٤) خروجاً عن توهم الخلاف حيث قال في الدروس وغيره: «الأقرب جوازه وانتفاء الكفارة».

(١٤٥) لصحيح أبي بصير: «سأله عليه السلام عن المحرم يريد أن يعمل العمل

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ١٠.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ٤ و ٥ و ٨.

(مسألة ٤): إنّما تجب البقرة بالمرتين، و البدنة بالثلاث إن لم يكن قد كفر عن السابق، فلو كفر عن كل واحدة فالشاة ليس إلا، أو كفر عن كل ثنتين فالبقرة كذلك. و لو كنّ أزيد من الثلاث و لم يكن قد كفر فليس إلا بدنة واحدة و كذا في ثلاث الصدق فلو زادت على الثلاث و لم يكفر يكفي شاة واحدة و مع تخلل التكفير فعن كل ثلاث شاة (١٤٦).

(مسألة ٥): لا كفّارة في الفسوق سوى الاستغفار.

نعم، يستحب له التصديق بشيء بل و بالبقرة (١٤٧).

السابع: قلع شجر الحرم - غير ما استثنى.

فيقول له صاحبه: و الله لا تعمله، فيقول و الله لأعملنّه، فيخالفه مرارا يلزمه ما يلزم صاحب الجدل؟ قال ﷺ: لا، إنّما أراد بهذا إكرام أخيه إنّما كان ذلك ما كان لله عز و جلّ فيه معصية»<sup>(١)</sup>.

(١٤٦) أرسل ذلك كله في الحقائق إرسال المسلّمات، و نسبه في الجواهر إلى «صريح جماعة من غير خلاف يظهر فيه - إلى أن قال - إن لم يكن إجماع أمكن كون المراد من النص و الفتوى وجوب الشاة بالمرة ثم هي مع البقرة بالمرتين ثم هما مع البدنة في الثلاثة».

وفيه: إنّ لم يعلم وجه كون المراد من النص و الفتوى ذلك و لم يبيّنه ﷺ أيضاً، بل مقتضى الأصل عدمه، فما فهمه الأصحاب هو المتعين.

(١٤٧) لصحيح الحلبي و ابن مسلم عن الصادق ﷺ قالوا: «أرأيت من ابتلى بالفسوق ما عليه؟ قال ﷺ: لم يجعل الله له حذّاً يستغفر الله و يلبي»<sup>(٢)</sup>، و يقتضيه الأصل، و ظهور الإجماع، و أما صحيح ابن خالد قال: «سمعت أبا

(١) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٧.

(٢) الفقيه ج: ٢ صفحة: ٢١٢.



(مسألة ١): لو كان قالع الشجرة محرماً، ففي الكبيرة بقرة وفي الصغيرة شاة، وفي أبعاضها قيمته (١٤٨).

عبد الله عليه السلام يقول: «و في السباب و الفسوق بقرة»<sup>(١)</sup>، و صحيح ابن جعفر: «و كفارة الفسوق يتصدق به إذا فعله و هو محرّم»<sup>(٢)</sup> فمحمولان على الذنب جمعا. (١٤٨) على المشهور، بل المجمع عليه في أصل وجوب شيء عليه في الجملة إلا عن ابن إدريس فجزم بالعدم و قال: «لم يتعرض في الأخبار عن الأئمة عليهم السلام لكفارة لا في الكبيرة و لا في الصغيرة» لكن الشيخ ادعى الإجماع. و يدل على المشهور صحيح ابن حازم سأل الصادق عليه السلام: «عن الأراك يكون في الحرم فأقطعه؟ قال عليه السلام: عليك فداؤه»<sup>(٣)</sup> بناء على أنه الشاة أو البقرة كما هو المتعارف من استعمالاته في محظورات الإحرام. و في الموثق عنه عليه السلام أيضاً: «عن الرجل يقطع من الأراك الذي بمكة قال عليه السلام: عليه ثمنه يتصدق به»<sup>(٤)</sup> الظاهر في قطع الأبعاض، فيضمن لقاعدة تبعية البعض للكل في الضمان.

و في مرسل موسى بن القاسم: «روى أصحابنا عن أحدهما عليه السلام أنه قال: إذا كان في دار الرجل شجرة من شجر الحرم لم تنزع فإن أراد نزعها كفر بذبح بقرة يتصدق بلحمها على المساكين»<sup>(٥)</sup> مؤيداً بقول ابن عباس - على ما في الجواهر - «في الدوحة بقرة، و في الجزلة شاة» المظنون أنه أخذه عن النبي صلى الله عليه وآله و تردد المحقق في الشرائع، و العلامة في التذكرة و المنتهى، لضعف خبر ابن القاسم بالإرسال، مع اشتماله على الكفارة فيما إذا نزع شجرة من داره و قد مرّ

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب بقیة كفارات الإحرام حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب بقیة كفارات الإحرام حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ١٨ من أبواب بقیة كفارات الإحرام حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ١٨ من أبواب بقیة كفارات الإحرام حديث: ٢.

(٥) الوسائل باب: ١٨ من أبواب بقیة كفارات الإحرام حديث: ٣.

و كذا لو كان محلا (١٤٩).

(مسألة ٢): من قلع شجرة من الحرم ثم أعادها إلى مكانها الأول أو إلى غيرها، فعادت على ما كانت عليه فلا كفارة عليه (١٥٠) ولو جفت ولم

جوازه و عدم الكفارة فيه، و عدم ظهور الفداء في خبر ابن حازم في الكفارة، كعدم ظهور الموثق في قطع الأبعاض، بل يشمل القلع أيضاً.

و الكل مخدوش، لانجبار الإرسال بعمل المشهور و اشتماله على ثبوت الكفارة في قطع الشجرة من داره مع أنه جائز لا يضّر بأصل الحكم في الجملة، و الفدية و الفداء في اللغة و إن كان أعم من الدم قال تعالى ﴿فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾<sup>(١)</sup> و لكن يمكن أن يقال: إنه في كفارات تترك الإحرام في مقابل القيمة إلا ما خرج بالدليل، فراجع أخبار كفارات الصيد و ما يتعلق بها، و ظهور قوله: «يقطع من الأراك» في القطع دون القلع مما لا ينكر، فالمشهور هو المتعين و لا وجه لتردد المحقق و الفاضل، كما لا وجه لجزم ابن إدريس بالعدم، و كذا لا وجه لقول القاضي بتعين البقرة جموداً على مرسل ابن القاسم، و كذا قول الإسكافي من تعيين الثمن مطلقاً اعتماداً على الموثق، و كذا ما نسب إلى الحلبيين من الصدقة في قطع الأبعاض بأي شيء يتيسر و إن أمكن حمل ما نسب إليهما على ما إذا لم تكن له قيمة لقلته أو نحو ذلك.

(١٤٩) لإطلاق الأخبار الشامل ما إذا كان القالع محلاً و قد تقدم في الواحد و

العشرين من ترك الإحرام ما ينفع المقام.

(١٥٠) لقاعدة الضمان باليد الدالة على وجوب إعادتها إلى الحرم و بعد

صيرورتها كالأول ينتفي موضوع الكفارة، لأن موضوعها الإتيان و لم يتحقق ذلك، و يشهد له خبر هارون بن حمزة عن الصادق عليه السلام: «إن علي بن الحسين عليه السلام

كان ينفي الطاعة من العشب ينتفها من الحرم، قال: و رأيته قد نشف

تنفعها الإعادة فلا تسقط الكفارة (١٥١).

(مسألة ٣): لا كفارة في قلع حشيش الحرم (١٥٢) وإن أثم القالع في غير ما استثنى جواز قلعه (١٥٣) والأحوط التصدق بما تيسر، وأحوط منه ضمانه بقيمته (١٥٤).

(مسألة ٤): الأحوط وجوبا التكفير بشاة في قلع الضررس وإن لم يدم (١٥٥).

طاقة وهو يطلب أن يعيدها مكانها» فتأمل (١).

(١٥١) لأصالة بقائها بعد عدم عروض مسقط لها، وما نسب إلى المبسوط، و المنتهى و التذكرة من الضمان بالقيمة معللين له بالإتلاف و ما نسب إلى القواعد من لزوم الضمان و لا كفارة مخالف لاستصحاب وجوب الكفارة من غير دليل حاكم عليه إلا أن يكون مرادهم من القيمة الكفارة.

(١٥٢) لأصالة البراءة بعد عدم دليل عليه و الحرمة التكليفية أعم من ثبوت الكفارة.

(١٥٣) لما تقدم في الواحد و العشرين من تروك الإحرام من حرمة قلع الحشيش، و الحرمة ملازمة للإثم مع المخالفة العمدية كما تقدم فيه الكلام في موارد الاستثناء أيضاً فراجع.

(١٥٤) أما الأول فللخروج عن خلاف الحلبيين. و أما الثاني فللخروج عن خلاف العلامة و لا دليل لهما على الوجوب إلا الحمل على أبعاد الشجرة و على بعض المحرمات الإحرامية و لا يصلح ذلك دليلاً لإثبات حكم شرعي، بل هو أشبه بالقياس.

(١٥٥) نسب الوجوب إلى الكافي، و المهذب، و المبسوط، بل المشهور،

لخبر محمد بن عيسى عن عدة من أصحابنا: «عن رجل من أهل خراسان أنَّ مسألة وقعت في الموسم لم يكن عند مواليه عليه السلام فيها شيء: محرم قلع ضرسه فكتب يهريق دما»<sup>(١)</sup> و تردد فيه المحقق في الشرائع، بل عن ابني بابويه والجنيد عدم وجوب شيء فيه، لقصور الخبر بالإرسال و الإضرار مع إمكان حمله على الإدماء، فتكون الشاة له لا للقلع، و لكن الخبر بضميمة عمل جمع به يصلح لإيجاب الاحتياط و إطلاقه يشمل صورة الإدماء و عدمه. كما أنَّ الظاهر أنَّ المراد من الضرس ما يعمّ مطلق السن.

(١) الوسائل باب: ١٩ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ١.

## فصل في اجتماع موجبات الكفارة

(مسألة ١): لو اجتمعت أسباب الكفارة المختلفة كالصيد و اللبس، و تغليم الأظفار، و الطيب - لزم عن كل واحد كفارة سواء فعل ذلك في وقت واحد، أو وقتين، كفر عن الأول أو لم يكفر<sup>(١)</sup>.  
(مسألة ٢): إذا كرّر السبب الواحد تجب عليه لكل مرة كفارة<sup>(٢)</sup>.

---

## فصل في اجتماع موجبات الكفارة

(١) كل ذلك لقاعدة تعدد المسبب بتعدد السبب و وجود المقتضي و انتفاء المانع، مضافا إلى الإجماع، و دعوى: أن العلل الشرعية معرفات و يجوز اجتماع معرفات كثيرة بالنسبة إلى شيء واحد (مردود):  
أولا: بأنه لا فرق بين العلل الشرعية و غيرها فتكون حقيقة تارة و معرفة أخرى.

و ثانيا: على فرض الصحة فكل علة معرفة لشيء خاص و جهة مخصوصة لا تكون تلك الجهة في معرفية العلة الأخرى فراجع ما ذكرناه في الأصول.  
(٢) على المشهور، بل عن السيدين دعوى الإجماع عليه، لأنّ ظاهر إطلاق الأدلة تعلق الكفارة بذات الطبيعة و الماهية و هي قابلة للتعدد و التكرار بلا فرق بين تعدد المجلس و اتحاده و تخلل الكفارة و عدمه، فيشمل الإطلاق لجميع ذلك.

و أشكل عليه تارة: بمنافاته لأصالة البراءة خصوصا في صورة عدم تخلل الكفارة، إذ المسألة حينئذ من موارد الأقل و الأكثر و قد أثبتنا في الأصول وجوب

الأول و البراءة عن الآخر.

و اخرى: بأنه إذا أفسد الحج بجماع الأول فلا موضوع للكفارة في جماع الثاني.

و ثالثة: بأن السببية بنحو صرف الوجود لا الطبيعة السارية فتجب الكفارة بمحض أول الوجود دون غيره.

و الكل باطل: إذ الأول محكوم بإطلاق الدليل.

و الثاني بما تقدم من عدم فساد الحج بالجماع بل الأول فرض و الثاني عقوبة. و على فرض الفساد فحرمة المحظورات باقية لا تزول به، مضافا إلى إطلاق النص و الفتوى. و الأخير بأنه يحتاج إلى قرينة خارجية و هي مفقودة لأنّ المجموعات تكليفية كانت أو وضعية إنّما تكون بحسب الذات و الطبيعة السارية مطلقا فلا إشكال من هذه الجهات إذا كان المراد بالجماع العمل الواحد من حين الشروع إلى قضاء الحاجة و الفراغ من العمل بمقتضى العادة، أو كان المراد به الدخول مرة واحدة مع الإنزال فيها، أو كان المراد بالإيلاج مرة واحدة ثمّ النزع و الانصراف عنه بعد ذلك. و أما إن كان المراد به تكرر مجرد الإيلاج و النزع من غير قضاء الحاجة و الفراغ من أصل العمل بحسب العادة إلا في المرة الأخيرة بحيث يعد كل إيلاج و نزع من مقدمات العمل لا نفسه عرفا و لو كان شخص بطيء الإنزال و لا ينزل إلا بعد عشر مرات - مثلا إيلاجا و إخراجا - فهل تتكرر الكفارة حينئذ و تجب عليه عشر بدئات؟ مقتضى الجمود على الإطلاق ذلك إلا أن يدعى الانصراف عنه انصرافا يوجب سقوط الإطلاق و الظهور و هو مشكل بل ممنوع.

نعم، لو لم ينزح بعد الإيلاج و تكرر التحريك، فالظاهر كونه واحدا و إن طال و تكرر الإنزال.

وبالجملة: إما أن يصدق تكرر السبب عرفا أو يصدق عدمه، أو يشك في أنّه من التكرر أو لا؟ و حكم الأولين معلوم والمرجع في الأخير البراءة، فيكون

(مسألة ٣): إذا كرّر حلق الرأس، فإن كان في وقت واحد، فعليه كفارة واحدة، وإن كان في وقتين كأن حلق بعض رأسه غدوة وبعضه الآخر عشية - تتكرر<sup>(٣)</sup>. ولو شك في وحدة السبب و تعدده تجزية كفارة واحدة<sup>(٤)</sup>.

(مسألة ٤): لو تطيب مرّة بعد أخرى تعددت الكفارة. و أما لو جمع أنواعا من الطيب، فتطيب بها دفعة واحدة تجزية كفارة واحدة<sup>(٥)</sup>.

(مسألة ٥): لو قبل متعددا بأن نزع فاه ثمّ قبل ثانيا - تعددت الكفارة، وكذا على الأحوط وجوبا ما إذا لم ينتزع فاه وحصل منه التقييل متعددا عرفا<sup>(٦)</sup>.

مثل الصورة الثانية.

(٣) على المشهور لصدق وحدة السبب في الصورة الأولى عرفا، فتتحد الكفارة لا محالة بخلاف الصورة الثانية، إذ يصدق التعدد عرفا، فتكرر الكفارة قهراً.

وأشكل عليه: بأنّ المناط في وجوب الكفارة حلق الرأس وهو كما يصدق بالنسبة إلى الوقت الواحد يصدق بالنسبة إلى الوقتين أيضاً فلا وجه لتعدد الكفارة في الأخير، بل تجزي الواحدة فيه أيضاً. ويرد عليه: أنّ المناط في الوحدة و التعدد وحدة السبب و تعدده و المفروض صدق التعدد في الأخير.

(٤) للأصل بعد عدم صدق التعدد عرفا، و تقدم ما يتعلق، بتعدد لبس الثياب فراجع.

(٥) أما التعدد في الصورة الأولى، فلتعدد السبب عرفا. و أما كفاية الواحدة في الأخيرة، فلكون السبب واحدا عرفا، وكذا الكلام في تناول الطعام الطيب.

(٦) أما الأول، فلتعدد الخارجي في السبب. و أما الأخير فلصدق تعدد

(مسألة ٦): كل محرم لبس - أو أكل - عالماً، عامداً ما لا يحلّ له أكله، أو لبسه ولم يكن له مقدر شرعيّ كان عليه دم شاة<sup>(٧)</sup>.

(مسألة ٧): لا كفارة على الناسي، و الساهي، و الجاهل في غير الصيد<sup>(٨)</sup> وإن استحب له في بعض الموارد<sup>(٩)</sup>، و أما الصيد ففيه الكفارة

التقبيل عرفاً فيه أيضاً. ومنشأ التردد احتمال انصراف التعدد إلى نزع الفم ثمّ الإعادة ثانياً.

(٧) نصّاً وإجماعاً ففي صحيح زرارة عن أبي جعفر<sup>(ع)</sup>: «من تنفّ إبطه، أو قلّم ظفره، أو حلق رأسه، أو لبس ثوباً لا ينبغي له لبسه أو أكل طعاماً ما لا ينبغي له أكله و هو محرم ففعل ذلك ناسياً، أو جاهلاً فليس عليه شيء و من فعله متعمداً فعليه دم شاة»<sup>(١)</sup> و قد تقدم في الفصول السابقة بعض ما ينفع المقام.

(٨) للنص، و الإجماع قال الصادق<sup>(ع)</sup> في خبر ابن عمار: «و ليس عليك فداء ما أتيت به جهالة إلا الصيد، فإنّ عليك فيه الفداء بجهل كان أو بعد»<sup>(٢)</sup>، و عنه<sup>(ع)</sup> أيضاً: «اعلم أنّه ليس عليك فداء شيء أتيت به و أنت محرم جاهلاً إذا كنت محرماً في حجبك أو عمرتك إلا الصيد فإنّ عليك الفداء بجهالة كان أو عمد»<sup>(٣)</sup>.

و يدل على المقصود حديث رفع النسيان أيضاً<sup>(٤)</sup> و عن أبي جعفر الجواد<sup>(ع)</sup>: «كل ما أتى به المحرم بجهالة أو خطأ فلا شيء عليه إلا الصيد»<sup>(٥)</sup>، و قد تقدم صحيح زرارة.

(٩) كإطعام مسكين في استعمال الطيب بجهالة، لخبر ابن عمار: «في

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب بقیة كفارات الإحرام حديث: ٩.

(٢) الوسائل باب: ٣١ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٣١ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٤.

(٤) الوسائل باب: ٥٦ من أبواب جهاد النفس.

(٥) الوسائل باب: ٣ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٢.



ولو كان سهواً، أو جاهلاً<sup>(١٠)</sup>.

القرحة التي داوها بدهن بنفسج إن كان فعله بجهالة فعليه طعام مسكين<sup>(١١)</sup> وفي تقليم ظفر من أظفاره ناسياً، لصحيح حريز: «في المحرم ينسى فيقلم ظفراً من أظفاره قال ﷺ: يتصدق بكف من الطعام»<sup>(١٢)</sup> المحمول على الندب، بل يستحب له إذا فرغ من مناسكه وأراد الخروج من مكة شراء تمر بدرهم ثمّ التصدق به ليكون كفارة لما أكل أو دخل عليه في إحرامه مما لا يعلم به، لقول الصادق عليه السلام: «إذا فرغت من مناسكك وأردت الخروج من مكة فاشتر بدرهم تمراً ثمّ تصدّق به يكون كفارة لما أكلت، ولما دخل عليك في إحرامك مما لا تعلم»<sup>(١٣)</sup> المحمول على الندب إجماعاً.

(١٠) إجماعاً، ونصوصاً تقدّم بعضها<sup>(١٤)</sup> ومقتضى إطلاق الجهل في النص و الفتوى شموله لكل من المقصّر والقاصر كما تقدم في أول الكتاب (حكم كفارة الصبي إذا أحرم به وليّه)، وكفارة المجنون فلا وجه للإعادة فراجع.  
والحمد لله أولاً وآخراً

(١) الوسائل باب: ٤ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ١٢ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب بقية كفارات الإحرام حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٣١ من أبواب كفارات الصيد.

فهرست الجزء الثالث عشر من كتاب

مهذب الاحكام

كتاب الحج

فصل في المواقيت

تعريف الميقات ٥

المواقيت التي يجوز الاحرام

منها عشر ٥

(الأول) ذو الحليفة و هي ميقات أهل

المدينة و من يمر عليها ٦

ما يتعلق بتعيين محل الاحد ٦

جواز الاحرام من خارج المسجد مما

يحاذيه ٨

هل يجوز تأخير الاحرام من ذي

الحليفة الى الجحفة اختياراً و جوازه

مع الاضطراب و فروع تتعلق بذلك ٩

يجوز لأهل المدينة و من اتاها

العدول الى ميقات آخر ان عدلوا عن

طريق ذي الحليفة و ما يتصور مع

الاقسام في العدول ١١

ما يتعلق باحرام الحائض هل هو من

المسجد أو من خارجه ١٢

كيفية احرام الجنب أن لم يكن عنده

ماء للغسل. ١٣

(الثاني) العقيق و هو ميقات لأهل نجد

والعراق ١٤

حدّ العقيق و جواز الاحرام من

مواضع فيه اختياراً و اضطراباً ١٥

(الثالث) الجفة و هي ميقات لأهل

الشام و مصر و من يمر عليها من

غيرهم ١٦

(الرابع) بللم و هو لأهل اليمن ١٧

(الخامس) قرن المنازل و هو لأهل

الطائف ١٧

(السادس) مكة و هي ميقات لاحرام

حج التمتع ١٧

(السابع) ديرة الأهل و هي ميقات

لمن كان منزله دون الميقات الى

مكة ١٨

محل احرام اهل مكة، او المجاور

فيها ١٩

الاحرام من ديرة الأهل رخصة

فيجوز الاحرام لهم من احدى

المواقيت الخمسة بل الأفضل ذلك ٢٠

(الثامن) فخ و هو ميقات الصبيان ٢٠

هل يكون احرام الصبي من فخ أو ان

احرامه من احدى المواقيت الخمسة

والتجرد من فخ ٢١

(التاسع) محاذاة احدى المواقيت

الخمس و هي ميقات من لم يمر على

احداها ٢٢

يلاحظ بعد الميقاتين الى مكة لو كان

في طريق يحادي اثنين منها ٢٢

- ٣٣ لها ما يتعلق بمعنى المحاذاة، وأنه لا بد من حصول الاطمينان بتحققها و حكم الشك في حصولها ٢٤
- لو احرم من موضع ظن بالمحاذاة ثم تبين الخلاف ٢٥
- المواقيت محيطة بالحرم فلا يتصور طريق لا يمر باحداها ولا بمحاذيها ٢٥
- لو فرض طريق لا يمر بالمواقيت ولا بمحاذها احرم من ادنى الحلّ ٢٦
- (العاشر) ادنى الحلّ و هو ميقات للعمرة المفردة بعد حجي الافراد والقران او لكل عمرة مفردة ٢٧
- افضل المواضع في ميقات ادنى الحلّ ٢٨
- حدّ الحرم ٢٩
- المسافة بين مكة والمواقيت الخمسة ٣٠
- كل من حج او اعتمر على طريق فميقاته ميقات اهل ذلك الطريق وان كان مهل ارضه غيره ٣٠
- ميقات حج التمتع و حجي الافراد والقرن و عمرتهما ٣١
- قاعدة أن النسك يجمع فيها بين الحل والحرم ٣٢
- ما يتعلق باحرام مكة والمجاور
- فصل في احكام المواقيت
- لا يجوز الاحرام قبل المواقيت ولا ينعقد الا في موضعين ٣٥
- (احدهما) اذا نذر الاحرام قبل الميقات و دفع ما يتوهم في عدم انعقاد هذا النذر ٣٥
- عدم انعقاد الاحرام قبل الميقات فيما لم يكن محل عقد الاحرام والاشكال فيه ٣٥
- فروع وفيه: لا فرق في النذر المتعلق بالاحرام قبل الميقات بين اقسام النذر كما لا فرق الميقات بين اقسام النذر كما لا فرق بين تقارن انشاء النذر للاحرام او تقدمه عليه وكذا لا فرق بين اقسام الاحرام ٣٧
- هل يلحق العهد واليمين بنذر الاحرام قبل الميقات ٣٧
- (ثانيها) الحاق العهد واليمين ٣٨
- لا يلزم تجديد الاحرام عند المرور بالميقات مع الاحرام قبله بالنذر ولا المرور عليها ٣٩
- يعتبر تعيين مكان المنذور منه الاحرام و حكم التردد بين المكانين يشترط في نذر احرام عمرة التمتع أن

اثناء الطريق لبسيهما ولا يجب  
الرجوع الى الميقات ٥٣  
ما يتعلق بالمغنى عليه حين انشاء  
الاحرام في الميقات ٥٤  
حكم من ترك الاحرام من الميقات  
ناسياً او جاهلاً بالحكم أو  
الموضوع ٥٥  
لو تجاوز الميقات محلاً غير قاصد  
للسك ولا الدخول في مكة ثم بداله  
ذلك ٥٦  
من كان مقيماً بمكة واراد حج  
التمتع ٥٦  
التمتع اذا ترك الاحرام من مكة  
للحج - أو احرم من غيرها - نسياناً أو  
جهلاً ٥٦  
لو نسي الاحرام ولم يذكره حتى فرغ  
من جميع اعمال الحج او العمرة صح  
عمله وكذا لو تركه جهلاً ٥٨

### فصل في مقدمات الاحرام

يستحب قبل الشروع في الاحرام  
امور:

(الاول) توفير الشعر لإحرام الحج  
مطلقاً من اول ذي القعدة ٦٠  
يستحب اهراق دم لو ازال شعر رأسه  
في أشهر الحج بالحلق عمداً ٦٠

يكون في اشهر الحج ٣٩  
(ثالثها) لو اراد ادراك عمرة رجب و  
خشى أن تفوته أن اخّر الاحرام الى  
الميقات ٤٠  
لا يجوز تأخير الاحرام على  
الميقات ٤٢  
حكم من تجاوز الميقات او محاذاته  
بلا احرام وكان امامه ميقات آخر ٤٣  
لا يجب الاحرام أن لم يرد النسك ولا  
دخول مكة ٤٦  
فروع وفيه: لو اراد دخول مكة ولم  
يرد النسك لو كان بانياً على عدم  
الاتيان بالنسك عصياناً، حكم  
الاحرام لو نهى الزوج زوجته عن  
الحج او العمرة المندوبتين، مع فروع  
تتعلق بذلك ٤٧  
حكم من أخّر الاحرام من الميقات  
عالمأ و عامداً ولم يتمكن من العود  
اليها ولم يكن امامه ميقات آخر ٤٨  
لو كان قاصداً للعمرة المفردة وترك  
الاحرام متعمداً هل يحرم من أدنى  
الحل أو يرجع إلى الميقات ٥١  
ان لم يتمكن المريض من نزع ثيابه و  
لبس ثوبى الاحرام يجزى النية  
والتلبية في تحقق الاحرام ٥١  
لوزال العذر عن لبس ثوبى الاحرام

(الخامس) صلاة ست ركعات أو أربع  
او ركعتين للاحرام و يجوز اتيانها في  
اي وقت حتى المكروهة فيها  
الصلاة ٧٤  
ما يستحب ان يقرأ في الصلاة قبل  
الاحرام ٧٥  
يكره لمن اراد الاحرام الحناء ان بقى  
اثره الى بعد الاحرام ٧٦  
وكذا ما تستعملها النساء من  
الالوان ٧٦

### فصل في كيفية الاحرام

معنى الاحرام ٧٨  
واجبات الاحرام ثلاثة: ٧٨  
(الأول) النية ٧٨  
الكلام في عدّ النية من واجبات  
الاحرام ٧٨  
حكم من ترك نية الاحرام ٧٩  
يعتبر القربة والخلوص في نية  
الاحرام و مع فقد كل منهما يبطل  
احرامه ٧٩  
تروك الاحرام واجبات مستقلة  
بخلاف الصوم، وهل يعتبر قصدها في  
تحقق الاحرام او الصوم ٧٩  
تجب النية من اول الشروع في  
الاحرام ٨٠

يستحب توفير الشعر للعمرة شهراً ٦٠  
(الثاني) قص الاظفار، الاخذ من  
الشارب، وازالة شعر الابط والعانة،  
وازالة الاوساخ والاستياك ٦٠  
(الثالث) الغسل للحرمان في الميقات  
ومع العذر عنه التيمم ٦٤  
جواز تقديم غسل الاحرام على  
الميقات ٦٥  
مقدار الفصل بين الغسل والاحرام ٦٧  
يستحب اعادة الغسل لو احدث قبل  
الاحرام خصوصاً في النوم ٦٧  
يستحب اعادة الغسل ان لبس ما لا  
يجوز لبسه في الاحرام أو أكل كذلك  
وكذا لو ارتكب تروك الاحرام ٦٨  
لو أحرم بغير غسل اعاد صورة  
الاحرام والمحتملات في الاعادة ٦٨  
استحباب الدعاء بالمأثور عند  
الاحرام او بعده ٧٠  
(الرابع) ان يكون الاحرام عقيب صلاة  
فريضة او نافلة و دفع ما يتوهم من  
الوجوب ٧٠  
يستحب احرام غير حج التمتع عقيب  
صلاة الظهر ٧٢  
لو لم يكن وقت فريضة الظهر احرم  
بعد فريضة اخرى والا بعد صلاة  
القضاء والا عقيب النافلة ٧٣

- دفع ما قيل من ان للاحرام تروك  
خاصة ٨٠
- الاركان في الحج خمسة و معنى  
الركن ٨٠
- يعتبر في نية الاحرام تعيين الحج  
بأقسامه او العمرة و هل يجوز ايكال  
تعيين النية الى ما بعد الشروع في  
الاحرام و بيان المحتملات في  
ذلك ٨١
- لا تعتبر في نية الاحرام قصد الوجه  
والتلفظ والاختار بالبال وانما يكفى  
الداعى ٨٤
- لا يعتبر في الاحرام العزم على ترك  
محرمات الاحرام وانما يعتبر  
الاستمرار على تركها ٨٤
- لو نسي المحرم ما عينه حين الاحرام  
من الحج او العمرة ٨٥
- لكل من احرام الحج والعمرة نية  
مستقلة ٨٧
- لو نوى في الاحرام كاحرام فلان ٨٩
- لو وجب عليه نوع من الحج أو العمرة  
فنوى غيره. ٩٠
- المدار على النية لو نوى نوعاً و نطق  
بغيره ٩١
- لو شك في أثناء النوع هل نوى ذلك  
أو غيره ٩١
- استحباب التلفظ بالنية و كيفية  
ذلك ٩١
- فروع تتعلق بالنية ٩٢
- يستحب أن يشترط عند احرامه  
الاجلال إذا عرض له مانع من اتمام  
نسكه و فائدة ذلك الشرط ٩٣
- (الثاني) من واجبات الاحرام التلبيات  
الاربع ٩٧
- صورة التلفظ بالتلبيات الاربع ٩٧
- يلزم الاتيان بالتلبيات على الوجه  
العربي و حكم من تعذر ذلك عليه ٩٩
- لا ينعقد الاحرام الا بالتلبية سوى  
احرام حج القران فيتخير فيه بين  
الاشعار والتقليد ١٠١
- الاشعار في القران مختص بالبدنة  
والتقليد مشترك بينها و بين غيرها من  
أنواع الهدى ١٠٢
- هل تجب التلبية على القارن لو عقد  
احرامه بالاشعار او التقليد ١٠٣
- لا تجب مقارنة التلبية لنية  
الاحرام ١٠٣
- لا يحرم عليه محرمات الاحرام قبل  
التلبية او قبل الاشعار او التقليد ١٠٥
- هل يتحقق الاحرام بمجرد نيته قبل  
التلفظ بالتلبية ١٠٦
- لو نسي التلبية وجب العود وان لم

- ١١٦ أيضاً  
كيفية لبس الثوبين و هل يكون  
لبسهما شرطاً نصحة الاحرام او  
١١٧ واجباً تعدياً  
مقدار الازار والرداء في ثوبي  
١٢٠ الاحرام  
لو أحرم في قميصه عالماً او جاهلاً او  
١٢١ ناسياً  
يجوز تبديل ثوبي الاحرام ١٢٢  
جواز الاحرام في اكثر من  
١٢٣ ثوبين  
لو اضطر المحرم الى لبس القباء و  
١٢٤ كيفية لبسها  
لو لم يكن للمحرم رداء احرم في  
الازار و عوض عنه بالقباء وان لم  
يكن له قباء بنا لقميص و كيفية  
لبسه ١٢٥  
لو لم يكن معه ازار لبس السراويل  
١٢٦ عوضاً عنه  
انصراف لبس المخيط المحرّم عن  
وضع القميص أو س القباء على عاتقيه  
ولا تجب الفدية في لبس القباء  
١٢٦ مقلوباً  
يجب في ثوبين الاحرام مما تصح  
الصلاة فيه والا اثم و صح  
١٢٦ احرامه
- ١٠٦ يتمكن اتى بها في مكان التذكّر  
الواجب من التلبية مرة واحدة و  
يستحب الاكثار بها في مواضع  
١٠٧ خاصة  
يستحب الجربها للرجال دون  
النساء ١٠٨  
ما يتعلق باستحباب تأخير التلبية الى  
المواضع الخاصة ١٠٨  
المعتمر للتمتع يقطع التلبية عند  
مشاهدة بيوت مكة و في المفردة عند  
دخول الحرم لو جاء من خارجه او  
مشاهدة الكعبة ان خرج من  
مكة ١١١  
الحاج يقطع التلبية عند الزوال من يوم  
عرفة ١١٢  
لا يلزم في تكرار التلبية ان يكون  
بالصورة المعتبرة عند انعقاد  
الاحرام ١١٤  
لو نوى الاحرام و لبس الثوبين ثم  
شك في اتيان بنى على عدمها ١١٤  
لو أتى بموجب الكفارة و شك في أنه  
كان بعد التلبية أو قبلها ١١٤  
(الثالث) من واجبات الاحرام لبس  
ثوبى الاحرام ١١٦  
هل يختص لبس الثوبين بخصوص  
الرجال او يجب على النساء

١٣٤ عن فريضة التمتع

فصل في تروك الاحرام

١٣٦ وهى اربعة وعشرون

(الأول) صيد الحيوان البرى ١٣٦

تحرم الاعانة على الصيد بجميع

انواعه ١٣٧

لا فرق في الصيد بين مأكول اللحم

وغيره ولا بين الطير و غيره ١٣٧

يجوز للمحرم قتل السباع اذا ارادته و

كذا سباع الطير مع ايذائهن لحمام

الحرم ١٣٧

لا يجوز للمحرم أكل ما صاده المحل

او ذبحه ١٣٧

لو ذبح المحرم الصيد كان ميتة و

يحرم على المحرم والمحل ١٣٨

هل يجرى جميع احكام الميتة على

الصيد الذي ذبحه المحرم ١٤١

لو ذبح المحل الصيد في الحرم حرم

اكله على المحل والمحرم ١٤١

لو ذبح المحل الصيد في الحل جاز

اكله للمحل ولو كان في الحرم ١٤٢

لو ذبح المحرم الصيد في الحل يكون

ميتة ١٤٢

لو اشترى المحرم صيداً مذبوهاً من

مسلم و شك في حليته يكون

يصح الاحرام في كل ما صدق عليه

الثوب عرفاً ١٢٨

كراهة لبس الحرير المحض للنساء

حال الاحرام ١٢٨

لا تعتبر الطهارة من الحديثين في

صحة الاحرام ١٢٩

ما يستحب ان يكون في ثوبي

الاحرام ١٣٠

لو بدل ثوبى الاحرام في الاثناء

يستحب له ان يلبس ثوبه الذي احرم

فيه اذا دخل مكة، وكراهة بيع ثوبي

الاحرام ١٣١

### فصل

لا يجوز لمن احرام بنسك ان ينشئ

احراماً اخر حتى يكمل احرامه

الاول ١٣٢

لو احرم قبل اتمام احرامه الأول كان

الثاني باطلاً ١٣٢

يبطل الاحرام الثاني لو أحرم قبل

اتمام الاول ناسياً ١٣٣

لو احرم لحج التمتع قبل التقصير من

احرام عمرة التمتع ناسياً ١٣٣

لو احرم لحج التمتع قبل التقصير من

احرام عمرة التمتع عامداً بطلت متعته

و يكون حجه افراداً و هل يجزى ذلك



١٤٩ حال الاحرام اشد واقوى  
 (الثالث) من تروك الاحرام الاستمنا  
 ١٤٩ حكم التلذذ بالتخيل  
 لا اثم ولا كفارة فيما لو سبقه المنى  
 ١٤٩ من غير اختيار  
 المرأة كالرجل في جميع ما تقدم ١٥٠  
 (الرابع) من تروك الاحرام عقد النكاح  
 بقسمية لنفسه او لغيره ولاية او  
 وكالة ١٥٠  
 يجوز للمحرم مراجعة المطلقة، او  
 مفارقة النساء و كراهة خطبة  
 النساء ١٥١  
 يحرم على المحرم شهادة عقد النكاح  
 للمحليين والمحرمين ١٥٢  
 (الخامس) من تروك الاحرام الطيب  
 بجميع اقسامه واستعمالاته ١٥٣  
 كلما يسمى طيباً عرفاً يحرم  
 استعماله ١٥٣  
 حكم الطيب لو كان عند قوم دون  
 آخرين ١٥٤  
 يحرم على المحرم شم الطيب ولو كان  
 عند غيره ١٥٤  
 ما يتعلق باجتياز المحرم في محل  
 بيع فيه الطيب او الجلوس عنده ١٥٤  
 لا بأس بشم خلوق الكعبة و علوق  
 شي منه بشيابه ١٥٥

١٤٢ حلالاً  
 البيض والفرخ كالاصل في الحرمة  
 على المحرم ولا يحرم على  
 المحل ١٤٣  
 الجراد من الحيوانات البرية في حرمة  
 صيده على المحرم والفرق بين البرى  
 والبحري و حكم الحيوان المتردد  
 بينهما ١٤٣  
 جواز صيد البحر للمحرم و المراد من  
 البحر ١٤٤  
 حكم صيد الحيوان الذي لم يعلم انه  
 من البر او البحر ١٤٤  
 لا فرق في صيد المحرم بين المملوك  
 و غيره كما لا فرق في ذبحه بين انواع  
 القتل ١٤٥  
 لا بأس بصيد الدجاج الحبشي  
 باقسامه ١٤٥  
 لا بأس بصيد الغنم وان  
 توخشت ١٤٦  
 حكم الحيوان المتولد مما يجوز صيده  
 وما لا يجوز صيده ١٤٦  
 (الثاني) من تروك الاحرام الاستمتاع  
 بالنساء مطلقاً ١٤٦  
 حكم اللمس والتقبيل والنظر مع  
 الالتذاذ وان لم يكن مع الشهوة ١٤٨  
 حرمة الاستمتاع مع الاجنبية في

- لو اصاب ثوبه او بدنه شيئاً من الطيب  
يجب ازالته فوراً وكيفية الازالة ١٥٥
- لو كان عنده مقدار معين من الماء  
ودار الامر بين ازالة الطيب به رفع  
النجاسة ١٥٦
- يحرم امساك الانف عن الرائحة  
الكرهية ١٥٧
- لا بأس بأكل ذى الراحة الطيبة او  
شمه ١٥٧
- لا بأس باستعمال الطيب عند  
الضرورة اليه ١٥٨
- حكم الطيب ان استعمله نفسه او  
مزجه الا ان يصير مستهلكاً  
بالمزج ١٥٨
- لا فرق في الحرمة بين اقسام الطيب  
ولا يحرم كل ما كان طيباً ١٥٨
- حكم الشك في الطيب ١٥٨
- لا بأس بحمل الطيب ان لم يظهر  
اثره ١٥٨
- لو استعمل طيباً في بدنه او لباسه قبل  
الاحرام ثم احرم وجب ازالة  
اثره ١٥٨
- حكم بيع المحرم الطيب وشرائه ١٦٠
- يجوز للمحرم الادهان ان لم يكن فيه  
طيب و يحرم تبخير البدن او اللباس  
بما فيه طيب ١٦٠
- المزكوم و فاقد حاسة الشم لا يحرم  
عليه الطيب ١٦٠
- حكم المحرم في دخول بيت يشم فيه  
الطيب الا مع امساك انفه ١٦٠
- (السادس) من تروك الاحرام لبس  
المخيط للرجال ١٦١
- حكم المنسوج او المبلد او المصوق  
بعضه ببعض ١٦٢
- لا يحرم حمل المخيط ونقله  
والافتراش عليه والتدثر والتوشح  
به ١٦٣
- لا بأس بالمنطقة والهيمان و غيرها  
للمحرم ١٦٣
- يجوز شد العامة على بطنه وان كان  
بقصد ان يعصب بها الازار ١٦٤
- لا بأس بلبس المخيط حال الضرورة  
مع الكفارة و هل يجب مع ذلك لبس  
ثوبي الاحرام ١٦٤
- يجوز للنساء لبس المخيط حال  
الاحرام وكذا الخنثى المشكل ١٦٥
- يحرم على النساء القفازان دون  
البرقع ١٦٦
- حكم لبس الاخذية والنعال ما لم  
تكن مخيطة ولم تستر ظهر  
القدم ١٦٧
- (السابع) من تروك الاحرام لبس

لا يفسد الاحرام وقع فيه الفسوق ولا  
كفارة فيه سوى الاستغفار و يستحب  
الصدقة ١٧٢  
(الحادي عشر) من تروك الاحرام  
الجدال و معناه ١٧٢  
لا يحرم الحلف بغير لفظ (الله) مع  
عدم الخصوصية ١٧٥  
ليس من الجدال القول (والله لا فعلن  
هذا الفعل) و قول صاحبه والله لا  
تفعل مع عدم الخصوصية ١٧٦  
حكم الحلف بالله صادقاً لدفع دعوى  
باطلة ١٧٦  
لا بأس بالجدال لا ثبات حق او نفي  
باطل ١٧٦  
(الثاني عشر) من تروك الاحرام قتل  
هوام السجد او القائها ١٧٦  
لا فرق في حرمة القتل والاتقاء بين  
التسبيب والمباشرة من الجسد او  
الثياب سواء كان من نفسه او من  
محرم آخر ولا يجوز للمحرم التمكين  
للمحل لقتل هوام سجده ١٧٩  
يحرم على المحرم قتل هوام بدن  
المحل او بدن الحيوانات ١٧٩  
لا يجوز قتل بيض القمل حال  
الاحرام ١٨٠  
يجوز دفع البرغوث والبق والذباب

الخف والجورب وكل ما يستر ظهر  
القدم ١٦٧  
يجوز ستر جميع ظهر القدم بما لم يعد  
لستره ١٦٧  
لا تحرم ستر بعض القدم ١٦٨  
يجوز لبس الخف والجورب مع  
الضرورة ولا يجب شق ظهرهما ١٦٨  
لا يجوز لبس الخف والجورب مع الشق  
حال الاختيار ١٦٩  
(الثامن) من تروك الاحرام الاكتحال  
بالسواد ولا بأس في حال الضرورة لا  
يجوز الاكتحال بما فيه طيب وان لم  
يكن فيه سواد ولم تكن للزينة ١٧٠  
(التاسع) من تروك الاحرام النظر في  
المرأة للزينة ١٧٠  
تستحب التلبية لو نظر في المرأة بلا  
فرق بين الرجل والمرأة ١٧١  
لا بأس بالنظر فيما يحكى الوجه  
كالماء الصافي والنظر في المرأة حال  
الضرورة ١٧١  
(العاشر) من تروك الاحرام  
الفسوق ١٧١  
حكم البذاء واللفظ القبيح و سائر  
المعاصي حال الاحرام ١٧٢  
لا فرق في حرمة الفسوق بين احرام  
الحج والعمرة ١٧٢

١٨٦ منسلة  
 (الخامس عشر) من تروك الاحرام  
 تغطية الرجل رأسه كله او بعضه  
 ١٨٦ والاذنان من الرأس  
 المراد من الرأس حال الاحرام ١٨٧  
 لا فرق بين اقسام التغطية و بين ما  
 يحكى تحته وما لا يحكى ١٨٨  
 لا بأس للمحرم بافاضة الماء على  
 رأسه وعصام القربة والتوسد ١٨٦  
 لا بأس بالتعصب والتلبد للضرورة  
 والستر باليد والذراع ١٩٠  
 يشترط في ستر الرأس كون الساتر  
 ملاصقاً للرأس والا يجرى عليه  
 احكام التظليل ١٩٠  
 يجوز للمحرم ستر جميع وجهه  
 اختياراً ١٩١  
 يكره للمحرم ان يجوز بثوبه فوق  
 انفه ١٩١  
 حكم من غطى رأسه ساهياً ١٩٢  
 يجب على المحرم كشف بعض  
 اطراف رأسه مقدمة لتمامه ١٩٢  
 (السادس عشر) من تروك الاحرام  
 تغطية المرأة وجهها بلا فرق بين الكل  
 او البعض ١٩٢  
 لا بأس بنوم المحرمة على احد  
 الجانبين وان استلزم ستر وجهها ١٩٣

لدفع الاذية وان حصل به قتلها ١٨٠  
 يجوز نقل القمل من محل الى  
 اخر ١٨٠  
 لا يجوز نقل الهوام من محله الى محل  
 آخر يكون معرضاً للسقوط ١٨٠  
 (الثالث عشر) من تروك الاحرام لبس  
 الخاتم للزينة ١٨١  
 لا فرق بين الرجل والمرأة في لبس  
 الخاتم للزينة ١٨٢  
 تحرم على المحرمة لبس الحلبي  
 للزينة. ولا تحرم ان لم تقصد بها  
 الزينة وان حرم عليها اظهارها ١٨٢  
 (الرابع عشر) من تروك الاحرام ازالة  
 الشعر بالحلق او القص مباشرة او  
 تسبيهاً ١٨٤  
 لا بأس بازالة الشعر للضرورة ولا  
 تسقط الفدية بذلك ١٨٥  
 لا بأس سقوت الشعر عند الحكّ او  
 الوضوء او الغسل مع عدم القصد اليها  
 وعدم العلم به ١٨٥  
 لو انقطعت جلدة من بدنه و عليها  
 شعر لا شيء عليه ١٨٦  
 يحرم على المحرم ازالة شعر  
 غيره ١٨٦  
 لو مس لحيته فرأى في يده شعرة و  
 شك في أنها قطعت او كانت

لا ملازمة بين حرمة التظليل و  
التغطية ٢٠١  
لا اختصاص لحرمة التظليل  
لخصوص اليوم بل في الليل أيضاً ولا  
في الشمس بل في يوم الغيم والممطر  
أيضاً ٢٠١  
لا يحرم التظليل لو شك في شيء أنه  
من التظليل المحرم أو لا ٢٠٤  
لو زامل صحيحاً عليلًا أو امرأة يحرم  
التظليل بالنسبة إلى الأول دون  
الآخرين ٢٠٤  
لا بأس بوضع الذراع على الوجه  
والتستر ببعض الجسد ٢٠٤  
(الثامن عشر) من تروك الاحرام  
الحجامة و يلحق بها مطلق اخراج  
الدم. يحرم قلع الضرس المفضى إلى  
الدم ٢٠٦  
يجوز للمحرم اخراج الدم عند  
الضرورة ٢٠٨  
حكم اخراج المحرم الدم من بدن  
المحل ٢٠٨  
(التاسع عشر) من تروك الاحرام قلع  
الضرس وان لم يدم ولا بأس مع  
الاذئ ٢٠٨  
(العشرون) من تروك الاحرام تقليم  
الاذفار مطلقاً ولا بأس به مع

يجوز للمحرمة الاسدال او نحوه من  
الرأس إلى الانف او النحر ١٩٤  
يجب على المحرمة ستر بعض اطراف  
وجهها مقدمة لستر رأسها في الصلاة  
فاذا فرغت رفعته فوراً و حكم الخنثى  
المشكل ١٩٥  
لو كان ناظر بريبة وجب على  
المحرمة تغطية وجهها ان انحصر  
الستر بذلك ١٩٦  
(السابع عشر) من تروك الاحرام  
التظليل للرجال حال السير  
اختياراً ١٩٦  
حكم التظليل من احد الجانبين ولم  
يكن من فوق الرأس ١٩٧  
لا بأس بالتظليل بالنسبة لساتر الجسد  
بل و جميع البدن ولا بأس مع  
الاضطرار ولا  
بأس للمرأة الصبيان ١٩٩  
لا فرق في حرمة التظليل بين الراكب  
والماشي إلى الحج ٢٠٠  
يجوز السير تحت الظل المستقر ٢٠٠  
يختص حرمة التظليل بخصوص حال  
السير و طئ المنزل فلا حرمة بعد  
النزول في المنزل ٢٠٠  
لا بأس بالتظليل بعد النزول عند  
التردد في حوائجه ٢٠١

الضرورة

٢٠٨

(الواحد والعشرون) من تروك الاحرام  
لبس ما يسمى سلاحاً عرفاً و يصدق  
عليه انه متسلح ولا بأس به مع  
الضرورة ٢٠٩

(الثاني والعشرون) من تروك الاحرام  
قلع ما ينبت في الحرم وقطعه ٢١٠  
لا فرق بين الورق والغصن والتمر  
كما لا فرق بين الرطب واليابس ٢١١  
لا بأس بالغصن المكسور والورق  
الساقط ٢١١

كل ما يتكون في باطن الأرض او  
يشك انه من نباتات الأرض يجوز  
اخذها ٢١١

يجوز ما ينبت في منزله في الحرم بعد  
نزوله فيها ٢١٢

يجوز قطع شجر الفواكه ولو انبتها الله  
تعالى وكذا الإذخر ٢١٣

يجوز للمحرم ترك دوابه للرعى في  
الحرم بما شئت ٢١٣

لا بأس بالمشي في الحرم وان استلزم  
قطع شيء من نباته بلا عمد  
واختيار ٢١٤

يحرم تغسيل المحرم ان مات  
بالكافور وكذا تحنيطه ٢١٥

فصل في مكروهات الاحرام

يكره الاحرام في الثياب السود وكذا ما  
يوجب الشهرة ٢١٦

يكره للمحرم النوم على الفراش الاصفر،  
وكذا المرفقة الصفراء ٢١٧

يكره الاحرام في الثياب الوسخة ولو  
عرضت الوساخة في اثناء غسله الى ان  
يحل ٢١٨

يكره للمحرم لبس الثياب المعلمة ٢١٨  
يكره للمحرم دخول الحمام و تدليك  
الجسد و تلبية من يناديه واستعمال  
الرياحين ٢١٩

يكره للمحرم الاحتباء والمصارعة و  
رواية الشعر ٢٢٠

فصل في كفارات الاحرام

الكفارات في تروك الاحرام على اقسام  
اربع: الأول: ما لا كفارة لها الثاني: ما  
يتعلق بالصيد الثالث: ما يتعلق باستمتاع  
النساء الرابع: في سائر تروك  
الاحرام ٢٢١

القسم الأول لا كفارة في الاكتمال  
والنظر في المرأة و لبس الحلى والخاتم  
للزينة وكذا الحناء بل مطلق التزيين  
بغيرها ٢٢١

لا كفارة فيما يستر ظهر القدم ان لم يكن

تصدق لكل مسكين مد و فروع تتعلق  
بذلك ٢٢٩  
لو عجز عن قيمة البدنة صام بقدر ما بلغ  
لكل مسكين يوماً ولو عجز عن ذلك  
صام ثمانية عشر يوماً ٢٣١  
كفارة فرخ النعامة ٢٣١  
كفارة بقر الوحش و حمارة و حكم  
العجز عن الدفع ٢٣٢  
كفارة قتل الظبي وحكم العجز عن  
الدفع ٢٣٣  
كفارة الثعلب والادنب مثل كفارة  
الظبي ٢٣٤ الابدال فيما تقدم من  
الكفارات على الترتيب: ٢٣٤  
كفارة بيض النعام ٢٣٥  
كفارة بيض القطاة والحجل والدراج ٢٣٧  
(الثاني) ما ليس لكفارته بدل مخصوص  
وهو خمسة أقسام: ٢٣٨  
(الأول) كفارة قتل الحمامة والمطوق من  
الطير ٢٣٨  
يجب على المحل في قتل الحمامة في  
الحرم التصديق بدرهم ٢٣٩  
كفارة فرخ الحمامة على المحرم في  
الحل و على المحل في الحرم والمحرم  
في الحرم حمل و نصف درهم و على  
الثالث الامران معاً ٢٤٠  
كفارة كسر بيض الحمام قبل التحرك او

مخيطاً والتدهين ان لم يكن فيه طيب  
والفسوق و قتل الرغوث والبق و يستحب  
الكفارة في القملة و مقدارها ٢٢٢  
لا كفارة في اخراج الدم و لبس السلاح و  
تغطية المرأة وجهها ٢٢٣  
لا كفارة في صيد البحر و في صيد  
الدجاج الحبشي و ذبح الغنم و قتل  
السباع ٢٢٤  
يجب الاستغفار في الموارد  
المذكورة ٢٢٤  
يجوز قتل السباع مع الخوف و بدونه لا  
يجوز خصوصاً في الحرم ٢٢٤  
لا بأس بقتل العقرب والافعى والفارة في  
الحرم و غيره و كذا رمى الحداة والغراب  
ولا كفارة من قتلها ٢٢٤  
يجوز قتل الزنبور ان اراده ولا كفارة فيه  
ان قتله خطأ و مقدارها عمداً ٢٢٧  
يحرم ذبح القمارى والدباسى واكلها في  
حال الاحرام و في الحرم و حكمه  
اخراجها حياً من مكة ٢٢٨  
القسم الثاني من كفارات تروك الاحرام ما  
يتعلق بالصيد و هو قسمان: الأول: ما  
لكفارته بدل مخصوص. كفارة قتل  
النعامة بذنة ٢٢٨  
تحديد البدنة في كفارة النعامة ٢٢٩  
لو عجز عن البدنة دفع قيمتها طعاماً و

حكم من اصاب صيداً فالقت جنيناً حياً  
 وماتا بالاصابة ٢٤٩  
 لو ضرب الصيد فالقت جنيناً أن كان ميتاً  
 قبل الضرب وجب عليه الارش و كيفية  
 تعيينه ٢٥٠  
 حكم من ضرب ضيياً فنقص عشر  
 قيمته ٢٥٠  
 لو اطل امتناع الصيد ضمن الارش ٢٥٠  
 لو قتل حيواناً و شك في كونه صيداً أم لا  
 او شك في الاصابه او شك في انه من البر  
 او البحر لا شيء عليه في جميع  
 ذلك ٢٥١

### فصل في موجبات الضمان

وهي ثلاثة الاتلاف واليد والسبب  
 (الأول) وفيه مسائل ٢٥٢  
 لو قتل المحرم الصيد في الحل وجب  
 الفداء ولو اكله تكرر وان كان في الحرم  
 تضاعف ٢٥٢  
 لو رمى المحرم صيداً فعلم بالاصابة و  
 عدم الاثر لرميه فيه لا فداء عليه سوى  
 الاستغفار ٢٥٤  
 حكم من رأى صيداً فكسر رجله ثم رآه  
 قد صلح فعليه ربع قيمته ولو جرحه  
 فعليه الارش ولو لم يعلم مقداره تصدق  
 بما يعلم اشتغال ذمته ٢٥٤

معه على المحل او المحرم ٢٤١  
 يتخير في فداء حمام الحرم بين التصديق  
 وبين شراء العلف لحمامة ٢٤١  
 فداء الحمام الغير الحرمي التصديق  
 به ٢٤٣  
 لو كان الحمام مملوكا ضمن القيمة لمالكة  
 مضافاً على الفداء ٢٤٣  
 (الثاني) كفارة القنفذ والضب واليربوع و  
 اشباهها ٢٤٣  
 (الرابع) كفارة العصفور والقبرة والصعوة  
 (الخامس) في قتل الجرادة تمره وكذا في  
 أكلها ٢٤٥  
 فداء الكثير من الجراد شاة ٢٤٦  
 حكم الفدية فيما لا تقدير لفديته ٢٤٧  
 يكفي في التقويم قول اهل الخبرة  
 الموجب للاطمينان ٢٤٧  
 لو قتل صيداً معيماً يجوز له الفداء  
 بمثله ٢٤٧  
 الاعتبار بقيمة الجزاء وقت الاخراجك و  
 محل التقويم منى في احرام العمرة و  
 حكم اختلاف القيمة ٢٤٧  
 حكم قتل المحرم ماخضاً ٢٤٧  
 لو زاد جزاء الحامل عن اطعام المقدار لا  
 تجب الزيادة ٢٤٩  
 لو كانت حاملاً باثنين و كونه محرماً و  
 في الحرم تعدد الجزاء والقيمة ٢٤٩



٢٦٢ حفر بئراً  
 ٢٦٢ (الثاني) اليد وفيها مسائل:  
 كل من احرم ومعه صيد زال ملكه عنه و  
 يجب عليه ارساله فلو مات حتف انفه  
 ٢٦٤ قبل الارسال ضمنه  
 ولو لم يمكنه الارسال حتى تلف فلا  
 ٢٦٤ ضمان  
 لو لم يرسله حتى احل ولم يكن ادخله  
 الحرم و ان ادخله الحرم لا شيء عليه  
 سوى الاثم وان ادخله الحرم ثم اخرجه  
 اعاده اليه ٢٦٤  
 حكم اصطياد المحرم صيداً ولم يدخله  
 الحرم ولم يرسله حتى احل ٢٦٥  
 لو كان الصيد في يد المحرم فارسله  
 مرسل لا ضمان عليه ٢٦٥  
 لو كان الصيد في يد المحرم وديعة او  
 عارية فان امكن دفعه الى المالك وجب  
 ذلك والا فيالي الحاكم الشرعي او وكيله  
 والا فيالي عدول المؤمنين والا ارسله و  
 ٢٦٦ ضمن  
 لو كان الصيد نائياً عنه حال الاحرام لا  
 يخرج بالاحرام عن ملكه فيجوز بيعه و  
 هبته وله تملك الصيد البعيد بشراء او  
 ٢٦٦ اتياب  
 حكم امساك المحرم صيداً فذبحه محرم  
 آخر و حكم كونهما في الحرم و كونهما

لو جرح الصيد بالرمل واحتمل هلاك  
 الحيوان بالجرح يجب الفداء كاملاً ٢٥٥  
 حكم ما لو علم بالاصابة و شك في الأثر  
 وكذا لو شك في الأصابة ٢٥٦  
 ضمان ابعاض الصيد كضمان تمامه ٢٥٦  
 ما يتعلق بكسر المحرم قرني الغزال او  
 بعض اعضائه وكذا فقاء عينه في الحل او  
 في الحرم ٢٥٦  
 حكم اشتراك جماعة محرمون في قتل  
 صيد في الحل و في الحرم او كانوا  
 محلين و حكم ما لو اشترك محرم و  
 محل في القتل في الحل او في  
 الحرم ٢٥٨  
 يجب الفداء الكامل في اشتراك اكل  
 الصيد. ٢٦٠  
 لو اصطاد المحرم طيراً في الحرم فضرب  
 به الأرض وقتله كان عليه الجزاء قيمتان  
 والتعزير ٢٦٠  
 لو أخذ المحرم ثدى ظبية فاحتلبه و  
 شرب لبنه لزمه شاة وقيمة اللبن ٢٦١  
 لو رمى الصيد و هو حلال فاصابه و هو  
 محرم او جعل في الاحلال ما يقتل القمل  
 في رأسه ثم احرم ليس عليه شيء الا اذا  
 تمكن من الازالة و لم يزل ٢٦١  
 حكم من نصب شبكة حال الاحلال و  
 وقع الصيد فيها بعد الاحرام. وكذا لو

يجب على المنفر السعي في اعادتها مع  
 الامكان و حكم ما لو افتقر الى  
 مؤنة ٢٧٣  
 حكم المحرمين اذا رميا صيداً فاصابه  
 احدهما ٢٧٣  
 ما يتعلق بالجزاء لو اوقد جماعة  
 محرمون ناراً في الحل فوقع فيها الصيد و  
 فعلهم ذلك محلين في الحرم والمحرّم في  
 الحرم وفيما لو كان الموقد واحداً ٢٧٤  
 لو رمى صيداً فقتله او جرحه واضطرب  
 فقتل فرخاً او صيداً آخر يجب فداء  
 الجميع ٢٧٤  
 المحرم السائق للدابة في الحل يضمن ما  
 تجنيه دابته او راكبه و نحوه المحل في  
 الحرم ٢٧٤  
 اذا مسك الصيد وكان له طفل فتلف ضمن  
 ما تلف و يتضاعف الجزاء على المحرم  
 في الحرم وكذا التفصيل فيما لو امسك  
 المحل الصيد فتلف طفل له ٢٧٧  
 اذا اغرى المحرم كلبه لصيد فقتله ضمن و  
 يتضاعف في الحرم وكذا لو اغرى المحل  
 كلبه في الحل و دخل به الصيد  
 الحرم ٢٧٨  
 لو نفر صيداً فهلك بمصادفته لشيء لو  
 أخذه جارح ضمن الا اذا عاد بعد النفر ثم  
 تلف ٢٧٩

محلين في الحرم و حكم ما اذا كان  
 الذابح او الممسك محرماً والاخر محلاً.  
 ولو امسك المحرم الصيد في الحل فذبحه  
 المحل ضمنه المحرم خاصة ٢٦٦  
 لو نقل المحرم - او المحل - في الحرم  
 بيضاً عن موضعه يضمنه ما لم يخرج  
 الفرخ صحيحاً و حكم ما لو جهل بالحال  
 ٢٦٨  
 (الثالث) السبب وفيه مسائل: ٢٦٨  
 لو اغلق المحرم على حمام الحرم و  
 فراخه و بيضه فان هلك الحمام ضمن  
 بشاة والفراخ بحمل والبيض بدرهم فان  
 زال وارسلها سليمة سقط الضمان و  
 حكم اغلاق المحل على الحمام وفراخها  
 و بيضها ٢٦٨  
 حكم من نفر حمام الحرم و عادت وكذا  
 ان لم تعد و حكم الشك في العدد والشك  
 في العود و يتساوى المحرم و المحل في  
 ذلك ولا شيء في الواحدة ان  
 رجعت ٢٧٠  
 لو اشترك جمع في التنفير يجزي جزاء  
 واحد عنهم ٢٧١  
 يختص الحكم بحمام الحرم دون  
 غيره ٢٧٢  
 لو عاد البعض ولم يعد بعضها الاخر  
 يلحق كلاً حكمه ٢٧٢

لو وقع الصيد في شبكة واراد تخليصه  
فهلك او عاب فهل يضمن ٢٨٠

لو دل المحرم على صيد في الحل او دل  
المحل في الحرم فقتل او جرح ضمن ولا  
ضمان ان لم يترتب شيء على الدلالة  
ولو دل محل محرماً على الصيد في الحل  
لم يضمن ٢٨٠

لو دل المحرم على صيد في الحل او دل  
المحل في الحرم فقتل او جرح ضمن ولا  
ضمان ان لم يترتب شيء على الدلالة  
ولو دل محل محرماً على الصيد في الحل  
لم يضمن ٢٨٠

### فصل في صيد الحرم

تحديد الحرم المكّي ٢٨٢  
يحرم من الصيد في الحرم على المحل ما  
يحرم على المحرم في الحل و يضمن  
قيّمته ولو كان محرماً لزمه الفداء أيضاً  
وان لم يكن له فداء تضاعفت القيمة عليه  
٢٨٣

لو اشترك جمع من المحليين في قتل  
الصيد فعلى كل واحد منهم القيمة يكره  
للمحل قتل الصيد الذي يقصد الحرم ولا  
ضمان عليه ٢٨٤

يكره قتل الصيد للمحل في حرم الحرم و  
يستحب الفداء ٢٨٤

حكم من ربط صيداً في الحل و دخل مع  
رباطه الحرم و هل يجري عليه حكم  
صيد الحرم ٢٨٤

لو كان في الحل فرمى صيداً في الحرم او  
ارسل كلبه كذلك كان عليه الجزاء ولا  
جزاء لو لم يكن تسبب منه في ارسال  
الكلب و قتل الصيد ٢٨٧

لو ارسل الكلب على صيد في الحل  
فدخل الصيد في الحرم فتعبه الكلب  
فقتله ضمن كما يضمن لو كان في الحرم  
فرمى صيداً في الحل فقتله ولو كان بعضه  
في الحرم ٢٨٨

لو كان الصيد على غصن شجرة في الحل  
و اصلها في الحرم فقتله ضمن و كذا  
العكس ٢٨٨

حكم من ادخل صيداً حياً الى الحرم و  
حكمه من اخرجه فقتل ٢٨٩  
حكم من ادخل في الحرم طائراً  
مقصوداً ٢٨٩

لو كان الذي ادخل الطير في الحرم هو  
الذي تنف ريشه ضمن الارش ايضاً ٢٩٠  
حكم من تنف ريشة من حمام الحرم  
وحكم ما اذا تعددت تنف الريش ٢٩٠  
حكم من تنف غير الريش او تنف من  
حمام غير الحرم ٢٩١

حكم قتل المحرم الصيد في الحرم

وعجز اطعم عشرة مساكين ولو عجز عن  
ذلك صام ثلاثة أيام ٣٠٦  
ما يعطى من الطعام عوضاً عن المذبح  
تابع له في محل الاخراج ٣٠٦  
مصرف المذبح والمنحور والصدقة  
مساكين الحرم ٣٠٦  
حكم من كان معذوراً عن الذبح في  
المحل المعين ٣٠٧

فصل في كفارات باقى المحظورات  
وهي القسم الثالث من الكفارات -  
سبعة ٣٠٩  
(الأول) الاستمتاع بالنساء ٣٠٩  
لو جامع زوجته بعد الاحرام للحج وقبل  
وقوف المشعر عالماً بالتحريم عليه بدنة  
واتمام حجه ثم الحج من قابل ٣٠٩  
لا فرق في الزوجة الدائمة والمنقطعة  
والقبل والدبر ٣٠٩

ما يجب اتمامه هو الفرض والايان في  
القابل هو العقوبة والثمرة في ذلك ٣١٠  
حكم من عجز عن البدنة ٣١٢  
يترتب ما ذكر من الحكم على الزنا  
واللواط و وطى الخنثى وجماع الامة و  
حكم و طى قبل الخنثى و وطى  
البهيمة ٣١٣  
ولا شيء على الجاهل بالحكم والناسي

والحكم فيما اذا لم يكن له فداء  
والتضاعف ان لم تبلغ البدنة ٢٩٢  
حكم تكرار الجناية من المحرم على  
الصيد لغزو و حكم التكرار عن عمد ٢٩٤  
هل يقبل توبة من كرر الجناية عمداً على  
الصيد ٢٩٦  
لا فرق في عدم التكرار في صورة العمد  
بين تخلل التكفير وعدمه ٢٩٧  
تكرار الجناية اما ان يكون عمد بعد عمد  
او عمد بعد الخطأ او بالعكس وفي الكل  
تتكرر الكفارة ما عدا الأول ٢٩٧  
يضمن الصيد مطلقاً ٢٩٧  
الصيد لا يدخل في ملك المحرم في الحل  
و الحرم مطلقاً الا بعد الاحلال ٢٩٨  
لو استودع صيداً غير محل واراد الاحرام  
سلمه الى المالك وان تعذر فالى الحاكم  
الشرعي والا فالى الامين و حكم تعذر  
ذلك ٣٠٠  
لو اضطر المحرم الى اكل الصيد جاز له  
الاكل مع الضمان وكذا لو دار الامر بينه و  
بين الميتة و فروع اخرى تتعلق  
بذلك ٣٠١  
مكان ذبح الفداء بمكة ان كان في احرام  
العمرة و في منى ان كان في احرام  
الحج ٣٠٣  
لو وجب عليه شاة في كفارة الصيد

لو طاف المحرم خمسة اشواط من طواف النساء او تجاوز نصفه ثم جامع ولو عالمياً لا شيء عليه ٣٢٥

لو عقد المحرم على امرأة لمحرم آخر و دخل بها على العاقد بدنة وكذا على الزوج وما يتصور فيه من الاقسام ٣٢٦

يحرم على المحرم الشهادة على عقد النكاح ولو فعله لا شيء عليه سوى الائم ٣٢٨

لو جامع في العمرة المفردة قبل السعي فسدت عمرته و عليه بدنة و قضاؤها و هل يجب اتمامها ٣٢٨

لو جامع بعد السعي و قبل التقصير لا يفسد عمرته ولا يجب عليه القضاء ٣٢٩

حكم من جامع في العمرة التمتعية قبل السعي ٣٢٩

لو جامع في العمرة التمتعية بعد السعي و قبل التقصير تصح عمرته و تجب البدنة مع الايسار والبقرة للمتوسط والشاة مع الاعسار ٣٣١

لو نظر الى غير اهله فأمنى فعلى الموسر بدنة و على المتوسط بقرة و على المعسر شاة والمرجع في الثلاثة الى العرف وكذا الحكم لو نظر الى غلام فامنى ٣٣٢

حكم من نظر الى امرأة اجنبية او منها بغير شهوة فامنى ٣٣٢

للاحرام وكذا الساهي والمكره ٣١٣

لو كانت امرأته محرمة و طاوعته تترتب عليها ما تقدم من الأحكام و فرق بينهما في حج الاتمام والقضاء لو حجا على تلك الطريق الى تمام المناسك ٣١٣

المراد بالافتراق في حجتى الاتمام والقضاء ٣١٧

لو اكرهها بالجماع كان حجبها ماضياً كالعكس و عليه كفارتان ٣١٧

لو جامع عالماً عامداً بعد الوقوف بالمشعر قبل طواف النساء او طاف ثلاثة اشواط منه صح حجه ولا شيء عليه غير البدنة و حكم التخفيف ان لم ينزل ٣١٨

لو افسد حجة القضاء في القابل لزمه ما اوجب عليه أولاً ٣١٩

تجب البدنة بالاستمناة مع الانزال ٣٢٠

لو كان محلاً و جامع امته المحرمة عالماً يتحمل عنها الكفارة و حكم من كان معسراً ٣٢١

و لو كانت الأمة محرمة بغير اذن المولى لا كفارة عليه لو جامعها مولاها، ولا يتعدى الحكم الى العبد المحرم وان كان افحش ٣٢١

لو جامع المحل زوجته المحرمة هل تثبت البدنة ٣٢٣

حكم من عجز عن البدنة ٣٢٣

٣٣٨ بالجماع  
 (الثاني) الطيب - و هو القسم الرابع من  
 الكفارات - لو استعمل المحرم الطيب في  
 احرامه وجب عليه شاة ولا فرق في  
 اقسام الاستعمال ٣٣٨  
 يجب ازالة الطيب فوراً لو وقع على بدنه  
 او احرم فيه جاهلاً ٣٤٠  
 يجوز له ازالة الطيب بيده ان لم يبق اثره  
 على بدنه ٣٤٠  
 لا كفارة في طيب الكعبة ولا الفاكة ذو  
 الرائحة ٣٤١  
 (الثالث) من المحضورات تقليم الاظفار  
 حكم تقليم كل ظفر واطفار يديه و  
 رجله في مجلس واحد او كان كل منهما  
 في مجلس و حكم اليد - او الاصبع -  
 الزائدة ٣٤١  
 يتعدد المد بتعدد الاصابع الى ان يصل  
 لحد يوجب الشاة ٣٤٣  
 لو كفر بشاة لليدين او الرجلين ثم اكمل  
 الباقي في المجلس وجب عليه شاة  
 أخرى ٣٤٣  
 لو قلم تمام اليدين مع احدى الرجلين او  
 بالعكس يجب شاة لليدين و مد لكل  
 واحد من اظافر الرجل ٣٤٤  
 لو قلم من اليدين والرجلين ما ينقص عن  
 المجموع ولو يسيراً وجب المد لكل

لو مس امرأته بشهوة فعليه شاة وان لم  
 يمن والحكم في الامناء ٣٣٢  
 لو قبل امرأته بغير شهوة عليه شاة و مع  
 الشهوة... ٣٣٤  
 لو قبل امراته و قد طاف طواف النساء  
 ولم تطفه لا شيء عليه، وكذا في قبلة الام  
 ونحوها مما هي قبلة رحمة ٣٣٥  
 حكم تقبيل المرأة المحرمة زوجها ٣٣٦  
 لا فرق في القبلة ان يكون على الوجه او  
 سائر الجسد لا فرق فيما تقدم بين  
 الحدوث والبقاء فلو كان حدوث القبلة  
 بلا شهوة وابقائها مع الشهوة يترتب  
 الحكم ٣٣٦  
 هل الحكم المتقدم يترتب على قبلة  
 المحرم للاجنبية والغلام ٣٣٦  
 لو طأعت الزوجة المحرمة زوجها  
 المحرم في التقبيل و غيره فعليها  
 الكفارة ٣٣٧  
 لو امنى عن ملاعبة مع زوجته فعليه بدنة  
 وعليها كذلك مع المطاوعة ٣٣٧  
 لو استمع الى من يجامع من غير نظر  
 فامنى لا شيء عليه ٣٣٧  
 لو حج او اعتمر تطوعاً فافسده بالجماع  
 ثم احصر فعليه بدنة للافساد ودم  
 للاحصار و كفاه قضاء واحد ٣٣٨  
 فورية القضاء أن افسد حجه

الظفر

٣٤٤

بعض الظفر كالكل في وجوب الفدية. لا

كفارة في التقليم مع السهو والنسيان سواء

قلم الجميع أو البعض

لو افتي مفت خطأ بتقليم ظفره وادماه لزم

المفتي شاة ان لم يزعم المستفتي بطلان

قوله ولو تعدد المستفتي فلا شيء

عليه

لا ضمان على المفتي لو افتي بالادماء او

بغيره من المحضورات ولا شيء

عليه

لو تعددت الفتوى دفعة واحدة يجزى شاة

واحدة عن الجميع

(الرابع) من المحضورات لبس المخيط

عالمأ قدم شاة و حكم المضطر اليه

لا فرق في الحرمة والكفارة بين الابتداء

والاستدامة كما لا فرق بين الثياب ولا

كفارة في لبس الخفين مع

الاضطرار

يلحق بالثوب لبس الدرع المنسوج وكذا

القباء ان لبسه المضطر غير مقلوب

لبس الثياب المتعددة على اقسام و حكم

كل واحد منها

لا كفارة في اللبس نسياناً

(الخامس) من المحظورات ازالة الشعر

بحلق كانت او غيره شاة او اطعام ستة

مساكين لكل مسكين مد او صيام ثلاثة

ايام

يلحق بالرأس في وجوب الفدية شعر

البدن عدا الابطين وفيهما اطعام ثلاثة

مساكين

يجرى التخيير في قص الشارب و حلق

العانة

يلحق بالتف و مطلق الازالة المدار في

حلق الرأس على صدق المسمى و حكم

عدمه

لا فرق في ازالة الشعر و ترتب الكفارة

بين ان يفعلها المحرم بنفسه او اذن لغيره

ولا كفارة لو لم يكن تسبب منه كمالا

كفارة على المحرم الحالق للمحل

لو مس لحيته او رأسه فوق منهما شيء

اطعم كفاً من طعام ولا شيء عليه لو

سقط الشعر في حال الوضوء او مطلق

الطهارة

يلحق شعر الحاجب والبدن بشعر اللحية

لا فرق فيما تقدم بين المباشر

والتسبب

حكم قطع المحرم بعض الشعر

يجب على المحرم كفارة واحدة لو ازال

المحرم شعر جميع بدنة سوى شعر رأسه

وابطيه وازالهما تعددت الكفارة

في التظليل سائراً شاة ولو لضرورة و

- ٣٦٣ والكاذب  
لو اضطر الى اليمين لا ثبات حق او نفى  
باطل لا أثم ولا كفارة عليه ٣٦٦  
لا كفارة في اليمين ان كانت لا كرام اخيه  
٣٦٦  
وجوب البقرة في المرتين من الجدل  
والبدنة في الثلاث ان لم يكن قد كفر عن  
السابق والا فشاة ليس الا والبقرة كذلك  
ان كفر عن اثنتين ٣٦٦  
لا كفارة في الفسوق سوى الاستغفار وان  
استحب التصدق ٣٦٦  
(السابع) من المحظورات قلع شجر الحرم  
غير ما استثنى ٣٦٦  
لو كان قالع الجشرة محلاً ففي الكبيرة  
بقرة وفي ابعاضها قيمتها ٣٦٨  
لو قلع شجرة من الحرم ثم اعادها الى  
مكانها الاول فعادت على ما كانت عليه  
فلا شيء عليه ولو جفت وجبت  
الكفارة ٣٦٩  
لا فكاك في قلع حشيش الحرم وان اثم  
القاع في غير ما استثنى جواز قلعه ٣٧٠  
فصل في اجتماع موجبات الكفارة  
لو اجتمعت اسباب مختلفة للكفارة لزم  
عن كل واحد كفارة ٣٧٢  
لو كرر السبب الواحد تجب عليه لكل
- يستحب الصدقة بمد عن كل يوم ٣٥٩  
تتعدد الشاة بتعدد النسك و حكم ما لو  
تعدد السبب ٣٦٠  
تجب الشاة على المحرم ان غطى رأسه  
بكل ما تقدم في الرابع عشر من تروك  
الاحرام ٣٦١  
تتكرر الفداء لو تكررت التغطية في  
احرامين و حكم التكرار في احرام  
واحد ٣٦٢  
لا فرق في فداء تغطية الرأس بين المختار  
والمضطر ٣٦٢  
لا تكرر الكفارة ان لبس الاغطية  
المتعددة دفعة واحدة ٣٦٢  
لا فرق في اقسام الغطاء ولا فدية في  
ستر الرأس ان صدق عليه مكشوف  
الرأس ٣٦٢  
لا فداء في ما لو غطى رأسه بيده او شعره  
٣٦٣  
لا كفارة على المرأة في تغطية وجهها وان  
استحب فيها الشاة ٣٦٣  
(السادس) من المحظورات الجدل في  
الكذب من الجدل مرة شاة و مرتين بقرة  
و ثلاثة بدنة و في الصدق من الجدل  
ثلاثاً شاة ولا كفارة فيما دون ذلك وان  
وجب الاستغفار ولا يعتبر التولي في  
الايمان الثلاث في كل من الصادق



٣٧٤ انواع الطيب  
ان لبس المحرم ما لا يحل له لبسه او اكل  
كذلك عالماً كان عليه دم شاة ٣٧٥  
لا كفارة على الناسي والساهي والجاهل  
- في غير الصيد - وان استحب له في  
٣٧٥ بعض الموارد

٣٧٢ مرة كفارة  
لو كرر حلق الرأس تعددت الكفارة ان  
كان الحلق في وقتين بخلاف ما اذا كان  
في وقت واحد و حكم الشك في وحدة  
السبب وتعدده ٣٧٤  
لو تطيب مرة بعد اخرى تعددت الكفارة  
بخلاف ما اذا تطيب مرة واحدة وان تعدد